تقرير

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٦ آب (اغسطس) ١٩٦٤ ـ ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٥

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة العشرون

الملحق رقم ٣ (A/6003)

الامـــم المتحدة

Digitized by UNOG Library

تقرير

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٦ آب (اغسطس) ١٩٦٤ ـ ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٥

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة العشرون

الملحق رقم ٣ (A/6003)

الامـــم المتحدة

نيويورك ، ١٩٦٩

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتألـف رموز وثائـق الامم المتحـدة من حـروف وارقـــام
ويعني ايراد احد هذه الرموز الاحالـة الـى احـــدى
وثائـق الامـم المتحـــدة

Digitized by UNOG Library

الفهرست

الصفحة

ملاحظة من الامانة العامة ..... ك
اختصارات ..... ل
المقدمة ..... م

الفصل الاول

عقد الامم المتحدة الانمائي ١

الفصل الثاني

اعادة النظر في دور المجلس ووظائفه واعادة تقييمها * ١٣

الفصل الثالث

النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح(أ) ١٥

الفصل الرابع

الاتجاهات الاقتصادية في العالم ١٧

الفرع الاول ـ دراسة عن الحالة الاقتصادية في العالم ١٧
المبحث الاول ـ دراسة الاحوال الاقتصادية العالمية ١٧
المبحث الثاني ـ الدراسة الاقتصادية لاوروبا ٢١
المبحث الثالث ـ الدراسة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ٢٤
المبحث الرابع ـ تقرير عن التقدم الاقتصادى المحرز في السنوات الاولى من العقد الانمائي ٢٦
المبحث الخامس ـ مناقشة المجلس للموضوع ٢٨
الفرع الثاني ـ التقرير المرحلي عن التضخم والانماء الاقتصادى (ب) ٢٩

---

* البت في هذا منوط بالجمعية العامة .

(أ) يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة البند التالي : "تحويل الموارد المتوفرة نتيجة لنزع السلاح الى الحاجات السلمية" .

(ب) بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

الصفحـــة

الفصل الخامس

التخطيط والاسقاط الاقتصاديان ٣١

الفصل السادس

الانمـــاء الصناعي (ج) ٣٧

الفـــرع الاول ـ نشاطات مركز الانماء الصناعي ٣٧
الفرع الثانـــي ـ الندوات المعنية بالانماء الصناعي ٤١
الفرع الثالـــث ـ العلاقات مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ٤٣
الفرع الرابـــع ـ نشاطات مجموعة مؤسسات الامم المتحدة في ميدان الانماء الصناعي ٤٣
الفرع الخامس ـ اجهزة الامم المتحدة في ميدان الانماء الصناعي ٤٤

الفصل السابع

انمـــاء الموارد والنقـــل ٤٧

الفـــرع الاول ـ ازالة ملح المياه ٤٧
الفـــرع الثانـــي ـ الاصلاح الزراعي ٤٩
الفـــرع الثالـــث ـ انماء النقـــل ٥٢
الفـــرع الرابـــع ـ التعاون الدولي في رسم الخرائط ٥٣
المبحث الاول ـ مؤتمر الامم المتحدة الاقليمي الرابع لرسم الخرائط لآسيا والشرق الاقصى ٥٣
المبحث الثاني ـ مؤتمر الامم المتحدة لتوحيد الاسماء الجغرافية ٥٥

الفصل الثامن

المسائل المتصلة بالعلم والتقنيـــة ٥٧

(ج) يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة البند التالـــي : " النشاطات في ميدان الانماء الصناعي " .

Digitized by UNOG Library

الصفحـــة

الفصل التاسع

المشاكل المالية الدولية ٦٥

الفـرع الاول ـ التدفق الدولي لرؤوس الاموال والمساعدات ٦٥

المبحث الاول ـ تعجيل تدفق رؤوس الاموال والمساعدات الى البلدان المتنامية (د) ٦٥

المبحث الثاني ـ تشجيع التدفق الدولي لرؤوس الاموال الخاصة ٦٨

المبحث الثالث ـ مناقشة المجلس للموضـوع ٦٨

الفرع الثاني ـ تقارير المصرف الدولي للانشاء والتعمير والمؤسسة المالية الدولية والمؤسسة الانمائية الدولية ٧١

الفرع الثالث ـ تقرير صندوق النقد الدولي ٧٤

الفصل العاشر

التعـاون الاقليمـي (هـ) ٧٦

الفـرع الاول ـ تقارير اللجان الاقتصادية الاقليمية ٨٠

المبحث الاول ـ اللجنة الاقتصادية لاوروبا ٨٠

المبحث الثاني ـ اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ٨٤

المبحث الثالث ـ اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٨٩

المبحث الرابع ـ اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٩٢

الفرع الثاني ـ مناقشة المجلس للتقارير ٩٧

الفصل الحادي عشر

برامـج التعـاون التقنـي ١٠٧

الفرع الاول ـ برنامج الامم المتحدة للمساعدة التقنية (و) ١٠٧

(د) هذا البند مدرج في جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة .

(هـ) يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة بندا عنوانه " التوزيع اللامركزي للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة " .

(و) يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة البند التالي : " برامج الامم المتحدة للتعاون التقني " .

Digitized by UNOG Library

الصفحة

الفرع الثاني ـ البرنامج الموسع للمساعدة التقنية (و) ١١٠

المبحث الاول ـ استعراض نشاطات فترة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ ..... ١١١

المبحث الثاني ـ العرض التذكاري للبرنامج الموسع ١١٣

المبحث الثالث ـ الاعتمادات المرصدة الممنوحة للمنظمات المشتركة من اجل نفقات الخدمات الادارية والتنفيذية عن عام ١٩٦٥ والسنوات المقبلة ١١٤

المبحث الرابع ـ تقييم البرنامج الموسع في ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ..... ١١٥

الفرع الثالث ـ الصندوق الخاص (ز) ١١٦

الفرع الرابع ـ البرنامج الغذائي العالمي (ح) ١٢٠

الفرع الخامس ـ تقييم برامج التعاون التقني ١٢٣

الفصل الثاني عشر

المسائل الاجتماعية ١٢٧

الفرع الاول ـ الانماء الاجتماعي (ط) ١٢٧

المبحث الاول ـ اهداف الانماء الاجتماعي ١٢٩

المبحث الثاني ـ الوسائل التي يمكن استخدامها لمعرفة الطرق المناسبة لتوزيع الموارد على مختلف القطاعات ١٣٠

المبحث الثالث ـ توزيع الدخل والسياسة الاجتماعية ١٣١

المبحث الرابع ـ معهد الامم المتحدة لابحاث الانماء الاجتماعي ١٣١

المبحث الخامس ـ برنامج للبحث والتدريب معني بالانماء الاقليمي ١٣٢

المبحث السادس ـ مشروع مؤتمر للوزراء المسئولين عن الرعاية الاجتماعية ١٣٢

المبحث السابع ـ خدمات الرعاية الاجتماعية ١٣٣

المبحث الثامن ـ الشباب والانماء القومي ١٣٥

(و) يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة البند التالي : " برامج الامم المتحدة للتعاون التقني " .

(ز) يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة البند التالي : " سير الصندوق الخاص وعملياته " .

(ح) بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة .

(ط) يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة البند التالي : "الحالة الاجتماعية في العالم " .

Digitized by UNOG Library

الصفحـــة

المبحث التاسـع ـ الترتيبات التنظيمية في ميدان الدفاع الاجتماعي ... ١٣٦
المبحث العاشـر ـ اعادة تقييم دور اللجنة الاجتماعية الفنية وبرنامج العمل والاولويات في الميدان الاجتماعي ١٣٧
الفـرع الثاني ـ السـكان (ى) ١٣٩
المبحـث الاول ـ نمو السكان والانماء الاقتصادى والاجتماعي ١٤٠
المبحث الثانـي ـ دراسة الحالة الديموغرافية في العالم مع اشارة خاصة الى نمو السكان والتوزيع الحضرى الريفي ١٤١
المبحث الثالث ـ برنامج العمل الطويل الاجل ١٤٢
المبحث الرابـع ـ المساعدة المقدمة الى الحكومات لمعالجة مشاكل السكان ١٤٣
المبحث الخامس ـ مؤتمر السكان العالمـي ١٤٤
الفـرع الثالث ـ الاسكان والبناء والتخطيط (ك) ١٤٤
الفـرع الرابع ـ مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ١٤٥

الفصـل الثالث عشـر

حقـوق الانسـان ١٤٩

ألـف

الفـرع الاول ـ مشروع الاتفاقية الدولية للقضاء على التعصب الديني بكافة اشكاله (ل) ١٤٩
الفـرع الثاني ـ التقارير الدورية عن حقوق الانسان والتقارير المتعلقة بحرية الاعلام ١٥٠
الفـرع الثالث ـ السنة الدولية لحقوق الانسان (م) ١٥٢
الفـرع الرابع ـ تدابير تنفيذ اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله (م) ١٥٣
الفـرع الخامس ـ منع التمييز وحماية الاقليات ١٥٤
المبحـث الاول ـ الدراسـات المتعلقة بالتمييز ١٥٤
المبحـث الثاني ـ عضوية اللجنة الفرعيـة ١٥٥

(ى) يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة البند التالي : " نمو السكان والانماء الاقتصادى " .

(ك) بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة .

(ل) بند فرعي في جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة .

(م) بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

الصفحة

الفرع السادس ـ مسألة محاقبة مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الانسانية ١٥٥
الفرع السابع ـ مسألة تعيين مفوض سام للامم المتحدة لحقوق الانسان ١٥٦
الفرع الثامن ـ الترتيبات التنظيمية والاجرائية لتنفيذ الاتفاقيات والتوصيات في ميدان حقوق الانسان ١٥٧
الفرع التاسع ـ الرق ١٥٧

باء

الفرع العاشر ـ مركز المرأة ١٥٨
المبحث الاول ـ حقوق المرأة السياسية ١٥٩
المبحث الثاني ـ مشروع اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة ١٥٩
المبحث الثالث ـ المساعدة المقدمة من الامم المتحدة في سبيل تقدم المرأة ١٦٠
المبحث الرابع ـ مركز المرأة في القانون الخاص ١٦٢
المبحث الخامس ـ الحقوق والفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة ١٦٣
المبحث السادس ـ فرص التعليم المتاحة للمرأة ١٦٥
المبحث السابع ـ اثر قرارات اللجنة وتوصياتها في التشريعات القومية المتعلقة بمركز المرأة ١٦٦
المبحث الثامن ـ ملاحظات لجنة مركز المرأة على التقارير الدورية عن حقوق الانسان ١٦٧

جيم

الفرع الحادي عشر ـ الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان ١٦٧

الفصل الرابع عشر

المسائل الخاصة ١٧٣

الفرع الاول ـ تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (ن) .. ١٧٣
الفرع الثاني ـ معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث (ن) ١٧٦
الفرع الثالث ـ المساعدة في حالات وقوع الكوارث الطبيعية (ن) ١٧٩

(ن) بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

الصفحة

الفرع الرابع ـ المسائل الاحصائية ١٨١
الفرع الخامس ـ تقرير لجنة الافيون المركزية الدائمة ١٨٢
الفرع السادس ـ الاجراءات التي يلزم اتباعها لتعديل اتفاقية السير على الطرق وبروتوكول علامات واشارات الطرق اللذين اقرا وعرضا للتوقيع في جنيف في ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩ ١٨٤
الفرع السابع ـ مسألة اجتماع الفريق العامل الخاص المعني بمسألة اعلان عن التعاون الاقتصادي الدولي ١٨٥

الفصل الخامس عشر

مسائل التنسيق والعلاقات مع الوكالات المتخصصة ١٨٧

الفرع الاول ـ تقريرا لجنة التنسيق الادارية واللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق ١٩٠
الفرع الثاني ـ تقارير الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ١٩١
الفرع الثالث ـ الترتيبات المتعلقة بأمانة لجنة التنسيق الادارية ١٩١
الفرع الرابع ـ اعداد الميزانيات وتقديمها ١٩١
الفرع الخامس ـ التنسيق على الصعيد القومي : دور الممثلين المقيمين ١٩٢
الفرع السادس ـ انماء الموارد البشرية واستخدامها ١٩٣
الفرع السابع ـ التنسيق والتعاون بين المعاهد المعنية بالتخطيط والتدريب والبحث ١٩٣
الفرع الثامن ـ استعراض النشاطات المتعلقة باستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية ١٩٣
الفرع التاسع ـ الحملة العالمية لمكافحة الجوع والمرض والجهل ١٩٤

الفصل السابع عشر

المسائل التأسيسية والتنظيمية ١٩٥

الفرع الاول ـ تكوين المجلس ودوراته ومكتبه ١٩٥
الفرع الثاني ـ هيئات المجلس الفرعية ١٩٦
المبحث الاول ـ لجان المجلس ١٩٦
المبحث الثاني ـ اللجان الفنية واللجنة الفنية الفرعية ١٩٨
المبحث الثالث ـ اللجان الاقتصادية الاقليمية ١٩٩

Digitized by UNOG Library

الصفحـــة

الفـــرع الثالث ـ الهيئات الاخرى المتصلة بالمجلس ٢٠٠

المبحـــث الاول ـ الصندوق الخاص ٢٠٠

المبحـــث الثاني ـ مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ٢٠١

المبحـــث الثالث ـ لجنة الافيون المركزية الدائمة وهيئة الاشراف على المخدرات ٢٠١

الفـــرع الرابع ـ انشاء علاقات مع منظمة البلدان المصدرة للبترول ٢٠٢

الفرع الخامس ـ وثائق المجلس ٢٠٢

الفرع السادس ـ برنامج المؤتمرات والاجتماعات لعام ١٩٦٦ ..... ٢٠٤

الفرع السـابع ـ تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٥

الفصل الثامن عشـــر

برامج الاعمـال والآثـــار الماليـــــة ٢١١

الفـــرع الاول ـ برامج الاعمال في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي وميدان حقوق الانسان ٢١١

الفـــرع الثاني ـ الآثار المالية لقرارات المجلس ٢١٤

Digitized by UNOG Library

ملاحظة من الامانة العامة

يرمز الى جميع وثائق الامم المتحدة برموز تتألف من حروف وأرقام . ويعني ايراد احد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الامم المتحدة .

ويرمز الى جميع قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي برموز يتألف كل منها من رقمين ، رقم يدل على القرار ، ورقم يدل على دورة اتخاذه .

ويلاحظ ان ترجمة التقرير لم تتناول مرفقات الفصول ، والفصل السادس عشر (المنظمات غير الحكومية) ، والتذييلات الثلاثة المتعلقة على التوالي بجدول اعمال دورات المجلس السابعة والثلاثين المستأنفة والثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين ، وبتكوين وجلسات المجلس وهيئاته الفرعية ، وبتوزيع العضوية في المجلس ولجانه الفنية .

وفيما يلي بيان ببعض الرموز الوثيقية الواردة في هذا التقرير :

المجلس الاقتصادى والاجتماعي	E/
اللجنة الاقتصادية	E/AC.6/-
اللجنة الاجتماعية العامة	E/AC.7/-
لجنة التنسيق	E/AC.24/-
اللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق	E/AC.51/-
اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء	E/AC.52/-
لجنة المجلس لشؤون المنظمات غير الحكومية	E/C.2/-
اللجنة المؤقتة لبرنامج المؤتمرات	E/C.4/-
لجنة الانماء الصناعي	E/C.5/-
لجنة الاسكان والبناء والتخطيط	E/C.6/-
لجنة المساعدة التقنية	E/TAC/-

Digitized by UNOG Library

اختصارات

غات	الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة
اوبكس	برنامج ايفاد الخبراء التنفيذيين والتوجيهيين والاداريين
اليونسكو	منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
اليونيسيف	مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة

Digitized by UNOG Library

المقدمة

اولا

أتشرف بان اقدم الى الجمعية العامة، باسم المجلس، تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي الذى يتناول الفترة الواقعة بين ١٦ آب (اغسطس) ١٩٦٤ و ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٥، وهي الفترة التي عقد المجلس خلالها دورته السابعة والثلاثين المستأنفة ودورتيه الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين. لقد عقدت هذه الدورات خلال سنة التعاون الدولي، وفي منتصف عقد الامم المتحدة الانمائي، ووقت الذكرى العشرين لتأسيس الامم المتحدة، فكان لابد ان يكون لدى المجلس في هذه الظروف الخاصة ادراك قوى لمسئولياته.

وعند بدأ اعمال المجلس كانت الروح التي حفزت مؤسسي الامم المتحدة في سان فرانسيسكو في ١٩٤٥ ماثلة في ذاكرة الجميع. وقد ساندت هذه الروح الجهود التعاونية التي بذلتها اسرة مؤسسات الامم المتحدة في سبيل الرقي الاقتصادى والرفاه الاجتماعي ومن اجل تعزيز حقوق الانسان. ومازالت هذه الروح الى اليوم هي القوة الدافعة التي تشجع المجلس على المضي في عزمه على مواصلة الكفاح — بنشاط وهمة متجددين — ضد الجوع والمرض والجهل والفقر، بغية تهيئة احوال معيشية افضل في جو من الحرية والكرامة لما يقرب من ٢٠٠٠ مليون شخص — اى لثلثي سكان العالم الذين يتألف منهم 'العالم الثالث'. ان الاجتماع التذكارى الذى عقد في سان فرانسيسكو في اواخر حزيران (يونيه) ١٩٦٥ اذكى جذوة وفائنا لروح ميثاق الامم المتحدة وشحذ عزيمة جميع من يقفون جهودهم في سبيل استتباب السلم والعدل في العالم. وقد تجلى هذا بصفة خاصة في روح الوحدة والتعاون التي اتسمت بها مداولات المجلس ولجانه هذا العام.

ولن احاول ان اتناول بالتحليل فحوى البيان الهام الذى ادلى به الامين العام في مطلع الدورة التاسعة والثلاثين، اوان اوجز الخطب الرائعة الكثيرة التي تبعته. فان موضوعها مثبت في محاضر جلسات المجلس. ولكن لابد من الاشارة الى ان المجلس اضطر منذ بداية مناقشاته الى الاعتراف بخيبة النتائج المحرزة حتى منتصف العقد الانمائي؛ فالثغرة الفاصلة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة والمحسوبة على اساس متوسط الدخل الفردى، في اتساع مطرد؛ ومتوسط الاعمار يتفاوت الى حد مذهل من منطقة الى اخرى بسبب عدم تكافؤ الاحوال الصحية وتباين التغذية؛ واعلى معدلات لتكاثر السكان توجد في البلدان الفقيرة ومشكلة السكان اصبحت باعثا على اشد القلق؛ والانتاج الزراعي لا يزداد بما فيه الكفاية، لا سيما في البلدان التي عليها تغذية اكبر عدد من الناس؛ والمساعدة التي تقدمها البلدان النامية ومؤسسات التمويل المتعددة الاطراف غير كافية لدعم الجهود التي يبذلها 'العالم الثالث' لتحقيق الانماء؛ واخيرا فان ديون البلدان المستوردة لرؤوس الاموال باتت عبئا ثقيلا فادحا على كاهلها. ولكن الامين العام بيّن ان الظلال المنتشرة على صورة الحالة القائمة لم تحجب بعد كل البقاع المستنيرة الظاهرة للعين البصيرة.

Digitized by UNOG Library

ويبدو لى ان المجلس قد تأثر بالخواطر التي عرضها الامين العام فقبل فكرة الاستطاعة ، بوثبة جريئة خلاقة ، من المضي قدما ، رغم كل التأثيرات السابقة ، نحو تحقيق الاهداف التي حددها لنفسه في بداية هذا العقد . واعتقد اني ، بفضل هذه الفكرة وبفضل الروح التي سادت اجتماعات المجلس هذا العام ، استطيع ان اقدم هنا بيانا بالاعمال يبدو لي بارز الايجابية .

وقد اشير مرارا الى الوظائف الثلاث الرئيسية المسندة الى المجلس وهي : وظيفة الهيئة الموجهة ، ووظيفة الهيئة التنسيقية ، والبوتقة التي تتشكل فيها الخطوط العريضة للسياسة الدولية في المجالين الاقتصادى والاجتماعي . وقد تجنب المجلس ، عن حكمة بالغة في اعتقادى ، الاضطلاع بتحليل منهجي بالغ لنشاطاته . ورغم ان جدول اعماله ضم بندا بشأن اعادة النظر في دوره ووظائفه واعادة تقييمها ، فان من الخطأ الواضح التسرع في الانتهاء من اعادة النظر هذه ، التي ينبغي ان تتم على مراحل عديدة ، سواء في المجلس نفسه او في الجمعية العامة ، وذلك ضمانا لالتقاء الآراء في كل مرحلة بين البلدان النامية والبلدان المتنامية ؛ لان تحقيق اى تعاون دولي مثمر حقا امر مستحيل مالم تلتق هذه الآراء .

ويبدو لي ان ابرز ما في صفحة اعمال المجلس الايجابية هذا العام هو ما قدمه من المهام وارشاد في ميادين كثيرة الى الحكومات الحريصة على تحقيق الانسجام بين سياستها القومية ومستلزمات العالم الحديث .

اما في ميدان حقوق الانسان ، وهي — كما قال المرحوم ادلاى ستيفنسون بالامس القريب — من صميم الاعمال التي تقوم او نحاول القيام بها ، فقد اتخذت قرارات من المحتم ان تكون لها آثار بعيدة المدى . واشير هنا بوجه خاص الى القرار الذى يأذن للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات بالاضطلاع بدراسة خاصة للتمييز العنصرى في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ومن قرارات المجلس الهامة الاخرى في هذا الميدان ، قرار تمديد ولاية المقرر الخاص للرق ، والقرارات المتعلقة بمركز المرأة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية . وبالاضافة الى ذلك فان مشروع اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة ، ومشروع اتفاقية القضاء على التعصب الديني بكافة اشكاله ، سيشجعان على الصعيد القومي من النشاطات والتقدم ما يستدعي المزيد من اهتمام المجلس في السنوات القادمة .

وسوف تؤثر المناقشات التي دارت في المجلس اثناء دورته التاسعة والثلاثين على السياسات القومية في ميدان رئيسي هو ميدان الاصلاح الزراعي . فهنالك عدد كبير من البلدان التي تواجه مهمة تعصير هيكلها الزراعي ، ويتضح من التدابير التشريعية المتخذة في عدة بلدان خلال السنوات الماضية ان المخططين والمشرعين اصبحوا الآن يدركون اهمية الدور الرئيسي الذى يقوم به الاصلاح الزراعي في الانماء . وتوجه الحكومات عنايتها الى تنفيذ هذه التدابير والى تقييم النتائج المحرزة حتى الآن . وقد تركزت مناقشة المجلس بالضبط على هذه النواحي من المسألة — لا على مزايا الاصلاح الزراعي — وذلك استنادا الى التقرير الرابع المقدم اليه والحاوى على مزيد

Digitized by UNOG Library

من التحليل والنقد عما حوته التقارير السابقة . ويشير القرار الذى اتخذه المجلس بجلاء تام الى المشاكل الجديرة بالاولوية والتي تستدعي بذل جهود معجلة لحلها . ولا شك ان المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي الذى سينعقد بروما في العام القادم برعاية الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية ، ستكون له اهمية بالغة في تبيان المواطن التي يمكن احراز التقدم فيها في الهيكل الزراعي ، ولا اظن ان من الاسراف في التفاؤل ان يأمل المرء ان يجد المجلس عند عودته الى النظر في هذه المشكلة في عام ١٩٦٨ ان الحالة ستكون حينذاك ادعى الى الارتياح مما هي عليه الآن .

لم يقف المجلس ، في سعيه لمد المسئولين عن وضع السياسات القومية وتنفيذها بالالهام والارشاد ، عند اعتماد التوصيات ، بل عنى كذلك بتنظيم النشاطات الرامية الى تحديد الخطوط التوجيهية لتقييم معارف كل بلد وخبرته . ومن امثلة ذلك موضوع العلم والتقنية . فمنذ عامين مضيا لفت مؤتمر الامم المتحدة لتطبيق العلم والتقنية لمصلحة البلدان المتنامية ، نظر المجتمع الدولي الى التحدى الواجب مواجهته في هذا الميدان . فهل بوسعنا اليوم ان نقول انه اتخذ من التدابير القوية ما يبرر البيان بان المؤتمر كان نقطة تحول هامة في العقد الانمائي ؟ ام هل ان الآمال التي اثيرت قد خابت ؟ اننا نستطيع في ضوء العمل المركز السريع الموضوعي الذى قامت به لجنتنا الاستشارية الجديدة — كما هو مبين في تقريرها الثاني — ان نجيب على السؤال الاول بالايجاب . فهنالك برنامج عالمي للتعاون الدولي قيد الوضع الآن في هذا الميدان الرئيسي . ويتضح من الاعمال المنجزة في مجال ازالة ملح ماء البحر انه قد تكون في برنامج هذه الاعمال عناصر العمل المشترك في مشاكل الابحاث والتطبيق بما يفتح آفاقا جديدة امام البلدان المتنامية . كما انه قد يتضمن الشروط الاولية للتعاون الاوسع بين الدول ، بما يقضي الى ايجاد مقومات هيكلية من شأنها المساعدة خاصة على زيادة عدد المدربين في فروع العلم والتقنية والى رفع مستواهم . ثم ان هذا البرنامج قد يساعد في نهاية المطاف على ازالة الحواجز الكثيرة التي تقف في وجه نشر المعارف العلمية والتقنية . وقد اوضح للمجلس ، بتأييده آراء مصممي هذا البرنامج اعتقاده باهمية تدبير الموارد الكافية للجنة الاستشارية لكي تتمكن من مواصلة نشاطاتها .

اما في مجال الانماء الصناعي المتشعب ، فقد كرّس المجلس جانبا كبيرا من مناقشاته لمسائل عدة منها اقامة الصناعات التصديرية في بلدان ' العالم الثالث ' ، والتصنيع المتكامل على الصعيد الاقليمي او دون الاقليمي ، والزيادة في عدد هيئات الانماء الصناعي . واولى المجلس اهتماما خاصا الى تنظيم ندوة دولية تسبقها ندوات اقليمية . وسيتيح هذا المشروع في النهاية لكل بلد سائر في مغامرة التصنيع البطولية ان يلمس بوضوح اكثر عناصر النظام الفعال الذى يتناسب مع ظروفه المتميزة ومع فلسفته الخاصة ، وذلك بتمكينه هذه البلدان من الافادة من تجارب الدول الاخرى ومحاولاتها وخبراتها .

Digitized by UNOG Library

وفيما يتصل بتمويل الانماء الاقتصادى ، علم المجلس مع الارتياح في دورته الثامنة والثلاثين من مديرى المصرف الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي تفاصيل تطورات هامة منها توسيع نشاطات المصرف ، وزيادة حصص اعضاء الصندوق . وقام المجلس مراعاة للحالة الراهنة لمسألة تدفقات رؤوس الاموال ، كما تتضح من الدراسات التي اعدتها الامانة العامة ، بتوصية الحكومات بألا تكتفي ببذل قصارى جهودها لتحقيق تقدم كبير كالذى حدث في بداية العقد بشأن حجم الموارد المالية الموضوعة تحت تصرف ' العالم الثالث ' بل وان تعمد كذلك الى منح البلدان المثقلة بالديون حاليا معدلات فائدة انسب وشروط اقتراض ايسر . وفي الوقت نفسه فقد شجع المجلس الامين العام على مواصلة الابحاث في المشاكل المنهجية والمفهومية لقياس تدفقات رؤوس الاموال ، وذلك بغية زيادة الالمام بنواحيها الكيفية والكمية .

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية ، يجدر بالذكر انه رغم ان المجلس لم يبحث المشاكل المدرجة في جدول اعمال مجلس التجارة والانماء ، فقد ترددت الاشارة في عدة مناسبات الى توصيات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء والى قرارات الجمعية العامة المتصلة بهذا الموضوع . ولا اعتقد اني مخطىء ان تنبأت بان المجلس سينظر باهتمام بالغ في تقرير مجلس التجارة والانماء في دورته المستأنفة التي قرر عقدها لهذا الغرض ،

وتجمع القرارات التي اتخذها المجلس هذا العام في الميدان الاجتماعي شأن القرارات المتخذة في الميدان الاقتصادى ، بين الرغبة في ارشاد الحكومات والرغبة في تشجيع البرامج الرامية الى انارة سبيل العمل امامها . وقد دارت في اللجنة الاجتماعية العامة مناقشة ، ينبغي اذاعتها على نطاق واسع ، بشأن المشاكل الناجمة عن زيادة عدد السكان ، والتغيرات في الهيكل السكاني ، ومشكلة الهجرة من الريف الى المدن وهي مشكلة لم تنل بعد الدراسة الكافية وان كان الامين العام قد وصفها بانها تتزايد حدة . ولم يكتف المجلس بلفت نظر الحكومات الى هذه المشكلة ، بل اعتمد برنامجا طويل الاجل للدراسات والنشاطات في مختلف قطاعات ميدان مسائل السكان ، وهو ميدان واسع ، وطلب الى الامين العام تقديم المساعدة التقنية الى البلدان التي تطلبها من اجل تطبيق سياسة ديموغرافية قومية . وبالاضافة الى ذلك فقد وجه المجلس الى الحكومات توصيات صادرة عن اللجنة الاجتماعية الفنية ، بشأن رعاية الاسرة والطفولة وتدريب موظفي الرعاية الاجتماعية . وتدعو المخططين الى تحسين تقنياتهم في القطاعات الاجتماعية لخطط الانماء كلها . وتمشيا مع الفكرة التي ابداها الامين العام بأنه سيتعين على الشباب عما قريب اعتبار القيام بخدمة مدنية لصالح من هم اقل حظا منهم جزءا عاديا من تعليمهم ، شدد المجلس على مكان الشباب ودورهم في الانماء ، ورسم لهذه الغاية برنامجا للعمل . كما بين اهمية مشكلة توزيع الدخل ، وقرر انه ينبغي تعيين فريق من الخبراء لدرس العلاقة بين توزيع الدخل وبين السياسة الاجتماعية .

Digitized by UNOG Library

وينبثق بوضوح متزايد من مجموعة هذه التوصيات الرامية الى تيسير مهمة كافة المضطلعين بمسئولية وضع وتنفيذ السياسة الانمائية لبلادهم ، اتجاه يبدو لي متجاوبا احسن التجاوب مع عنصر رئيسي من عناصر العمل الذى يقوم به المجلس . فالمجلس يواصل العمل بكل قواه لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يترتب على رجال السياسة علاجها ، متسلحا في ذلك بكفاءة اللجان الفنية والعامة التي انشأها لوضع قراراته في الميادين التقنية وبالنظرة الواسعة التي اكتسبها من دراسته لاعمال لجانه الاقتصادية الاقليمية ، ومعتمدا على معرفته العامة بكل مسألة من المسائل نظرا لعلاقاته بالوكالات المتخصصة ، وعلى المساعدة التي ستقدم اليه نتيجة لانشاء معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث . وفي اعتقادى ان طلبات اجراء الدراسات التي وجهها المجلس الى الامين العام هذا العام اكثر من الطلبات التي وجهها في اى عام مضى ؛ فقد طلب اليه ان يجرى مستعينا ، بكل ما يلزم من مشورة الخبراء ، التحليلات والدراسات والابحاث الرامية الى ان تحدد على نطاق عالمي مجالات نشاط الزعماء المسئولين عن الانماء القومي وتحديد العراقيل التي لا بد ان يتوقعوا مقابلتها ، والوسائل الممكنة للتغلب عليها . وهذا يتضح من القرارات التي اتخذها المجلس بشأن موضوعات معينة مثل انماء النقل ، وفي مسائل متشعبة ـ مثل مسائل التخطيط والعقد الانمائي . وبما ان اعتماد التخطيط أمر آخذ في الازدياد ، كما يتجلى من الباب الاول من دراسات الاحوال الاقتصادية العالمية ، الذى اصاب الامين العام بتخصيصه للتجربة التي يقوم بها المخططون في العالم الثالث ، فان المجلس يود تحسين المعرفة المتعلقة بكل ما يتصل بالتخطيط ويؤثر فيه ، ولا سيما احتمالات المستقبل التي ينبغي الاستهداء بها . وبما اننا نجد اليوم في كوكبنا هذا الذى تقلصت فيه المسافات بفضل سهولة المواصلات ان كل جهد قومي لا بد وان يترك آثارا على الصعيد الدولي ، فقد ترتب على ذلك انه اذا اردنا احسان رؤيا الطريق التي نسلكها والاهداف التي نقصدها في هذا العقد ، على ان نتيح في الوقت نفسه للمخططين القوميين اجراء تقييم افضل للملابسات التي يتعين عليهم ان يرسموا خططهم في اطارها ، فاننا يجب ان نسعى الى بحث امكانية التعبير كميا عن القطاعات المختلفة المترابطة التي يتألف منها ميدان اهتمامنا الشاسع . ولهذا اعرب المجلس عن تأييده الحار لقرار الامين العام بأن يشكل ، بالتشاور مع الحكومات المهتمة بالامر ، فريقا من كبار الخبراء الذين يمثلون نظم التخطيط المختلفة ، ليضعوا خبرتهم في التخطيط الانمائي تحت تصرف الامم المتحدة للاستعانة بها في وضع الخطط الانمائية وتنفيذها .

كما كرس المجلس خلال دورته التاسعة والثلاثين ، الكثير من جهده لتشجيع التعاون الدولي والاجهزة التي يمكن مضاعفة هذا التعاون بواسطتها . واكد المجلس مجددا ببلاغة اهداف العقد الانمائي سواء من حيث التدابير المختلفة المطلوب من الحكومات اتخاذها ، او من حيث العهود بان تكون النية الحسنة عمادها في مجال التعاون المتعدد الاطراف . وما دام نزع السلاح لم يدخل حيز الواقع ، مع العلم بان نتائجه الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ماثلة دوما في اذهان اعضاء المجلس كما دلت على ذلك المناقشات ، فان امتحان هذه النية الحسنة كامن في الاستجابة الى الهدف الجديد المحدد بمائتي مليون دولار المقترح على نظر الحكومات المهتمة بالصندوق الخاص وبالبرنامج الموسع للمساعدة التقنية .

Digitized by UNOG Library

وقد تمكن المجلس بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة هذه للبرنامج الموسع للمساعدة التقنية ، من تكوين فكرة شاملة عن نشاطات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة المضطلع بها بموجب البرنامج ، واني اعتقد انه يحق للمجلس في ضوء النتائج المحرزة ان يهنيء نفسه ـ عن حق ـ على البادرة التي اتخذها عام ١٩٤٩ . فمبادىء قرار المجلس ٢٢٢ (الدورة ٩) ما زالت قائمة وبلغ مجموع ما استثمر خلال السنوات الخمس عشرة الاخيرة في هذا البرنامج زهاء ٥٠٠ مليون دولار . واضفى الصندوق الخاص منذ عام ١٩٥٨ ، بعدا جديدا على عمليات الامم المتحدة . فالتنويع المتزايد لنشاطاته تبل الاستثمارية المضطلع بها في حدود اختصاصه ، واهتمامه الخاص بمضاعفة جهوده في ميدان الانماء الصناعي ، وحرصه المستمر على بذل قصارى وسعه لتشجيع تطبيق العلم والتقنية على الانماء في تنفيذ المشاريع التي تتطلب مساعدته لها ـ كل هذه اشياء تجعل من الصندوق الخاص في مجال المساعدة المتعددة الاطراف ، عنصرا هاما في جملة الموارد التي يضعها المجتمع الدولي في خدمة ' العالم الثالث ' . لقد قرر المجلس في العام الماضي تأييد فكرة اندماج الصندوق الخاص والبرنامج الموسع للمساعدة التقنية في برنامج واحد ، هو برنامج الامم المتحدة الانمائي . ان هذا الاقتراح الرامي الى تزويد منظمتنا بهيكل يتيح لها ان تؤدي ـ بصورة انجع ـ دورها القيادي الصحيح في انماء المساعدة المتعددة الاطراف اصبح الآن في يد الجمعية العامة .

ومن بين التوصيات الهامة التي اسفرت عنها مناقشات المجلس هذه السنة ، نتخذ الاشارة كذلك الى التوصية المتعلقة بالبرنامج الغذائي العالمي المنشأ بالرعاية المشتركة للامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة ، وستنتهي الفترة التجريبية للبرنامج في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) القادم ؛ وقد قام المجلس ، اسوة بما فعله مجلس منظمة الاغذية والزراعة ، بتوصية الجمعية العامة بمواصلة البرنامج الى اجل غير مسمى ، وبتحديد هدف التبرعات المنشود لفترة ١٩٦٦ـ١٩٦٨ بمبلغ ٢٧٥ مليون دولار عن ان يكون ثلثا التبرعات في صورة نقد وخدمات والثلثان الباقيان في صورة سلع اساسية . واني ارى ان هذا البرنامج المبتكر الذي يضع الغذاء في خدمة الاغاثة العاجلة والانماء ، يجب ان يعتبر لبنة هامة في صرح المساعدات المتعددة الاطراف الذي نشيده ' للعالم الثالث ' .

وقد اكد المجلس ضرورة التعاون الدولي السخي المستمر لتشجيع ودعم مبادرات نالت الاعتراف بفائدتها وجدواها من كل حكومة بل واقول من كل فرد درسها عن كثب . فقرر بالاجماع زيادة الموارد المالية المخصصة لنشاطات الامم المتحدة في مجال الانماء الصناعي بقدر توسع هذه النشاطات ، ورحب باقتراح بناء يدعو الى تمويل اضافي عن طريق التبرع . كذلك ، فان الزيادة الحاصلة في عدد وتشعب المهام التي يضطلع بها مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين نتيجة لامتدادها الى القارة الافريقية ، وضخامة المهام والمستلزمات المالية للمسئوليات التي ورثها السيد لابويس عن الفقيد موريس بات ، كل هذه امور حدت باعضاء المجلس الى التشديد ، في الجلسات المخصصة لمشكلة اللاجئين المؤلمة ولمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، على ضرورة زيادة تدفق الموارد ـ من اي مصدر الى هذين البرنامجين .

Digitized by UNOG Library

ويبدو لي ان الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس كانت مثمرة بصورة بارزة من وجهة ثالثة ليست اقل اهمية بحال من الاحوال . واقصد بهذا قرارات المجلس وتوصياته المعبرة عن عزمه الوطيد على تحسين كفاءة الاجهزة الحالية للتعاون الدولي . فقد افرد المجلس في معظم الميادين التي طلب اليه درسها ، قدرا كبيرا من الوقت والاهتمام الى المسائل الهيكلية والمنهجية والتنظيمية . وفي الميدان الاجتماعي اقر المجلس ، رغبة لجنته الاجتماعية في اعادة تقييم دورها في ضوء المقتضيات الجديدة . كما ترددت الاشارة كذلك ، في المناقشات التي دارت حول الانماء الصناعي ، الى الاصلاح النظمي . وقد عالجت لجنة التنسيق بعض المشاكل التي لا تقلل صفتها العملية البحتة من الادراك العام لاهميتها البالغة ، وهي مشاكل لا بد من حلها الا بايجاد انسجام افضل بين النشاطات والموارد ، وبين البرامج والميزانيات ؛ ولكي يتلقى المجلس وثائقه في موعد ابكر وفي شكل ايسر استعمالا ، ولكي يتحقق التحسين في نشر تقارير الامم المتحدة ودراساتها في الميدانين والاقتصادي والاجتماعي . لقد تجلى الاهتمام بهذه الامور كلها في قرارات ينتظر ان يؤدي تنفيذها الى زيادة كبرى في كفاءة اعمال المجلس خلال الدورات القادمة ، وثمة قرار له اهمية خاصة في رأيي ، هو القرار الذي يقضي بان تقوم لجنة المجلس الخاصة المعنية بالتنسيق وبعد اعادة تنظيمها بدراسة برنامج الاعمال في شهر ايار (مايو) المقبل ، وذلك في ضوء تقديرات ميزانية ١٩٦٧ ، وبأن يشترك في هذه الدراسة رئيس اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية .

الا ان ابرز المساعي التي قام بها المجلس خلال الدورة التاسعة والثلاثين في معرض تنظيم الاعمال ، هي بلا شك تلك الجهود التي بذلها ترتيب نشاطات المنظمات المختلفة في اسرة الامم المتحدة بحيث تشكل برنامجا شاملا للعمل المتجانس . ويتضمن التقرير المرحلي المقدم عملا بقرار المجلس ٩٨٤ اولا (الدورة ٣٦) بشأن عقد الامم المتحدة الانمائي ، والقرار المتخذ بناء عليه ، تاكيدا لفكرة العمل المشترك والرغبة ، التي يشاطرها في اعتقادي جميع اعضاء المجلس ، في ان توءلف جهود كل منظمة جزءا لا يتجزأ من كل تفوق قيمته كثيرا قيمة مجموع مفرداته .

كما قام المجلس بعمل مفيد جدا في اعتقادي بما اتخذ من تدابير لتحسين التنسيق في مختلف الميادين ، ولا سيما ميدان العلم والتقنية وفي المساعدة المقدمة في حالات الكوارث الطبيعية . كما لا ينبغي الاستهانة باهمية مناقشات المجلس بشأن تقييم الاثر الشامل لبرامج التعاون التقني التي تضطلع بها اسرة الامم المتحدة . وقد كان الامين العام اول من ابرز اهمية تقييم نتائج النشاطات التنفيذية عندما اعرب عن رأيه في ان هذا العمل يمكن ان يعتبر جزءا لا يتجزأ من نشاطات المجلس واكدها من بعده ممثلو البلدان النامية والمتنامية على السواء ، وكذلك المتحدثون بلسان الوكالات المتخصصة . وكل هذا يدل بوضوح على ان من مشاغل المجلس الرئيسية الحرص على ان تستخدم الموارد اليسيرة المحدودة الموضوعة تحت تصرف اسرة الامم المتحدة ، استخداما رشيدا وفعالا الى اقصى حد ممكن ، وذلك بالسعي المستمر ، الى تحسينها في هذا الاتجاه .

واود ختاما التنويه بما لمناقشات المجلس حول الانماء الاقتصادي من مكانة بارزة واهميته تزيد هذا العام عن الاعوام السابقة وذلك في ضوء التقارير المرفوعة اليه عن نشاطات اللجان الاقتصادية الاقليمية التي تعتبر دينميتها من العوامل الرئيسية لحيوية منظمتنا في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

Digitized by UNOG Library

ان من الجلي ان الممثلين الموفدين الى المجلس اظهروا هذه السنة اهتماما متجددا باعماله . وهذا ثابت من القرارات والتوصيات والمبادرات العديدة المتنوعة التي اشرت اليها آنفا — وكلها ذات صبغة بنّاءة . وانى آمل ان يشهد المجلس ، بعد ان يتم التصديق على تعديلات الميثاق ، في ظل التمثيل الجغرافي الاكثر عدالة ، تجددا في النشاط وتقدما الى الامام نستطيع ان نلمس بوادره فيما اعتقد في نتائج الدورة التاسعة والثلاثين . ولعل اعضاء المجلس سيظهرون المزيد من الهمة في سعيهم الى تحقيق المهمة الرئيسية الضخمة التي يكرس المجلس نفسه لها وهي تشجيع تقدم الانسانية ، وذلك بوحي من شعورهم بوحدة الانسانية وضرورة التآلف بين الامم ومن ادراكهم ان من العبث توقع الازدهار الحقيقي والسلم الدائم دون قيام تعاون مثمر لبلوغ هدف العدالة الاجتماعية المشترك .

ثانيا

يشابه هذا التقرير عموما ، في شكله وطابعه ، التقارير السابقة التي قدمها المجلس الى الجمعية العامة (١) . وهو يتألف من هذا المجلد ومن المجلدات التي تضم قرارات الدورات السابعة والثلاثين المستأنفة ، والثامنة والثلاثين ، والتاسعة والثلاثين (٢) . وسيلحق به تقرير عن الدورة التاسعة والثلاثين المستأنفة التي سيعقدها المجلس في اواخر العالم الحالي للنظر على الاخص في التقرير السنوى الاول لمجلس التجارة والانماء .

ويشمل التقرير احالات الى المحاضر الموجزة للمجلس ولجانه ، وهي المحاضر التي توزع على جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة . ويتضمن المرفق الوارد في نهاية كل فصل من فصوله ، قائمة بالبيانات الشفوية والكتابية المتعلقة بالفصل والصادرة عن المنظمات غير الحكومية (٣) .

---

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٣ في جدول الاعمال ، الوثيقة E/L.1073 و E/SR.1394.

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة السابعة والثلاثون المستأنفة ، الملحق رقم ١ ألف ؛ المرجع الاخير ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ١ ؛ والمرجع الاخير ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١ .

(٣) لم تترجم هذه المرفقات ، على غرار الماضي .

Digitized by UNOG Library

ولم ترد في تقرير هذا العام اية اشارة الى اعمال لجنة المخدرات او لجنة الاسكان والبناء والتخطيط اللتين ستعقدان دورتيهما لعام ١٩٦٥ في اواخر السنة ، وذلك عملا بالقرار الذى اتخذه المجلس في دورته السابعة والثلاثين . ويمكن الاطلاع على بيان بالاعمال التي واصلت الامانة العامة القيام بها في ميدان اختصاص هاتين اللجنتين في التقرير السنوى للامين العام عن اعمال المنظمة .

ويتضمن هذا المجلد ثمانية عشر فصلا (١) . وهو يتناول من الفصل الاول الى الفصل الحادى عشر ، وكذلك في الفرع الثاني من الفصل الثاني عشر وفي الفروع الثاني والرابع والسادس والسابع من الفصل الرابع عشر ، المسائل الداخلة في اختصاص اللجنة الثانية ؛ ويبحث في الفروع الاول والثالث والرابع من الفصل الثاني عشر ، وفي الفصل الثالث عشر ، وفي الفروع الاول والثالث والخامس من الفصل الرابع عشر ، المسائل الداخلة في اختصاص اللجنة الثالثة ؛ بينما يبحث الفصل الثامن عشر مسائل تدخل في اختصاص اللجنة الخامسة . الا ان الجمعية العامة قد ترى احالة الفصل الثاني الذى يتناول اعادة النظر في دور المجلس ووظائفه واعادة تقييمها الى اللجنتين الثالثة والخامسة كذلك لابداء ملاحظاتهما . كما ان الفرع الثاني من الفصل السابع الذى يتناول الاصلاح الزراعي ، والفرع الثاني من الفصل الثاني عشر الذى يتناول مسائل السكان يمكن ان يكونا محل اهتمام اللجنة الثالثة كذلك ، ويصح ان يكون الفرع الخامس من الفصل السابع عشر الذى يتناول الوثائق التي تقدم للمجلس محل اهتمام اللجنة الخامسة . وقد ترى الجمعية العامة ان تنظر بنفسها ، في جلسة عامة ، في الفصول الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر (فيما عدا الفرع الخامس) .

ومن المسائل الواردة في هذا التقرير ما يؤلف كذلك بنودا مستقلة من جدول الاعمال المؤقت للجمعية العامة . وقد اشير الى تلك البنود في الحواشي . كما اشير في متن التقرير وفي حواشيه الى المسائل الاخرى المحالة الى الجمعية العامة للفت نظرها اليها او للبت بشأنها .

والحق بالتقرير تذييلات تضم جدول اعمال دورات المجلس ، وبعض المعلومات عن تكوين المجلس وهيئاته الفرعية ومواعيد جلساتها (٢) .

جنيف
تموز (يوليه) ١٩٦٥

(التوقيع)
اكيرا ماتسوى
رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعي

---

(١) لم يترجم الفصل السادس عشر .

(٢) لم تترجم هذه التذييلات على غرار الماضي .

Digitized by UNOG Library

الفصل الاول

عقد الامم المتحدة الانمائي

١ — استند المجلس اساسا ، في استعراضه (١) لعقد الامم المتحدة الانمائي الذى اعلنت بدئه الجمعية العامة في قرارها ١٧١٠ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، الى مذكرة للامين العام عنوانها "عقد الامم المتحدة الانمائي في منتصفه " (E/4071)(٢) والى البيان الذى ادلى به الامين العام امام المجلس في دورته التاسعة والثلاثين . كما عرض على المجلس تقرير مرحلي اعده الامين العام بالتعاون مع اللجان الاقتصادية الاقليمية والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الاعضاء في اسرة الامم المتحدة (E/4033)(٢) . وتضمن التقرير المرحلي عرضا للنشاطات الرئيسية لاسرة منظمات الامم المتحدة المتصلة ببلوغ الهدف المحدد للعقد الانمائي ، وهو تحقيق معدل نمائي سنوى ادنى في مجموع الدخل القومي للبلدان المتنامية قدره ٥ في المائة في عام ١٩٧٠ .

٢ — كما عرض على المجلس الباب الاول من ' دراسة الاحوال الاقتصادية العالمية، ١٩٦٤ ' (E/4046/Rev.1)(٣) ، وهو يضم دراسات عن تجربة التخطيط الاقتصادى في البلدان المتنامية في العقد الانمائي (٤) ، والتقارير المتعلقة بالبرامج والاهداف الاجتماعية للنصف الثاني من العقد الانمائي، E/CN.5/394 E/CN.5/368)التي اعدها الامين العام عملا بقرار الجمعية العامة ١٩١٦ (الدورة ١٨) .(٥)

٣ — وقد تناول الامين العام في مذكرته (E/4071) بصورة اجمالية مدى نجاح جهود المجتمع الدولي في تحقيق اهداف العقد الانمائي ، والعقبات الكبرى ومواطن الفشل الرئيسية ، والاولويات الرئيسية للعمل — لا سيما من جانب الامم المتحدة نفسها — في الفترة الباقية من العقد .

---

(١) E/AC.24/SR.289; E/SR. 1369 - 1378, 1396 .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات، البند ٢ من جدول الاعمال .

(٣) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع 65/II/C.1 .

(٤) انظر الفصل الخامس كذلك .

(٥) انظر كذلك الفرع الاول من الفصل الثاني عشر .

Digitized by UNOG Library

٤ — ولاحظ الامين العام عند بحث التقدم المحرز نحو بلوغ اهداف العقد الانمائي ، ان نمو كثير من اقل الاقتصادات حظا ظل بطيئا جدا في اوائل العقد السابع . فمعدل نمو البلدان المتنامية مجتمعة من معدل متوسط سنوى قدره ٥ر٤ في المائة في فترة ١٩٥٥ — ١٩٦٠ الى ٤ في المائة في فترة ١٩٦٠ — ١٩٦٣ . بينما ارتفع معدل النمو في البلدان ذات الاقتصاد السوقي من ٣ر٤ في المائة في الفترة الاولى الى ٤ر٤ في المائة في فترة ١٩٦٠ — ١٩٦٣ . كما استمرت الهوة بين الدخول الفردية في البلدان المتنامية والبلدان النامية في الاتساع خلال العقد السابع ، فقد ارتفع متوسط الدخل الفردى في البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي فيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٢ بحوالي ١٠٠ دولار بينما ان زيادة هذا المتوسط في البلدان المتنامية وصلت — بالكاد — الى ٥ دولارات .

٥ — هذا وان ثلثي سكان العالم يقيمون في المناطق ذات النمو القليل التقدم ولا يزال دخلهم يقل عن سدس مجموع الدخل العالمي . وقد كان متوسط الدخل الفردى السنوى عام ١٩٦٢ في هذه المناطق ، ١٣٦ دولارا بينما بلغ متوسط هذا الدخل لسكان البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدم في امريكا الشمالية واوروبا الغربية ٢٨٤ دولارا و ١٠٣٣ دولارا على التوالي .

٦ — وتتجاوز زيادة عدد السكان في معظم انحاء آسيا وافريقيا نسبة ٢ في المائة وهي تقترب بسرعة من نسبة ٣ في المائة ، كما انها تتجاوز في بعض بلدان امريكا اللاتينية نسبة ٣ في المائة . ولا يكفي النمو المرتقب للانتاج الزراعي لسد حاجة العدد المتزايد من السكان . فالانتاج الزراعي العالمي ينمو بمعدل يقل عن ٣ في المائة سنويا ، ومعدل نموه اقل من ذلك كثيرا في بعض المناطق الاسوأ حالا .

٧ — وقد توقف التدفق السنوى للمساعدات الدولية رؤوس الاموال الى البلدان المتنامية عن الازدياد فوقف التقدم نحو بلوغ الهدف لتحويل الموارد الى البلدان المتنامية ، والمحدد بنسبة واحد في المائة . وكان التدفق الصافي لرؤوس الاموال الطويلة الاجل من البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدم الى البلدان المتنامية والمؤسسات المتعددة الاطراف قد ازداد من ٦ر٠ في المائة من مجموع الانتاج الداخلي الاجمالي للبلدان ذات الاقتصاد المتقدم في فترة ١٩٥٦ — ١٩٥٩ ، الى ٧ر٠ في المائة في فترة ١٩٦٠ — ١٩٦١ ، ولكنه حافظ بالكاد على هذا المستوى في فترة ١٩٦٢ — ١٩٦٣ .

٨ — الا انه لا مجال لليأس . فان نمو البلدان النامية نفسها يعتبر دليلا على ان تضييق الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة في حيز الممكن . وقد بحث التقرير الوسائل الكفيلة بتحقيق اهداف العقد الانمائي في ثلاثة ابواب رئيسية : الانماء العلمي والتقني ؛ والتدابير الكفيلة بتحسين معدلات التبادل التجارى للبلدان المتنامية ؛ وتحويل جزء من ثروة البلدان الغنية الى البلدان الفقيرة ، وذلك لتحسين انجازاتها من ناحية وللمحافظة من ناحية اخرى على مستوى عام مرتفع للنشاط الاقتصادى العالمي . كما شدد التقرير على ضرورة التعاون والتنسيق بين اسرة

Digitized by UNOG Library

مؤسسات الامم المتحدة في استخدام هذه الوسائل . واشار الى البرنامج الغذائي العالمي بوصفه مثلا على التعاون الذى توطدت اواصره بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة خلال العقد الانمائي .

٩ — وبين التقرير، في معرض بحث الانماء العلمي والتقني ، ان الامم المتحدة والوكالات المتخصصة اضطلعت بدراسات وتجارب خاصة لعملية الانماء ذاتها . فانشيء في الامانة العامة للامم المتحدة مركز اسمه ' مركز الاسقاط والبرمجة الاقتصاديين ' ، ويبدأ ' معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ' اعماله في عام ١٩٦٥ ؛ وانشات منظمة العمل الدولية ' المعهد الدولي لدراسة شئون العمل ، وانشأت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافية ' المعهد الدولي لتخطيط التعليم ' . وانشأ الصندوق الخاص ، بالتعاون مع اللجان الاقتصادية الاقليمية ، معاهد للتخطيط وللانماء الاقتصاديين . وهنالك معهد للانماء الاقتصادى تابع للمصرف الدولي للانشاء والتعمير . كما ان الامم المتحدة نفسها انشأت ' مركز الانماء الصناعي ' .

١٠ — وبالاضافة الى ذلك فان كل فرع من فروع اسرة الامم المتحدة منصرف الى جمع البيانات اللازمة لرسم السياسات الانمائية ، والى تقييم هذه البيانات ونشرها . كما تضاعف الامم المتحدة جهودها للعمل من اجل المستقبل ودراسة البيانات التي تجمعها بصورة دينمية . ومن امثلة ذلك ان الامم المتحدة قامت بنشر ' الاسقاطات الاقتصادية الطويلة الاجل للاقتصاد العالمي ' وان منظمة الاغذية والزراعة اصدرت اسقاطات للسلع الزراعية الاساسية حتى عام ١٩٧٠ ، وهي عاكفة على وضع مشروع جرىء لرسم خطة بيانية عالمية للزراعة . كما حدث زيادة في الابحاث المختلفة الانواع التي تتلقى معونة دولية ، وفي الجهود المبذولة للتنقيب عن مصادر جديدة للثروة الطبيعية . الا ان حصيلة البلدان المتنامية من هذه الموجة الهائلة من التقنيات الحديثة لم تكن مكسبا خالصا . فنظرا الى ان الكثير من هذه التقنيات كانت موضوعة لمجتمعات اخرى في ازمنة اخرى فانها لم تأت ملبية دائما للحاجات الجارية للدول الجديدة وقد توقعها في تناقضات استطاعت تلافيها المجتمعات الاكثر نموا .

١١ — وقد عقدت الامم المتحدة مؤتمرا اسمه ' مؤتمر تطبيق العلم والتقنية لمصلحة المناطق ذات النمو القليل التقدم ' اعقبه انشاء ' اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء ' التي بدأت اجتماعاتها في عام ١٩٦٤ ، لكي تنتقي من العدد الهائل من المشاكل والامكانيات اهم النقاط التي ينبغي معالجتها بالعمل المشترك . ومن التدابير الاخرى التي اتخذت في سبيل استخدام العلوم استخداما اكثر انتظاما، عقد ' المؤتمر الدولي الثالث لاستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية ' في ١٩٦٤ .

١٢ — وانتقل التقرير الى بحث التجارة الدولية ، فبين ان مساهمة البلدان المتنامية في مجموع الصادرات العالمية هبطت باستمرار من الثلث تقريبا في عام ١٩٥٠ الى اكثر من الخمس بقليل في عام ١٩٦٢ . وذكر ان من الاهداف الرئيسية للعمل الدولي تمكين البلدان المتنامية من استعادة

Digitized by UNOG Library

مساهمتها السابقة على الاقل . واوضح ان البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي تحتكر حوالي ٦٦ في المائة من التجارة العالمية ، وتسيطر على ٩٤ في المائة من الملاحة العالمية ، وعلى ميدان التأمين بأكمله من الوجهة العملية .

١٣ — وقد كان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، الذى انعقد في عام ١٩٦٤ ، اهم حدث في العقد الانمائي حتى الآن ، اوادى الى انشاء جهاز نظمي داخل الامم المتحدة لمعالجة مشاكل التجارة والانماء على اساس مستمر . وانشيء المؤتمر ليكون هيئة دائمة تابعة للجمعية العامة تجتمع على الاقل مرة كل ثلاث سنوات ، وانشيء ' مجلس التجارة والانماء ' كهيئة فرعية للمؤتمر . واذا كانت الانجازات الملموسة للمؤتمر لا تضاهي اهميته السياسية ، بأن عددا من المشاكل المختلفة التي تواجه البلدان المتنامية قد حظى بالاعتراف الدولي . ولعل ابرز قرار للمؤتمر في المسائل الموضوعية ، هو الاعتراف بالمبدأ القائل بأن بلوغ البلدان المتنامية لاهداف النمو الكافية مرتبط كل الارتباط بتحقيق اهداف مقابلة في مجالس التجارة والمعونة .

١٤ — وقد توفرت الان فرصة مواتية لتنفيذ شكل من اشكال التمويل التكميلي ، ولدخول منتجات المناطق الاستوائية وبعض المواد الاولية الاخرى دون اية رسوم جمركية . اما في المجالات الاخرى ، فامكانياتها عسيرة المشاكل. ومع هذا فان صعوبة المشاكل قد تكون اقل اهمية من مواقف الحكومات . وقد كانت لمؤتمر التجارة والانماء اهمية مزدوجة في هذا الصدد : فهو قد شهد اولا محاولة لتنسيق آراء مجموعات مختلفة من البلدان ؛ ووضعت ثانيا اجراءات نظمية جديدة ضمنها جهاز للتوفيق ، وصار وضعها تسهيلا لتلك المفاوضات .

١٥ — وقد لعب ' الاتفاق العام بشأن التعرفات الجمركية والتجارة ' (الغات) دورا هاما في انماء التجارة العالمية . وأدى ازدياد تمثيل البلدان المتنامية في مجموعة ' الغات ' الى زيادة ادراك مشاكلها الخاصة داخل هذه المجموعة . ففي عام ١٩٦٢ قدم برنامج عمل لتعزيز تجارة البلدان المتنامية ، واضيف في عام ١٩٦٤ الى مواد الاتفاق قسم جديد يتناول اساسا تجارة هذه البلدان وانماءها .

١٦ — وتطرق تقرير الامين العام الى مسألة نقل رؤوس الاموال من البلدان النامية الى البلدان المتنامية ، فاكد على وجوب التوسع المستمر للتدفق الاجمالي اذا اريد بلوغ معدلات النمو المنشودة في العقد الانمائي . وذكر ان الاسقاطات المبنية على الاتجاهات السابقة لحصيلة الصادرات والواردات اللازمة تشير بوضوح الى عجز متزايد لا بد من سده بواسطة رؤوس الاموال الخارجية .

١٧ — وقد انشيء منذ نهاية العقد السادس عدد من مؤسسات الاقراض الجديدة المتعددة الاطراف ضمن اطار الامم المتحدة وخارجه . ومن هذه المؤسسات : المؤسسة المالية الدولية ، ومصرف الانماء الافريقي ، والمصرف الانمائي للبلدان الامريكية ، ومصرف امريكا الوسطى للتكامل الاقتصادى ،

Digitized by UNOG Library

والصندوق الانمائي للاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، والاستعدادات جارية لانشاء مصرف انمائي آسيوي كذلك . وقد ازدادت نسبة الموارد المقدمة الى البلدان المتنامية عن طريق المؤسسات المتعددة الاطراف من حوالي ٦ في المائة من المجموع في أواخر العقد السادس الى ما يربو على ١٠ في المائة في ١٩٦٣ .

١٨ — الا انه من المتعذر الاطمئنان في منتصف العقد ، الى ان هذا المصدر الاساسي للتمويل سيكون مضمونا في المستقبل . اذ يبدو ان برامج المعونة هذه قد فقدت الاندفاع الملازم للمشروع الجديد قبل ان تكتسب الاحترام الناشيء عن الاستعمال المتقادم . وقد اتجهت البلدان الثرية الى معالجة مشكلة الانماء كلها بفهم غير واقعي للمراحل الزمنية . فالبلدان المتنامية تواجه اليوم كل المشاكل القديمة المتصلة بالانتقال السريع كما انها تواجه مشاكل اشد صعوبة من ذلك كالتزايد السريع في عدد السكان ، والتحضر غير المنضبط والانماط التجارية غير الملائمة ، والتقنية غير المناسبة . ولا بد ان يساعد ادراك هذه الصعوبات البالغة الشدة على طمأنة الذين يتسرعون في اليأس في العالم النامي .

١٩ — ولكن بعض ذلك القنوط كان مصدره ان التقدم الذي حققه الانماء ، وهو تقدم حقيقي على بطئه ، كان اقل استرعاء للاهتمام العام من النكبات الصارخة التي يمر بها بين حين وآخر . فالجمهور في معظمه لا يدرك عظات السنوات الخمس عشرة الماضية ، ولا يدرك مقدار ما بدا يتحسن ببطء من الامور في منطقة بعد اخرى . الواقع ان العالم المتنامي يسير قدما رغم كل الخيبات . فالدخول القومية في البلدان المتنامية في ارتفاع . وخرجت معظم الاقتصادات الزراعية بعض الشيء عن الاساليب الزراعية التقليدية . وبوادر النمو الصناعي ملحوظة في كل مكان تقريبا . واذا كان هذا اقل كثيرا من القدر الكافي فانه يعد تقدما كبيرا بالقياس الى الركود الذي شهدته هذه البلدان في العقدين الثالث والرابع من هذا القرن .

٢٠ — وهذه الدينمية الجديدة ترجع جزئيا الى ان عددا كبيرا من البلدان المتنامية احسن استثمار موارده . ومن اسباب ذلك صواب الارشادات التي تتلقاها بقدر مطرد الازدياد من الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، وقد احتل الصندوق الخاص مكان الطليعة في مجال الدراسات قبل الاستثمارية . وتقوم اسرة مؤسسات الامم المتحدة ، بمعاونة الصندوق الخاص والبرنامج الموسع للمساعدة التقنية ، بانشاء مؤسسات للادارة ومراكز للتدريب في شئون الادارة والصناعة ، كما تقوم بمساندة الجامعات والكليات التقنية . وقد قررت منظمة العمل الدولية افتتاح مركز دولي للتدريب التقني والمهني العالي . وتقوم منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، بمعاونة الصندوق الخاص، بتنظيم وانشاء معاهد لاعداد المعلمين . ومن العناصر الاخرى الهامة من استراتيجية الانماء الاولوية الجديدة الممنوحة للزراعة . وقد احرز مركز الامم المتحدة للانماء الصناعي تقدما كبيرا في التعجيل بالانماء الصناعي ، ووضع الاساس لمتابعة التقدم في النصف الثاني من العقد الانمائي .

Digitized by UNOG Library

٢١ — وقد ادى الدور الذى يمكن للامم المتحدة ان تلعبه في تعزيز الانماء الاقتصادى والاجتماعي ، وكذلك مزايا المساعدة المتعددة الاطراف الى بيان اهمية زيادة نسبة المساعدات المقدمة عن طريق المؤسسات المتعددة الاطراف ولا سيما المنظمات الاعضاء في اسرة الامم المتحدة .

٢٢ — وعندما افتتح الامين العام مناقشات المجلس في دورته التاسعة والثلاثين (١) ، رأى انه يصح التساؤل الى اين وصل المجتمع العالمي في منتصف العقد الانمائي وما هي الصعوبات التي واجهتها والتقدم الذى احرزته كل من الحكومات واسرة مؤسسات الامم المتحدة في بلوغ اهداف العقد . فجاء الجواب على هذه الاسئلة منطويا على عناصر مضيئة وقاتمة معا ، لان الحالة الراهنة تتضمن اسبابا جديدة للامل والقلق على السواء . ويمكن الخروج بثلاث نتائج عامة : فالهوة بين الدخول الفردية للبلدان الغنية والبلدان الفقيرة مستمرة في الاتساع ؛ والتقدم العلمي والتقني يواصل التخفيف من ضغط معدودية الموارد ؛ والمحدودية الباقية هي قدرة المجتمع العالمي على تنظيم نفسه بما يكفي من الشجاعة والعزم والتماسك للقضاء على اوجه التفاوت الصارخة وخلق مجتمع عالمي تزداد فيه المساواة في تشاطر كل من ثمار التقدم واعباء المسئولية .

٢٣ — ولعل اخطر مسألة تواجه المجتمع العالمي هي مسألة تزايد السكان . وهنالك الان حركة قوية في كافة انحاء العالم ترمي الى ايجاد فهم افضل والى خلق وعي جديد للمشاكل القائمة المتعلقة بها . ومع ان الاوان لم يحن بعد للتنبؤ بالنتائج العملية لهذا الوعي الجديد ، فانه يعتبر من العوامل المشجعة للغاية .

٢٤ — وهنالك مواقف جديدة ينبغي اتخاذها في مجالات اخرى كذلك ، كمكافحة الجوع والمرض . فرغم ان منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية انجزتا الكثير في هذين المجالين ، فما زال هنالك تهاون مفرط فيما يتعلق بالصحة العامة ، ومقدار انتاج الاغذية وعرضها للفرد الواحد .

٢٥ — وقد ساعد التعليم على معالجة هذا التهاون . فالاهتمام متزايد بجميع اشكال التعليم بما في ذلك محو الامية . ومما له اهمية حيوية كذلك الجهود المنظمة التي بذلت لتحديد حالة التعليم الحقيقية وما ينبغي ان تكون عليه في القرن العشرين ، وكيف يمكن زيادة فرص الحصول عليه واستحداث اساليب تعليمية جديدة . فمن الضرورى الا يكتفى بتعليم الشباب بل ينبغي اعتماده عاملا لتشجيع التفاهم الدولي والانماء : فلابد ان يشمل تعليم الشباب قضاء سنة او سنتين من العمل في سبيل قضية الانماء .

٢٦ — اما المشاكل الخطيرة الناجمة عن الهجرة الى المدن فلا تلقى حاليا العلاج الفعال . ومن الضرورى توجيه الاهتمام العاجل الى اسباب هذه الهجرة وعواقبها ، ووسائل علاجها كذلك . ولا يجوز للمجتمع العالمي الاستمرار في ارجاء الاضطلاع ببرنامج اكثر فعالية للاسكان والانماء الحضرى ، وذلك على الصعيدين القومي والدولي معا .

---

(١) E/SR.1369 .

Digitized by UNOG Library

٢٧ — ومن دواعي الاسف ان المساعدة الدولية قد وصلت على ما يبدو في سيرها الى مستوى توقفت عنده عن التقدم . ولو استمر الحال على ذلك فان فقدان الزخم الناجم عنه سيكون ادهى النكسات . فهنالك ، بالاضافة الى عدم بلوغ هدف تحويل واحد في المائة من الدخل القومي من البلدان الغنية الى البلدان الفقيرة ، خطر تعثر بلدان متنامية كثيرة ، نتيجة لذلك ، في محاولاتها لتحقيق النمو الذى يدعم نفسه بنفسه خلال فترة معقولة من الزمن .

٢٨ — ومن حسن الحظ انه لم يعد هنالك اى تهاون في مسألة السيولة الدولية ، وهي مسألة ذات صلة بالموضوع نفسه . فرغم ان الجدل حولها ما زال قائما فقد قل بدرجة ملحوظة . ومن الامور المشجعة ان يلحظ المرء ذلك التطلع الى المستقبل الذى تتسم به بعض الخطط الجارى بحثها في هذا المجال ، وذلك الاستعداد الذى يبديه المجتمع العالمي لحل مشكلة ضرورة توسيع قواعد الائتمان الدولي .

٢٩ — كما ان من دواعي التشجيع ذلك التقدم في المشاريع الاقليمية للتعاون الاقتصادى وتمويل الانماء . وفيما يتعلق بتمويل الانماء ، لا يعتبر انشاء المصارف الانمائية الاقليمية خروجا على تقوية العلاقات المالية العالمية ، بل انه يمثل مساهمة هامة في تنويع الاستثمارات وفي الاتجاه الى المعونة المتعددة الاطراف .

٣٠ — وقد حظي الانماء الصناعي باهتمام متزايد في السنوات الاخيرة ، ويبدو الآن ان ثمة اتفاقا عاما على ان الامم المتحدة يجب ان تزيد بصورة ملموسة من نشاطاتها في هذا الميدان . اما في ميدان العلم والتقنية المتصل بذلك فقد لا يكون من الواقعية رجاء تحقيق تقدم هام في تدويل الابحاث وتطبيقها لمصلحة الانماء قبل نهاية العقد ، الا ان انشاء ' اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء ' موءخرا ، سيساهم بنصيب هام في نقل الابحاث والتقنية وتكييفها ، وذلك في جميع مجالات النشاط الانساني .

٣١ — هذا وان تعليق اهمية اكبر من ذى قبل على التخطيط ، وازدياد عدد البلدان التي لم تعد تعتبر خطط الانماء الشاملة مجرد اعلان للنوايا جريا على التقليد بل اداة لا غناء عنها لتغيير البيئة ، امر يمثل تحولا بالغ الاهمية في المواقف ، وهو تحول في الاتجاه الصحيح . ولا تزال التقنيات المتبعة في هذا التخطيط في طور التجربة ، الا ان هنالك ادراكا متزايدا لكون خير طريقة لوضع الخطط والاسقاطات القومية هي وضعها في سياق الاقتصاد العالمي ، الذى توفره امانة دولية كالامانة العامة للامم المتحدة ، التي تضاعف جهودها في هذا الميدان .

٣٢ — واذا كان العقد الانمائي يعتبر برنامجا للعمل المشترك من جانب جميع اعضاء اسرة مؤسسات الامم المتحدة ، فما هي العناصر الرئيسية في هذا المجهود التعاوني الواسع ؟ ان نصيب الامم المتحدة يشمل مجموعة من المشاريع الرامية الى القاء مزيد من الضوء على اثر العوامل الديموغرافية في عملية الانماء . وفي طليعة المشاريع ذات الاولوية دراسة التحضير من نواحيه الاجتماعية

Digitized by UNOG Library

والاقتصادية والتقنية ، وتقييم الخبرة المكتسبة في المجتمعات الحضرية التي تعتبر نقاطا مركزيـــة للانماء ، واستقصاء مشاكل المساكن الاقتصادية . وسيضاعف العمل المتعلق بالانماء الصناعي ، والتجارة الدولية ، وقياس تدفقات رؤوس الاموال ، وتمويل الانماء . وفيما يتعلق بتخطيط الانمـاء ستعمل الامم المتحدة على مواصلة ابحاثها ونشاطاتها التنفيذية وتوسيع نطاقها مستفيدة في ذلـك من مشورة كبار الخبراء الذين يعززون عمل الامم المتحدة بخبرة حكوماتهم . وستكون اول خطوة تقوم بها الامم المتحدة عقد اجتماع استشارى صغير من الخبراء البارزين المتخصصين في ميدان التخطيط الانمائي .

٣٣ — وبالاضافة الى العمل المشترك في ميادين النشاط ذات الاولوية ، يمكن اعتبار العقد الانمائي اقرب عمل ممكن الى ذلك النوع من التخطيط للمستقبل الذى قد يود الاضطلاع به مجتمع دولي قوامه دول ذات سيادة . وعلى الامم المتحدة الخروج من دائرة تلك المجموعة المبهمة من الاماني والاهداف العامة التي اتسم بها النصف الاول من العقد الانمائي . ومعنى هذا محاولة التعبير عن الاهداف العامة باهداف محددة للنمو العالمي وحده بل كذلك للتقدم في كل قطاع من القطاعات الرئيسيـــة . وخلص الامين العام الى انه بالرغم من صعوبة المهمة ، فان اعضاء الامم المتحدة قد يصبحون ، اذا بدأوا قبل فوات الاوان ، على استعداد للاضطلاع باعمال اكثر تماسكا وفعالية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية قبل نهاية عام ١٩٧٠ . ويمكن لمثل تلك الجهود ان بذلت باستمرار وصواب في السنوات القادمة ، ان تمهد السبيل المنتظم للتخطيط لفترة ما بعد عام ١٩٧٠ .

٣٤ — وقد كانت المناقشة التي اجراها المجلس في دورته التاسعة والثلاثين لموضوع العقـد الانمائي في منتصف الطريق مناقشة واسعة متشعبة تطرقت الى معظم البنود الموضوعية الاخرى المدرجة في جدول اعمال المجلس . وانعكس في تلك المناقشة التفاؤل الناجم التقدم المحرز في بعض الميادين خلال السنوات الخمس السابقة ، كما تجلى فيها الشعور بخيبة الامل بسبب عدم بلوغ الاهداف المقررة للعقد الانمائي . وتجلى فيها كذلك تصميم كل من البلدان المتنامية والبلدان النامية على ان تعالج بهمة متجددة ، خلال النصف الثاني من العقد الانمائي ، المشاكل العديدة للانماء الاقتصادى والاجتماعي التي ما زالت تواجه البلدان المتنامية ، .

٣٥ — وقد وصف المتكلمون الانماء بانه مطمح عالمي نبيل يتطلب الجهد لا التقاعس ، والوقـت لانفاذ الصبر ، والكفاءة لا التبذير . واكدوا انه ، اذا اريد النجاح للعقد الانمائي ، لا بد مـن ان تقوم جميع الامم شمالية وجنوبية ، وشرقية وغربية ، وكذلك جميع المنظمات الدولية المعنية ، بتوحيد جهودها واتباع استراتيجية مشتركة . وقالوا ان للمجلس نفسه دورا حيويا يقوم به في المساعدة علـى وضع هذه الاستراتيجية . فعليـــه ان يقدم عرضا شاملا طويل الاجل للمشاكل القائمة في ميدان الانماء الذى يترابط فيه كل شيء . كذلك على المجلس ، كما ذكر الامين العام في بيانه الافتتاحـي ، ان يترجم الاهداف العامة للعقد الانمائي الى اهداف محددة ، وان يشجع بالاضافة الى ذلـك المنظمات الاعضاء في اسرة مؤسسات الامم المتحدة على اتباع الاساليب الفعالة والاقتصاديـــة .

Digitized by UNOG Library

٣٦ — وبالرغم من خيبة المساعي فمن الخطأ القول بان الاسرة الدولية عاجزة عن تمويل النشاطات الرامية الى تحقيق زيادة متواضعة قدرها ٥ في المائة في الدخل القومي للبلدان المتنامية . وتعتبر مناسبة انتصاف العقد الانمائي فرصة مواتية لكي تؤكد بلدان العالم من جديد تصميمها الاكيد على اتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين بلوغ اهداف العقد . وهذا يتطلب ادراكا اشد لمدى مساس الحاجة الى العمل الدولي لبلوغ اهداف العقد . ولكن مهما يكن النجاح الذي سيتحقق حتى نهاية عام ١٩٧٠ فمن الضروري ان ندرك ان اتمام العقد الانمائي والمهام المحددة له لن يكون حتى ولا ايذانا ببداية النهاية ، بل ربما مجرد نهاية البداية .

٣٧ — ومن بين العوامل الكثيرة المؤثرة في الانماء ، علق اعضاء المجلس اهمية خاصة على سرعة تزايد عدد سكان العالم التي ذهب بعض الاعضاء الى انها قد تصبح ، في اواخر القرن ، العنصر المهيمن على الحياة السياسية والاقتصادية كلها . وقالوا ان على المجلس والامم المتحدة ان يواجها رأسا المشاكل المتضاعفة الناشئة عن نمو السكان .

٣٨ — ورغم ان المدارس والمستشفيات الجديدة تشيد باطراد فانها تصبح ، حتى قبل ان يكتمل بناؤها ، غير كافية لمواجهة ضغط السكان المستمر . وكثيرا ما تجد الحكومات نفسها عاجزة عن تلبية ما يسببه تزايد السكان من طلب على مزيد من السكان والوظائف والاطباء . وقد شدد عدد من الممثلين بصفة خاصة على الاخطار الاجتماعية الناشئة عن اشتداد الهجرة الى المناطق الحضرية الضخمة العاجزة اصلا عن تلبية حاجات سكانها الى الضرورات الاساسية كالمياه والمجارى والخدمات الصحية .

٣٩ — واشار الاعضاء الى العلاقة بين نمو السكان والانتاج الغذائي . فقالوا انه بينما يتزايد السكان بنسبة تبلغ حوالي ٢ في المائة في السنة ، فانه لم تطرأ اية زيادة ملموسة على النصيب الفردى من الانتاج الغذائي العالمي طوال سبع سنوات ؛ فقد ظل على حاله تقريبا ، اى زيادة قدرها ١٠ في المائة عن مستوى ما قبل الحرب المنخفض . وهنالك بعض مناطق لا تدعو الحالة فيها الى الارتياح بتاتا ، ولا سيما في البلدان المتنامية . فمثلا لا يزال النصيب الفردى من الانتاج الغذائي في منطقتي الشرق الاقصى ، وامريكا اللاتينية المكتظتين بالسكان اقل مما كان عليه في ١٩٣٩ . ولا شك في ان زيادة الاغذية وزيادة المتوسط الفردى للدخل القومي سيتيسران كثيرا في عدد من المناطق لو تسنى خفض معدل نمو السكان فيها .

٤٠ — وابرز عدد من الممثلين اهمية التجارة الدولية في تنشيط الانماء الاقتصادى للبلدان المتنامية . وذكروا انه بالاضافة الى كون حصيلة الصادرات في البلدان المتنامية ضرورية لاستيراد الواردات الاساسية فانها تقوم كذلك بدور حيوى في تمويل المشاريع الانمائية بانواعها . واشار بعض الممثلين الى ان البلدان المتنامية تواجه مجموعة من المشاكل عندما تحاول توسيع حصيلة صادراتها من بيع السلع الاولية والسلع المصنوعة ونصف المصنوعة . واعتبروا انعقاد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في عام ١٩٦٤ ، وقيام الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة بانشاء المؤتمر ، وجعله

Digitized by UNOG Library

هيئة تابعة لها ، ثمرة من اكثر النتائج مدعاة للتفاؤل في النصف الاول من العقد الانمائي . ورحبوا بانشاء الجهاز الجديد الذى بدأ فعلا في معالجة المشاكل المعقدة للتجارة الدولية ، قائلين انه من المعالم البارزة في الطريق الذى يود سلوكه جميع اعضاء الامم المتحدة .

٤١ — واشاروا كذلك الى ما لتدفق رؤوس الاموال الى البلدان المتنامية من اهمية بالغة بالنسبة الى الخطط الانمائية ، ووصفوه بانه قوام حياة الانماء . واعرب عدد من الممثلين عن قلقهم البالغ وخيبة املهم ازاء وقف ازدياد التدفق الاجمالي لرؤوس الاموال في الاونة الاخيرة ، وعدم تحقيق البلدان ذات التقدم الاقتصادى للهدف الذى اقترحته الجمعية العامة ، وهو تخصيص ما يوازى واحد في المائة من دخولها القومية مجتمعة للمساعد الدولية . وقالوا ان البلدان المتنامية لا تتأثر كل التأثر بكمية المعونة فحسب بل بنوعيتها كذلك . واشاروا الى ان هذه البلدان تشعر بقلق متزايد ازاء شروط المعونة ، وازاء الزيادة الملحوظة في عبء خدمة الدين الواقع على كاهلها . وقالوا ان تراخي الرغبة في مساعدة البلدان المتنامية في هذا الوقت — سيكون وخيم العاقبة لا سيما وانه ما زال ينبغي اجتياز شوط كبير .

٤٢ — ورحب الاعضاء بانشاء عدد من الهيئات الجديدة للمساعدة المتعددة الاطراف خلال النصف الاول من العقد الانمائي ، ومن اهمها المؤسسة الانمائية الدولية ، والبرنامج الغذائي العالمي المشترك بين الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة ، والمصرف الانمائي الافريقي . كما اكدوا على اهمية دور مركز الانماء الصناعي ورحبوا كذلك بالمصرف الانمائي الاسيوى الذى هو الان في طور الانشاء . وذكروا ان المصارف الانمائية الاقليمية تسهم مساهمة بارزة في انماء المناطق التي تعمل فيها .

٤٣ — وأثنى الممثلون على البرنامج الموسع للمساعدة التقنية والصندوق الخاص لاضطلاعها بدور العامل الحفاز خلال النصف الاول من العقد الانمائي . واعرب بعض الممثلين عن املهم في ان تعتمد الجمعية العامة في دورتها العشرين توصية المجلس السابقة (القرار ١٠٢٠ (الدورة ٣٧)) باندماج هذين البرنامجين في برنامج واحد يسمى " برنامج الامم المتحدة الانمائي " ، لان ذلك سيتيح للامم المتحدة الانتفاع الارشد والامثل من الموارد المحدودة المتاحة لها . الا ان عددا من الممثلين اعربوا عن خيبتهم لانه لم يتسن للآن بلوغ الهدف المتواضع المحدد للبرنامجين وقدره ١٥٠ مليون دولار . وافترح بعض الممثلين رفع الهدف في الحال الى ٢٠٠ مليون دولار .

٤٤ — واوضح بعض الممثلين انهم لا يؤمنون بوجود معادلة بسيطة تكفل تعجيل الانماء الاقتصادى وبلوغ اهداف العقد الانمائي قبل نهاية ١٩٧٠ . وبينوا انه لا بد من بذل جهود اضخم لتنشيط كل من الانماء الزراعي والتصنيع ، ولدفع عجلة الانماء الاجتماعي الى الامام جنبا الى جنب مع الانماء الاقتصادى ، ولتنشيط التجارة الدولية وزيادة تدفق المساعدات ، ولتحسين المستويات الصحية ومستويات التعليم والتدريب ، وللاخذ بتقنيات تخطيطية جديدة . وقالوا ان

Digitized by UNOG Library

التقاء جهود الامم المتنامية نفسها للانتفاع الاقصى من مواردها البشرية والطبيعية والجهود المساندة للبلدان النامية هو السبيل الوحيد لشن هجوم موحد على التخلف بجميع اشكاله تكون له فرصة طيبة للنجاح في تحويل اماني العقد الانمائي الى حقائق .

٤٥ — وفي ختام المناقشة اتخذ المجلس قرارا (القرار ١٠٨٩ (الدورة ٣٩)) حث فيه الدول الاعضاء ، والوكالات المتخصصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والبلدان النامية على الاخص ، على ان تتخذ فورا كافة الخطوات الممكنة لزيادة التدفق الفعال لرؤوس الاموال الدولية الى البلدان المتنامية الى مستوى واحد في المائة من الدخل القومي ، وان تنبع من الاحكام ما يكفل عدم تحميل البلدان المتنامية عبئا اثقل من اللازم في خدمة هذا التدفق الزائد . ودعا المجلس الدول الاعضاء الى ان تتخذ من التدابير ما يكفل تمكين البلدان المتنامية من زيادة حصيلة صادراتها بما في ذلك التدابير المناسبة لتثبيت اثمان السلع الاولية عند مستويات عادلة ومجزية وفقا لما تضمنته كل من توصيات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، والوثيقة النهائية للمؤتمر . وحث هذه الدول كذلك على زيادة الموارد المتاحة للنشاطات الانمائية في نطاق اسرة الامم المتحدة ، وعلى المساهمة على الاخص ، على وجه الاستعجال ، في برامج الامم المتحدة للتعاون التقني وفي بلوغ الهدف المحدد للبرنامج الغذائي العالمي عن فترة ١٩٦٦ — ١٩٦٨ ، وقدره ٢٧٥ مليون دولار . والتمس المجلس ، اخيرا ، من الامين العام والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ان يعيدوا النظر في برامج اعمالهم وتقصي امكانية وضع برامج للعمل في المستقبل ، وان يحددوا ، اذا امكن ، الاسقاطات للسنوات الخمس القادمة بغية تحديد المجالات التي تستطيع منظماتهم ان تقدم فيها منفردة ومجتمعة اقصى ما تستطيع من المساهمة في تحقيق اهداف العقد الانمائي ، وان يرفعوا تقريرا عن ذلك الى المجلس في دورته الحادية والاربعين .

Digitized by UNOG Library

Blank page

Page blanche

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

اعادة النظر في دور المجلس ووظائفه واعادة تقييمها *

٤٦ — بدأ المجلس في دورته الثامنة والثلاثين (١) عملية اعادة النظر في دوره ووظائفه واعادة تقييمها ، وهي العملية التي قرر في دورته السابعة والثلاثين الاضطلاع بها . وبعد تبادل اولي للاراء ، وافق المجلس (٢) على متابعة المناقشة في الدورة التاسعة والثلاثين . ثم التمس من الامين العام ان يقدم اليه آنذاك آراء الدول الاعضاء في الامم المتحدة في هذا الموضوع ، مشفوعة باية وثائق اخرى من شأنها تسهيل متابعة المناقشة في المجلس وفي الجمعية العامة .

٤٧ — وقد عرضت على المجلس ، عند عودته الى النظر في المسألة في دورته التاسعة والثلاثين (٣) ، الملاحظات الكتابية لعدد من الدول الاعضاء على هذا الموضوع (E/4052 و Add.1-6) كما عرضت عليه مذكرة للامين العام تبين الاحكام التي تحدد وظائف المجلس والاطار النظمي لنشاطاته (E/4040) (٤) والتقرير الثالث للجنة الخاصة المعنية بالتنسيق (E/ 4068) (٥) .

٤٨ — وادلى الامين العام ببيان افتتاحي في الموضوع (٦) قال فيه ان من دواعي سروره ان يرى ان المجلس يعمل باقتراحه المقدم في العام السابق بشأن اجراء اعادة النظر في وظائفه واجهزته واعادة تقييمها . واشار الى التعريف الوارد في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق (E/4068 ، النبذة ٤) لوظائف المجلس الثلاث ، اى بوصفه الهيئة الموجهة لبرامج اعمال الامم المتحدة بالذات في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي وميدان حقوق الانسان ؛ والمنسق لنشاطات المنظمات الاعضاء في اسرة مؤسسات الامم المتحدة ؛ والمنتدى الذى تناقش وتوضع فيه الخطوط العامة للسياسة الدولية في المجالين الاقتصادى والاجتماعي . كما اكد على المكانة الخاصة التي يحتلها المجلس في نظام معد لتعزيز ودعم جهود التعاون الدولي التي تمتد الى جميع النواحي وتجمع بين اعمال مراكز المبادرة العديدة التى زود المجتمع الدولي بها نفسه .

---

* البت في هذا منوط بالجمعية العامة .

(١) E/SR.1357, 1358, 1363 .

(٢) E/SR.1363 .

(٣) E/AO.24/SR.283,287,288 ; E/SR.1369-1377 ; E/.SR.1396 .

(٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥ من جدول الاعمال .

(٥) المرجع الاخير ، البند ٤ من جدول الاعمال .

(٦) E/SR.1369 .

Digitized by UNOG Library

٤٩ — وتلا ذلك مناقشة كان فيها الادراك عاما لضرورة اجراء دراسة مستفيضة لدور المجلس ووظائفه واعادة تقييمها . الا انه رؤى في الوقت نفسه ان هذه العملية التي سيشترك بها كل من الجمعية العامة والمجلس ستكون عملية معقدة وانه لا بد من مرور بعض الوقت قبل الوصول الى نتائج قاطعة . وقد ابديت اقتراحات مختلفة ترمي الى تحسين عمل المجلس واجراءاته ، وقدم اقتراح بشأن امكانية تنقيح جدول اجتماعات المجلس (E/AC.24/L.267). ونظرا الى ان المجلس التمس من الامين العام ، في قراره ١٠٩١ (الدورة ٣٩) الموجز في النبذة ١ ه ادناه ، ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها العشرين تقريرا مستقلا يتضمن فيما يتضمن " موجزا تحليليا للآراء المعرب عنها خلال دورتي المجلس الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين " ، فان تقرير المجلس الحالي لا يحتوي على موجز للآراء المعرب عنها .

٥٠ — واثناء المناقشة التي جرت في المجلس اقترح بعض الاعضاء ان يولي الامين العام ، لدى اعداد التقارير عن هذا الموضوع ، اهتمامه للامور التالية : (١) وسائل زيادة المساعدة التي يمكن للمجلس تقديمها الى الجمعية العامة عن طريق تحديد المشاكل وتقديم توصيات تبت بها الجمعية العامة ، بما في ذلك امكانيات تحسين شكل التقرير السنوي الذي يرفعه المجلس الى الجمعية العامة ؛ (٢) تنظيم المجلس واساليب العمل التي يتبعها ؛ (٣) جدول اجتماعات المجلس وهيئاته الفرعية ؛ (٤) الدور التنسيقي للمنظمات الفنية داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة في مجالات اختصاصها ، من حيث صلته بوظائف المجلس التنسيقية .

٥١ — وقد اتخذ المجلس بالاجماع قرارا (القرار ١٠٩١ (الدورة ٣٩)) اعرب فيه عن اقتناعه بان الزيادة الكبيرة في نشاطات الامم المتحدة والوكالات المتصلة بها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان تقضي اعادة النظر في دور المجلس ووظائفه واعادة تقييمها على نطاق شامل . ورحب المجلس في هذا الصدد بالزيادة المقبلة في اعضائه ، واعتبرها اساسية اذا اريد له ان يمثل مجموع اعضاء الامم المتحدة . والتمس من الدول الاعضاء التي لم تعلم بعد الامين العام بآرائها في الموضوع ان توافيه بها التحال الى الجمعية العامة في دورتها العشرين مع الملاحظات الواردة في الوثيقة E/4052 و Add.1-6 . والتمس المجلس من الامين العام ان يقدم الى الجمعية العامة موجزا تحليليا لتلك الملاحظات وللاراء المعرب عنها خلال دورتي المجلس الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين . كما التمس منه ان يقدم الى الجمعية العامة ، في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، تقريرا يتضمن آراءه ومقرراته وتوصياته في هذه المسألة . واخيرا طلب المجلس الى الجمعية العامة ان تنظر في الموضوع في دورتها العشرين مع مراعاة المناقشات التي دارت في المجلس والاراء التي ابدتها الحكومات وتقارير الامين العام المختصة ، وقرر المجلس ان يعود الى النظر في المسألة في احدى دوراته المقبلة في ضوء مناقشات الجمعية العامة وتوصياتها .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح *

٥٢ — عرض على المجلس تقرير للامين العام عنوانه " تحويل الموارد المتوفرة نتيجة لنزع السلاح الى الحاجات السلمية " (E/4042)(١) . سيعتمد اساسا للنظر في موضوع النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح . وقد اعد التقرير عملا بالقرار ١٠٢٦ (الدورة ٣٧-ب)، وهو يتضمن ، ردود الحكومات على مذكرة شفوية وجهها اليها الامين العام في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ . وتكشف هذه الردود ليس فقط عن اهتمام الحكومات المتواصل بمشاكل نزع السلاح بل وكذلك عن اجهزة دائمة انشئت في عدد من الحالات لدراسة هذه المشاكل بما فيها مسألة تحويل الموارد المتوفرة نتيجة لنزع السلاح الى الاغراض السلمية .

٥٣ — ووصف التقرير كذلك التدابير التي اتخذتها لجنة التنسيق الادارية ، وانشأت بموجبها لجنة مشتركة بين الوكالات للتعاون مع الامين العام في وضع برنامج مشترك لدراسات يمكن للوكالات المتخصصة الاضطلاع بها في مجال النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح . وعندما قامت اللجنة المشتركة بين الوكالات بوضع الترتيبات اللازمة لهذا التعاون ، اتفقت كلمة اعضائها على انه ليس من الضروري اسناد جميع الدراسات الى نفس الافتراضات بشأن طبيعة عملية نزع السلاح وسرعتها ، ولكن ينبغي ان يتلاءم الافتراض المعتمد مع الدراسة المعنية . كما اتفقت الكلمة على وجوب الحصول على مزيد من المعلومات الوقائعية اذا اريد اجراء مزيد من الابحاث في المسائل الموضوعية . وقد اعدت اللجنة لهذا الغرض قائمة اسئلة يمكن تعميمها على الحكومات . وقد وافقت قائمة الاسئلة المقترحة ، التي اعتمدتها لجنة التنسيق الادارية بتقرير الامين العام .

٥٤ — واثناء المناقشة التي دارت في المجلس (٢) ، رحب الممثلون بالجهود التي بذلتها الامم المتحدة حتى الآن لدراسة النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح . وقالوا انها مهمة جسيمة تتطلب اشتراك جميع الوكالات الاعضاء في اسرة مؤسسات الامم المتحدة . كما رحبوا بالتدابير المتخذة مؤخرا لضمان التشاور والتنسيق بغية تلافي التداخل والتكرار في اعمال الوكالات المختلفة . واثنوا بصفة خاصة على لجنة التنسيق الادارية بأنشائها اللجنة المشتركة بين الوكالات . ورأى ممثلون

---

* يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة البند التالي : " تحويل الموارد المتوفرة نتيجة لنزع السلاح الى الحاجات السلمية ".

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات البند ٦ من جدول الاعمال .

(٢) E/SR.1367, 1368, 1393, 1395 .

Digitized by UNOG Library

كثيرون ان اضطلاع الهيئات الدولية باعداد دراسات جديدة امر يتطلب معلومات وقائعية لا تستطيع ان تزودها بها سوى الحكومات . وقد رحب عدة ممثلين بالاقتراح الداعي الى تصميم قائمة اسئلة بغية الحصول على المعلومات الاساسية اللازمة .

٥٥ — وقد ابديت اقتراحات شتى بشأن الدراسات التي يمكن الاضطلاع بها . فرأى بعض الممثلين الا تقصر الدراسات على اثر نزع السلاح العام الكامل بل وان يتناول كذلك المشاكل المترتبة على ما قد يتسنى الاتفاق عليه من تدابير للمراقبة او الخفض الجزئيين للتسلح . كما اقترح البعض اجراء دراسة اوفى للتدابير الدولية لضمان عدم الاضرار بمصالح البلدان المتنامية نتيجة لبعض التدابير المعينة لنزع السلاح . وابدى البعض وجوب ايلاء اهتمام متزايد لمسألة استخدام الموارد الفكرية التي ستتوفر في المجالات العلمية والتقنية ، نتيجة لنزع السلاح ، في الاغراض السلمية .

٥٦ — وشدد ممثلون كثيرون على الرابطة الوثيقة بين نزع السلاح والنمو الاقتصادي . وحث بعضهم على اتاحة نسبة محددة من الموارد المتوفرة نتيجة لنزع السلاح بتقديم المساعدة الاقتصادية الى البلدان المتنامية . ووافق البعض الاخر على وجوب استخدام جانب من هذه الموارد في تشجيع انماء البلدان المتنامية ، ولكنهم اكدوا انه ليس من المستطاع عمليا عقد التزامات محددة من هذا النوع .

٥٧ — واشار عدة ممثلين الى اشتداد التوتر العالمي مؤخرا ، واكدوا على ضرورة مضاعفة الجهود لاحراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح . ولاحظ بعض الممثلين انه نظرا الى عدم وجود اتفاقات بشأن نزع السلاح فان العمل محدود بطبيعة الحال في مجال النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح . واستدركوا قائلين ان من الضروري مع ذلك المضي بهمة في اتخاذ الاستعدادات اللازمة لمعالجة نتائج نزع السلاح . ولاحظ بعضهم ان من شأن هذه الاستعدادات تيسير الوصول الى اتفاق فعلي بشأن نزع السلاح ومراقبة التسلح .

٥٨ — وفي ختام المناقشة اتخذ المجلس قرارا (القرار ١٠٨٧ (الدورة ٣٩)) احاط فيه علما بتقرير الامين العام (E/4042) ، واوصى حكومات الدول الاعضاء ، لا سيما الدول ذات الاهمية الخاصة في هذا المجال بمتابعة الدراسات القومية بشأن النواحي الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح ، ومحاولة التوسع فيها واحالتها الى الامين العام في اقرب وقت ممكن . والتمس المجلس من الامين العام ان يواصل اعلامه عن الدراسات القومية التي يتلقاها وعن الدراسات الدولية التي تجرى في اطار البرنامج المنسق الذي تضعه اللجنة المشتركة بين الوكالات ، وكذلك عما يراه مناسبا من الدراسات التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية . وقرر النظر في مسألة النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح في دورته الصيفية عام ١٩٦٦ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

الاتجاهات الاقتصادية في العالم

— • —

الفرع الاول

دراسات عن الحالة الاقتصادية في العالم

المبحث الاول

دراسة الاحوال الاقتصادية العالمية

٥٩ — صدرت " دراسة الاحوال الاقتصادية العالمية ، ١٩٦٤ " في بابين خصص اولهما (E/4046/Rev.1) (١) لتحليل وتقييم الخطط الحالية للبلدان المتنامية والتجارب الاخيرة المكتسبة في تنفيذها ، وقد اعد هذا الباب لنظر المجلس عند بحث مسألة الاسقاط والبرمجة الاقتصاديين ، وسوف نتناوله في الفصل الخامس ادناه من هذا التقرير . اما الباب الثاني من " الدراسة " (E/4047/Rev.1) (٢) فيتناول التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي ، ويبحث عددا من المشاكل الخاصة .

٦٠ — ويتضمن الفصل الاول من الباب الثاني عرضا للنتيجة التي خلص اليها الامين العام ، وهي ان الفترة الاخيرة اتسمت بنمو اقتصادي سريع نسبيا ، وتماسك اجمالا ، وعام الانتشار بصورة غير عادية . وبين ان مجموع الانتاج العالمي في عام ١٩٦٤ كان اعلى من مستوى ١٩٦٣ بنسبة لا تقل عن ٥ في المائة .

٦١ — كما اوضحت " الدراسة " ان التجارة الدولية كانت من اكثر العناصر دينمية في هذا النمو الاخير : فقد توسعت الصادرات العالمية بخطى سريعة اذ زادت بنسبة تتجاوز قليلا ٤ في المائة في عام ١٩٦١ ، ثم بنسبة ٦ في المائة في عام ١٩٦٢ ، و٩ في المائة في عام ١٩٦٣ ، وما يربو على

---

(١) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 65: II.C.1.

(٢) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 65.II.C.2.

Digitized by UNOG Library

١١ في المائة في عام ١٩٦٤ . وزادت التجارة بين البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي بحوالي ٧ في المائة في عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ ، و ١١ في المائة في عام ١٩٦٣ وما يتجاوز ١٤ في المائة في عام ١٩٦٤ . كما ان الزيادة في الصادرات من البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي الى المناطق الاخرى في عام ١٩٦٤ لم تكن باقل اهمية من ذلك . ونتيجة لرداءة المواسم الزراعية في عام ١٩٦٣ ، زادت الكميات المشحونة في عام ١٩٦٤ الى البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بنسبة الخمس تقريبا . وكان من نتيجة التحسن البارز في السيولة الخارجية للبلدان المتنامية ان الصادرات اليها من البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي قد زادت عام ١٩٦٤ بنسبة عشرة في المائة عنها في عام ١٩٦٣ .

٦٢ — ومع ان صادرات البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا والبلدان المتنامية حافظت على مركزها اجمالا ، فان الزيادة التي حققتها كانت اقل ظهورا في عام ١٩٦٤ . ولم تحصل بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ اية زيادة اكبر منها في الفترة السابقة ، الا في حركة التجارة بين البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا (التي زادت عن نسبة ٧ في المائة) وفي حركة الصادرات من البلدان المتنامية الى البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا (التي زادت بنسبة تناهز ٩ في المائة) . ومن دواعي الخيبة في هذه السنة استمرار البطء في نمو التجارة بين البلدان المتنامية : فبالرغم من الزيادة الكبيرة في التجارة الاقليمية الداخلية في امريكا اللاتينية ، فان مجموع التدفقات التجارية بين البلدان المتنامية لم يزد عن مستوى عام ١٩٦٣ الا بنسبة بلغت بالكاد ٥ في المائة .

٦٣ — واستعرضت ' الدراسة ' في الفصل الثاني من الباب الثاني العوامل الرئيسية للتوسع الاقتصادي عام ١٩٦٤ في البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي . فاشارت الى ان التوسع الجاري منذ عام ١٩٦١ لا يتميز فقط بالطول والثبات بل وكذلك بالشمول . وذكرت انه بالرغم من وجود اختلال في الميزانين الخارجي والداخلي في عدد من هذه البلدان ، فان امكانيات استمرار النمو في البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي لا تزال في مجموعها تبعث على التشجيع .

٦٤ — وتناولت ' الدراسة ' بشيء من التفصيل ناحيتين من نواحي الانماء لهما اثر خاص في المناقشات الجارية بشأن السياسة الاقتصادية . اولاهما تتناول وضع وتطبيق سياسة للدخول تكون مكملة للسياستين النقدية والضريبية ، وهما الاداتان المألوفتان في السعي الى ضمان النمو والاستقرار . وقد بحثت في هذا الصدد مشكلة تحديد قواعد للاجور ، ومسألة التفاوت بين معدلات الاجور المتفق عليها ، والاجور الحقيقية . اما الناحية الثانية فتتناول مشكلة بلدان النقد الاحتياطي وآثارها في نظام النقد الدولي . واكدت ' الدراسة ' ان النظام النقدي الدولي جهاز دقيق ، وان تجربة نظم جديدة امر له حتما مخاطره ، ومع ذلك فان ضرورة الاصلاح امر مسلم به عموما ، لان استمرار العجز في بلدان النقد الاحتياطي يستلزم ايجاد مصدر بديل لنمو السيولة العالمية . وتناولت ' الدراسة '

Digitized by UNOG Library

مقترحات الاصلاح المختلفة ، فشددت على ان سير النظام النقدى لا يمكن ان يفصل عن الاهداف العامة للسياسات الاقتصادية القومية ولا عن الرغبة في التعاون الدولي . وذكرت انه لا يمكن لاى نظام نقدى ان يطبق دون توفر التعاون والتنسيق بين السياسات على جبهة واسعة . ووصفت مبدأ "المراقبة المتعددة الاطراف" لاغراض ميزان المدفوعات الذى بسط في الاجتماع السنوى لصندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٤ بانه بمثابة خطوة اولى لها فائدتها واهميتها .

٦٥ — وخلصت ' الدراسة ' في البحث الذى تناولت فيه ، في الفصل الثالث من الباب الثاني التطورات الرئيسية لاقتصاد البلدان المتنامية خلال ١٩٦٤ ، الى ان مستوى النشاط الاقتصادى في معظم البلدان المتنامية كان عام ١٩٦٤ اعلى منه عام ١٩٦٣ : وذكرت ان مجموع الانتاج المحلي الاجمالي قد زاد بنسبة تقارب ٥ في المائة على الارجح ، اى بزيادة ملموسة عن عام ١٩٦٣ ، الا انه بالرغم من هذه التطورات المواتية فان معظم المشاكل الطويلة الاجل ما زالت باقية ، وقد يتعثر حلها في عام ١٩٦٥ بسبب تدهور الحالة الراهنة . فبعد تحسن دام سنتين بدأت معدلات التبادل التجارى ، تتجه مرة اخرى ضد مصلحة البلدان المتنامية وقد كانت اثمان الصادرات في بداية عام ١٩٦٥ اقل من الاثمان التي كانت سائدة لعام خلا ، وهي تتجه الى الهبوط . ومن المنتظر ان تكون محاصيل ١٩٦٤ / ١٩٦٥ اقل نجاحا من محاصيل ١٩٦٣ / ١٩٦٤ ؛ كما ان تكهنات النمو الاقتصادى في البلدان الصناعية التي تؤلف السوق الرئيسي للبلدان المتنامية توحي بأن الطلب على الواردات قد يفقد شيئا من قوته خلال العام .

٦٦ — ولاحظت ' الدراسة ' في معرض بحث المشاكل الطويلة الاجل التي تواجه البلدان المتنامية حاليا ، ان اخطر مظهرين للاختلال في عام ١٩٦٤ هما نقص الاغذية وتضخم الاثمان السريع ، وهما ظاهرتان ليستا منعزلتين عن بعضهما تماما كما انهما ليستا بالامر الجديد على البلدان المتنامية بحال من الاحوال .

٦٧ — وترجع مشكلة الغذاء في البلدان المتنامية في جذورها الى انه في حين يتكاثر السكان بسرعة متزايدة ، نظرا الى التحسن في الصحة البيئية وفي طرق مكافحة ناقلات الامراض وفي علاجها بالعقاقير ، يميل الانتاج الزراعي في الغالب الى التخلف . ثم انه نظرا الى انخفاض مستوى التغذية عامة في البلدان المتنامية ، وارتفاع نسبة الدخل التي تنفق عادة على الاغذية ، فان عملية الانماء نفسها تزيد بسرعة من الطلب الاجمالي على المواد الغذائية : وهكذا نجد الهجرة الى المدن وارتفاع الدخول مضاعفان من اثر زيادة السكان في الطلب الاجمالي على الاغذية . وكان من نتيجة ارتفاع الطلب المقترن بتخلف الانتاج انه وجب احيانا اعطاء الواردات الغذائية اولوية اعلى

Digitized by UNOG Library

من المعدات الانتاجية التي لا غناء عنها للاستثمارات الاضافية التي يتوقف عليها الانماء الاقتصادى الى حد كبير .

٦٨ — واكدت ' الدراسة ' ان من نتائج نقص الاغذية في البلدان المتنامية ميلها الى ترويج العملية التضخمية . فنظرا الى انفاق نسبة عالية من الدخول عادة على الاغذية ، كان لارتفاع اثمان الاغذية اثر مباشر في نفقات المعيشة ، كما انه نظرا الى انخفاض مستوى الدخل عامة ، كان لهذا الارتفاع اثر مقابل مباشر تقريبا في معدلات الاجور ، وبالتالي في نفقات الانتاج . ولن اللولب الحاصل لارتفاع الاثمان فالاجور ، فالنفقات ، فالاثمان ، هو قوائم العملية التضخمية في عدد من البلدان المتنامية التي شهدت تدهورا جديدا في الميزان الداخلي عام ١٩٦٤ . وقد ساهمت الصعوبات الغذائية في اختلال التوازن ، ولكن مصدره الرئيسي في معظم الحالات لا يزال هو السياسة النقدية — اى توسيع الائتمان للقطاعين العام او الخاص (واحيانا لهما معا) دون توفير المقابل اللازم في شكل مدخرات او انتاج مناسب من السلع والخدمات . وبينت ' الدراسة ' ان من الصعوبة البالغة ازالة اللولب التضخمي متى استقر وتوطد . فالتدابير التي تحد من الطلب قد تكون غير عملية من الوجهتين السياسية والاجتماعية (لان الدخول الحقيقية لكثير من الناس منخفضة جدا في الاصل) ، كما ان لها اثرا سلبيا مقابلا في الانتاج (مثال ذلك اذا حرم اصحاب المشاريع من الائتمان الضرورى ، او اذا اضرب العمال احتجاجا) .

٦٩ — وتناولت ' الدراسة ' في الفصل الرابع من الباب الثاني التطورات الحاصلة عام ١٩٦٤ في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا . فلاحظت ان الدخل القومي لبلدان اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي مجتمعة ، ارتفع بنسبة تبلغ حوالي ٦ في المائة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ فانعكس بذلك الاتجاه نحو التباطؤ في سرعة النمو الذى اتسمت به السنوات الاولى من العقد . وتستند هذه الزيادة الى توسع كبير في الانتاج الصناعي ، وكذلك الى انتعاش ملحوظ في زراعة الاتحاد السوفياتي بعد نكسة ١٩٦٣ . ورغم التحسن الملحوظ في الحالة الاقتصادية بالقياس الى السنتين الماضيتين ، فان الكثير من الصعوبات التي يرجع اليها تباطؤ سرعة النمو في عام ١٩٦٢ او عام ١٩٦٣ ظلت مثار قلق وموضع تدابير علاجية في عام ١٩٦٤ ، فوجه اهتمام بالغ الى ضرورة تحسين الانتاجية سريعا وادى ذلك الى المضى شوطا كبيرا في اعادة تقييم الاساليب وتكيفها ، والى الاكثار من تجربة نظم جديدة للتخطيط والادارة والتنفيذ .

٧٠ — وقد سارت عملية التكيف هذه في اتجاه عام هو التوزيع اللامركزى لنقاط المراقبة الاقتصادية ، وزيادة درجة استقلال المؤسسات الفردية . وتحقيقا لهذه الاهداف يجرى التخفيف من دور التوجيهات الادارية ، وزيادة الاعتماد على الاساليب غير المباشرة للتأثير على المؤسسات واقناعها بالسير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة المتمثلة في الخطة القومية . وقد ترتب على هذه التغييرات توسيع دور جهاز التسويق في تحقيق الاهداف المرسومة ، فادى ذلك بالتالي الى المزيد من استخدام الائتمان

Digitized by UNOG Library

والارباح بالاضافة الى الائتمانات والسياسات المالية في توجيه النشاطات الاقتصادية للبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا . والمأمول ان يحقق هذا التحول اتفاقا اوثق بين مصالح المشاريع والمؤسسات المختلفة وغاياتها من جهة ، وبين المصالح والاهداف الاعم للاقتصاد في مجموعه من جهة اخرى .

٧١ — وقد تجاوزت اعادة النظر هذه في تقنيات التخطيط والادارة نطاق الاقتصاد الداخلي فشملت نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد بدأت منذ عام ١٩٥٦ عن طريق "مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة" ، محاولات ادخال قدر من التنسيق بين الخطط القومية ، وزيادة التخصص الجغرافي المقصود وتحزيز التمويل المشترك للمشاريع المشتركة ، والاخذ بقسط اكبر من التعددية في التجارة الاقليمية . وقد جاء الاهتمام الذى اشتد مؤخرا برفع الكفاءة الاقتصادية في داخل البلدان الاعضاء فاكسب هذه المحاولات مزيدا من الاهمية العاجلة . هذا وتبذل الجهود اللازمة لايجاد معايير اقتصادية وطرق تنسيقية تكفل عدم اضرار مشاريع التخصص التي تعد في مجموعها في صالح المنطقة بالبلدان الاعضاء منفردة ، ولا سيامنها البلدان ذات الاقتصاد القليل التقدم . ويجرى العمل على حل هذه المشاكل عن طريق اجراء مواجهة بين المشاريع الاولية للخطط القومية (التي ترسم في ضوء المصالح الطويلة الاجل للبلدان المنفردة) ، يعقبها ادخال التعديلات التي تلزم لتحقيق نمط النمو الذى يعد اكثر كفاءة للمنطقة في مجموعها .

المبحث الثاني

الدراسة الاقتصادية لاوروبا

٧٢ — استعرضت "الدراسة الاقتصادية لاوروبا ، ١٩٦٤" (E/ECE/572) (١) التطورات الاقتصادية الاخيرة في بلدان اوروبا الشرقية والغربية . وخلص الفصل الاول من "الدراسة" الى ان عام ١٩٦٤ كان اجمالا عاما افضل لبلدان اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي من ١٩٦٣ وقد تجلى ذلك في تسارع معدل نمو الدخل القومي في الاتحاد السوفياتي والمانيا الشرقية ، واستمرار التوسع الفائق السرعة في رومانيا ، وتوقف اتجاه الهبوط الذى شهدته تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٣ . الا ان معدل النمو في بلغاريا وبولندا وهنغاريا تباطأ بعض الشيء بعد النتائج الممتازة التي حققتها هذه البلدان في عام ١٩٦٣ ؛ ولم يكن التباطؤ شديدا سوى في البانيا .

٧٣ — غير ان حركات الدخل القومي الآنفة تعكس تنوعات شديدة في سير اعمال القطاعات الرئيسية للانتاج فباستثناء الاتحاد السوفياتي حيث استمر التباطؤ، كانت معدلات النمو الصناعي متسارعة في كافة البلدان ، ويرجع هذا التسارع اساسا الى التحسن الحاصل عام ١٩٦٤ في توفر المواد الخام والوقود ، ولكنه يرجع ايضا في بعض البلدان الى اعتدال شتاء ١٩٦٤ اعتدالا كبيرا بعد قساوة شتاء ١٩٦٣ . كما ساعدت زيادة طلبات التصدير ،

(١) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع: E.65.II.1.

Digitized by UNOG Library

لا سيما للآلات والسلع الاستهلاكية المصنوعة ، على الاستخدام الاكمل للقدرات الانتاجية . الا ان اثار ذلك التسارع في معدل نمو الدخل القومي ، قد قابلها ركود الانتاج الزراعي الصافي ، بل هبط هبوطا طفيفا ، في البانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا . وربما زاد الانتاج الزراعي بعض الشيء في المانيا الشرقية ورومانيا لكن زيادته لم تكن ملموسة الا في بلغاريا وحدها . وعلى عكس ذلك يمكن ان تعزى الزيادة الملموسة في معدل نمو الدخل القومي المحققة في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٦٤ باكملها تقريبا الى انتعاش الموسم الزراعي بعد نكسة عام ١٩٦٣ ، والى توسع يتصل بذلك في النقل والمشتريات . كما ازدادت سرعة توسع صناعة البناء في عدة بلدان باوروبا الشرقية ، بينما ظل التوسع في التجارة الداخلية والنقل مجاريا تقريبا للنمو الاجمالي .

٧٤ — ورغم قلة المعلومات المتوفرة عن مدى مساهمة التجارة الخارجية في نمو الدخل القومي الموزع داخليا فقد كان الفارق بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ واضحا تمام الوضوح في بعضها على الاقل . ففي بلغاريا التي ارتفع فيها الدخل القومي الموزع بنسبة ١٢ في المائة عام ١٩٦٣ ، ان بنسبة تفوق ارتفاع الدخل القومي المنتج بما يقرب من ٥ في المائة ، نجد انه في عام ١٩٦٤ هبط الدخل الموزع عن الدخل المنتج بصورة ملموسة بسبب انخفاض فائض الواردات . وقد حدث العكس تماما في تشيكوسلوفاكيا حيث اقترن انخفاض الدخل القومي المنتج في عام ١٩٦٣ بفائض ضخم في الصادرات مما ادى بالتالي الى هبوط اشد في الدخل القومي الموزع . اما في عام ١٩٦٤ فان الهبوط الشديد في فائض الصادرات ، قد سمح ولا شك بتحقيق زيادة ما في الدخل القومي الموزع بالرغم من ركود الانتاج . وكذلك الحال في المانيا الشرقية حيث ضاقت كثيرا عام ١٩٦٤ الهوة الواسعة بين معدل نمو الدخل المنتج ومعدل نمو الدخل الموزع عام ١٩٦٣ والناجمة عن فائض الصادرات الضخم . واما في بولندا فان الدخل القومي المنتج يرتفع للسنة الثانية بخطى اسرع من ارتفاع الدخل الموزع ، بينما ادى فائض الواردات الى تعزيز الموارد الداخلية في هنغاريا للسنة الثالثة .

٧٥ — وتناولت ' الدراسة ' التطورات النظمية فذكرت ان من اهمها البحث المركز عن اساليب ارشد للتخطيط والادارة بغية تحقيق تكييف افضل لنمط الانتاج والاستثمارات والتجارة الخارجية مع مقتضيات الاقتصاد ، وبغية تحقيق الانتفاع الاقصى من الموارد . ولم يقتصر الامر على استئناف المناقشات السابقة والتوسع فيها بل اعقبتها اتخاذ تدابير ملموسة يتراوح مداها بين الاضطلاع بمشاريع تجريبية في ميادين معينة وبين ادخال تغييرات هامة على الهيكل النظمي القائم . وكانت عملية التغيير ابرز ما يمكن في المانيا الشرقية ، وتشيكوسلوفاكيا ، الا ان مضاعفة الجهود الرامية الى تحسين التخطيط والادارة كانت امرا ملحوظا كذلك في الاتحاد السوفياتي وبولندا وهنغاريا ، وبدرجة اقل في بلغاريا . وقد كان لتحويل موطن الاهتمام هذا اثر قوي في الخطط والاهداف المقررة لسنة ١٩٦٥ في عدد من هذه البلدان ، ولا سيما هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية ورومانيا . وقد تناولت ' الدراسة ' بالبحث كذلك محتويات خطط عام ١٩٦٥ لبلدان المنطقة .

Digitized by UNOG Library

٧٦ — وخلصت ' الدراسة ' في استعراضها للتطورات الاقتصادية باوروبا الغربية في عام ١٩٦٤ ، الوارد في الفصل الثاني ، الى ان سنة ١٩٦٤ كانت بالنسبة الى بلدان اوروبا الغربية في مجموعها سنة اخرى من سنوات التوسع في حدود معدلات النمو المسجلة خلال السنوات الاربع او الخمس الاخيرة .

٧٧ — وقد كانت الزيادة الاجمالية في الانتاج القومي الاجمالي — التي تجاوزت قليلا ٥ في المائة — اسرع بعض الشيء مما كانت عليه عام ١٩٦٣ . ولكن لا بد من ابداء تحفظين . فاولا ، ظهرت مع مضي السنة علامات واضحة على فتور النشاط في كثير من البلدان على انه استأنف تسارعه في بعضها في نهاية السنة . وهكذا فان مقارنة المتوسطين السنويين اقل دلالة في بعض النواحي من التغير الطارئ على سير النمو الذي بلغ اقصى سرعته في اواخر ١٩٦٣ واوائل ١٩٦٤ . وثانيا ، ظهر بين بلدان المنطقة تفاوت ملحوظ . فمن ناحية توقف نمو الطلب والانتاج في ايطاليا في فرنسا ، خلال عام ١٩٦٤ نتيجة لاتباع سياسة التثبيت ، ولم تظهر بعد اية بادرة واضحة على انتعاشه . الا ان الحال كان عكس ذلك في معظم البلدان الاخرى حيث نزع نمو الطلب الى الضغط على النمو الموارد . وكانت استجابة الانتاج ، في بعض البلدان ، ولا سيما في جمهورية المانيا الاتحادية ، بالغة المرونة . وفي بلدان اخرى ، لا سيما المملكة المتحدة ، توقفت مؤقتا خطى التوسع السريعة المسجلة في عام ١٩٦٣ ولم تستأنف الا في نهاية عام ١٩٦٤ .

٧٨ — ويرجع حافز زيادة الانتاج عام ١٩٦٤ في معظمه الى تسارع طلبات الاستثمار نتيجة للزيادة السريعة في الاستهلاك عام ١٩٦٣ . وقد نال الاستهلاك الحقيقي — الخاص والعام على السواء — في جميع هذه البلدان تقريبا نصيبا منخفضا من الموارد المتزايدة في عام ١٩٦٤ ، وازداد بنسبة اقل من زيادته في السنة السابقة . وقد ظل الضغط شديدا على صناعة الانشاءات ، رغم التوسع السريع في انتاجها . كما زاد انتاج الصلب بعد بضع سنوات من الاستقرار النسبي . وكانت زيادة الصناعات الكيمياوية ، شأنها في السنوات السابقة ، اضخم الزيادات المسجلة في ذلك العام . وكان التوسع على اضعفه في صناعة تحضير الاغذية وصناعة المنسوجات . وارتفع انتاج السيارات في كل من جمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة في عام ١٩٦٤ ، وان كان بنسبة اقل من ارتفاعه في السنة السابقة ، وقد خف نمو الطلب المحلي على السيارات خلال العام في البلدين على السواء ، وكان هبوط انتاج السيارات شديدا في فرنسا وايطاليا .

٧٩ — واستعرضت ' الدراسة ' ما ينتظر ان تكون عليه الاحوال والسياسات في عام ١٩٦٥ ، فخلصت الى ان من المنتظر اجمالا ان يكون معدل التوسع في عام ١٩٦٥ في مجموعه ، اقل قليلا منه في ١٩٦٤ . الا ان النتيجة ستتوقف اكثر من اى وقت مضى على السياسات الاقتصادية ، لانه سيتعين قريبا على حكومات ثلاثة بلدان رئيسية — هي ايطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة — اتخاذ قرارات هامة بشأن السياسة الاقتصادية القصيرة الاجل . فالمشكلة بالنسبة الى فرنسا وايطاليا هي ايجاد السبل لاستئناف النمو الاقتصادي دون تسبيب تضخم جديد ، ودون الاساءة الى

Digitized by UNOG Library

هدفهما الطويل الاجل في تحسين هيكل ونمط الحياة الاقتصادية . اما المشكلة بالنسبة الى المملكة المتحدة فهي علاج الضعف المستمر في ميزان المدفوعات ، دون الاساءة الى فرص النمو المتماسك . والسمة المشتركة هي ان الحكومات الثلاث جميعا تواجه توازنا وثيقا بين اهدافها القصيرة الاجل واهدافها الطويلة الاجل .

٨٠ — وذكرت ' الدراسة ' ان التجارة الخارجية لبلدان اوروبا الغربية — اى تجارتها المتبادلة فيما بينها وتجارتها مع بقية العالم ، قد توسعت بسرعة في النصف الاول من ١٩٦٤ ، ولكنها ، شأن الانتاج ، تباطأت بعض الشيء في النصف الثاني من السنة . اما الزيادة السريعة في قيمة الواردات من بقية العالم في الجزء الاول من السنة ، التي جاءت استمرارا للتوسع في عام ١٩٦٣ ، فقد كانت — الى حد كبير — نتيجة حركة عامة لتحديد المخزونات وارتفاع مستوى اثمان السلع الاولية ، وهما عاملان مؤقتان ليسا مستقلين عن بعضهما تماما . والارجح ان النمو الابطأ للانتاج ، سيرافقه عام ١٩٦٥ نموا اشد بطأ في حجم واردات اوروبا الغربية من بقية العالم ، واشد منه بطأ في قيمة تلك الواردات . ويعتبر من جهة اخرى من المحتمل جدا ان تزيد قيمة الصادرات الى بقية انحاء العالم بنسبة تقارب زيادة عام ١٩٦٤ ، ولذلك من المرجح ان ينعكس اتجاه التدهور في حساب المعاملات الجارية لاوروبا الغربية ، الذي تحول عام ١٩٦٤ الى العجز لاول مرة منذ سنوات . وبما انه من المنتظر كذلك حدوث تحسن في حساب المعاملات الجارية للولايات المتحدة ، فسيترتب على ذلك زيادة العجز الجاري عن البلدان المنتجة للسلع الاولية ، بما فيها البلدان المتنامية . وهذا لا يثير فقط مشكلة زيادة تدفقات رؤوس الاموال من المناطق الصناعية بل وكذلك مشكلة تحسين الايرادات التصديرية المنتظرة للبلدان المتنامية . ومن المتوقع ان تكون امريكا الشمالية واوروبا الشرقية اسرع الاسواق توسعا لصادرات اوروبا الغربية عام ١٩٦٥ ؛ اما الصادرات الى البلدان المنتجة للسلع الاولية فمن المرجح ان تقل سرعة نموها عن عام ١٩٦٤ ، ويرجع بعض ذلك الى ان حصيلة صادرات هذه البلدان نفسها قد لا تنمو بنفس السرعة ، والبعض الاخر الى اشتداد المنافسة من جانب امريكا الشمالية واليابان .

المبحث الثالث

الدراسة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى

٨١ — وتناول الباب الاول من ' الدراسة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ، ١٩٦٤ ' (١) الانماء الاقتصادي ودور القطاع الزراعي . وتناول الباب الثاني الحالة الاقتصادية في المنطقة

---

(١) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.65.II.F.1 (صدر ايضا بوصفه المجلد الرابع من المجلد الخامس عشر من ' النشرة الاقتصادية لا سيما والشرق الاقصى ') .

Digitized by UNOG Library

خلال ١٩٦٤ في ضوء انتاج السلع الاولية وتجارتها وفي ضوء السياسة التجارية والمالية والاقتصادية .

٨٣ — وبين الباب الاول من ' الدراسة ' ان الزراعة الاسيوية ما زالت تعاني انخفاض الانتاجية ، وانخفاض مستوى الدخول ، وانخفاض معدلات الادخار ، وبطء انتشار التقنيات الزراعية المحسنة . وذكرت ان الانماء الزراعي في المنطقة قصر عن تلبية مقتضيات الانماء الاقتصادي السريع . وبينت ان للشروط المؤدية الى انماء اقتصادي عام هي التالية : (أ) تحسين الانتاجية الزراعية تحسينا سريعا لزيادة الدخل الفردي في الزراعة ولتوفير مدخرات كافية ؛ (ب) زيادة الايرادات التصديرية لتوفير القطع الاجنبي ، او الاستعاضة عن المنتجات المستوردة بالاغذية والمنتجات الزراعية المحلية للاقلال من انفاق القطع الاجنبي ؛ (ج) الاستخدام الناجع في سبيل الانماء لما يتوفر بذلك من زيادة الدخل او المدخرات والقطع الاجنبي . واشارت الى ان تحسين الزراعة يتطلب الكثير من التجديد والاخذ بالتقنيات الحديثة الرامية الى زيادة غلة الوحدة الانتاجية . وذكرت انه بالرغم من انتعاش الانتاج الزراعي في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى في السنوات القليلة الماضية ، فان الانتاج الفردي الحالي ما زال دون مستوى ما قبل الحرب . وتشير التقديرات الى انه ما لم يمكن رفع معدل زيادة الانتاج الغذائي ، فان الاستيراد الصافي للحبوب في عام ١٩٧٠ لا بد وأن يصل الى حوالي ثلاثة اضعاف ما كان عليه في فترة ١٩٦٠ — ١٩٦١ / ١٩٦٢ — ١٩٦٣ ، الامر الذي يترتب عليه استنزاف شديد لموارد القطع الاجنبي .

٨٣ — اما الزيادة في الصادرات الزراعية المصدرة من بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى فقد ناهزت نسبتها ٣٠ في المائة فقط خلال فترة السنوات العشر ١٩٥٣ — ١٩٦٣ مقابل زيادة نسبتها ٤٨ في المائة في مجموع الصادرات وزيادة نسبتها ٦٨ في المائة في مجموع الواردات خلال الفترة نفسها . ورغم ان الصادرات غير الزراعية قد ازدادت فان طغيان مركز الصادرات الزراعية يحتم مواصلة تشجيع صادرات السلع المصنوعة جنبا الى جنب مع المنتجات الزراعية ، وذلك — مثلا — بايجاد سلع تصديرية جديدة وخفض نفقات انتاج الصادرات التقليدية .

٨٤ — وبينت ' الدراسة ' كذلك ان عام ١٩٦٤ كان اول عام يظهر فيه الانتاج الزراعي في البلدان المتنامية بمنطقة اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى انتعاشا ملحوظا منذ عام ١٩٦١ ، اذ ارتفع فيه الانتاج الغذائي بنسبة ٤ في المائة ، وانتاج الحبوب بنسبة ٥ في المائة . الا ان الزيادة الاجمالية في الانتاج الغذائي من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٤ كانت ١٢ في المائة فقط وهي نسبة تكاد لا تتجاوز معدل تكاثر السكان ؛ ولم تبلغ من ١٩٦١ الى ١٩٦٤ سوى نسبة ٥ في المائة وهي نسبة اقل كثيرا من معدل تكاثر السكان . وذكرت انه لا بد من حدوث تسارع ملحوظ في معدل الانماء الزراعي ، اذا اريد بلوغ هدف العقد الانمائي ، وهو تحقيق زيادة في الانتاج الزراعي يتراوح في المتوسط بين ٤ و ٥ في المائة سنويا .

Digitized by UNOG Library

٨٥ — ولاحظت " الدراسة " كذلك ان التقدم قد استمر في الانتاج الصناعي ، وان الحكومات تبدي نشاطا ملحوظا في تشجيع الانماء الصناعي . وذكرت ان متوسط معدل النمو السنوي للصناعات التحويلية في البلدان المتنامية بمنطقة اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى كان حوالي ٨ في المائة ، ولكن ذلك المعدل ما زال دون معدل النمو السنوي المحدد للعقد الانمائي ، وهو ١٢ في المائة .

٨٦ — وكان ارتفاع حصيلة الصادرات في عام ١٩٦٤ اقل من ٣ في المائة بسبب ضعف اثمان المنتجات التصديرية الرئيسية ، ولا سيما المطاط والقطن وركاز الحديد ، وكذلك بسبب انخفاض الكميات المشحونة من بعض السلع مثل الارز ، والشاى ، والبن . وقد اتجه العجز المستمر في المعاملات الدولية في البلدان المتنامية بمنطقة اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى الى الحد من سرعة الانماء الاقتصادي . والعاملان الرئيسيان اللذان حالا دون نمو الانتاج القومي بالقدر المرجو هما عجز الانتاج الزراعي وبطء نمو الصادرات . وكانت النتيجة ان معظم بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى قصرت عن بلوغ الهدف المحدد في العقد الانمائي لمعدل نمو الدخل .

المبحث الرابع

تقرير عن التقدم الاقتصادي المحرز في السنوات الاولى من العقد الانمائي

٨٧ — عرض على المجلس كذلك تقرير عنوانه " التقدم الاقتصادي المحرز خلال السنوات الاولى من العقد الانمائي : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للبلدان المتنامية (E/4059) (١) . وقد تضمن التقرير عرضا جامعا موجزا للمؤشرات الرئيسية للاتجاهات الاقتصادية الاخيرة في البلدان المتنامية بالمقارنة مع الاهداف التي حددتها الجمعية العامة . وبحثت هذه الاتجاهات في سياق التطورات الحاصلة في بعض القطاعات الاخرى من الاقتصاد العالمي .

٨٨ — ولاحظ التقرير ان معدل النمو الاقتصادي في البلدان المتنامية تباطأ في السنوات الاولى من العقد السابع بالقياس الى النصف الثاني من العقد السادس . ولم يبلغ هذا المعدل سوى ٤ في المائة في السنة في الفترة الواقعة بين ١٩٦٠ و ١٩٦٣ . واشار الى وجود دلائل على تحسن الحالة الاقتصادية في البلدان المتنامية عام ١٩٦٤ ، مع ان المعدل السنوي في مجموع

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٣ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

فترة ١٩٦٠ — ١٩٦٤ قل بوضوح عن نسبة ٥ في المائة التي هي الهدف المحدد للعقد الانمائي . وبالاضافة الى ذلك تصور هذا المعدل ، عن مسايرة التوسع في البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي . فقد كان التوسع في الانتاج القومي الاجمالي للبلدان المتنامية على اساس التوسط الفردي . ومع مراعاة التكاثر السريع لسكانها اقل بكثير من التوسع المحقق في المناطق النامية من العالم . ومن ثم فان الهوة بين مستويات المعيشة في هاتين الفئتين من البلدان اتسعت في الواقع من الوجهتين المطلقة والنسبية على السواء .

٨٩ — واكد التقرير ان العنصر الرئيسي في تحديد الاتجاهات الاقتصادية في اوائل سنوات العقد السابع كان عدم التوسع الكافي في الزراعة التي تمثل القطاع الاكبر من اقتصاد البلدان المتنامية . فاتجه الانتاج الغذائي خاصة الى التخلف عن اللحاق بنمو السكان في عدة بلدان متنامية ، مسببا في كثير من الحالات ارتفاعات تضخمية في الاثمان ، وصعوبات في ميزان المدفوعات . وقد ازداد الانتاج الصناعي في البلدان المتنامية في السنوات القليلة الاولى من العقد السابع بمعدل يفوق بكثير الزيادة في انتاجها الزراعي ، ولكن سرعة هذا التوسع كانت ابطأ من سرعته في النصف الثاني من العقد السادس . كما ان نصيب البلدان المتنامية في الانتاج الصناعي الاجمالي بالعالم ما زال صغيرا جدا ، اذ لم يزد عن جزء واحد فقط من ستة عشر جزءا من الانتاج الاجمالي في عام ١٩٦٣ .

٩٠ — وقد شهدت اوائل سنوات العقد السابع تحسنا مشجعا في الميزان الخارجي للبلدان المتنامية . فقد نمت الايرادات التصديرية لهذه البلدان خلال هذه الفترة بسرعة تفوق نموها في النصف الثاني من العقد السادس ؛ الا ان بقاء معدل التوسع بصورة ملموسة دون توسع صادرات بقية العالم ، ادى الى استمرار تقلص نصيب البلدان المتنامية من التجارة العالمية . بالاضافة الى انه بعد ان سجلت اثمان صادرات هذه البلدان بعض التحسن عام ١٩٦٣ عادت تتجه الى الهبوط ابتداء من حوالي منتصف عام ١٩٦٤ . وقد ابرز التقرير ان السلع الاولية ما زالت تمثل العنصر الغالب في تجارة التصدير بالبلدان المتنامية ، وان التحول لصالح السلع المصنوعة لم يكن ذا دلالة حقيقية الا في عدد قليل من هذه البلدان . كما ان انواع السلع المصنوعة التي تصدرها البلدان المتنامية ظلت محدودة جدا .

٩١ — ولاحظ التقرير ان تدفق الاموال الاجنبية قد ساهم بنصيب بارز في التقدم الاقتصادي للبلدان المتنامية ، وذلك بتحزيزه لحصيلتها من القطع الاجنبي من ناحية ، وتوسيعه للموارد الاجمالية المتاحة لها لاغراض الانماء من الناحية الاخرى . وذكر ان خدمة الدين الخارجي اصبحت تشكل عبئا متزايد الثقل ، مما يبين ضرورة تقديم المزيد من التمويل الانمائي بشروط ايسر . وبين ان مجموع تدفق الاموال الاجنبية كان اقل بجلاء من الهدف الذي حددته الامم المتحدة اي واحد في المائة

Digitized by UNOG Library

من الدخول القومية للبلدان ذات الاقتصاد المتقدم .

المبحث الخامس

مناقشة المجلس للموضـــــوع

٩٢ — تركزت المناقشة التي اجراها المجلس في دورته التاسعة والثلاثين (١) للاتجاهات الاقتصادية في العالم حول استعراض التقدم المحرز في بلوغ اهداف العقد الانمائي ، الوارد في الفصل الاول من هذا التقرير . وقد علق عدد من الممثلين كذلك على التطورات الاخيرة في الاقتصاد العالمي وعلى التطورات الحاصلة في بلدانهم . فلاحظ بعضهم ان عام ١٩٦٤ كان عام نمو اقتصادي في جميع انحاء العالم . فقد استمر التوسع في البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي ، وازداد الانتاج بصورة ملموسة في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، كما تسارع النمو في كثير مـــن البلدان المتنامية . ولاحظ عدة ممثلين ان التقدم المحرز في القطاع الزراعي في عام ١٩٦٤ ساهم بنصيب وافر في تحقيق معدلات اعلى للنمو في البلدان المتنامية ، لا سيما في آسيا . واشاروا الى ان صادرات البلدان المتنامية في عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٤ افادت من ارتفاع الطلب العالمي على السلع الاولية ، لكنهم لاحظوا مع القلق ان معدلات التبادل التجاري للبلدان المتنامية عادت الى التدهور بعد منتصف عام ١٩٦٤ . ولاحظ عدد من المتكلمين ان تحقيق معدلات اعلى للنمو يقتضي والحالة هذه زيادة في تدفق المساعدة . وقالوا ان مركز ميزان المدفوعات لكثير من البلدان المتنامية ما زال مزعزعا ، وان خدمة الدين الخارجي تفرض عبئا ثقيلا على موارد القطاع الاجنبي ، وان مـــن الضروري لذلك تيسير شروط المعونة المالية .

٩٣ — وشدد عدة ممثلين على اهمية النمو الاقتصادي المنتظم في البلدان النامية بالنسبـــة الى البلدان المتنامية . وقالوا انه ضمانا لاستمرار النمو يتعين على البلدان النامية اتخاذ التدابير المناسبة لعلاج مشاكلها الاقتصادية . وذكروا ان عددا من البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي كانت تواجه خطر عودة التضخم الى الظهور مما حدا بها في عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ الى اتخـــاذ الخطوات اللازمة لتخفيف الضغط على مواردها . وكان الخلل الخارجي من بواعث القلق الرئيسيـة لدى بعض البلدان ، فاتخذت او عززت عام ١٩٦٤ التدابير اللازمة لخفض العجز في ميـــزان المدفوعات . وقد روعي في تطبيق هذه التدابير الاقلال الى ادنى حد من اثرها على حجم تدفق رؤوس الاموال والمعونة المقدمة الى البلدان المتنامية ؛ ولكن لم يكن بد من ابتداء القيود المفروضة على جهة استخدام الاموال المقدمة على سبيل المعونة .

---

(١) E/ SR. 1395; E/AC. /SR.373 .

Digitized by UNOG Library

٩٤ — كما تضمنت مناقشة القضايا العامة للتخطيط والاسقاط الاقتصاديين ، الوارد ملخصها في الفصل الخامس بعض اشارات الى التطورات الاخيرة في هذا الميدان في بلدان مختلفة . وقد لاحظ البعض انه جرى وضع خطط انمائية جديدة في عدد من البلدان في عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ . واشار بعضهم الى التغيرات التي ادخلت في بلدانهم — على سبيل التجربة — في اساليب التخطيط والادارة .

٩٥ — وقد عرض على المجلس اثناء المناقشة اقتراح بشأن شروط اقراض البلدان المتنامية . فبحث المجلس الاقتراح في اطار موضوع تمويل الانماء الاقتصادى . ويتضمن الفصل التاسع ادناه عرضا لهذه المناقشة .

الفرع الثاني

التقرير المرحلي عن التضخم والانماء الاقتصادى*

٩٦ — كما عرض على المجلس في دورته التاسعة والثلاثين (١) تقرير مرحلي عن التضخم والانماء الاقتصادى (E/4053 و Add. 1-2) اعده الامين العام عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٣٠ (الدورة ١٧) . وقد طلب الى الامين العام في هذا القرار اعداد دراسة توضح علاقات الترابط الموجودة وتستقصي مختلف الاساليب اللازمة لمعالجة التضخم معالجة فعالة في البلدان المتنامية . وقد عرض الامين العام في تقريره الردود الواردة من عدد من البلدان على قائمة الاسئلة التي عممها في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ للحصول على المعلومات التي تمكنه من ان يراعي ، لدى اعداد تقريره ، آخر ما فعلته الحكومات في تحليل حالات التضخم وعلاجها . ونظرا الى عدد الردود الواردة على قائمة الاسئلة قبل الدورة التاسعة والثلاثين ، فقد قرر الامين العام ارجاء تحليل الردود واستخلاص النتائج العامة منها .

٩٧ — كما وجد المجلس ، في الفصل الثالث من الباب الثاني من " دراسة الاحوال الاقتصادية العالمية ، ١٩٦٤ " (E / 4047/ Add. 2) ، عرضا موجزا لسير التضخم في البلدان المتنامية في الاونة الاخيرة ، اعد بالاستناد جزئيا الى الردود المذكورة اعلاه .

٩٨ — وبما ان الحكومات لم تتلق قائمة الاسئلة الا مؤخرا ولم يجر بعد تحليل الردود الواردة ، فقد قرر المجلس ارجاء النظر في مسألة التضخم والانماء الاقتصادى الى دورته الاربعين .

---

* بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة .

(١) E/SR.1392; E/AC.6/SR.367 .

Digitized by UNOG Library

Blank page

Page blanche

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس

التخطيط والاسقاط الاقتصادي ـــــان

٩٩ ـ عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٠٨ (الدورة ١٦) ، بحث الامين العام مسائل تخطيط الانماء في الباب الاول من : دراسة الاحوال الاقتصادية العالمية ، ١٩٦٤ ' (E/4046/Rev.1) (١) . وقد عرضت هذه الدراسة المنشورة بعنوان " الخطط الانمائية : تقييم الاهداف والتقدم المحرز في البلدان المتنامية " على المجلس في دورته التاسعة والثلاثين .

١٠٠ ـ وقد جاء في الفصل الاول من هذه الدراسة ان النمو الفعلي للدخل والانتاج في البلدان المتنامية اجمالا لم يكن كافيا لضمان بلوغ الهدف المحدد للعقد الانمائي . وان اول خطوة اساسية في رسم السياسات القومية المناسبة للاسراع بالنمو هي تحديد اوجه النقص الرئيسية التي تواجهها البلدان المتنامية . اذ ان هذه البلدان جميعا تعاني ، بدرجات متفاوتة ، نقصا في كمية المدخرات المحلية ، وفي القطع الاجنبي ، وفي اليد العاملة المدربة ، وفي الغذاء ، وعلى حكومات البلدان المتنامية اتخاذ التدابير المناسبة للاقلال من هذا النقص . الا ان التقدم رهن ايضا بتوفر السياسات الملائمة على الصعيد الدولي . فالكثير من الخطط الحالية في البلدان المتنامية تتضمن بعض التدابير الرامية الى الاسراع بنمو ايراداتها التصديرية وذلك عادة عن طريق تنويع الصادرات ، ولكن احراز تقدم كبير امر لن يتأتى الا بتيسير السياسات التجارية للبلدان النامية . وقد اتسمت سياسات المعونة في السنوات الاخيرة بتحسن ملموس في نواحي معينة ، الا ان الحاجة ما زالت قائمة الى سياسات اكثر فعالية . وقد بدأت التزامات خدمة الدين تثقل في كثير من البلدان كاهل الموارد اللازمة للمحافظة على مستويات الاستثمار ومعدلات النمو ، وتشير الدلائل كلها بجلاء الى ان المشكلة ستزداد تفاقما في المستقبل .

١٠١ ـ ومن المزمع في معظم الخطط الانمائية الاسراع بمعدل نمو مجموع الانتاج اسراعا ملموسا . ومن المقرر احداث زيادات كبيرة في مستوى الاستثمار ، تحقيقا لهذه المعدلات الكبرى للنمو . وتزمع معظم البلدان ادخال قدر كبير من التحسينات على المدخرات المحلية باعتبار ذلك شرطا ضروريا لتحقيق مستويات عليا للاستثمار . ومما له اهمية خاصة ، التأكيد عامة على تحسين الانتاج الزراعي ، وكان الاسراع في زيادة انتاج الاغذية المحلي هدفا مشتركا بين جميع الخطط ،

---

(١) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.65.II.C.1.

Digitized by UNOG Library

سواء لزيادة حصة الفرد او الاقلال من الاعتماد على الواردات . اما اهداف التجارة الخارجية ، فكثيرا ما اقتضت تعجيل نمو الصادرات مع معدل زيادة الواردات . والواقع ان من ابرز ميزات الخطط الحالية هو الاقلال من الاعتماد النسبي على المنتجات المستوردة . ومع ذلك فقد كان التدفق الصافي لرؤوس الاموال الاجنبية المحتسب في هذه الخطط ، اعلى كثيرا ، في قيمته المطلقة ، من التدفق الفعلي في السنوات الاخيرة .

١٠٢ — وقد كان مدى النجاح مؤخرا في تنفيذ الخطط متفاوتا . ففي معظم البلدان كان معدل توسع الانتاج القومي الاجمالي اقل مما هو محدد في الخطة بينما حققت بعض البلدان تقدما ملحوظا . وقد ظل جمود الانتاج الزراعي المحلي عامة من مواطن الضعف في تنفيذ خطط الانتاج . بينما كان الاقتراب من الاهداف التي قررتها الخطة للانتاج الصناعي اسهل بصفة عامة .

١٠٣ — ولم يكن نقص الموارد وحده السبب في تعثر تنفيذ خطط الاستثمار غالبا ، بل كان الافتقار الى خطط محكمة الاعداد للاضطلاع بمشاريع جديدة من ابرز مواطن الضعف في المحاولات الاولى للتخطيط الاقتصادي الشامل . كما ظهر بجلاء الافتقار الى اجهزة التنسيق بين الدوائر الحكومية المختلفة اللازمة لادماج المشاريع في اطار الخطط الشاملة . الا انه ينبغي الا يغرب عن البال ان التخطيط ، بوصفه وسيلة لتنسيق سياسات كفيلة باستخدام الموارد على انجع وجه ، ما زال بدعة جديدة على كثير من البلدان ، ومن ثم فان فوائده ما زالت تكمن — الى حد كبير — طي المستقبل .

١٠٤ — وعرض على المجلس كذلك المجلد الثاني من تقرير عن التخطيط من اجل الانماء الاقتصادي ، وهو يتألف من الدراسات التي اعدها اعضاء فريق الخبراء الذي عينه الامين العام عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٠٨ (الدورة ١٦) عن التجارب المكتسبة من التخطيط القومي ، وكذلك من الدراسات المقدمة من عدد من الحكومات . وقد صدر هذا المجلد في جزئين يؤلفان اضافتين الى التقرير العام (A/5533/Rev.1) (١) . ويتضمن احدهما (A/5533/Rev.1/Add.1) (٢) الدراسات الخاصة بتجربة التخطيط في البلدان ذات الاقتصاد القائم على المشاريع الخاصة والبلدان ذات الاقتصاد المختلط ؛ ويتضمن الجزء الثاني (A/5533/ Rev.1/ Add.2) (٣) دراسات مماثلة عن البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا .

١٠٥ — كما قدمت الى المجلس مذكرة اولية للامين العام عن التخطيط والاسقاط الاقتصادي (E/4051) (٤) . وقد اعدت هذه المذكرة عملا بقرار المجلس ١٠٣٥ (الدورة ٣٧) الذي التمس

---

(١) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 64.II.B.3.

(٢) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 65.II.B.3.

(٣) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 65.II.B.4.

(٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٧ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

فيه من الامين العام النظر في الوقت المناسب ومع تقدم اعمال مؤسسات الامم المتحدة المتعلقة بالتخطيط والاسقاطات ، في الفائدة المحتملة من انشاء فريق من الخبراء الاخصائيين في التخطيط النظري والتطبيقي يقوم بدور الهيئة الاستشارية في مشاكل التخطيط والاسقاط الاقتصاديين في اطار الامم المتحدة . وقد اوردت المذكرة عرضا موجزا للنشاطات الرئيسية في المقر وفي امانات اللجان الاقتصادية الاقليمية في ميدان التخطيط والاسقاط . ووصفت الخطوات المتخذة لدعم الاجهزة التقنية والادارية في هذه الميادين ، واستعرضت الدراسات المضطلع بها ، والحلقات الدراسية المنظمة ، والترتيبات المتخذة لنشر المعلومات عن النواحي الموضوعية للتخطيط والاسقاط ، وللدعم الموضوعي المقدم الى عمليات المساعدة التقنية في مجال التخطيط الاقتصادي . وبينت المذكرة ، ختاما ، اعتزام الامين العام عقد فريق استشاري من كبار الخبراء الذين سيضعون خبرتهم في التخطيط الانمائي في خدمة المنظمة .

١٠٦ — واثناء المناقشة التي دارت في المجلس (١) ، نظر الممثلون في مشاكل التخطيط الاقتصادي ، ودور الاسقاطات والتنبؤات الاقتصادية في وضع الخطط الانمائية والسياسات الاقتصادية وتنفيذها ، والوجهة المقبلة لنشاطات الامم المتحدة في ميدان التخطيط والاسقاط .

١٠٧ — وافتتح ممثل الامين العام المناقشة فشرح اسس الوثائق المعروضة على المجلس وطبيعتها ، واستعرض بايجاز بعض نشاطات الامم المتحدة الحالية والمزمعة في ميدان التخطيط والاسقاط . واعرب بعض الممثلين عن تقديرهم للوثائق المقدمة الى المجلس ، وهنأ الكثيرون منهم الامانة العامة على الدراسة الشاملة للخطط الانمائية في البلدان المتنامية التي ضمها الباب الاول من ' دراسة الاحوال الاقتصادية العالمية ، ١٩٦٤ ' . ورأوا ان الوثائق تظهر ان عمل الامم المتحدة في ميدان التخطيط والاسقاط يتسع ويزداد فعالية باستمرار ، وانه عمل يثير اهتمام المخططين في البلدان المتنامية وكذلك اهتمام المسئولين عن السياسة والتخطيط الاقتصاديين في البلدان ذات الاقتصاد النامي . واعترف الممثلون عامة باهمية مساهمة التخطيط في الانماء الاقتصادي . واشار بعضهم في هذا الصدد الى الفائدة التي يمكن جنيها من خبرة البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في مجال التخطيط . ورأوا ، فيما يتعلق بطريقة التخطيط ، ان التخطيط الفعال يستلزم تقوية القطاع العام بصورة ملموسة . ولاحظ ممثلون آخرون ان التخطيط شائع الاستخدام كاداة لتنسيق السياسات في كثير من البلدان النامية ذات الاقتصاد القائم على المشاريع الخاصة وكذلك في بلدان متنامية ذات هياكل اجتماعية واقتصادية مختلفة . واتفق رأى الممثلين على ان للحكومات المعنية تقرير الطريقة المناسبة للتخطيط في ضوء الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسة القائمة في بلدانها .

١٠٨ — وعلق عدد من الممثلين على العرض الذى تضمنته ' الدراسة ' لمخاطر الانماء ومشاكله ، فلاحظوا انه بالرغم من الفروق الشاسعة في تجارب البلدان المنفردة فان هنالك اوجه تشابه هامة في المشاكل التي تصادفها . ونجد ان عوامل كفاية المدخرات الداخلية ، مثلا وتخلف معدل النمو في القطاع الزراعي ، ونقص اليد العاملة الماهرة ، وندرة القطع الاجنبي بصفة خاصة ، تعد

---

(١) E/SR.1393;E/AC.6/SR.363,365-367.

Digitized by UNOG Library

عقبات مشتركة في طريق للنمو الاقتصادى في البلدان المتنامية . ولاحظ بعضهم ان ازالة هذه العقبات الماثلة في طريق النمو امر يتطلب في بعض الحالات احداث تغيير في المواقف الاساسية للمجتمع واقامة اشكال جديدة للتنظيم . فرفع الانتاجية الزراعية مثلا لا يتطلب فقط توفير الموارد الداخلة في الانتاج بل وكذلك احداث تغييرات اساسية في الهياكل التقليدية وفي اساليب الزراعة . واشار بعض المتكلمين الى اهمية الاصلاح الزراعي بوصفه وسيلة لتهيئة الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة . وشدد البعض على محدودية قدرة البلدان المتنامية على التخفيف من ازمة القطع الاجنبي بجهودها فقط . ولاحظوا انه يبدو ان هنالك ضرورة لزيادة التأكيد على الصناعات التصديرية في الخطط الانمائية . ولكن في ذلك مخاطر كثيرة ، ولذلك جنحت البلدان المتنامية الى توجيه مواردها نحو الصناعات المعدة للاستعاضة عن الواردات ؛ الا ان تحديد المشاريع المناسبة ذات القدرة على النجاح امر يثير قضايا معقدة يصح ان تضطلع الوكالات الدولية بدراستها على وجه مفيد . وذكر عدد من المتكلمين ان حل مشكلة القطع الاجنبي يتمثل في التعاون الدولي من اجل تثبيت اثمان الصادرات وازالة العقبات الماثلة حاليا امام توسع الصادرات . واكد الممثلون على اهمية التحويل الخارجي في تنفيذ الخطط الانمائية ، ولكنهم لاحظوا ان الاقراض بشروط ثقيلة قد يصبح عقبة في سبيل الانماء . وذكروا ان خدمة الدين اصبحت تستأثر في حالات كثيرة بنسبة ملموسة من النفقات العامة ومن مدفوعات القطع الاجنبي ، وان هذه النسبة ستزداد ارتفاعا مع تنفيذ الخطط الانمائية وعقد ديون خارجية جديدة . واشار عدة ممثلين الى قلة اليد العاملة الماهرة قائلين انها عقبة رئيسية تعترض تنفيذ الخطط الانمائية في بلدانهم ، واكدوا على ضرورة تنسيق التخطيط في الميادين الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية .

١٠٩ — وفيما يتعلق باعمال الامم المتحدة في ميدان الاسقاط ، ابرز الممثلون اهمية البيانات والخدمات الاحصائية الفعالة ، في وضع الخطط والسياسات الانمائية وتنفيذها . وذكروا ان الاسقاطات والتنبؤات ضرورية للمخططين وراسمي السياسة في البلدان النامية والبلدان المتنامية على السواء ، اذ ان وضع الخطط القومية يقتضي الاستناد الى افتراضات في امور معينة مثل النمو المرتقب للاقتصاد العالمي والتجارة العالمية . وقالوا ان الامم المتحدة تستطيع ان تسدى خدمات قيمة بتقديم مثل هذه البيانات ، ودعوا الى تقوية مرافقها في هذا الميدان . وذكروا ان اجراء الاسقاطات عمل معقد وانه ليس من المستطاع الخروج باجوبة نهائية ، الا ان من الاهمية بمكان بذل الجهود المتواصلة لتحسين التقنيات المتبعة . ولاحظ الممثلون مع الارتياح ان مركز الاسقاط والبرمجة الاقتصادية بين بدأ في العمل على تحسين نموذج الاسقاط والنتائج المحرزة في صدده ، واشباعه درسا .

١١٠ — وفيما يتعلق بالوجهة المقبلة لنشاطات الامم المتحدة ، رأى بعض الممثلين انه نظرا الى انتشار الاخذ بالتخطيط بوصفه اداة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية فان العمل في التخطيط والاسقاط ، ولا سيما تعزيز تبادل المعلومات عن التخطيط ، يجب ان يعتبر من المهام الرئيسية للامم المتحدة في ميدان الانماء الاقتصادى . ولاحظ بعض الممثلين مع الارتياح ان من المزمع

Digitized by UNOG Library

استعراض الخطط الانمائية على اساس مستمر ، ونشر النتائج دوريا . واعترف بعض المتكلمين بفائدة تحليل المبادىء الاساسية والنماذج النظرية ولكنهم استرعوا النظر الى حاجة البلدان المتنامية الى مزيد من المعلومات والنصح في مسائل محددة في مجال تخطيط الانماء وتنفيذ الخطط . ورأوا وجوب ايلاء اهتمام أشد في المستقبل لدراسة هذه المشاكل . كما رأوا وجوب الاستقصاء الاشمل للعلاقة بين التخطيط الاقليمي والتخطيط القومي وذلك في سياق الدراسات المتعلقة بتخطيط الانماء . ولاحظ بعض الممثلين ان البلدان النامية ستفيد كذلك من اعمال الامم المتحدة في مجال التخطيط والاسقاط . وقالوا ان على المجلس ان يتابع عن كثب جهود هذه البلدان في مجال التخطيط لان المحافظة على نمو الاقتصاد العالمي وعلى مستوى مرتفع للمساعدات امر اساسي لنجاح جهود البلدان المتنامية في سبيل الاسراع بتقدمها الاقتصادي . وقد اتفق رأي الممثلين على ضرورة التنسيق الفعال لنشاطات الامم المتحدة الجديدة بالاتساع في مجال التخطيط والاسقاط . ولوحظ على الاخص ان على مركز الاسقاط والبرمجة الاقتصاديين في المقر الاضطلاع ، علاوة على عمله في مجال الاسقاط ، بتحليل كافة الاسقاطات التي تعدها الهيئات الاخرى ومقارنتها واختبارها للتثبت من تناسقها ، كما ان عليه وضع نتائج عمله تحت تصرف المشتغلين بنواح اكثر تحديدا من التخطيط والاسقاط . ورحب الممثلون بحرارة بقرار الامين العام عقد فريق استشاري من الخبراء لمساعدته على تقييم البرامج والنشاطات التي يجري الاضطلاع بها في اطار الامم المتحدة في مجال التخطيط والاسقاط الاقتصاديين .

١١١ — وفي ختام المناقشة ، اتخذ المجلس قرارا (القرار ١٠٧٩ (الدورة ٣٩)) التمس فيه من الامين العام واللجان الاقتصادية الاقليمية والوكالات المتخصصة متابعة النشاطات المتصلة بالتخطيط والاسقاط الاقتصاديين وبنقل المعارف في هذه الموضوعات ، ومضاعفتها . واحاط المجلس علما مع الارتياح بعزم الامين العام على ان ينشىء ، بالتشاور مع الحكومات المهتمة بالامر ، فريقا من كبار الخبراء الذين يمثلون نظم التخطيط المختلفة . وسيتولى هذا الفريق تقييم البرامج والنشاطات التي تضطلع بها هيئات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة في مجال التخطيط والاسقاط ، واقتراح التدابير اللازمة لتحسينها . كما سيقوم بالنظر في التقدم المحرز في نقل المعارف الى البلدان المتنامية ، وفي تدريب موظفي هذه البلدان على اعمال التخطيط والاسقاط الاقتصاديين ، وتقييم هذا التقدم ، وتحليل الاتجاهات الرئيسية للتخطيط والبرمجة في العالم ، والمشاكل الرئيسية والحلول التي تعلق عليها ، وعلى الاخص التقدم المحرز في هذا المجال لصالح انماء المناطق ذات النمو القليل التقدم ؛ ودراسة ما قد يحيله اليه المجلس او الامين العام او الرؤساء التنفيذيون للوكالات المتخصصة من مسائل منفردة في ميدان التخطيط والبرمجة . كما انه سيقوم بابداء اية اقتراحات يراها مفيدة بشأن نطاق اختصاصاته ، وتقديم تقرير مؤقت الى المجلس في دورته العادية والاربعين . وقد طلب المجلس الى الامين العام والوكالات المتخصصة تقديم آرائهم واقتراحاتهم الى فريق الخبراء ، ومعاونته في اداء مهمته ، كما قرر البت في امر تعيين اعضاء فريق الخبراء خلال دورته الاربعين .

Digitized by UNOG Library

Blank page

Page blanche

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس

الانمـــــاء الصناعـــــي *

— • —

الفـــرع الاول

نشاطات مركز الانمـــــاء الصناعـــي

١١٢ — استعرضت لجنة الانماء الصناعي ، في تقريرها عن اعمال دورتها الخامسة (E/4065)[1] الذى عرض على المجلس في دورته التاسعة والثلاثين (٢) ، نشاطات مجموعة مؤسسات الامم المتحدة في ميدان الانماء الصناعي ، وناقشت فيه برنامج اعمال مركز الانماء الصناعي ، بما في ذلك الاستعدادات اللازمة لعقد الندوات الاقليمية والندوة الدولية عن الانماء الصناعي ، ونظرت في مسألة اجهزة الامم المتحدة في ميدان الانماء الصناعي .

١١٣ — واعربت اللجنة عن ارتياحها العام للوثائق ولبرنامج الاعمال الذى قدمه المركز في مختلف ميادين نشاطه . واشير الى ان الفروق الشاسعة في مستوى التصنيع لدى البلدان المتنامية تستلزم اضطلاع المركز ببرنامج اعمال واسع تراعى فيه العلاقة بين نواحي التصنيع التقنية ونواحيه الاجتماعية — الاقتصادية والنظمية . واشار البعض الى وجوب توجيه نشاطات المركز وجهة عملية بحيث تلبي الحاجات المحددة للبلدان المتنامية التي يقوم التصنيع بدور رئيسي في انمائها الاقتصادى . واثنت وفود كثيرة على الاعمال التي قام بها المركز من حيث الحجم والجودة ، ولكنها اشارت الى عدم كفايتها بالقياس الى الحاجات القائمة ، وحثت على اتاحة موارد اضافية للمركز ليتسنى له الاضطلاع بمهامه الكثيرة .

١١٤ — وعلق اعضاء اللجنة على نواح مختلفة من برنامج الاعمال المقترح في ميدان سياسات الانماء الصناعي ، الذى يشمل اجراء دراسات عن استخدام الحوافز الضريبية اداة لتشجيع الانماء الصناعي في القطاع الخاص ، وبعض النشاطات في ميدان التمويل الصناعي ، ودراسات عن مشاكل توطن الصناعات والانماء الاقليمي .

---

* يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة البند التالي : " النشاطات في ميدان الانماء الصناعي " .

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ .

(٢) E / SR. 1394; E/ AC.6/SR.368 - 370 .

Digitized by UNOG Library

١١٥ — وايدت اللجنة الاقتراحات الرامية الى تركيز الجهود على تشجيع الصناعات التصديرية مع الاعتراف بان تشجيع هذه الصناعات امر لا ينفصل عن تشجيع الصناعة في مجموعها . وايد ممثلون كثيرون بشدة فكرة التعاون الاقليمي بين البلدان المتنامية في ميدان الانماء الصناعي . واتفق الرأى عامة على ان لحكومات البلدان المتنامية ، ايا كان نظامها الاقتصادى ، دورا هاما يتعين عليها القيام به في تشجيع الانماء الصناعي .

١١٦ — وبناء على توصية اللجنة ، اتخذ المجلس قرارا (القرار ١٠٨١ ألف (الدورة ٣٩)) اعلن فيه ان من الضرورى ، في المناطق المهتمة بالتكامل الاقليمي ، توجيه اهتمام خاص الى ما يلي : (أ) تشجيع الانماء الصناعي المتكامل المنسق على المستويين دون الاقليمي والاقليمي ، (ب) دراسة وتشجيع تتام الصناعات الاقليمية ودون الاقليمية ؛ (ج) زيادة المساعدة التقنية المقدمة الى الحكومات والمؤسسات لتحقيق التكامل الصناعي والتتام بين الصناعات على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي . كما تضمن القرار التماسا بأن تهتدى وكالات الامم المتحدة لدى تقديم المساعدة التقنية في الميدان الصناعي ، بقرارات وتوصيات هيئات الامم المتحدة الاقتصادية بشأن الانماء الصناعي مع السعي الى تأمين ما يكفي من التنسيق مع وكالات الامم المتحدة الاخرى وهيئات المساعدة الدولية الاقتصادية والمالية العاملة في الميادين المذكورة .

١١٧ — وفي ميدان البرمجة الصناعية ، رأت اللجنة ان الوثائق التي اعدها المركز تعد ذات مستوى رفيع اجمالا ، وان البلدان المتنامية تستطيع الافادة منها في برمجة الانماء الصناعي وتخطيطه . ولاحظت اللجنة مع الارتياح نتائج الحلقة الدراسية الاقاليمية المعنية بدور المجموعات الصناعية في الانماء الصناعي . وشددت وفود كثيرة على اهمية المعالم (البارامترات) التقنية الاقتصادية بوصفها اداة للتخطيط والبرمجة ، واعربت عن تقديرها لمبادرة المركز الى المضي شوطا ابعد في العمل في مجال بيانات البرمجة .

١١٨ — وسلمت اللجنة بما لوضع المشاريع الصناعية وتقييمها من اهمية استراتيجية في البرمجة والانماء الصناعيين . ورأى بعض اعضائها ان الندوة الاقاليمية بتقييم المشاريع الصناعية المعنية المزمع عقدها في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ ، تمثل بداية قيمة لعمل المركز في هذا الميدان الهام . كما رأوا ان من الضرورى ان يعقب هذه الندوة العمل على المستويين الاقليمي والقومي في مجال تقييم المشاريع الصناعية وان تعقبها كذلك مساعدات تقنية ملموسة .

١١٩ — واكدت بعض الوفود على اهمية النواحي النوعية للبرمجة والتخطيط الصناعيين من اجل انماء الاقتصاد القومي . ورأت ان من الضرورى التدقيق في رسم استراتيجية الانماء الصناعي بغية تحديد اهداف معينة واختيار الادوات الاقتصادية والادارية المناسبة لبلوغها ، مع مراعاة الاحوال الخاصة السائدة في البلد المتنامي المعين . وذكرت هذه الوفود ان اجراء تحليل مقارن استنادا الى دراسات عن سياسات الانماء الصناعي في بلدان منفردة ، عمل له قيمته في الجهود المبذولة لتحسين النواحي النوعية للتخطيط في البلدان المتنامية . على ان يتركز هذا التحليل على تحديد العوامل

Digitized by UNOG Library

الاستراتيجية المتغيرة في ظل احوال معينة وعلى ترابطها ، وتوضيح وسائل بلوغ الاهداف المحددة الطويلة الاجل .

١٢٠ — واشار البعض الى ان توفر اليد العاملة الماهرة واختيار التقنيات المناسبة يعتبران عاملين هامين للاسراع بالانماء الصناعي في كافة البلدان المتنامية تقريبا . ولفتوا النظر الى فائدة دراسة نمط الحاجة الى المهارات المختلفة وكذلك العلاقة التكميلية بين رأس المال واليد العاملة في الصناعات التحويلية .

١٢١ — واعربت اللجنة ، عند استعراضها عمل المركز في ميدان التقنية الصناعية ، عن ارتياحها لاتساع نطاق برنامج المركز في هذا الميدان ؛ الا انها اعربت عن اسفها لعدم تمكن المركز ، بسبب قلة الموارد من معالجة عدد من الصناعات بصورة كافية .

١٢٢ — وعند مناقشة الوثائق التي اعدها المركز ، اكد البعض ان التصميمات الصناعية هي ايسر اعدادا واكثر فائدة في الصناعات التي تنتج سلعة واحدة او سلعا قليلة متجانسة ، والتي تنتهج ثلاثة او اربعة اساليب بدلية ولكن محددة . اذ ان من الايسر في هذه الحالات تقديم البيانات الخاصة برؤوس الاموال نفقات الانتاج التي يحتاجها المخططون في البلدان المتنامية .

١٢٣ — واعربت اللجنة عن اعتقادها بوجوب توسيع الاعمال في مجال المعايير الصناعية ، لا سيما فيما يتعلق بتطبيق المعايير على الصناعات المنفردة ، وبوجوب تكييف هذه الاعمال مع احوال البلدان المتنامية .

١٢٤ — واحاطت علما بنتائج الحلقات الدراسية المعقودة عن المنتجات النفطية الكيمياوية وصناعتي تعليب الاغذية والاسمنت ، فرأت ان من المفيد تنظيم اجتماعات مماثلة لصناعات اخرى لنقل التقنية الصناعية الى البلدان المتنامية . كما رأت اللجنة وجوب نشر الوثائق المقدمة الى هذه الحلقات لكي لا تظل النتائج فقط في متناول التقنيين الذين يحضرون الحلقات بل لكي تصل الى دائرة اوسع تضم معاهد الابحاث ، والجمعيات الصناعية والهندسية ، والهيئات الحكومية والعلمية المعنية بمشاكل التقنية الصناعية وادارة الصناعات في البلدان المتنامية .

١٢٥ — وبحثت اللجنة نشاط المركز فيما يتعلق بالاطار النظمي للانماء الصناعي . فاحاطت علما بنشاطاته في مجالات الابحاث الصناعية ، وخدمات الارشاد الصناعي ، والهيئات العامة وشبه العامة المشتغلة بالانماء الصناعي . واشارت الى اهمية الابحاث الصناعية النظمية والى ما يوفره تضافر جهود الاخصائيين المختلفين من فائدة لحل المشاكل الصناعية . واتفق رأي اللجنة على ان للابحاث الصناعية اهمية بالغة في ارساء قاعدة صناعية سليمة ، وعلى ان الاستثمار في مجال الابحاث الصناعية يعادل في الواقع الاستثمار في الصناعة ، وعلى ان الابحاث يجب ان تكون وثيقة الصلة بالاهداف القومية للانماء الصناعي . وايدت اللجنة الخطوات التي اتخذها المركز لتنفيذ مقررات وتوصيات الحلقة الدراسية الاقليمية عن معاهد البحث الصناعي والانماء في البلدان المتنامية ، وهي الحلقة التي عقدت في بيروت عام ١٩٦٤ . واحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالدراسة الخاصة

Digitized by UNOG Library

بادارة معاهد البحث الصناعي والانماء (E/C.5/ 87) . وشددت على ضرورة اعداد كتيّب عن طرق ادارة معاهد الابحاث الصناعية للاستعانة به في تدريب مديرى هذه المعاهد ، وفي تحسين طرق الادارة المتبعة حاليا .

١٢٦ — واتفق رأى اللجنة على انه ينبغي ان تقدم معاهد البحث عددا من خدمات الارشاد الصناعي تمكن الصناعة من الانتفاع من نتائج الابحاث الصناعية وكذلك من اية معلومات تكون متوفرة داخل البلد ذاته او تكون مكتسبة من الخارج وجرى تكييفها مع الحاجات المحلية . كما ان المعاهد تستطيع بذلك ان تزداد تفهما للمشاكل القائمة .

١٢٧ — وحثت اللجنة المركز على تشجيع انشاء خدمات الارشاد الصناعي في البلدان المتنامية ، وايدت خطط المركز لدراسة سير العمل في الوكالات والادارات المشتغلة بالانماء الصناعي في البلدان المتنامية .

١٢٨ — واحاطت اللجنة علما بتقرير الامين العام عن اعداد التقنيين القوميين اللازمين للتصنيع السريع للبلدان المتناميـــة (E/ 3901 و Add. 1-2)(١) . المعد عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٢٤ (الدورة ١٧) . فعلقت اللجنة اهمية كبيرة على التوصيات التي تضمنها التقرير . ورأى بعض الاعضاء ان على المركز اتخاذ الخطوات اللازمة ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة ، للمساهمة في تنفيذ هذه التوصيات كلما تسنى له ذلك .

١٢٩ — ورحبت اللجنة بتنظيم برامج التدريب الجماعي داخل المنشآت التي يجرى الاضطلاع بها بالتعاون مع بلدان نامية مختلفة ، واستعرضت تقدم العمل في وضع برنامج للتدريب في مجال الانماء الصناعي ، يشمل دورة دراسية للموظفين الحكوميين الافريقيين .

١٣٠ — واعترفت اللجنة بضرورة التوسع في تطبيق طرق الادارة الحديثة في الصناعة . ورأت ان هنالك مجالا للمزيد من الابحاث وتبادل المعلومات عن افضل السبل التي تتبع لايجاد التقنيات والنظم المناسبة لصناعات معينة في البلدان المتنامية ، لا سيما في نواح معينة من الوظائف الاختصاصيـــة او الاساليب الادارية لتخطيط الانتاج ومراقبته ، وحسابات الادارة ومراقبة المخزون ، ومراقبة المستوى والتسويق .

١٣١ — واثنت اللجنة على المركز لنشاطاته في مجال تشجيع الصناعات الصغيرة . ووافقت على ضرورة اتخاذ تدابير خاصة لتشجيع هذه الصناعات ومساعدتها ، وذلك لجب الهنات الهيكلية ونواحي النقص الراجعة الى صغر الحجم وضيق نطاق العمليات . ولاحظت ان من الوسائل الرئيسية لبلـــوغ هذه الغاية ، تمكين الصناعات الصغيرة من تحقيق الوفورات الخارجية التي كانت ستفتقر اليها بدونها ،

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة السابعة والثلاثون ، ومرفقات ، البند ١٢ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

وذلك على الاخص باقامتها داخل مناطق صناعية ، وبتشجيع ترتيبات التعاون والتئام فيما بينهـــا ، وتشجيع قيام ترتيبات التعاقد الفرعي بينها وبين الصناعات الكبيرة . وثمة نوع آخر من انواع التدابيـــر الرئيسية هو انشاء دوائر المساعدة ومعاهد التدريب لتزويد الصناعات الصغيرة بالمعونة المتصلـــة فـــي المجـــالات التقنية ، والهندسية ، والمالية ، والادارية ، وفي مجال التسويق وغير ذلـــك من المجالات . وهنالك نوع ثالث هو تهيئة الحوافز ومد يد الحماية لها بواسطة التدابير التشريعيـــة والتدابير المماثلة الاخرى .

١٣٢ — واشاد اعضاء اللجنة بنتائج الحلقة الدراسية الاقاليمية عن نواحي التصنيع الاجتماعية ، وندوة تخطيط المدن الجديدة وانمائها . ولاحظت اللجنة مع الارتياح ازدياد التعاون القائم في مجال الانماء الاقليمي وفي مجال مواد البناء والانشاء .

١٣٣ — وقد اتفق رأى اعضاء اللجنة بصفة عامة على ان الحاجة الى التعاون التقني ما زالـــت ماسة . ورأى البعض ان الزيادة الحاصلة في عام ١٩٦٤ بالنسبة الى عام ١٩٦٣ ، سواء من حيـــث مجموع المبالغ المنفقة او عدد الخبراء المستخدمين ، ما زالت غير كافية بالنسبة الى الموارد المتاحـــة بموجب برامج الامم المتحدة المختلفة . وذكرت بعض الوفود ان البلدان المتنامية تحتاج الى مزيـــد من المعونة الملموسة من جانب الامم المتحدة ، لا سيما لتحديد مشاكلها الخاصة في مجال الانمـــاء الصناعي ولاعداد طلباتها للحصول على المساعدة التقنية ، لانه ينبغي تقديم هذه الطلبات بطريقـــة مناسبة وتعزيزها ، بالبيانات على نحو يزيد من سرعة درسها من جانب السلطات الحكومية والهيئـات المقدمة للمعونة .

الفـــرع الثانـــي

النـــدوات المعنية بالانمـــاء الصناعـــي

١٣٤ — اعرب الاعضاء ، عند مناقشة اللجنة لموضوع الندوات الاقليمية ، عن ارتياحهم للمنحـــى الايجابي العملي الذى يتجلى في جدول الاعمال المؤقت المعد وفقا لتوصيات اللجان الاقتصاديـــة الاقليمية ؛ والى سير تنظيم الندوات الاقليمية في اتجاه يراعي المصالح المعنية لبلدان كل منطقة ، والى التعاون القائم بين المركز واللجان الاقتصادية الاقليمية في الاعداد للندوات . ورأوا ان الدراســات القطرية هي سمة هامة في هذه الندوات نظرا الى انها ستعد و بالبلدان المشتركة الى ان تـــدرس حالتها الخاصة في مجال الانماء الصناعي ، كما انها ستيسر برمجة المساعدات التقنية .

١٣٥ — وابديت بعض الاقتراحات في المواضيع التي يمكن بحثها في الندوات الاقليمية ، بمـــا في ذلك تدريب التقنيين ، وتمويل الصناعة ، وتنظيم الاستثمارات الاجنبية الخاصة ، ودور قطاع الدولة في الانماء الصناعي . كما شدد البعض على وجوب الحرص على الانتفاع من نتائج الحلقات الدراسية الاقليمية والاقاليمية المختلفة التي ينظمها مركز الانماء الصناعي ، وعلى وجوب الانتفاع الى اقصى حد من موارد اللجان الاقليمية ودراستها .

Digitized by UNOG Library

١٣٦ — وانهى ممثل حكومة الكويت الى اللجنة ان حكومته وجهت الى الدول العربية دعوة لحضور اجتماع عن التصنيع في آذار (مارس) ١٩٦٦ ؛ وان الدعوة لحضور هذا الاجتماع ستوجه كذلك الى المركز وغيره من هيئات الامم المتحدة المعنية بالامر .

١٣٧ — وقد اتفق الرأى بصفة عامة على ان تنعقد الندوة الدولية في اوائل عام ١٩٦٧ ليتسنى بذلك للجنة في دورتها السادسة دراسة تقرير الامين العام عن نتائج الندوات الاقليمية كما يتسنى لها تنظيم الندوة الدولية وجدول الاعمال المقترحة لها .

١٣٨ — وبناء على توصية اللجنة اتخذ المجلس قرارا (القرار ١٠٨١ باء (الدورة ٣٩)) رحب فيه بكل قرار اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى بعقد مؤتمر اقليمي عن الانماء الصناعي في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، وقرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا بعقد ندوة اقليمية عن الانماء الصناعي في افريقيا في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، وقرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بعقد ندوة اقليمية عن الانماء الصناعي في امريكا اللاتينية في شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، وكذلك بقرار اللجنة الاقتصادية لاوروبا الذى التمست فيه من امينها التنفيذى ومن الهيئات الفرعية التابعة لها المساعدة على اعداد الندوات الاقليمية والندوة الدولية . كما التمس المجلس ، من جهة اخرى ، من الامين العام اتمام الاستعدادات اللازمة لعقد الندوات الاقليمية واتخاذ جميع الخطوات اللازمة ، بما في ذلك اعداد الدراسات الملائمة ، لضمان عقد ندوة دولية عن الانماء الصناعي في البلدان المتنامية في اوائل ١٩٦٧ . والتمس المجلس من الامين العام كذلك ان يعلمه في دورته الحادية والاربعين ، عن طريق لجنة الانماء الصناعي في دورتها السادسة ، عن نتائج الندوات الاقليمية وعن حالة الاعمال التحضيرية اللازمة لعقد الندوة الدولية ، وان يعرض على اللجنة للموافقة تنظيم الندوة وجدول الاعمال .

١٣٩ — واثناء المناقشة التي اجراها المجلس لتقرير اللجنة ، نوهت وفود كثيرة ، من جديد بالدور الذى تقوم به ندوة دولية عن الانماء الصناعي تسبقها ندوات اقليمية ، وذلك في ضوء الجهود التي تبذلها البلدان المتنامية للاسراع في تصنيعها . واتخذ المجلس قرارا (القرار ١٠٨١ زاى (الدورة ٣٩)) التمس فيه من الامين العام ان يراعي لدى اعداد وتنظيم الندوة الدولية والندوات الاقليمية المعينة بالانماء الصناعي ، كلا من المناقشات والاقتراحات المختصة التي ابديت في دورة المجلس التاسعة والثلاثين ؛ وضرورة التنويع الاقتصادى عن طريق التصنيع في البلدان ذات النمو القليل التقدم ؛ واهمية المشاكل المتعلقة بالتخطيط والتدريب واستخدام الموارد البشرية وتطبيق العلم والتقنية للنهوض بتصنيع البلدان المتنامية .

Digitized by UNOG Library

الفـرع الثالث

العلاقات مع مؤتمر الامم المتحـــــــدة للتجـارة والانمـــــاء

١٤٠ — واثناء مناقشة اللجنة لعلاقاتها مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، صار لفت النظر الى التوصيات التي اصدرها المؤتمر ادراكا منه لضرورة تعجيل التصنيع في البلدان المتنامية ، ولا سيما فيما يتعلق بتشجيع الصادرات من السلع المصنوعة . وكان المؤتمر قد قرر التوصية بانشـــاء لجنة للمصنوعات . وقد رأت لجنة الانماء الصناعي ان اختصاصاتها ، والاختصاصات المؤقتة للجنـة المصنوعات تهيء اساسا كافيا لعمل اللجنتين في المستقبل دون قيام خطر الازدواج او التداخـل في مسؤولياتهما .

١٤١ — واتخذ المجلس بناء على توصية اللجنة القرار ١٠٨١ جيم (الدورة ٣٩) الـــذى التمس فيه من الامين العام القيام ، بالتشاور مع الوكالات المتخصصة المناسبة وغيرها من هيئات الامم المتحدة ، بمنح الاولوية في تنفيذ برنامج اعمال مركز الانماء الصناعي ، للنشاطات المتعلقة بالانماء الصناعي والمنصـوص عليها في الوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ؛ والقيـــام خاصة في اسرع وقت ممكـــن بتنفيذ توصية المؤتمر A.III.3 بشأن انشاء وانماء الصناعات ذات الطاقة التصديرية في البلدان المتنامية ، وذلك ، في اطار برامجها الانمائية الشاملة . ولفـــت المجلس نظر حكومات البلدان المتنامية الى اهمية اتخاذ التدابير ووضع البرامج الفعالة الكفيلـــة بتشجيع الصناعات التصديرية وانشائها وانمائها تمشيا مع توصيات المؤتمر . وطلب الى الامين العام تدعيم علاقات العمل بين مركز الانماء الصناعي وامانة المؤتمر في دراسة المشاكل المتصلة بالانمـــاء الصناعي وفي انشاء وانماء الصناعات التصديرية في البلدان المتنامية ، كما التمس المجلس من الامين العام ان يقدم اليه في دورته الاربعين تقريرا عن اعمال مركز الانماء الصناعي عملا بالتوصيات المتصلة بالانماء الصناعي والواردة في وثيقة المؤتمر النهائية .

الفـرع الرابـع

نشاطات مجموعة مؤسسات الامم المتحـــدة في ميدان الانمـــاء الصناعـــي

١٤٢ — اعربت اللجنة عن تقديرها للمعلومات التي قدمتها الوكالات المتخصصة عن نشاطاتها في ميدان الانماء الصناعي . الا ان البعض رأى ان تقارير الوكالات المتخصصة لم تف تماما بالغرض المنشود ، وان من الافضل تقديم تقرير وحيد منسق يعده المركز بوصفه الهيئة المنسقة لاعمـــال

Digitized by UNOG Library

مجموعة مؤسسات الامم المتحدة . وقالوا ان هذا التقرير الذى يستند الى الردود الواردة على قوائم الاسئلة الموجهة الى الوكالات ، ينبغي ان يكون تحليليا في طابعه وان يتضمن عرضا للهيكل التنظيمي للقسم المعني بالصناعة في كل وكالة . كما اقترح البعض اعداد حصر شامل للاعمال التي تنجزها كافة الوكالات في ميدان الانماء الصناعي وتقديمه الى اللجنة في دورتها السادسة . وقالوا ان ذلك سيمكّن اللجنة من مراجعة التوزيع القائم للعمل بين الوكالات ، وابداء الاقتراحات لترشيده . الا ان عدة ممثلين ابدوا خشيتهم من ان يعجز المركز عن الاضطلاع بالمهام المقترحة بصورة فعالة بموارده وموظفيه الحاليين .

١٤٣ — واتخذ المجلس بناء على توصية اللجنة ، قرارا (القرار ١٠٨١ دال (الدورة ٣٩)) مما جاء فيه انه يؤكد من جديد ان من الوظائف الرئيسية لمركز الانماء الصناعي القيام بدور مركّز تنسيقي لاعمال مجموعة منظمات الامم المتحدة في ميدان الانماء الصناعي . والتمس المجلس من الامين العام ان تجرى المنظمات الاخرى في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة مشاورات تهدف الى وضع المخطط اللازم للتقرير المنسق على النحو المبين اعلاه ؛ وان يقدم عن طريق لجنة الانماء الصناعي تقريرا مرحليا اليه في دورته الحادية والاربعين . كما دعا المجلس الامين العام الى متابعة التشاور مع الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من وكالات مجموعة مؤسسات الامم المتحدة بقصد زيادة عدد المشاريع المشتركة بين المركز والمنظمات الاخرى في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، واستقصاء فرص انشاء ملاكات مشتركة لبعض النشاطات ، تكون مسؤولة امامه وامام الرئيس التنفيذى للوكالة المعنية .

الفرع الخامس

اجهزة الامم المتحدة في ميدان الانماء الصناعي

١٤٤ — دلت المناقشة التي دارت في اللجنة على وجود اتفاق عام على ضرورة توسيع نشاطات الامم المتحدة في ميدان الانماء الصناعي . كما انعقد بالاجماع على ضرورة احداث زيادة محسوسة في موارد المركز .

١٤٥ — واتخذ المجلس بناء على توصية اللجنة ، قرارا (القرار ١٠٨١ هاء (الدورة ٣٩)) اعترف فيه بالحاجة الى تدبير الموارد الكافية لتمكين المركز من تنفيذ البرنامج الدينمي المبين في قرار المجلس ١٠٣٠ ألف (الدورة ٣٧) ، وايد فيه احداث زيادة محسوسة في موارد المركز كشرط اساسي لتحقيق الاهداف المنصوص عليها في ذلك القرار . ولفت نظر الدول الاعضاء في الامم المتحدة او في الوكالات المتخصصة او الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى ما ابداه كل من

Digitized by UNOG Library

المدير العام للصندوق الخاص والرئيس التنفيذي لمجلس المساعدة التقنية من اهتمام بتلقي طلبات للحصول على المساعدة لمشاريع محكمة الوضع تكون ذات صلة مباشرة بالصناعة التحويلية . وقام المجلس، فيما فعل ، بدعوة الامين العام واللجان الاقتصادية الاقليمية الى اتخاذ كافة الخطوات المناسبة لمساعدة البلدان المتنامية في اعداد مشاريع سليمة متصلة بالصناعة التحويلية. كما اعرب عن رأيه بوجوب تخصيص نسبة مئوية اعلى كثيرا من مبالغ المساعدة التقنية الخاصة بموجب برامج الامم المتحدة للمساعدة التقنية و'البرنامج الموسع ' وذلك للمشاريع المتصلة بالصناعة التحويلية ، ورأى ان النصيب الملائم من موارد البرنامج الموسع لفترة ١٩٦٧ — ١٩٦٨ يجب ان يكون حوالي ضعف المبلغ المرصد لهذا الغرض في البرنامج المعتمد لفترة السنتين المذكورتين . واعرب المجلس عن امله في ان يتخذ مجلس ادارة الصندوق الخاص الخطوات اللازمة لاحداث زيادة ملموسة في كل من : (أ) الاعتمادات المتاحة للمساعدة التمهيدية لمشاريع الصندوق الخاص ، وذلك لكي يتسنى على الاخص اتاحة اعتمادات كافية لمساعدة البلدان في تنفيذ مشاريع الصندوق الخاص ذات الصلة المباشرة بالصناعة التحويلية ؛ (ب) عدد المشاريع المؤدية بصورة مباشرة الى الانتاج الصناعي ، بما في ذلك خاصة انشاء للمصانع النموذجية والارشادية.

١٤٦ — واثيرت اثناء المناقشة التي دارت في المجلس ، مسألة ايجاد مصدر اضافي للتمويل يستند الى التبرعات . فرأى احد الوفود ان من الممكن تحقيق الهدف المنشود دون انشاء صندوق جديد للتبرعات وان المشكلة الماثلة امام الامين العام هي معرفة ما اذا كان من المستطاع رصد الاعتمادات مقدما لمشاريع صناعية معينة. ورأى عدد من الوفود انه لا يصح اعتبار مثل هذه الترتيبات بديلا يغني عن انشاء وكالة متخصصة التي يسيء انشاؤها في رأيهم حلا انجع للمشكلة . ورأى بعض الوفود انه لا جدوى من النظر في انشاء صندوق جديد للتبرعات في الوقت الذي لم تنفذ فيه القرارات المتخذة سابقا بشأن انشاء صندوق للمشاريع الانتاجية ، وان ما يلزم انما هو انشاء صندوق للمشاريع الانتاجية يكون قادرا على المساهمة الفعالة في تمويل الانماء الصناعي في البلدان المتنامية . ولاحظ معظم الوفود مع الاهتمام اقتراح المملكة المتحدة بايجاد مصدر اضافي للتمويل يستند الى التبرعات في اطار برنامج الامم المتحدة الانمائي الشامل المقترح وذلك بموجب ترتيبات خاصة يتفق عليها فيما بين المسئولين عن برنامج الامم المتحدة للتعاون التقني ومفوض الانماء الصناعي ، بقصد المساعدة على تمويل النشاطات التنفيذية في الميدان الصناعي .

١٤٧ — ورأوا انه قد يكون من المفيد ان يقوم الامين العام ، في ضوء المناقشات التي دارت وفي ضوء قرار المجلس ١٠٨١ واو (الدورة ٣٩) (١) ، بتقديم تقرير مرحلي موجز الى الجمعية العامة في دورتها العشرين عن الترتيبات التنظيمية التي يراها كفيلة " باكساب مركز الانماء الصناعي المرونة التنفيذية والاستقلال المتفق مع طبيعة ومقتضيات برنامج واسع النطاق يرمي الى تعجيل تصنيع البلدان المتنامية "،

---

(١) انظر النبذة ١٤٩ ادناه.

Digitized by UNOG Library

وان ينظر كذلك في مسألة تدبير تمويل اضافي على اساس التبرعات والطريقة التي يمكن بها استخدام هذا التمويل في اطار ' برنامج الامم المتحدة الانمائي ' .

١٤٨ — وانقسمت الآراء في مسألة انشاء وكالة متخصصة للانماء الصناعي ، الى الموقفين الاساسيين اللذين اتخذا في دورة اللجنة الاخيرة . فرأى بعض الوفود ان خير سبيل لخدمة حاجات البلدان المتنامية في ميدان الانماء الصناعي هو انشاء وكالة متخصصة ذات استقلال ادارى واسع وموارد مالية قوية . وذكرت تلك الوفود ان هنالك وكالات متخصصة في عدد من ميادين النشاط الاخرى التي لا تزيد اهمية ، في نظرها ، عن الانماء الصناعي . وقالت ان عمل الامم المتحدة في هذا الميدان يجب ان يكون منتظما في طبيعته ومتسعا في نطاقه ، تلبية لحاجات البلدان المتنامية المتزايدة الى المساعدة في تخطيط وتنفيذ مشاريع الانماء الصناعي . ولكن وفودا اخرى رأت ان الحاجة الى وكالة متخصصة في ميدان الانماء الصناعي لم تثبت . واشارت بعض الوفود الى ان انشاء وكالة متخصصة يثير مسائل جديدة منها مسألة العلاقة بين الوكالات المقترحة وبعض الوكالات المتخصصة القائمة التي تقف الكثير من نشاطها فعلا على مسائل متصلة بالانماء الصناعي . واعربوا عن خشيتهم من ان يؤدى انشاء وكالة جديدة الى ازدواج النشاطات وتبديد الموارد .

١٤٩ — واتخذ المجلس بناء على توصية اللجنة ، قرارا (القرار ١٨٠١ واو (الدورة ٣٩)) احاط فيه علما مع التقدير ، بتقرير الامين العام عن نطاق وهيكل ووظائف وكالة متخصصة للانماء الصناعي (A/5826) ، وهو التقرير المقدم الى الجمعية العامة عملا بقرار المجلس ١٠٣٠ باء (الدورة ٣٧) ؛ واكد المجلس من جديد الحاجة العاجلة الى اتخاذ التدابير الرامية الى انشاء وكالة متخصصة للانماء الصناعي في اقرب موعد ممكن ، وذلك تمشيا مع التوصيات الواردة في الوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، واحكام قرار المجلس ١٠٣٠ باء (الدورة ٣٧) . والتمس المجلس من الجمعية العامة النظر في المسألة في دورتها العشرين لكي تتخذ بسرعة قرار انشاء وكالة متخصصة للانماء الصناعي ، في اطار مجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، تكون قادرة على تزويد البلدان المتنامية بالمساعدة الفعالة اللازمة لتعزيز انمائها الصناعي وتعجيله . والتمس من الامين العام القيام ، ريثما يتم انشاء وكالة متخصصة للانماء الصناعي ، بما يلي : (أ) احداث زيادة محسوسة في ميزانية مركز الانماء الصناعي لكي يتسنى له القيام بوظائفه الحالية والجديدة ، ولا سيما الوظائف المدرجة في التوصية A.III.3 ، التي اتخذها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، (ب) واتخاذ الترتيبات التنظيمية الملائمة الكفيلة باكساب مركز الانماء الصناعي المرونة التنفيذية والاستقلال المتفقين مع طبيعة ومقتضيات برنامج للعمل واسع النطاق يرمي الى تعجيل تصنيع البلدان المتنامية .

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع

انماء الموارد والنقـــل

— • —

الفـرع الاول

ازالة ملح الميـــاه

١٥٠ — عرض على المجلس في دورته الثامنة والثلاثين (١) تقريران عن ازالة ملح المياه ، احدهما عن ازالة ملح المياه في البلدان المتنامية مع اشارة خاصة الى حساب النفقات (E / 4006)(٢) والثانـــي بعنوانه ' ازالة ملح المياه : اقتراحات عن طرق حساب النفقات ومايتصـل بذلك مـن الاعتبارات التقنية والاقتصادية (ST/ECA/86)(٣) ، وقد اعد عملا بالقرار ١٠٣٣ ألف (الدورة ٣٧) .

١٥١ — وقد تضمن التقرير الاول (E/4006) عرضا موجزا للتطورات الحاصلة منذ صدور دراسة الامم المتحدة الاستقصائية المنشورة في تموز (يوليه) ١٩٦٤ بعنوان ' ازالة ملح المياه فـــي البلدان المتنامية ' (ST/ECA/82)(٤) . وقد جاء فيه ان من المستصوب توطيد التعاون بيـــن مختلف الهيئات المشتغلة بمشكلة ازالة ملح المياه ، واشار الى انه يمكن للامانة العامة للامم المتحدة اجراء دراسات متصلة بالموضوع مع الاعتناء خاصة بحاجات البلدان المتنامية . كما انه يمكن لهـــا القيام بدور المركز المنسق بهذا الشأن وتعزيز دورها في خدمة تبادل المعلومات .

١٥٢ — اما التقرير الثاني (ST/ECA/86) الذى اعد اساسا للتقنيين فينقسم الى بابين وبيـن الباب الاول البنود الاستثمارية الرئيسية التي تدخل في حساب النفقات ، ويقترح طريقة مبسطـــة للوصول الى تقدير واقعي لنفقات انتاج المياه . ويتضمن الباب الثاني عرضا للعوامل التقنيـــة والاقتصادية الداخلة في اختيار منشآت ازالة ملح المياه وفي بنائها وتشغيلها .

١٥٣ — واثناء المناقشة التي دارت في المجلس ، ابدى الممثلون اهتمامهم بما قدم الـــى المجلس من معلومات ولا سيما ما يفيد منها تقديم المساعدة التقنية حاليا في ميدان ازالة ملح المياه ،

---

(١) E/SR. 1355 .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة الثامنة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥ من جدول الاعمال .

(٣) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 65.II.B.5.

(٤) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 64.II.B.5

Digitized by UNOG Library

وكذلك في اعداد الطلبات التي تقدم الى الصندوق الخاص للحصول على مساعدته لمشاريع ازالة ملح المياه . ورأى البعض ان التقرير الخاص بحساب النفقات يقتضي دراسة دقيقة . ولذلك اتفق الرأى على ان يتابع المجلس في دورته التاسعة والثلاثين بحث مسألة ازالة ملح المياه .

١٥٤ — واثناء المناقشة التي دارت في الدورة التاسعة والثلاثين (١) اكد الممثلون من جديد حاجة الكثير من كل من البلدان المتنامية وبعض المناطق النامية الى تقنيات اقتصادية فعالة لازالة ملح المياه . وابدوا ارتياحهم لاعتراف المجلس باهمية ازالة ملح المياه ولتضاعف نشاطات الامم المتحدة في هذا الميدان . واشاروا في هذا الصدد بالاعمال التي اضطلعت بها الامانة العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولاحظوا مع الارتياح ان اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء، التابعة للمجلس، قد ادرجت هذا الموضوع ضمن مجالات العمل الجديرة بالاولوية ؛ ورحبوا بالحلقة الدراسية الاقليمية التي تزمع الامم المتحدة عقدها في المقر، وكذلك بالندوة الدولية المزمع عقدها في واشنطن . ووافقوا على التوصيات المقدمة بشأن دور الامانة العامة ، ودعوا الى ان تأخذ الامانة العامة بعين الاعتبار ، في متابعة نشاطاتها ، الخبرة التي اكتسبتها المعاهد القومية الحكومية والخاصة وكذلك المنظمات غير الحكومية المعنية . وابرز عدة ممثلين الدور الذى تستطيع الطاقة الذرية ان تقوم به حاليا في ازالة ملح المياه في العمليات الواسعة النطاق . وقام ممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعلام المجلس عن اعمال الوكالة في هذا الميدان .

١٥٥ — ونظرا الى ارتفاع نفقات ازالة ملح المياه سواء من حيث الاستثمارات اللازمة للوحدة الطاقية المركبة الواحدة او من حيث النفقات الاجمالية للوحدة الواحدة من المياه الناتجة ، فان من المهم خاصة استحداث طريقة بسيطة واضحة لحساب النفقات ، وقد رحب الممثلون بالتقرير الذى يحلل اقتراحات طريقة حساب النفقات ، ووصفوه بانه تقرير سليم .

١٥٦ — واتخذ المجلس قرارا (القرار ١٠٦٩ (الدورة ٣٩))اعرب فيه ، بعد الاشارة الى قراره ١٠٣٣ ألف (الدورة ٣٧) وتأكيد مضمونه من جديد ، عن تقديره لايلاء مزيد من الاهتمام لازالة ملح المياه ، كوسيلة لتيسير عملية الانماء الاقتصادى في المناطق المفتقرة الى المياه ، واحاط علما مع الارتياح بنشاطات الامانة العامة للامم المتحدة ، والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميدان ازالة ملح المياه . وبعد التنويه بضرورة توطيد التعاون بين الوكالات المختلفة المشتغلة بهذا الموضوع وتنشيط تبادل المعلومات التقنية بقدر ما تحدث تطورات جديدة لفت المجلس نظر الدول الاعضاء الى كل من التقرير (E/4006) ودراسة حساب النفقات(ST/ECA/86) والى فائدة جعل هذه الدراسة الاخيرة اداة في يد الاداريين والمهندسين المعنيين بمشاكل ازالة ملح المياه ، ودعا اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء ، الى ان تأخذ هذا العمل بعين الاعتبار كذلك . والتمس المجلس من الامين العام تعزيز دور الامانة العامة بوصفها مركزا لتبادل المعلومات

---

(١) E/ SR.1385 ; E/ AC.6/SR.362.

Digitized by UNOG Library

وملتقى للتعاون في ميدان ازالة ملح المياه بأكمله مع الاعتراف بما للمنظمات الاخرى من دور اختصاصي ؛ واعداد تقرير يضم استقصاء جامعا للدراسات والمشاريع من حكومية او دولية او خاصة التي نفذت او الجارى الاضطلاع بها في الدول الاعضاء ؛ وتقديم هذا التقرير للنظر فيه في احدى دورات المجلس القادمة ولتحميمه بعد ذلك على الدول الاعضاء ؛ واستقصاء الامكانيات الاخرى بالتشاور مع الوكالات المتخصصة المعنية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، للاسراع بالتقدم في مجموع الجهود المبذولة لازالة ملح المياه ، وتطبيقها عمليا في المناطق المفتقرة الى المياه واعلام المجلس عن ذلك .

الفرع الثاني

الاصلاح الزراعي

١٥٧ — عرض على المجلس في دورته التاسعة والثلاثين (١) التقرير الرابع عن تقدم الاصلاح الزراعي (E/4020 و Add.1-2) (٢) ومذكرة للامين العام (E/4048) (٣) ، مقدمة عملا بقرار المجلس ٨٨٧ (الدورة ٣٤) و ٩٧٥ دال (الدورة ٣٦) ، وقرار الجمعية العامة ١٨٢٨ (الدورة ١٧) .

١٥٨ — وقد استند التقرير الرابع ، الذى اعدته منظمة الاغذية والزراعة بالتعاون مع الامم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ، الى وثائق جمعت من عدة مصادر مختلفة تشمل معلومات قدمتها الحكومات ، ودراسات خاصة لنواحي محددة من الاصلاح الزراعي ، ومصادر ومعلومات منشورة ، تم الحصول عليها من خبراء الامم المتحدة والوكالات المتخصصة . ويتفوق هذا التقرير على التقارير السابقة في هذه السلسلة بمنحاه التحليلي ، وهو يرمي الى تقديم المعلومات التي يمكن ان تفيد المسئولين عن وضع سياسات الاصلاح الزراعي وتخطيط برامجه وتنفيذها . ويحوى الفصل الاول لمحة تاريخية عن المسألة ؛ وتضم الفصول من الثاني الى السادس دراسات تحليلية لبعض المشاكل والسياسات مثل الاصلاح الزراعي والتقدم التقني في الزراعة ؛ والاصلاح الزراعي والعمالة ؛ ومشاكل التعويض في برامج اعادة توزيع الاراضي ؛ والاصلاح الزراعي والانماء الاقتصادى والاجتماعي . وقد عمد التقرير ، في كل فصوله ، الى ابراز ما يترتب على السياسات من نتائج ولا سيما النتائج العفوية التي يمكن ان تغيب عن الاذهان بسهولة . كما وصف التقرير النشاطات التي اضطلعت بها الامم المتحدة والوكالات المتخصصة المعنية ، وبسط الخطوط العامة لبعض الاقتراحات الرامية الى زيادة تعزيز المساعدة المقدمة الى الدول الاعضاء في تخطيط تدابير الاصلاح الزراعي وتنفيذها .

---

(١) E/ SR. 1392 ; E/ AC.6/SR.360-364.

(٢) سينشر باعتباره من "منشورات الامم المتحدة".

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٢٠ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

١٥٩ — وتضمنت مذكرة الامين العام(E/4048) ملاحظات على فصول التقرير المختلفة ، واقتراحات بشأن الاعمال المقبلة في ميدان الاصلاح الزراعي ، لنظر المجلس .

١٦٠ — وقالت ممثلة الامين العام ، في معرض تقديم التقرير الى المجلس (١) ، ان الاتجاهات في السنوات الثلاث الماضية تشير الى ان الاصلاح الزراعي يمر بطور جديد في الكثير من البلدان المتنامية . وبينت ان فائدة تعصير الهياكل الزراعية القديمة لم تعد محل تساؤل ؛ وأن المناقشة العامة قد جرت والتدابير التشريعية قد اتخذت في الكثير من البلدان المتنامية ، وان الاهتمام يتحول الان بجلاء الى مشاكل التقييم والتنفيذ. ولكن هذا لا يعني ان جميع المشاكل حلت ؛ اذ ان التنفيذ لم يصل بعد في معظم البلدان المتنامية الى مرحلة يمكن معها لمس اثره الظاهر في الانماء الاقتصادي والاجتماعي ؛ كما ان من الواضح ان الافتقار الى القيادة المتينة وعدم التخطيط الشامل المنسق للتدابير قد عرقل من بلدان عدة تنفيذ التشريعات . واشارت ممثلة الامين العام بصفة خاصة الى الفصل الثاني من التقرير الذي يتناول المشاكل الاساسية والتقدم المحرز مؤخرا ، فلاحظت ان الاونة الاخيرة شهدت بالرغم مما سبق ، انجازات مرموقة في اصلاح النظام العقاري وتدابير اعادة توزيع الاراضي ، ولا سيما في آسيا وامريكا اللاتينية ، بينما سلكت افريقيا طرقا جديدة في استبدال الاراضي غالبا الى ادخال اشكال جديدة للزراعة الجماعية ومستويات جديدة للتقنية الزراعية . واضافت انه يبدو ان الاهتمام يزداد بالدقة في التخطيط وبالتدابير المساندة ولا سيما الانماء المجتمعي . وذكرت انه ينبغي دعم هذه الاتجاهات كلها بانتظام عن طريق العمل الدولي . ولفتت ممثلة الامين العام النظر الى البحث الذي اجرته اللجنة الاجتماعية في دورتها السادسة عشرة لموضوع الاصلاح الزراعي والى مشروع القرار الذي اوصت المجلس باعتماده (٢) .

١٦١ — وابدى الاعضاء اثناء المناقشة التي دارت في المجلس ارتياحهم الى مستوى التقرير . ولاحظوا خاصة انه يقدم تحليلا مفيدا لمشاكل نشأت اثناء تنفيذ برامج الاصلاح الزراعي ، ولدور الاصلاح الزراعي في الانماء الاقتصادي والاجتماعي العام . الا ان بعض الممثلين رأوا ان التقرير لم يولها اهتماما كافيا لتجربة البلدان الاشتراكية ، واعربوا عن تحفظهم حيال بعض المعلومات الواردة في التقرير وبعض النتائج التي خلص اليها .

١٦٢ — واكد اعضاء المجلس اجماعا ان الاصلاح الزراعي عامل اساسي لتحقيق الانماء القومي وبلوغ مستويات اعلى للمعيشة وللعدالة الاجتماعية في بلدان كثيرة . ولاحظ بعضهم ان تعقيد المشاكل التي تنطوي عليها التغيرات الهيكلية الرئيسية يقتضي من الحكومات اتخاذ سلسلة التدابير المتكاملة . فالى جانب الاصلاح اللازم للنظام العقاري نفسه ينبغي توفير الخدمات المساندة والمساعدات التقنية

---

(١) E/AC.6/SR.360 .

(٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ ، الفصل التاسع ، مشروع القرار الثاني .

Digitized by UNOG Library

الفعالة بالائتمان الزراعي ، والتعاونيات ، ومرافق التسويق ، وخدمات التدريب والارشاد . كما اشار عدة ممثلين الى اهمية الانماء المجتمعي في مناطق الاصلاح الزراعي .

١٦٣ — وقد شدد الاعضاء ، طوال المناقشة ، على ضرورة زيادة الانتاجية الزراعية . وقالوا ان لهذه المسألة اهمية خاصة باعتبارها عاملا اساسيا في النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في البلدان المتنامية حيث يشتغل معظم السكان بالزراعة . واشار عدة ممثلين الى مشاكل الانماء العام ، فاكدوا على علاقة تدابير الاصلاح الزراعي بالانماء الصناعي والتحضير ، وكذلك بالسياسات الاقتصادية العامة على الصعيد القومي .

١٦٤ — وتجلى الاتفاق العام على اهمية تزويد الحكومات بناء على طلبها بالمساعدات التقنية اللازمة لوضع برامج الاصلاح الزراعي وتنفيذها . وقيل في هذا الصدد انه نظرا لان الاصلاح الزراعي الشامل يتطلب موارد مالية كبيرة ؛ فان بلدانا متنامية كثيرة تحتاج من المجتمع الدولي لا الى معونة تقنية فقط بل ومالية كذلك .

١٦٥ — ورحب المجلس بتنظيم مؤتمر عالمي للاصلاح الزراعي يعقد في روما عام ١٩٦٦ برعاية الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة ، واشتراك منظمة العمل الدولية . ولاحظ بعضهم انه ستكون للمؤتمر قيمة كبيرة في المرحلة الحاضرة لانه سيزود الحكومات المعنية بالاصلاح الزراعي ، بفرصة تبادل المعلومات وتقييم سياساتها وبرامجها في ميدان الاصلاح الزراعي . واعرب احد الممثلين عن اسفه لعدم توجيه الدعوة لحضور المؤتمر الى جميع البلدان المعنية ، ورأى ان برنامج المؤتمر يعكس اتجاها الى التأكيد على المسائل التقنية مع تجاهل النواحي السياسية والاجتماعية للاصلاح الزراعي .

١٦٦ — وقد تجلى التأييد العام للاقتراحات الواردة في مذكرة الامين العام (E/4048) ، النبذة ١٣) بشأن الاعمال المقبلة في ميدان الاصلاح الزراعي . وابديت عدة اقتراحات وملاحظات محددة بشأن الدراسات المختلفة المنتواة ، والموضوعات التي يصح ان تنال عناية خاصة في التقرير الخامس عن تقدم الاصلاح الزراعي . الا انه لوحظ ان المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي سيلقي مزيدا من الضوء على هذه المسائل وسيساعد على تحديد الموضوعات التي تود الحكومات اعطاءها الاولوية . وفيما يتعلق بالنشاطات التنفيذية ايد بعضهم تنظيم بعثات خارجية مشتركة وغير ذلك من نشاطات المساعدة التقنية كلما امكن ذلك ، وفقا لما اوصى به المجلس في قراره ٩٧٥ دال (الدورة ٣٦) . ورأوا ان الامم المتحدة والوكالات المتخصصة لا تقوم عامة ، بما يكفي لتشجيع برامج الاصلاح الزراعي التقدمية ولاشراك اللجان الاقتصادية الاقليمية في هذا العمل الهام .

١٦٧ — وفي ختام المناقشة ، اتخذ المجلس بالاجماع قرارا (القرار ١٠٧٨ (الدورة ٣٩)) احاط فيه علما — مع التقدير — بالتقرير الرابع عن تقدم الاصلاح الزراعي وبمشروع القرار الثاني الذي اوصت اللجنة الاجتماعية الفنية في دورتها السادسة عشرة ، المجلس باعتماده . ودعا المجلس

Digitized by UNOG Library

الحكومات المشتركة في المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي الى ان تبذل قصارى وسعها لانجاحه ، وناشد هذه البلدان والوكالات المتخصصة واللجان الاقتصادية الاقليمية التعاون بنشاط مع الامين العام ومنظمة الاغذية والزراعة في اعداد المؤتمر وتنظيمه . واوصى الحكومات باتخاذ التدابير الرامية الى التنفيذ السريع للاصلاح الزراعي وذلك لصالح الفلاحين المعدمين وصغار المزارعين والاجراء الزراعيين ، ولتكييف الهيكل الزراعي مع احوال التقدم التقني . كما اوصى الحكومات بالاهتمام بموضوع الضرائب الزراعية المتصلة بالاصلاح الزراعي ؛ وبتقديم الخدمات المساندة للمزارعين ، وبتشجيع برامج الاصلاح الزراعي القائمة على اساس الاشتراك الشعبي وابقاء تنفيذ برامج الاصلاح الزراعي موضع تقييم مستمر . كما اوصى بأن تقوم الحكومات ، عملا بروح قرار الجمعية العامة ١٩٣٢ (الدورة ١٨) وبالتعاون مع المؤسسات المناسبة ، بتقديم المعونات المالية او اية معونات اخرى مناسبة تطلبها البلدان التي تنفذ الاصلاح الزراعي . وفيما يتعلق بالاعمال المقبلة في ميدان الاصلاح الزراعي ، اوصى المجلس الامين العام والوكالات المتخصصة المعنية ايلاء اهتمام خاص لدراسات تتناول مجموعة من المسائل المحددة . واوصى كذلك بأن يواصل الامين العام والوكالات المتخصصة المعنية تقديم المساعدات التقنية اللازمة الى البلدان ، بناء على طلبها ، في وضع برامج الاصلاح الزراعي وتنفيذها . واخيرا التمس المجلس من الامين العام والوكالات المتخصصة المعنية تخصيص الموارد الكافية من الاعتمادات المالية ومن الموظفين للابحاث والنشاطات التنفيذية في ميدان الاصلاح الزراعي ، وان يقدم التقرير الخامس عن تقدم الاصلاح الزراعي الى المجلس والجمعية العامة في ١٩٦٨ مع مراعاة مقررات المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي .

الفرع الثالث

انماء النقل

١٦٨ — نظر المجلس في دورته التاسعة والثلاثين (١) في تقرير للامين العام عن انماء النقل (E/4063) (٢) قدم اليه لتقرير مرحلي دوري اعد عملا بقرار المجلس ١٣٥ (الدورة ٣٥) . وتضمن التقرير بيانا موجزا بالاعمال المضطلع بها منذ الدورة الخامسة والثلاثين ، واستعرض مشاكل النقل في البلدان المتنامية في منتصف العقد الانمائي . ولم يتناول التقرير من النشاطات الاقليمية في ميدان النقل الا خطوطها العامة ، وذلك لانها بحثت في تقارير اللجان الاقتصادية الاقليمية . كما انه لم يتطرق الى نشاطات الوكالات المتخصصة الا بايجاز شديد . وقد تناول التقرير بعض المواضيع ذات الصلة باقتصاديات النقل ، والتخطيط والادارة ، والمسائل التنظيمية ، وتقنية النقل ، والنقل

---

(١) E/ SR.1394 ; E/AC.6/SR. 369 - 371.

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٢٣ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

بالطرق الرئيسية والسكك الحديدية ، والملاحة الداخلية ، والنقل البحرى . واكد ان تحديد نسبة الموارد التي يجب تخصيصها للنقل ومقدار الاستثمار في النقل بالقياس الى الانتاج القومي الاجمالي ، هي من اعقد المسائل التي تواجه البلدان المتنامية .

١٦٩ — وعلق ممثلون كثيرون على التقرير اثناء المناقشة ، ووافقوا جميعا على اهمية النقل بوصفه عنصرا اساسيا من عناصر الانماء الاقتصادى والاجتماعي . ونوه عدة ممثلين باهمية دور الامم المتحدة في تشجيع دراسات مشاريع النقل الاقليمية والاقاليمية ، وتنسيقها .

١٧٠ — واتخذ المجلس قرارا (القرار ١٠٨٢ (الدورة ٣٩)) ، اشار فيه الى قراره ٩٣٥ (الدورة ٣٥) واكده من جديد وقام بعد النظر في تقرير الامين العام عن انماء النقل (E/4063) وكذلك في الاراء التي ابدتها اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء ، بالاضطراب للامين العام عن ارتياحه لتقريره القيم . واوصى المجلس بان يضطلع الامين العام ، بالتشاور ، عند الاقتضاء ، مع منظمات الامم المتحدة المعنية الاخرى ، ببرنامج دراسات يتناول المؤسسات والترتيبات التنظيمية المعنية بالنقل في البلدان المتنامية من حيث كفايتها وحدودياتها بالنسبة الى حاجات تلك البلدان وطاقتها في ميدان النقل . كما اوصى المجلس بان يتم بالتشاور مع الدول الاعضاء واللجان الاقتصادية الاقليمية حسب الاقتضاء ، تنظيم الحلقات الدراسية الاقليمية والاقاليمية ، عن بعض النواحي الهامة في انماء النقل ، مع الاهتمام خاصة بالطرق الرئيسية الاقليمية والدولية ؛ ودعا الامين العام الى ان يناشد بقوة حكومات الدول الاعضاء النظر ايجابا في امكان تقديم او مواصلة تقديم معونة تقنية ومالية ملموسة لاكمال مشاريع النقل الاقليمية والقومية ، واخيرا التمس من الامين العام العمل على مضاعفة دور الامانة العامة بوصفها نقطة التجمع للربط والتنسيق بين نشاطات الامم المتحدة واسرة مؤسساتها في ميدان النقل ، وان يقوم باعلام المجلس دوريا عن تقدم اعمال الامانة العامة في هذا الميدان .

الفرع الرابع

التعاون الدولي في رسم الخرائط

المبحث الاول

مؤتمر الامم المتحدة الاقليمي الرابع لرسم الخرائط لاسيا والشرق الاقصى

١٧١ — عرض المجلس في دورته التاسعة والثلاثين (١) تقرير الامين العام عن مؤتمر الامم

---

(١) E/AC.6/SR.362,363 ; E/SR.1385.

Digitized by UNOG Library

المتحدة الاقليمي الرابع لرسم الخرائط لآسيا والشرق الاقصى (E/4057) (١) . وقد انعقد هذا المؤتمر في مانيلا بالفيليبين من ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) الى ٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، وحضره ممثلون ومراقبون من ثلاثين بلدا وكذلك مراقبون من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ومن منظمتين علميتين دوليتين. وقد تناول المؤتمر بالمناقشة الميادين التالية: قياس الارض ، والجغرافيا ، والاوقيانوغرافيا ، والطبوغرافيا والمسح التصويري ، وشرح الصور الجوية ، ورسم الخرائط الخاصة وخرائط الملاحة الجوية ، وخريطة العالم الدولية بمقياس واحد على مليون ، والاسماء الجغرافية . وقد اتخذ المؤتمر اثنين وعشرين قرارا تتضمن توصيات بانشاء وحدة على مليون لقسم رسم الخرائط في الامم المتحدة في المقر الرئيسي للجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى ، وبعقد مؤتمر الامم المتحدة الاقليمي الخامس لرسم الخرائط لاسيا والشرق الاقصى في استراليا في موعد لا يتجاوز شهر آذار (مارس) ١٩٦٧ .

١٧٢ — واثناء المناقشة التي دارت في المجلس ، لاحظ الممثلون مع الارتياح ان المؤتمر الرابع لرسم الخرائط اتاح مجالا مفيدا لتبادل الآراء بين خبراء رسم الخرائط الاقليميين ، ورأوا ان المؤتمر الخامس سيتيح فرصة طيبة اخرى للتعاون الاقليمي في ميدان رسم الخرائط . الا ان بعض الممثلين اعربوا في هذا الصدد عن اسفهم لتغيب عدد من البلدان الآسيوية غير الاعضاء في الامم المتحدة او الوكالات المتخصصة . كما ابديت الرغبة في ان تنال الاحوال الجغرافية في المنطقة ومشاكل البلدان المتنامية فيها اهتماما اكبر من الاهتمام الذى يولى الى مسائل ذات صفة عامة . واظهر الاعضاء تأييدهم العام للتوصية الداعية الى وحدة لرسم الخرائط بالمقر الرئيسي للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ، على ان تكون وحدة صغيرة نسبيا .

١٧٣ — واتخذ المجلس قرارا (القرار ١٠٧٠ (الدورة ٣٩)) اشاد فيه بما كان لمؤتمر الامم المتحدة الاقليمي الرابع لرسم الخرائط لآسيا والشرق الاقصى من مساهمة قيمته في المضي قدما باعمال رسم الخرائط في المنطقة . وبعد الاحاطة علما مع التقدير بعرض حكومة استراليا الاستضافة المؤتمر الخامس في كانبيرا من ٨ الى ٢٢ آذار (مارس) ١٩٦٧ ومد يد التعاون الكامل في هذا الصدد التمس من الامين العام اتخاذ الخطوات اللازمة لعقد المؤتمر الخامس بناء على ذلك ، وان يدعو لحضوره حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة ، وكذلك الوكالات المتخصصة المعنية وغيرها من المنظمات الدولية التي يهمها الامر .

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٢٢ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

المبحث الثاني

مؤتمر الامم المتحدة
لتوحيد الاسماء الجغرافية

١٧٤ — كما احاط المجلس علما ، في دورته التاسعة والثلاثين(١) ، بمذكرة للامين العام عن الترتيبات المتخذة لعقد مؤتمر للامم المتحدة لتوحيد الاسماء الجغرافية (E/4087) (٢) . وقد قدمت هذه المذكرة عملا بالقرار الذى اتخذه المجلس في جلسته ١٣٤٣ المنعقدة في ٦ آب (اغسطس) ١٩٦٤ . وقد اقترحت المذكرة عقد المؤتمر في جنيف خلال شهر آب (اغسطس) ١٩٦٧ على ان تكون مدته ثلاثة اسابيع .

---

(١) E/SR.1385 .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٢٢ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

Blank page

Page blanche

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامـــن

المسائل المتصلة بالعلم والتقنيـــــة

١٧٥ — عقدت اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء دورتها الثانية في مقر الامم المتحدة من ٢ الى ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ • وكما يتضح من تقرير اللجنة الثانـــي (E/4026) (١) ، خصصت الدورة اساسا لمتابعة النظر في ثلاثة مواضيع تناولها تقرير اللجنة الاولى (E/3866) (٢) وهي : امكانية القيام على صعيد عالمي بدراسة عدد قليل من المشاكـــل ذات الاهمية الخاصة بالنسبة الى البحث والتطبيق والبـــرنامج الذى اقترحته الجمعية العامة في قرارهـــا ١٩٤٤ (الدورة ١٨) للتعاون الدولي في تطبيق العلم والتقنية على الانماء الاقتصادى والاجتماعي ، وخاصة امكانيات تعبئة جهود المؤسسات العلمية والتقنية في البلدان النامية من اجل التعـــــاون الايجابي مع البلدان المتنامية ؛ وهيكل المؤسسات اللازمة للتقدم العلمي والتقني للبلدان المتنامية • كما رسمت اللجـــنة خطة مفصلة للعمل بين الدورتين تمهيدا لدورتها الثالثة •

١٧٦ — وقد انهيت الى اللجنة ، في رسالة وردت اليها من لجنة التنسيـــــق الاداريـــة (E/AC.52/ L.19) ، مقررات اللجنة الفرعية للعلم والتقنية التابعة للجنة التنسيق ، بشأن عدد من المسائل • وتضمنت الرسالة بيانا عن المساعدات التي يمكن للمنظمات المشتركة ، بما فيها اللجـــان الاقتصادية الاقليمية ، تقديمها في اطار برنامج للتعاون الدولي وفقا لما طلبته الجمعية العامة فـــي قرارها ١٩٤٤ (الدورة ١٨) ؛ وتقريرا عن التدابير المتخذة عملا بمقترحات اللجنة الاستشارية المشار اليها في الفقرة الثالثة من منطوق قرار المجلس ١٠٤٧ (الدورة ٣٧) ؛ واقتراحـــات بشأن اعـــداد المنظمات للتقارير الدورية وغيرها من التقارير لنظر اللجنة الاستشارية ، وبشأن احالة نخبة من التقارير الحالية الى اعضاء اللجنة •

١٧٧ — وقد اجتمعت في اوائل عام ١٩٦٥ الافرقة الدراسية الاقليمية الثلاثة التي شكلتهـــا اللجنة ، كل في مقر اللجنة الاقتصادية الاقليمية التي تخصها • ونظرت هذه الافرقة ، من زاويـــــة حاجات كل منطقة ، في مدى انطباق النتائج الاولية التي خلصت اليها اللجنة بشأن اقتراح شـــن الحملة المقترحة على الصعيد العالمي لدراسة عدد قليل من المشاكل ذات الاهمية الخاصة بالنسبة الى البحث والتطبيق ؛ وفي امكانيات التعاون العلمي والتقني داخل المنطقة ؛ وفي المســـــائل

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثـــــــون ، الملحق رقم ١٤ •

(٢) المرجع الاخير ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٤ •

Digitized by UNOG Library

الاخرى التي ابدت اللجنة في مجموعها رأيا فيها . وقد اشترك في المناقشات التي دارت على الصعيد الاقليمي ممثلو عدة وكالات متخصصة .

١٧٨ — وبناء على دعوة من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ، عقدت اللجنة الاستشارية دورتها الثالثة بمقر اليونسكو في باريس من ٣١ آذار (مارس) الى ٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٥ . وكان البند الرئيسي في جدول الاعمال نظر واعتماد تقرير سيرفع الى المجلس ، اعدته لجنة الصياغة في دورة خاصة لها . وقد اخذ التقرير بعين الاعتبار نتائج الدورة الثانية ، والمعلومات التي قدمتها الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والهيئات المتصلة بها ولجنة التنسيق الادارية . وتقارير الافرقة الفنية والاقليمية التي شكلتها اللجنة . وعملا باقتراح لجنة التنسيق التابعة للمجلس بأن تقوم اللجنة الاستشارية ، وفقا لشروط مقبولة منها ومن منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ، بدور اللجنة الاستشارية لبرامج (اليونسكو) في ميدان تطبيق العلم والتقنية على الانماء (١) ، استعرضت اللجنة ، بناء على طلب المدير العام لليونسكو ، الخطوط العامة لبرنامج اليونسكو لاجراء ابحاث بشأن الموارد الطبيعية ، وابدت بعض ملاحظات اولية عليه . وقدم الى اللجنة بناء على طلبها عرض موجز لبرنامج اليونسكو في ميدان تطبيق العلم والتقنية على الانماء .

١٧٩ — وبحثت اللجنة الاستشارية ، في تقريرها الثاني الى المجلس (E/4026) ، بصورة عامة ، امكانيات العلم والتقنية ، منوهة بقوة الدفع الكبيرة التي يستطيعان تقديمها للانماء الاقتصادي والاجتماعي اذا توفر التمويل الكافي ، اذا تم ادماجهما في التخطيط الكلي . واكدت ضرورة الاهتمام بالمشاكل العامة للتنظيم وكذلك باختيار مشاريع محددة . وبينت ان نقص اليد العاملة المدربة يعد اشد قيد يحد من قدرة اي بلد على تكييف العلم والتقنية مع الانماء . وبحثت اللجنة بشيء من التفصيل العناصر المرغوبة لشن حملة مشتركة لدراسة عدد قليل من المشاكل ذات الاهمية الخاصة بالنسبة الى البحث او التطبيق . واستعرضت بايجاز النشاطات العلمية والتقنية الحالية لاسرة مؤسسات الامم المتحدة ، وكذلك اعمالها بالذات حتى ذلك التاريخ . وقدمت عددا من التوصيات بشأن التعاون الدولي في مجال العلم والتقنية ، ورسمت الخطوط العامة لبرنامج اعمال تزمع الاضطلاع به في المرحلة التالية .

١٨٠ — وقد اختارت اللجنة ، عند بحثها الحملة المشتركة المقترحة (المشار اليها في المناقشات السابقة بعبارة " الحملة على الصعيد العالمي ") ، ثمانية مجالات تعتبر ذات اهمية خاصة بالنسبة الى عدد كبير من البلدان المتنامية وتصلح هدفا لدراسة موحدة يمكن للبلدان النامية ان تتعاون فيها مع البلدان المتنامية . اما المجالات الثمانية وفروعها التي عينت اللجنة في نطاقها بعض مشاكل محددة بالنسبة الى البحث او التطبيق ، والتي تقضي مصلحة الانماء منحها قدرا متزايدا جدا من الاهتمام واستثمارا اضخم للموارد ، فهي : (١) تدبير المؤن الغذائية الكافية

---

(١) المرجع الاخير ، الدورة السابعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ١٦ من جدول الاعمال ، الوثيقة E/3978 ، النبذة ٦ .

Digitized by UNOG Library

وذلك عن طريق : (أ) ادخال تحسينات على الموارد المائية (الموارد المائية التقليدية ، وازالة ملح المياه) ، (ب) ادخال تحسينات على تطبيق علم الارصاد الجوية (التكهنات الطقسية ، والتحكم في الاحوال الجوية) ، (ج) ادخال تحسينات على توفير البروتينات الغذائية (من المصادر الحيوانية ، ومن مصادر صيد الاسماك ، ومن الاغذية الناتجة عن تقنيات التحضير الصناعي) ، (د) منع تبديد الاغذية ، (هـ) مكافحة ذبابة تسي تسي ومرض التريبانوسوم الافريقي ؛ (٢) تحسين الصحة عن طريق : (أ) مكافحة الامراض التي تنقلها المياه ، (ب) القضاء على سوء التغذية الناتج عن نقص البروتينات ، (ج) مكافحة الامراض التي تحملها ناقلات العدوى ؛ (٣) التفهم الاكمل لمشاكل السكان ، وذلك عن طريق (أ) البحث في علاقات ترابط العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ؛ (ب) البحث في مجال التناسل البشرى ووسائل تحديده ، (ج) الابحاث الخاصة بالتثقيف فيما يتعلق بمشاكل السكان ؛ (٤) تحقيق اقصى ما يمكن من الفعالية في التنقيب عن الموارد الطبيعية للبلدان المتنامية وفي الانتفاع منها ، وذلك عن طريق : (أ) الطرق العلمية للجرد والتقدير ، (ب) المصادر الطاقية غير التقليدية ؛ (٥) التصنيع مع توجيه الاهتمام الى ما يلي : (أ) التقنية الصناعية الملائمة للاحوال الخاصة للبلدان المتنامية ، (ب) الآلات والمعدات التي تلبي الحاجات الخاصة للبلدان المتنامية ، (ج) التقنيات التي تسمح بالتحضير الاقتصادى للخامات المحلية لعرضها في الاسواق المحلية واسواق التصدير ؛ (٦) تحسين الاسكان والتخطيط الحضرى ، وذلك عن طريق (أ) توطين الوافدين الجدد في المراكز الحضرية ، (ب) تصنيع البناء ، (ج) استخدام مواد البناء المحلية ومواد التسقيف المناسبة للمناطق الحارة ؛ (٧) تحسين النقل مع توجيه الاهتمام الى ما يلي : (أ) شق الطرق ، والطرق الريفية الفرعية وتثبيت التربة ، (ب) العربات الصالحة للمناطق الريفية ، (ج) سرعة تفريغ وتحميل السفن في الموانئ ؛ (٨) رفع مستويات التعليم بما في ذلك التقنيات التعليمية الجديدة مع توجيه الاهتمام الى مايلي : (أ) مساهمة العلم والتقنية في تحسين طرق التعليم عامة (ب) تحسين تدريس العلوم .

١٨١ — وردا على السؤال الذى اثارته الجمعية العامة في قرارها ١٩٤٤ (الدورة ١٨) بشأن امكان انشاء برنامج للتعاون الدولي في تطبيق العلم والتقنية على الانماء الاقتصادى والاجتماعي ، ذكرت اللجنة في تقريرها (E/4026 النبذتان ١٢٩ — ١٣٠) ان القيام ، بارشاد من المجلس ، بانشاء برنامج عالمي قائم على شن حملة دولية منظمة لتقوية البرامج القائمة واضافة ترتيبات جديدة مناسبة لاكمال المجهود الكلي لن يكون امرا ممكنا فحسب بل ومستصوبا جدا كذلك ؛ ووصفت البرنامج المنشود بأنه سيكون برنامجا جديدا في حجمه ونطاقه وفعاليته . وتناولت اللجنة بالنظر الدور الذى يمكن ان تقوم به اسرة مؤسسات الامم المتحدة في مثل هذا البرنامج ؛ والحاجة الى تحسين التنسيق ليس فقط فيما بين الوكالات المختلفة بل وكذلك بين الدوائر الحكومية وبين البرامج المتعددة الاطراف والبرامج الثنائية على صعيد البلد الواحد ؛ والترتيبات القومية اللازمة في البلدان المتنامية ولا سيما وضع سياسة قومية للعلم والتقنية ، وانشاء شبكة كافية من المؤسسات العلمية والتقنية ؛ وامكانيات التعاون الهامة بين المنظمات العلمية والتقنية في البلدان المتنامية نفسها ؛ والنطاق الحالي

Digitized by UNOG Library

والامكانيات المرتقبة للترتيبات الثنائية ، ولا سيما صلات التعاون بين الجامعات والمؤسسات العلمية والتقنية في البلدان النامية ونظيراتها في البلدان المتنامية .

١٨٢ — وتطارقت اللجنة اخيرا في تقريرها الى موضوع اعمالها المقبلة ، فرسمت المعالم المقترحة للمرحلة التالية ، وبينت الموارد اللازمة في رأيها لتمكينها من متابعة العمل المفيد . وابدت اللجنة عزمها على ان توجه ، في المرحلة القادمة لعملها التي تشمل المناقشات التي ستجريها في دورتها الرابعة ، معظم اهتمامها ، بواسطة الافرقة العاملة ، الى المواضيع الثلاثة التالية : اولا الاستعراض المستمر للتقدم المحرز ، وعلى الاخص فيما يتعلق بالاستجابة الواردة " للحملة المشتركة" المقترحة ؛ وثانيا نقل المعلومات العلمية والتقنية مع اشارة خاصة الى مدى الوصول اليها ومدى صلاحيتها ، ونقل التقنيات الحائزة على براءات الاختراع او غير الحائزة عليها فيما بين المؤسسات ، والعقبات الماثلة في طريق هذا النقل ووسائل التغلب عليها ؛ وثالثا وضع برنامج تعليمي عام يرمي الى ايجاد التفهم العام لدور العلم والتقنية في الانماء . وبالاضافة الى ذلك دعت اللجنة ، في تقريرها ، اعضاءها الى الاضطلاع باعمال يقومون بها فرادى فيما بين انعقاد الدورات .

١٨٣ — وفي ٢٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ عقدت اللجنة الفرعية للعلم والتقنية التابعة للجنة التنسيق الادارية دورة خاصة في جنيف للنظر في تقرير اللجنة الاستشارية الثاني (E/4026). واعتمدت بيانا يتضمن الرأى الجماعي فيه ، قدمته ، باسم لجنة التنسيق الادارية (١) ، الى لجنة التنسيق التابعة للمجلس . وعلقت لجنة التنسيق الادارية على ما تتحلى به اللجنة الاستشارية من روح المبادرة وحصافة الرأى الظاهرين في تقريرها الثاني " الحافل بالامل الكبير ... في ان يدخل انجاز الكثير من الاهداف السامية التي اعلنها مؤتمر عام ١٩٦٣ ، في عداد الممكن عمليا " . وايد البيان " الحملة المشتركة " التي اقترحتها اللجنة من حيث الفكرة ومن حيث الكثير من تفاصيلها ، ورحب بعزم رئيس اللجنة الاستشارية على دعوة المنظمات المعنية الى موافاته في المستقبل بافكارها وملاحظاتها على التفاصيل المعنية ، وكذلك بتأكيد اللجنة ان المقصود من الحملة المشتركة الموصى بها انما هو تعزيز الجهود الحالية لا الحلول محلها . واكد عزم هيئات اسرة مؤسسات الامم المتحدة على الاضطلاع بدور رئيسي في برنامج التعاون الدولي لتطبيق العلم والتقنية على الانماء الاقتصادى والاجتماعي كما وضحت فكرته في الجمعية العامة ، وصيغت تفاصيله بشكل اكثر تحديدا في تقرير اللجنة الاستشارية . وعاودت لجنة التنسيق الادارية التشديد على رأيها السابق بضرورة ايجاد اجوبة على الاسئلة التي تثيرها من الناحية المالية المقترحات الآنفة بشأن الحملة المشتركة وبرنامج التعاون الدولي بأكمله . واوضحت انه وان لم يتسن بعد العثور على طريقة مرضية تماما تتمكن المنظمات المشتركة بها من اعلام اللجنة الاستشارية عن نشاطاتها او عما يدخل في اختصاصها من النواحي التي تهمها ، فانها على استعداد لمتابعة التعاون مع اللجنة في هذه المسألة تاركة الترتيبات على قدر من المرونة الى ان تسفر التجربة العملية عن مزيد من ايضاح الحاجات الفعلية .

---

(١) انظر : E/AC.24/270 و E/AC.24/L.253 .

Digitized by UNOG Library

وايدت لجنة التنسيق الادارية اقتراحات اللجنة الاستشارية الاولية بشأن المرحلة القادمة لعملها ، وحثت على تزويدها بالموارد اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بالمسئوليات الخاصة المناطة اليها بوصفها الهيئة الاستشارية في مجال تطبيق العلم والتقنية على الانماء . ورأت لجنة التنسيق الادارية وجوب تزويد اللجنة الاستشارية بالتأييد والتعاون التامين فيما تسعى الى عمله . واختتمت لجنة التنسيق الادارية بيانها بأن من المسلم به ان الجهد المركز في نشاطات اللجنة الاستشارية لا يزال في طور التجربة ، ولكنها تجربة حافلة بالامل ، قد تصبح عاملا من اقوى العوامل الايجابية في العقد الانمائي .

١٨٤ — واثنى المجلس بحرارة اثناء المناقشة (١) على اعمال اللجنة الاستشارية . واشادت كافة الوفود بتقرير اللجنة الثاني ووصفته بانه موضوعي ومحكم وواقعي وفيه مخطط قيم للعمل . وقال احد الوفود ان التقرير قدم بيانا عن انجازات ، تعد ابرز انجازات حققتها في السنوات الاخيرة هيئة فرعية تابعة للمجلس . وايد بعض الممثلين رأى اللجنة الاستشارية بأن النهج العلمي يهيئ افضل الامل في مساعدة البلدان المتنامية على التعجيل بعملية انمائها العام . وخلص آخرون الى التأكيد ان الوقت حان لجعل تطبيق العلم والتقنية على الانماء جزءا من برنامج اعمال الامم المتحدة العادي ؛ واعربوا عن املهم في ان تتمكن اللجنة قريبا من اعتبار نفسها المقر العلمي للامم المتحدة في مكافحتها للعوز والمرض وتخلف النمو ومن ثم الحرب في نهاية المطاف . واعربوا عن املهم في ان تكون اللجنة ، عونا ، على رسم سياسة اشمل للمجهود الكلي لاسرة مؤسسات الامم المتحدة ، وفي ان تكون مشورتها وما تقرره من الاولويات عونا ، على زيادة سرعة تحول برامج الامم المتحدة للمساعدة التقنية الى ميادين جديدة من العمل التقني ؛ وحثوا هيئات اسرة مؤسسات الامم المتحدة على الاسترشاد بتقرير اللجنة الثاني . كما ابدوا تأييدهم القوي لبرنامج اعمال اللجنة المقترح ، وشددوا على اهمية تدبير الموارد المالية التي اوضحت اللجنة في تقريرها لزومها لتنفيذ هذا البرنامج ، منوهين بأنها موارد لا غناء عنها على قلتها .

١٨٥ — واكد المجلس الضرورة الجوهرية لتوفر الكافي من المقومات الهيكلية ، للسياسات والمؤسسات والافراد المؤهلين في البلدان المتنامية وذلك لكي لا يظل العلم — على حد قول المدير العام لليونسكو — ضربا من السحر المستورد بل ان يصبح عاملا اصيلا في صلب الانماء . وايد المجلس بالاجماع ، في هذا الصدد ، رأى اللجنة الاستشارية بأن نقص اليد العاملة المدربة هو اشد القيود التي تحد من قدرة البلد على استيعاب العلم والتقنية وتطبيقهما او تكييفهما لمصلحة الانماء ؛ وبالتالي فان اعتماد البرامج الفعالة الرامية الى زيادة الحجم والتكوين المتوازن للملاكات العلمية والتقنية ، وتنفيذ هذه البرامج ، هما اهم ما يمكن للبلدان المتنامية القيام به من عمل للتعجيل بانمائها عن طريق العلم والتقنية ، وهو عمل لن تتوفر بدونه فرصة النجاح في تنفيذ التوصيات الاخرى

---

(١) E/AC.24 /SR.270 - 274, 276 ; E/SR.1375 .

Digitized by UNOG Library

الواردة في تقرير اللجنة . وبناء على ذلك فان المجلس يوافق على رأى اللجنة بوجوب منح الاولوية الاولى للتدابير الرامية الى رفع مستويات التعليم في البلدان المتنامية كافة ، ولا سيما الى ادخال التقنيات التعليمية الجديدة ، والى تطويرها وتطبيقها ، مهما تكن مفاهيمها الجديدة .

١٨٦ — وابدت وفود كثيرة موافقتها على قائمة الاولويات التي اوصت بها اللجنة الاستشارية في تقريرها فيما يتعلق بالحملة المشتركة المقترحة . واعربت بعض الوفود عن املها في ان تقاوم اللجنة الضغط الرامي الى زيادة توسيع هذه القائمة وفي ان يتسنى لها ، بالتحليل المستطرد ، اختصار بنود القائمة وتخفيضها تشجيعا للتركيز على مشاكل مختارة يمكن للعمل المركز فيها ان يسفر عن نتائج عاجلة . وايد عدد كبير من الوفود رأى اللجنة القائل بأن التطبيق الاوسع والاعمق للمعارف الراهنة بعد تكييفها المناسب للاحوال المحلية ، يمثل خير امل لتحقيق التقدم السريع في البلدان المتنامية ؛ واعرب بعضها عن املـه في ان تولي اللجنة نفسها مزيدا من الاهتمام في المستقبل الى مهمة عاجلة هي تحديد المجالات التي يتسنى فيها التطبيق الفورى للمعارف الراهنة على مشاكل البلدان المتنامية .

١٨٧ — ورحب المجلس باقتراحات اللجنة من اجل التعاون الدولي في العلم والتقنية ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤٤ (الدورة ١٨) ، فأيد رأيها بعدم ضرورة انشاء جهاز اضافي مع الاستدراك بانه ليس فقط من الممكن بل ومن المفيد جدا ان يتم بارشاد المجلس وضع برنامج جديد في حجمه ونطاقه وفعاليته ، يكون من شأنه تعزيز الترتيبات القومية والاقليمية والثنائية القائمة وتحسين عمل هيئات اسرة مؤسسات الامم المتحدة والتنسيق بينها ، مع اضافة ترتيبات جديدة لتوحيد المجهود الكلي . الا ان عددا من الوفود اكد في هذا الصدد ان التمويل امر اساسي ، وان سير الامور الحالي لا يدعو الى الارتياح ، اذ ان الموارد المخصصة لتطبيق العلم والتقنية على الانماء ضئيلة جدا ، كما بينت اللجنة .

١٨٨ — واتخذ المجلس في ختام المناقشة القرار ١٠٨٣ (الدورة ٣٩) واثنى فيه بحرارة على اللجنة الاستشارية لتقريرها الثاني ؛ وايد آراءها بأن التطبيق الاوسع والاعمق للمعارف الراهنة ، بعد تكييفها المناسب للاحوال المحلية ، يمثل خير امل لتحقيق التقدم السريع في البلدان المتنامية ؛ وبانه ينبغي مساعدة البلدان المتنامية على التزود في اسرع وقت ممكن بالسياسات والمؤسسات والافراد المؤهلين الذين يتوقف عليهم حتما مقدرتها على استيعاب العلم والتقنية ، وبأن هنالك حاجة الى برنامج تثقيفي لاثارة اهتمام الرأى العام العالمي بمهمة اللجنة . واحال المجلس تقريره الثاني الى الجمعية العامة كعرض للخطوات الواجب اتخاذها لبلوغ الاهداف المبينة في قرارها ١٩٤٤ (الدورة ١٨) . واقر خطط اللجنة بشأن المرحلة القادمة لعملها ، واعرب عن الامل في ان تتضمن هذه المرحلة كذلك دراسة لتطبيق وتكييف المعارف الراهنة بالنسبة الى الانماء ، ولوسائل نشر هذه المعارف بانشاء او تحسين دوائر الاعلام العلمي ومراكز الابحاث القومية . وحرصا على تحقيق اقصى ما يمكن من التركيز في الجهود والموارد المتوفرة على المشاكل ذات الاولوية العالية ،

Digitized by UNOG Library

دعا المجلس اللجنة الى النظر في امكان الزيادة من اختصار قائمة المشاكل ذات الاولوية التي اوصت اللجنة باجراء " حملة مشتركة " بشأنها . وطلب الى اللجنة الاستشارية ان تبحث دوريا ، بالتعاون الوثيق مع لجنة التنسيق الادارية ، البرامج القائمة وكذلك عند الامكان البرامج المزمعة لاسرة مؤسسات الامم المتحدة ؛ ودعا اللجنة الى تقديم توصيات تهدف الى تنشيط اعمال هذه المنظمات في مجال تطبيق العلم والتقنية على الانماء ، وتنسيقها وتعديل وجهتها عند الاقتضاء . كما طلب الى اللجنة الاستشارية ان ترفع الى المجلس تقارير سنوية عن اعمالها ، وان تنظر ، بالتشاور مع الامين العام للامم المتحدة ، فيما اذا كان من المستطاع في المستقبل ان يتولى رئيسها ، او عضو منها يعينه الرئيس ، تقديم تقريرها الى المجلس وحضور مناقشة التقرير . كما التمس المجلس من الامين العام ان يدرج ، على سبيل الاولوية ، في الميزانية العادية للامم المتحدة من الاعتمادات ويخصص من الموظفين ما اوصت به اللجنة الاستشارية في تقريرها الثاني .

١٨٩ — وفي الاجزاء التالية من القرار طلب المجلس الى الامين العام ، اولا ، ودعا الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولجنة التنسيق الادارية عند الاقتضاء ، الى ان تضع موضع التنفيذ اقتراحات اللجنة الاستشارية وتوصياتها في الميادين التي عددتها في الحديث عن " الحملة المشتركة " المقترحة ؛ وان تعطي اولوية عالية في برامج مساعدة البلدان المتنامية للنشاطات التعليمية والتدريبية ، بما في ذلك احداث تقنيات تعليمية محسنة وخاصة الوسائل السمعية البصرية ؛ وان تواصل بمزيد من النشاط دراساتها عن النفقات والفوائد التي يمكن جنيها من تطبيق المعارف العلمية والتقنية القائمة على مشاكل البلدان المتنامية ودراساتها للمنهجيات الصالحة للتطبيق المشترك بين الوكالات ؛ وان تواصل ، في تقاريرها العادية ، او في ما قد يلزم من تقارير خاصة ، تقديم وثائق عن اوجه التقدم الجديدة في مجال العلم والتقنية التي يمكن ان تفيد منها البلدان المتنامية ، وعن الخطوط المبشرة بالنجاح في البحث او التطبيق غير المكتملين بعد ، وعن المعارف العلمية والتقنية الهامة المتوفرة ولكن غير المطبقة في البلدان المتنامية ، وان تضمن هذه التقارير ، كلما امكن ، تحليلا موضوعيا للنتائج المحرزة فعلا في تطبيق العلم والتقنية سواء منها اوجه الفشل او النجاح ؛ وان تواصل تزويد اللجنة الاستشارية بكل التسهيلات اللازمة لاداء مهمتها . ولفت نظر الحكومات ، وخاصة حكومات البلدان المتنامية ، الى اهمية قيامها ، اذا اريد لتطبيق العلم والتقنية ان يعود عليها بفائدة حقيقية طويلة الاجل ، باتخاذ الخطوات المستعجلة لرسم سياسة صريحة وتهيئة اجهزة ملائمة لتنفيذها ولتنسيق النشاطات الداخلية المتصلة بنيل المساعدات التقنية ، وتشجيع التعاون الاقليمي في هذا المجال . واخيرا دعا المجلس كافة حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة او الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ان تقوم ، مستعينة عند الاقتضاء باللجان الاقتصادية الاقليمية ، باسداء كل مساعدة ممكنة الى اللجنة الاستشارية ؛ وتبذل قصارى وسعها لتنفيذ التوصيات والاقتراحات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية الثاني ؛ ومساعدة البلدان المتنامية على انشاء المؤسسات القومية وتدريب الموظفين ؛ وان تشجع ، بالتعاون مع اسرة مؤسسات الامم المتحدة عند الاقتضاء انشاء العلاقات الثنائية بين جامعاتها ومعاهد ابحاثها

Digitized by UNOG Library

ومختبراتها ، ولا سيما بين الجامعات ومعاهد الابحاث والمختبرات القائمة في البلدان المتنامية والقائمة في البلدان الاكثر تقدما .

١٩٠ — وقد احاطت لجنة التنسيق التابعة للمجلس علما في تقريرها (E/4113 (١) ، النبذة ٤) بالتقريرين المقدمين باسم الامين العام للامم المتحدة من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية ، عن المحافظة على البيئات الطبيعية وتحسينها (E/4067) (١) وعن الابحاث القومية والدولية في التلوث بكافة انواعه ، وتدابير مكافحته (E/4073)(١) ، وذلك عملا بالفقرة ٦ من منطوق قرار المجلس ١٩١٠ (الدورة ٣٤) . واحاطت علما مع التأييد باقتراح اليونسكو بأن يتم ، بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة ، اعداد تقرير آخر اكثر تفصيلا عن المحافظة على البيئات الطبيعية وتحسينها لعرضه على المجلس في دورته الصيفية عام ١٩٦٧ . وفيما يتعلق بمشاكل التلوث وافقت ، مع منظمة الصحة العالمية والمنظمات المتعاونة معها على ان وقت العمل قد حان بدلا من المزيد من دراسات استقصائية مفصلة شاملة ، وحثت بالتالي الحكومات والمنظمات الدولية المعنية على دعم ومتابعة النشاطات في هذا الميدان ، بما فيها النشاطات الوقائية ؛ كما لاحظت ان منظمة الصحة العالمية وافقت على ان تعد ، لدورة المجلس الحادية والاربعين ، تقريرا موجزا يلخص الابحاث الدولية والقومية الرئيسية في موضوع التلوث . واخيرا اعربت لجنة التنسيق عن املها في ان تولي اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية الاهتمام الحق في عملها لكل من موضوع المحافظة على البيئات الطبيعية وتحسينها ، وموضوع التلوث ومكافحته على اعتبار انهما يدخلان في نطاق اختصاصها من حيث اجراء الابحاث وتقديم التوصيات .

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ١٢ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع

المشاكل المالية الدولية

—•—

الفرع الاول

التدفق الدولي لرؤوس الاموال والمساعدات

المبحث الاول

تعجيل تدفق رؤوس الاموال والمساعدات الى البلدان المتنامية *

١٩١ — عملا بقرارات الجمعية العامة ١٠٣٥ (الدورة ١١) ، و ١٥٢٢ (الدورة ١٥) ، و ١٧١١ (الدورة ١٦) ، وبقراري المجلس ٧٨٠ (الدورة ٣٠) ، و ١٢٣٩ (الدورة ٣٤) ، قدم الى المجلس في دورته التاسعة والثلاثين تقرير عنوانه " التدفق الدولي لرؤوس الاموال الطويلة الاجل والتبرعات الرسمية ، ١٩٦١ — ١٩٦٤ " (E/4079) (١) ؛ ويشكل هذا التقرير رابع دراسة في سلسلة من الدراسات السنوية تعد عن هذا الموضوع . وقد بحث التقرير تدفق الاموال من البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي ، والتدفق الاجمالي للاموال الى البلدان المتنامية ، والمساعدات الاقتصادية الدولية التي عقدتها البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا خلال الفترة المستعرضة .

١٩٢ — ولاحظ التقرير انه لم يطرأ فيما بين ١٩٦٢ و ١٩٦٣ اجمالا اى تغير هام على التدفق الصافي لرؤوس الاموال الطويلة الاجل والتحويلات الرسمية من البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي الى البلدان المتنامية والمؤسسات المتعددة الاطراف . فبالرغم من حدوث زيادة كبيرة في القروض الحكومية الثنائية ، وحدوث توسع جديد في المساعدات المقدمة في شكل سلع اولية ، وبعض الانتعاش في الاستثمارات الخاصة المباشرة ، فان الانخفاض المحسوس في تدفق الاموال الى المؤسسات الدولية قد ابطل بعض الشيء من اثر هذه الزيادة . الا ان المدفوعات الاجمالية لهذه المؤسسات في البلدان المتنامية قد زادت عن الضعفين فيما بين ١٩٦١ و ١٩٦٣ . وفي حين زادت

---

* هذا البند مدرج في جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة .

(١) سيصدر ضمن منشورات الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

المدفوعات الثنائية الرسمية فيما بين ١٩٦٢ — ١٩٦٣ ، فقد انخفضت النفقات الجديدة المعقودة بنسبة كبيرة . وقد كانت الثغرة بين التدفقات الفعلية والنفقات الجديدة المعقودة اقل ما كانت عليه خلال سنوات كثيرة . وقد وصل تدفق الاموال الى البلدان المتنامية والوكالات المتعددة الاطراف عام ١٩٦١ الى ذروته بالنسبة الى الانتاج الاجمالي للبلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي . اما بعد هذه السنة فقد استمر النصيب الرسمي الثنائي من التدفق الاجمالي في توسع يساير نوعا ما الانتاج الاجمالي للبلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي ، بينما تخلفت الاجزاء الاخرى مما ادى الى انخفاض النسبة الكلية عن ٧ر٠ في المائة في عام ١٩٦٣ . واوضح التقرير انه بالرغم من ظهور اتجاه في السنوات الاخيرة الى احلال القروض محل التبرعات الخالصة ، فقد عوّض عن ذلك الاتجاه نحو تحسين شروط القروض بالعملات القابلة للتحويل بما يسهل تسديدها . وهكذا نجد ان نسبة القروض الثنائية الرسمية المعقودة بفائدة تقل عن واحد في المائة في السنة زادت عن الضعفين فيما بين ١٩٦١ و ١٩٦٣ ، بينما انخفضت القروض المعقودة منها بفائدة قدرها خمسة في المائة او اكثر من نسبة حوالي ٦٠ في المائة من المقدار الاجمالي الى حوالي ٤٠ في المائة . كذلك انخفضت نسبة القروض المعقودة لآجال قصيرة نسبيا (اى اقل من عشر سنوات) الى اكثر من النصف .

١٦٣ — ولاحظ التقرير ان المساعدات التي عقدتها البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا للبلدان المتنامية ، استمرت في الانخفاض عام ١٩٦٣ الى ما يعادل حوالي ٣٠٠ مليون دولار ، ولكنها عادت فارتفعت بشدة عام ١٩٦٤ . وانحصر معظم الائتمانات المعقودة عام ١٩٦٣ في بلدان افريقيا الشمالية ، ولكن ثمة قروضا اخرى قدمت لبعض بلدان آسيا والشرق الاقصى . اما الزيادة الحاصلة في الاتفاقات الائتمانية التي عقدتها البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في عام ١٩٦٤ — والتي ارتفعت بمجموع المساعدات المعقودة الى ما يربو على ١٠٠٠ مليون دولار — فقد كانت اعم توزيعا من السنة السابقة سواء من حيث البلدان المقرضة او البلدان المقترضة . وقد عقد الاتحاد السوفياتي الجانب الاكبر من هذه المبالغ الا ان الصين الفارية وتشيكوسلوفاكيا عقدتا كذلك اتفاقات ائتمانية كبيرة الحجم . كما قدمت بولندا وهنغاريا ويوغوسلافيا الائتمانات الى بلدان متنامية .

١٦٤ — ولاحظ التقرير حدوث زيادات ملموسة بين ١٩٦٢ و ١٩٦٣ في مجموع المدفوعات الى البلدان المتنامية في امريكا اللاتينية والشرق الاقصى ، بينما حصل انخفاض في تدفقها الى بلدان افريقيا وآسيا الغربية . وقد ظل التركز الشديد لجميع تدفقات رؤوس الاموال سمة من السمات الغالبة في ١٩٦٣ . اذ حصلت خمسة عشر بلدا فقط عام ١٩٦٣ على ثلثي مجموع التدفق الصافي للاموال . وكانت درجة تركز الاموال الواردة ، داخل هذه المجموعة من البلدان ، اشد بصورة ملموسة عام ١٩٦٣ منها في عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ .

١٦٥ — وابرز التقرير أن التدفق الكبير المتزايد في السنوات الاخيرة للقروض الرأسمالية الى البلدان المتنامية اسفر عن ارتفاع سريع في الدين الخارجي العام والديون ذات الضمان العام ، وعن

Digitized by UNOG Library

زيادة مقابلة في التزامات خدمة الديون . وذكر ان معدل الزيادة في مدفوعات الخدمة (حوالي ١٢ في المائة في السنة) فاق كثيرا معدل نمو حصيلة الصادرات . فنتج عن ذلك ان نسبة مدفوعات خدمة الديون الى مجموع حصيلة الصادرات ظلت في ارتفاع مطرد ، فكانت حوالي ٤ في المائة في منتصف العقد السادس وحوالي ٦ في المائة في بداية العقد الحالي ، وتجاوزت ١١ في المائة عام ١٩٦٣ .

١٦٦ — كما نظر المجلس في دورته التاسعة والثلاثين في تقرير عنوانه " قياس تدفق رؤوس الاموال الطويلة الاجل والتبرعات الرسمية الى البلدان المتنامية ؛ المفاهيم والمناهج " (A/5732) ، اعد تلبية لقرار الجمعية العامة ١٩٣٨ (الدورة ١٨) ، وقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة . وتناول التقرير بالبحث المشاكل المفهومية والاحصائية المتصلة بتكوين رؤوس الاموال وتمويلها ، وميزان المدفوعات ، وقياس تدفقات رؤوس الاموال ، والمشاكل التي تثيرها عملية قياس التنفيذ في البلدان المقدمة والبلدان المستفيدة .

١٦٧ — وابرز التقرير صعوبة اجراء تحليل منتظم مستكمل للاستثمارات ومصادر تمويلها . اذ ان حالة توفر الاحصاءات تلزم الاعتماد على القياسات الحالية للتدفقات المالية كما هي مدونة في حسابات ميزان مدفوعات كل بلد . ورغم التحسن الحاصل في تصنيف هذه الاحصاءات ونطاقها ، فلا تزال البيانات التي جمعتها المنظمات الدولية عن تدفقات رؤوس الاموال والمساعدات الاقتصادية غير كافية لوضع تحليل للتمويل الخارجي من النوع الذى يتطلبه التقييم المنتظم للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادى في العقد الانمائي . وتطرق التقرير الى الحالة المتعلقة بالانواع المختلفة للتدفقات المالية ، فبحث التباين في خصائصها او "كيفيتها" التي تعد ذات اهمية ملحوظة بالنسبة الى البلدان المستفيدة . ولاحظ ان التقييم الكامل لمغزى هذه التدفقات وللتغيرات الحاصلة في حجمها واتجاهها وهيكلها يتطلب الكثير من المعلومات الاضافية .

١٦٨ — ولاحظ التقرير ان للفروق الكيفية في الاجزاء المختلفة للتدفق الدولي لرؤوس الاموال اهميتها كذلك من زاوية البلدان المتبرعة لاختلاف التكاليف الحقيقية لتقديم المساعدة بين نوع وآخر من انواع التدفقات . فتقديم المساعدة يكون اثقل عبئا على الارجح اذا قدمت المساعدة في شكل ارصدة نقدية قابلة للتحويل ، مما اذا قدمت في شكل سلع وخدمات يحددها البلد المقدم . وتزداد اهمية هذه المسألة عند تحديد الاهداف للبلدان المقدمة ، لاسيما اذا حددت الاهداف على اساس البلد الواحد . وذكر التقرير ان تقييم التنفيذ ليس اقل اهمية في البلدان المستفيدة منه في البلدان المتبرعة ، ولكن لا يمكن تقييم مدى مساهمة التمويل الخارجي في تكوين رؤوس الاموال الا بعد حدوثه ، وذلك عن طريق دراسة الحالات المنفردة في البلدان المتنامية . واختتم التقرير بتقديم بعض الاقتراحات المتعلقة بطبيعة برنامج الاعمال الذى يمكن الاضطلاع به لتفسير البيانات الكمية عن تدفقات رؤوس الاموال والمساعدات .

Digitized by UNOG Library

المبحث الثاني

تشجيع التدفق الدولي لرؤوس الاموال الخاصة

١٩٩ — عرض على المجلس ايضا في دورته التاسعة والثلاثين تقرير للامين العام (E/4038 و Add.1) (١) عن تشجيع التدفق الدولي لرؤوس الاموال الخاصة اعد عملا بقرارى المجلس ٩٢٢ (الدورة ٣٤) و ١٠١٣ (الدورة ٣٧) . وهو خامس تقرير في سلسلة التقارير التي بدأ اصدارها في عام ١٩٥٨ ، تلبية لقرار الجمعية العامة ١٣١٨ (الدورة ١٣) . وقد تناول مسائل تتصل بنقل التقنية والمهارات الادارية ، والربط الملائم بين رؤوس الاموال والتقنية في هذا السياق ، وقدم قائمة مختارة بالقوانين والنصوص الرسمية الاخرى المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية الخاصة في البلدان المتنامية ، وقائمة بالاتفاقات التي تنص على تشجيع الاستثمارات الخاصة وحمايتها في هذه البلدان .

٢٠٠ — ولاحظ التقرير ان الاتفاقات المباشرة بين المؤسسات تهيئ وسيلة بالغة المرونة لتلبية حاجات المؤسسات في البلدان المتنامية الى الخبرة الادارية والتقنية ، وهي حاجات سريعة التزايد ويمكن تلبيتها على انجح وجه عن طريق المؤسسات المتقدمة العاملة في الميدان نفسه . وذكر ان الانواع التقليدية من الترتيبات لا تهيئ غالبا النظام المناسب للتوفيق بين المصالح المشروعة المتباينة للمؤسسات التي تتلقى التقنية ، والتي تقدمها ، وبين حكومات البلدان المستفيدة . وبين ان جميع المعنيين بالامر اصبحوا يدركون بصورة متزايدة ان الروابط في مجال الانماء الصناعي ستكون على الارجح اجدى اذا كانت الترتيبات المنظمة لها متسقة مع حاجات جميع الاطراف واهدافها الاساسية ، وعلى هذا الاساس يبدو ان هنالك مجالا واسعا لبذل مزيد من الجهود المنتظمة لتحليل سير الترتيبات الحالية في هذا الميدان ومدى فعاليتها ، تحليلا تجريبيا ، ولاستحداث مبادئ ومقاييس لاشكال مؤسسات جديدة مرنة تؤدى الى زيادة التوفيق بين المصالح ، وتهيئ وسائل انجع لنقل التقنية الاجنبية وانماء الطاقات البحثية المحلية .

المبحث الثالث

مناقشة المجلس للموضوع

٢٠١ — افتتح ممثل الامين العام المناقشة في المجلس (٢) فاستعرض بايجاز الوثائق المقدمة

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٨ من جدول الاعمال .

(٢) E/AC.6/SR.371 - 373 ; E/SR.1395 .

Digitized by UNOG Library

الى المجلس . واشار الى ان البيانات الواردة عن عام ١٩٦٤ في التقرير الموضوع عن " التدفق الدولي لرؤوس الاموال الطويلة الاجل والتبرعات الرسمية " (E/4079) غير كاملة ، وان من المأمول ان تتوفر المعلومات الاضافية في هذا الصدد قبل نظر الجمعية العامة في المسألة في دورتها العشرين . وذكر ان الدراسة الموضوعة عن " قياس التدفق الدولي لرؤوس الاموال الطويلة الاجل والتبرعات الرسمية الى البلدان المتنامية : المفاهيم والمناهج " (A/5732) سيبحثها كذلك فريق صغير من الخبراء سيجتمع قريبا ، وانه سيجرى ، بمعاونة هذا الفريق ، وضع الاقتراحات الرامية الى تحسين عرض البيانات . كما انهى الى المجلس ان الامين العام يزمع تخصيص الباب الاول من " دراسة الاحوال الاقتصادية العالمية ، ١٩٦٥ " لمسألة تمويل الانماء الاقتصادى .

٢٠٢ — واعرب الممثلون عن تقديرهم للوثائق المقدمة الى المجلس ، وهنأ عدة متكلمين الامانة العامة على المستوى الرفيع لهذه الوثائق . واكدوا على ان تمويل الانماء الاقتصادى من اهم الموضوعات الماثلة امام المجلس .

٢٠٣ — وابدى عدد من الممثلين قلقهم من عدم توسع التدفق الاجمالي للموارد الى البلدان المتنامية عام ١٩٦٣ ، ومن النكسة التي عطلت التقدم في سبيل بلوغ الهدف الذى حددته الجمعية العامة (القرار ١٧١١ (الدورة ١٩)) لنقل الموارد ، والذى اوضحه بالتفصيل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء . ولاحظ بعض المتكلمين ان الكثير من البلدان المتنامية وضعت خططها الانمائية مفترضة ازدياد تدفق رؤوس الاموال والمساعدات اليها ، وان عدم ازدياده سيعرض تنفيذ هذه الخطط للخطر . واشار عدد من الممثلين الى ان التدفق الثنائي الى البلدان المتنامية ازداد بين ١٩٦١ و ١٩٦٣ وان هبوط التبرعات المقدمة الى المؤسسات المتعددة الاطراف لم يؤثر في مدفوعات هذه المؤسسات التي زادت في الواقع زيادة ملموسة منذ ١٩٦١ . ورأى عدة متكلمين وجوب زيادة المساعدات المقدمة بواسطة الوكالات المتعددة الاطراف بنسب جديدة .

٢٠٤ — واكد بعض الممثلين ان طبيعة ونوعية التدفقات الى البلدان المتنامية امر يهتم به المستفيدون منها اهتمامهم بكميتها . وذكروا ان الشروط المالية (كمعدلات الفائدة وآجال السماح ومهلات السداد) تحدد غالبا مقدار المساعدة الذى يستطيع البلد قبوله . وقالوا انه نظرا لثقل اعباء خدمة الديون في عدد من البلدان المتنامية ، فان هذه البلدان لم تعد تستطيع الاقتراض بشروط تجارية دون اخلال خطير بسيولتها الدولية . ولاحظ عدد من المتكلمين مع الارتياح ان شروط الاقراض يسرت بصورة ملموسة بين ١٩٦١ و ١٩٦٣ ، ولكنهم ذكروا ان نسبة كبيرة من القروض الرسمية مازالت تمنح بشروط قريبة من الشروط التجارية . واعربوا عن املهم في ان تنظر حكومات البلدان النامية بعين العطف في امر الزيادة من تيسير شروط الاقراض . وذكر بعضهم في هذا الصدد ان اعضاء لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والانماء الاقتصاديين وافقوا مؤخرا على تدابير من شأنها ان تؤدى ، عند اعتمادها ، الى تيسير هام لشروط الاقراض لدى عدد من البلدان المقدمة . وابرز ممثلون مختلفون ، في معرض التعليق على النواحي النوعية الاخرى لتدفق رؤوس

Digitized by UNOG Library

الاموال والمساعدة الى البلدان المتنامية ، الفوائد التي تعود على البلدان المستفيدة من المساعدة في نطاق البرامج ومن المساعدات المقدمة في صورة عملات قابلة للتحويل ، والصعوبات التي تنشأ بصفة عامة عن تقييد المعونة .

٢٠٥ — وفيما يتعلق بمشاكل قياس تدفقات رؤوس الاموال والمساعدات الى البلدان المتنامية ، اعرب عدة ممثلين عن موافقتهم على النقاط الواردة في تقرير الامين العام . فذكروا ان البيانات التي جمعتها المنظمات الدولية غير كافية لاجراء تقييم منتظم للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ، وان الاحصاءات المالية المتوفرة لا تبين الفروق النوعية الهامة بين التدفقات المختلفة لرؤوس الاموال . واضافوا ان تحليل التمويل الخارجي لابد ان يتم في اطار الحسابات القومية للبلد المستفيد . ولوحظ في هذا الصدد ان تقديم المساعدة التقنية الى البلدان المتنامية في ميدان تحسين احصاءات الحسابات القومية ، سيساعد على زيادة تفهم دور التمويل الخارجي في تكوين رؤوس الاموال . ومما ذكر ان استخدام الاحصاءات التقليدية للتدفقات المالية لقياس مساهمة البلدان المقدمة لا يدعو الى الارتياح كذلك من بعض النواحي ، ولكن رأى بعض الممثلين ان اساليب التوحيد تتجه الى التعسف وتتطلب دراسة مفصلة . ووافق عدة متكلمين على ان المشاكل المختلفة المتصلة بقياس تدفقات رؤوس الاموال الى البلدان المتنامية تتطلب مزيدا من البحث ، ورحبوا بقرار الامين العام بعقد اجتماع لفريق من الخبراء لدراسة هذه المشاكل .

٢٠٦ — وفيما يتعلق بتشجيع تدفق رؤوس الاموال الخاصة الى البلدان المتنامية ، اكد عدة ممثلين على ما لهذا النوع من نقل رؤوس الاموال ، من اهمية للانماء الاقتصادي . بينما رأى ممثلون آخرون ان مساهمة هذا النوع من رؤوس الاموال لا يمكن ان تكون مفيدة الا اذا مارست البلدان المتنامية الرقابة الفعالة على الاستثمار ونقل الارباح وطبقت نظام الضرائب التصاعدية . ولاحظوا ان التدفق العائد لارباح الاستثمارات الخاصة والفوائد العالية قد اسفرا في الماضي عن خفض كبير في التدفق الصافي للموارد الاجنبية الى البلدان المتنامية . واقترح البعض ان تضمّن الامانة العامة للامم المتحدة دراساتها المقبلة لتدفقات رؤوس الاموال ، استعراضا منتظما لتدفق مدفوعات ايرادات الاستثمارات الاتية من البلدان المتنامية .

٢٠٧ — واكد عدد من الممثلين ان نقل التقنية والمهارات الادارية الذى يرافق الاستثمارات الخاصة لابد منه لنجاح عمل المؤسسات وتنفيذ البرامج الانمائية . ووافق الممثلون على ان ترتيبات نقل التقنية والمهارات الى البلدان المتنامية يجب ان تحقق المصلحة المتبادلة للمؤسسات المحلية والاجنبية وحكومة البلد المضيف . وقوبلت باهتمام كبير الاقتراحات الواردة في تقرير الامين العام بشأن الاتجاهات الجديدة التي يمكن لهذه الترتيبات السير فيها . ورأى بعض المتكلمين وجوب ايلاء مزيد من الاهتمام لامكان قيام البلدان المتنامية بنقل ما تملكه من الخبرة التقنية والادارية الى بعضها البعض ، ولاسيما انواع معينة من الخبرة ذات الصلة المباشرة بالاوضاع المحلية . وابدى عدة ممثلين موافقتهم على النتيجة التي خلص اليها التقرير بأن هنالك حاجة اساسية لاستحداث

Digitized by UNOG Library

اساليب محسنة لنقل المهارات والتقنية ، ولجمع ونشر المعلومات المؤدية الى تعيين الجهات التي عليها ان تقدمها وعن طبيعة الخبرة المتوفرة وشروط تقديمها ، ورأوا ان من الفائدة الاضطلاع بدراسات ، وفقا للخطوط التي اقترحها التقرير المقدم عن تشجيع تدفق رؤوس الاموال الخاصة الى البلدان المتنامية (E/4038 و Add.1).

٢٠٨ — واحاط الممثلون علما مع الارتياح بعزم الامين العام على تخصيص الباب الاول من ' دراسة الاحوال الاقتصادية العالمية ، ١٩٦٥ ' لاستعراض شامل لتمويل الانماء . وابديت اقتراحات مختلفة بشأن المشاكل التي ينبغي ان تتناولها ' الدراسة ' .

٢٠٩ — وفي ختام المناقشة ، اتخذ المجلس قرارا (القرار ١٠٨٨ باء (الدورة ٣٩)) اعرب فيه عن قلقه لقصور التدفق الدولي لرؤوس الاموال والمساعدات عن بلوغ الهدف الذى حددته الجمعية العامة وقدره واحد في المائة من الدخل القومي للبلدان المتنامية ؛ ودعا الامين العام الى مناشدة حكومات الدول الاعضاء تقديم بيانات اكثر تفصيلا ؛ وايد قرار الامين العام عقد اجتماع لفريق من الخبراء لمتابعة البحث في المشاكل المفهومية والمنهجية المتصلة بقياس تدفقات رؤوس الاموال . كما اعرب عن ارتياحه الى اعتزام الامين العام تخصيص الباب الاول من ' دراسة الاحوال الاقتصادية العالمية ، ١٩٦٥ ' لاستعراض تمويل الانماء .

٢١٠ — كما قرر المجلس ان يلتمس من الامين العام ان يدخل في اعتباره ، عند اعداد الدراسة الاستقصائية لتمويل الانماء ، والتقارير المقبلة عن التدفق الدولي لرؤوس الاموال الطويلة الاجل والتبرعات الرسمية ، المسائل التالية : (أ) وسائل زيادة تدفق رؤوس الاموال الى البلدان ذات النمو القليل التقدم بالطرق المتعددة الاطراف ؛ (ب) واساليب المحافظة على مستوى عال لتدفق رؤوس الاموال الى البلدان ذات النمو القليل التقدم ؛ (ج) ووسائل ازالة الاحوال التي تعوق حاليا تدفق رؤوس الاموال الى البلدان ذات النمو القليل التقدم ، لاسيما النواحي المتصلة بتوفر رؤوس الاموال وخدمة الديون وشروط الائتمان ، وخروج رؤوس الاموال ، والنفقات المحلية .

٢١١ — واتخذ المجلس ، اخيرا قرارا (القرار ١٠٨٨ ألف (الدورة ٣٩)) اوصى فيه حكومات الدول الاعضاء النامية النظر ايجابا دون ابطاء في تيسير شروط الاقراض لصالح البلدان المتنامية .

الفرع الثاني

تقارير المصرف الدولي للانشاء والتعمير والمؤسسة المالية الدولية والمؤسسة الانمائية الدولية

٢١٢ — نظر المجلس في دورته الثامنة والثلاثين (١) ، في التقارير السنوية للمصرف

---

(١) E/SR. 1362 , 1363 .

Digitized by UNOG Library

الدولي للانشاء والتعمير وفرعيه ، وهما المؤسسة المالية الدولية والمؤسسة الانمائية الدولية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ ، وكذلك في المعلومات التكميلية عن العضوية ورأس المال والقروض والاستثمارات من ١ تموز (يوليه) ١٩٦٤ الى ١ آذار (مارس) ١٩٦٥ (١) .

٢١٣ — واشار رئيس المصرف ، عند تقديمه التقرير ، ان مقدار التمويل الذى قدمه المصرف وفرعاه خلال الشهور الخمسة عشر السابقة من اجل الانماء الاقتصادى يمثل رقما قياسيا . فقد عقد المصرف والمؤسستان خلال ١٩٦٤ مبالغ يقرب مجموعها من ١ ٢٠٠ مليون دولار . وبلغت الائتمانات التي قدمتها المؤسسة الانمائية الدولية وحدها ٤١٨ مليون دولار ، وتجاوز مجموع المبالغ التي عقدتها البليون دولار .

٢١٤ — وقد زادت عمليات ١٩٦٤ عدد البلدان التي تلقت المساعدة من المصرف وفرعيه الى اربعة وثمانين بلدا ، وكانت البلدان الافريقية الجديدة اكثر استفادة من الزيادة الاخيرة في معدل التوسع . وارتفع مجموع حجم التمويل الصافي حتى نهاية ١٩٦٤ الى اكثر من ٣٠٠ ٦ مليون دولار .

٢١٥ — وقد عني المصرف جديا بتحسين شروط القروض بغية تخفيف عبء خدمة الديون . فحدد مدة القروض الى خمس وثلاثين سنة ، وآطال المهلة الممنوحة لسداد القروض الى عشر سنوات ، وذلك في الحالات التي وجد فيها مبرر لهذا الاجراء .

٢١٦ — وواصل المصرف وفرعاه التركيز على تمويل المرافق العامة الضخمة ، ولا سيما لانماء النقل والطاقة الكهربائية . غير انه تم توسيع نطاق قروض المصرف والمؤسسة الانمائية الدولية فأصبحت ، بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة تشمل المشاريع الرامية الى رفع الانتاجية الزراعية وانماء التعليم ، والمشاريع الرامية الى تشجيع نمو الصناعة وتنويعها بالتعاون مع المؤسسة المالية الدولية . ومن الخطوات الجديدة التي اتخذت لتحسين وتوسيع المساعدة المقدمة الى الصناعة تقديم ائتمان للهند بمبلغ ٦٠ مليون دولار لتمويل استيراد العناصر والموارد الضرورية لتحقيق الانتفاع الكامل من المنشآت القائمة . ومن المبادرات الهامة الاخرى في هذا الصدد ، دعم المؤسسة المالية الدولية . ويجرى تعديل مواد الاتفاق الخاصة بالمصرف والمؤسسة لتمكين المصرف من ان يقدم للمؤسسة ، دون اى ضمان حكومي ، قروضا يصل مجموعها الى

---

(١) المصرف الدولي للانشاء والتعمير والمؤسسة الانمائية الدولية ، ' التقرير السنوى ، ١٩٦٣ — ١٩٦٤ ' (واشنطن) المحال الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي بمذكرة من الامين العام (E/3992) ؛ والمؤسسة المالية الدولية ' التقرير السنوى الثامن ١٩٦٣—١٩٦٤ ' (واشنطن) المحال الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي بمذكرة الامين العام (E/3993) ؛ والمعلومات التكميلية عن الفترة الممتدة من ١ تموز (يوليه) ١٩٦٤ الى ١ آذار (مارس) ١٩٦٥ المقدمة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي بمذكرة من الامين العام (E/3992/Add.1 ; E/3993/Add.1).

Digitized by UNOG Library

اربعة اضعاف قيمة رأس مال المؤسسة والفائض لديها ، مما يزيد موارد المؤسسة المنتظرة بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار . كما اعيد النظر في شرط قصر الاستثمارات على المشاريع الخاصة وحدها الوارد في النظام الاساسي للمؤسسة ، وذلك بالنظر الى قلة المدخرات الخاصة والنقص في الصناعيين الافراد في بعض البلدان الاعضاء .

٢١٧ — ويزمع فرعا المصرف مواصلة بذل الجهود لتيسير التخطيط الكافي والاعداد اللازم للمشاريع وقد يرون في بعض الحالات تعويض المقترض عن نفقات الخدمات التقنية اللازمة للتخطيط ولتنفيذ المشاريع فيما بعد ، بل انه يحدث ان يدفع المصرف وفرعاه نفقات الخدمات الاستشارية من القطع الاجنبي في بعض الحالات ، اذا كان البلد عاجزا عن تحمل نفقات الدراسة قبل الاستثمارية . ويواصل المصرف بالاضافة الى ذلك الاضطلاع بدور الوكالة التنفيذية لتسع من الدراسات قبل الاستثمارية التي يمولها الصندوق الخاص للامم المتحدة .

٢١٨ — وقد ظلت نشاطات المصرف تعكس اهتمامه بالنواحي الاعم للتخطيط الانمائي . فارسلت بعثات المساعدة التقنية الى البرازيل وتركيا والمغرب لاستعراض الاحوال الاقتصادية وتقييمها . ومن الخدمات الاخرى الرامية الى رفع مستوى الانجازات الاقتصادية للبلدان المتنامية انشاء اتحادات مؤسسات لتقديم المعونة الى الهند وباكستان ، وتأليف الافرقة الاستشارية للبلدان المصدرة لرؤوس الاموال والوكالات الدولية المهتمة بانماء بلدان معينة .

٢١٩ — ان رسالة المصرف الاولى هي تهيئة مجرى لتدفق رؤوس الاموال من البلدان النامية الى البلدان المتنامية . ومازال عبء خدمة الديون المتزايد بسرعة يؤلف مشكلة جوهرية للبلدان المتنامية . وقد انشئت المؤسسة الانمائية الدولية لتخفيف هذا العبء باتاحة الاموال لفترات طويلة . وبفضل الاجراء الذى اتخذ في ١٩٦٤ لتعزيز هذه الاموال بلغ مجموع الاموال القابلة للتحويل في هذه المؤسسة ، حوالي ١٠٠٠ مليون دولار .

٢٢٠ — ولا تزال المدخرات الخاصة تشكل مصدرا حيويا هاما لرؤوس الاموال اللازمة للانماء الاقتصادى . الا ان المستثمر الدولي الخاص المحافظ سرعان ما يحجم عن الاستثمار اذا تزعزعت ثقته . وقد اعد المصرف اتفاقية دولية لانشاء مركز لتسوية الخلافات بين الحكومات والمستثمرين الخاصين عن طريق التحكيم والتوفيق . وهنالك دواع للاعتقاد بأن اعتماد مثل هذه الاتفاقية سيساعد على زيادة تدفق رؤوس الاموال من المستثمرين الخاصين .

٢٢١ — وقد وافق المصرف على تقصي عدد من الاقتراحات التي ابداها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء لتحسين الاحوال التجارية والمالية . فقدم الى الامم المتحدة دراسة بشأن اقتراح يدعو الى تدبير المبالغ اللازمة للقروض من النوع الذى تقدمه المؤسسة الانمائية الدولية ، عن طريق الاقتراض من الاسواق المالية ، على ان تتحمل البلدان المصنعة الفارق بين معدلات الاقتراض والاقراض وذلك على سبيل الاعانة . وهو يضطلع حاليا بدراسة للتمويل التكميلي الرامي الى تخفيف

Digitized by UNOG Library

الآثار التي تتركها التقلبات غير المتوقعة والطويلة الاجل في اثمان السلع الاولية ، على الخطط الانمائية . كما يدرس المصرف موضوع الانتفاع من ائتمانات الموردين وشروط هذه الائتمانات ، وامكانيات اقامة نظام للتأمين المتعدد الاطراف على الاستثمارات .

٢٢٢ — واشار رئيس المصرف في النهاية الى ان الدعم المالي المستمر من جانب البلدان المصدرة لرؤوس الاموال امر حيوي شأنه في ذلك شأن تصميم البلدان المستفيدة على ضمان الانتفاع الى اقصى حد ممكن من كل مساعدة خارجية .

٢٢٣ — واثناء المناقشة التي دارت في المجلس ، رحب الاعضاء بالمساعدة المستمرة والموسعة التي يقدمها المصرف وفرعاه الى البلدان المتنامية ؛ واعرب الكثير من الاعضاء عن ارتياحهم للتقدم الذى احرزته المؤسسات الدولية الثلاث خلال السنة المستعرضة ، سواء من حيث الكيف او الكم . وابدى كثيرون منهم اهتمامهم بنتائج الدراسات العديدة التي اضطلع بها المصرف لتحسين احوال التجارة والانماء الاقتصادى ، بناء على طلب مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء . ورؤى ان من المهم ان تقوم ، في اطار اسرة مؤسسات الامم المتحدة ، علاقات دائمة بين المصرف وهيئات التجارة والانماء الجديدة . ولاحظ عدد من الممثلين مع الارتياح ان المصرف بدأ يبدى اهتماما متزايدا بالزراعة والتعليم ، وذلك مع استمراره في اعطاء الاولوية للاستثمارات المتصلة بالمقومات الهيكلية . كما رحبوا بازدياد مساهمة المصرف وفرعيه في تمويل الصناعات التحويلية ، وخاصة عن طريق المؤسسة المالية الدولية .

٢٢٤ — ورد رئيس المصرف على الاسئلة التي اثيرت اثناء المناقشة ، فوافق على ان كلا من المصرف وفرعيه يبدى اهتماما خاصا بالمعاونة على ايجاد المقومات الهيكلية الكافية في البلدان المتنامية ، لانه لا يمكن للتصنيع ان يسير بدونها . واعرب عن ايمانه شخصيا بالاقتصاد القائم على المشاريع الخاصة ، واستدرك ، بوصفه رئيسا للمصرف ، بالا تحرم من القروض البلدان التي تأخذ بنظم اخرى .

٢٢٥ — واحاط المجلس علما ، في قراره ١٠٥٢ (الدورة ٣٨) ، بتقارير المؤسسات الثلاث .

الفرع الثالث

تقرير صندوق النقد الدولي

٢٢٦ — نظر المجلس ، في دورته الثامنة والثلاثين(١) ، في التقرير السنوى لصندوق النقد الدولي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٤ والبيان الموجز عن نشاطات

---

(١) E/SR.1360 , 1361 .

Digitized by UNOG Library

الصندوق من ١ أيار (مايو) ١٩٦٤ الى ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ (١) .

٢٢٧ — وقد قدم المدير العام للصندوق التقرير الى المجلس ، فرحب بانشاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء كهيئة تابعة للجمعية العامة ، واعرب عن ثقته بأن يقوم تعاون وطيد بين الصندوق ومجلس التجارة والانماء .

٢٢٨ — وبين انه رغم ان سنة ١٩٦٤ قد سادها اجمالا جو ازدهار مقترن عامة بجودة اسواق المنتجات الاولية ، فقد فقدت القوى التوسعية في اواخر العام شيئا من زخمها . وصادفت عدة بلدان صناعية صعوبات في ميزان مدفوعاتها . واسفر استمرار توسع النشاط الاقتصادى في البلدان الصناعية عن زيادة ملحوظة في التجارة العالمية من حيث الحجم والقيمة على السواء . وفي الوقت نفسه اتاح ارتفاع قيمة الصادرات من المنتجات الاولية للبلدان المتنامية اجمالا زيادة احتياطاتها من القطع الاجنبي طوال عام ١٩٦٣ وجزء كبير عام ١٩٦٤ ، رغم توقف هذه الاحتياطيات عن الازدياد ، وهبوطها في بلدان كثيرة ، في الاشهر الاخيرة من عام ١٩٦٤ .

٢٢٩ — وفي عام ١٩٦٥ أخذ الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة اصعب . وتتوقف تطوراته على مدى تأثير جهود بعض البلدان الصناعية الرئيسية لمقاومة الضغوط الصعودية للنفقات والاثمان المحلية ، في الاقتصاد العالمي تأثيرا هبوطيا الى حد لا تستطيع تعويضه المؤثرات التوسعية المتوقعة في بلدان اخرى ، وخاصة في ايطاليا وكندا والولايات المتحدة واليابان . وفي اية حال سيكون ميزان مدفوعات البلدان المنتجة للسلع الاولية اسوأ حالا على الارجح في ١٩٦٥ منه في ١٩٦٤ بسبب هبوط الطلب على السلع الاولية ، وارتفاع واردات هذه البلدان ؛ واحتمال انخفاض صاف في رصيدها من القطع الاجنبي .

٢٣٠ — واشار الى عمليات المصرف فذكر ان عام ١٩٦٤ قد تميز بالمساعدة المالية الضخمة التي قدمها الصندوق الى البلدان الصناعية . وبين ان الحالة الجماعية للبلدان الصناعية امر له اهمية خاصة لان هذه البلدان هي التي تحدد الى مدى بعيد الجو الاقتصادى العالمي ، فهي تستوعب حوالي ٧٠ في المائة من الواردات العالمية كما انها السوق الرئيسي للسلع التي تبيعها البلدان غير الصناعية . وقال ان افضل خدمة تستطيع البلدان النامية اسداءها الى البلدان المتنامية هي ضمان وصولها الى اسواق آخذة بالاتساع . وذكر ان نمو البلدان المتنامية ورفاهيتها يعتبران من السمات الرئيسية في اقتصاد عالمي سليم . واضاف ان السبل التجارية ضرورية لتغذية

---

(١) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوى للمديرين التنفيذيين عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٤ (واشنطن) ، والمعلومات التكميلية عن الفترة الممتدة من ١ أيار (مايو) ١٩٦٤ الى ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ المحالة الى المجلس بمذكرة من الامين العام (E/4003 و Add.1) .

Digitized by UNOG Library

النمو الاقتصادى للبلدان المتنامية ، كما انها جزء اساسي في الهيكل التجارى للبلدان الصناعية . واشار الى ان مفهوم الترابط الاقتصادى العالمي هذا كان هـو بالذات الاساس الفلسفي لمؤتمـر الامم المتحدة للتجارة والانماء .

٢٣١ — ومضى يقول ان المشاكل الاساسية التي تواجهها البلدان المتنامية تتناول خدمة الديون الاجنبية ، والتضخم ، والحاجة الى تحسين الادارة النقدية والمالية . وقال ان دائـرة المصارف المركزية التي انشأهـا الصندوق في ١٩٦٤ ، تقوم مع ادارة الشئون الضريبية ، باسـداء المشورة للبلدان المتنامية في شئون المصارف المركزية ، ونظام الضرائب ، والسياسة الضريبية والرقابة على الميزانية . ونوه بعلاقات العمل الوثيقة التي قامت في هذا المجال بين ادارة الشـئون الضريبية التابعة للصندوق وبين الامم المتحدة . وذكر ان الصندوق انشأ علاوة على ذلك معهـد صندوق النقد الدولي ليتولى المسئولية عن جميع نشاطاته التدريبية .

٢٣٢ — واشار المدير العام في ختام بيانه الى اقتراحات احداث زيادة عامة قدرهـا ٢٥ في المائة في حصص الاعضاء مع زيادة اكبر في حصص ستة عشر بلدا لا تعتبر حصصها الحاليـة متناسبة مع نموها الاقتصادى في الاونة الاخيرة . وذكر ان مجموع الحصص سيرتفع ، اذا تحقق تنفيـذ كافة هذه الزيادات ، من مستواه الحالي البالغ حوالي ١٦ ٠٠٠ مليون دولار الى حوالـي ٢١ ٠٠٠ مليون دولار . ووصف زيادة الحصص بانها خطوة في طريق التطور المستمر لنظام النقـد الدولي . وقال ان في هذه الخطوة وغيرها من الامثلة العملية الاخيرة على التعاون المالي الدولي ، تعتبر دلائل مشجعة على قدرة نظام النقد الدولي الحالي على التطور المنظم .

٢٣٣ — واثناء المناقشة ، اثنـى عدد من الممثلين على الصندوق لما بذله من جهود لتوسيع نشاطاته وتنويعها وتكييفها مع الحاجات المتغيرة للبلدان النامية والبلدان المتنامية معا . ولوحـظ ان التوصية المتعلقة بالحصص جاءت في اوانها ، وانها تمثل الاجماع في الرأى على ضرورة زيـادة السيولة الدولية . وشدد عدد من الممثلين على اهمية دور الصندوق ، واسترعوا النظر الى ما يستطيع تقديمه ، بصورة مباشرة وبالتعاون مع الهيئات الدولية الاخرى ، من مساهمة خاصة في حل المشـاكل النقدية للبلدان المتنامية ، والى المساعدة التي يستطيع تقديمها لهذه البلدان في وضع السياسات المالية والنقدية السليمة .

٢٣٤ — ورد المدير العام على الملاحظات التي ابديت خلال المناقشة ، فذكر انه يدرك حق الادراك الحاجة الى تقديم المساعدات العملية الى البلدان المتنامية . واوضح ان المساعدات التي قدمها الصندوق الى البلدان ذات التصنيع المتقدم كانت اكبر حجما ، لضخامة المشاكل النقديـة لهذه البلدان ولانها تترك آثارا تمس نظام النقد الدولي كله . ورأى انه ينبغي انماء نظام النقـد الحالي الذى يقوم فيه الصندوق بدور مركزى ، وتحسينه لا الغاؤه واحلال نظام آخر محله . وقال انـه

Digitized by UNOG Library

قد يصح توجيه النقد للنظام الحالي ، الا انه لا بد من العمل على ضمان سيره بنجاح الى ان يتحقق الاصلاح الطويل الاجل .

٢٣٥ — واحاط المجلس علما ، في قراره ١٠٥١ (الدورة ٣٨) ، بتقرير صندوق النقد الدولي .

Digitized by UNOG Library

Blank page

Page blanche

Digitized by UNOG Library

الفصل العاشر

التعاون الاقليمي *

٢٣٦ — تلقى المجلس في دورته التاسعة والثلاثين التقارير السنوية للجان الاقتصادية الاقليمية ، واستمع الى البيانات التي ادلى بها الامناء التنفيذيون للجنة الاقتصادية لاوروبا ، واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، والامين التنفيذى الوكيل للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية . وقد وصفوا فيها السمات الرئيسية لاعمال اللجان اثناء السنة المنصرمة ، واستعرضوا تطور الحالة الاقتصادية في منطقة كل لجنة . وتتضمن النبذات ٢٣٦ — ٣١٠ أدناه موجزا لتقارير اللجان ؛ كما تتضمن النبذات ٣١١ — ٣١٤ ملخصا للبيانات التي ادلى بها الامناء التنفيذيون . ويحتوى الفصل الرابع موجزا للدراسة الاقتصادية لاوروبا ، والدراسة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى .

٢٣٧ — وتلقى المجلس كذلك تقريرا للامين العام عن التوزيع اللامركزى للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية ، ودعم اللجان الاقتصادية الاقليمية ومكتب الامم المتحدة في بيروت (E/4075) (١) . وقد استعرض هذا التقرير المقدم تلبية لقرار الجمعية العامة ١٩٤١ (الدورة ١٨) النشاطات الاقليمية التي تعكس بوادر متخذة على الصعيد الاقليمي ، واوضح كيفية تأثر سير اعمال الامانة العامة ، في مجالات نشاطها الرئيسية بالتوزيع اللامركزى .

٢٣٨ — وعرض على المجلس كذلك تقرير عن اجتماع الامناء التنفيذيين للجان الاقتصادية الاقليمية (E/4093)(٢) قدم تلبية لقرار الجمعية العامة ١٨٢٣ (الدورة ١٧) . وقد اجمل الامين العام في هذا التقرير المسائل ذات الاهمية المشتركة التي كانت محل مناقشة خاصة في الاجتماع ، وهي تشمل مدى انعكاس توصيات اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء ، في برامج الاعمال ، كما تشمل النواحي المختلفة للتعاون بين الامانات الاقليمية ، والامانة العامة بالمقر ، واللجنة الاستشارية والوكالات المتخصصة ؛ والاستعدادات الجارية لعقد الندوات الاقليمية

---

* يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة بندا عنوانه " التوزيع اللامركزى للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة " .

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ١٣ من جدول الاعمال .

(٢) المرجع الاخير .

Digitized by UNOG Library

والندوة الدولية المعنية بالانماء الصناعي ؛ وتنسيق العمل في مجال الاسقاطات الاقتصادية ؛ والنواحي التي تتطلب اهتماما خاصا في التعاون بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء وبين امانات اللجان الاقتصادية الاقليمية ، ولاسيما المشاكل المتصلة بالتكامل الاقتصادى للبلدان المتنامية ؛ والمسائل الاجتماعية مع اشارة خاصة الى برامج الابحاث والتدريب المتصلة بالانماء الاقليمي ؛ والبرامج التنفيذية بما في ذلك مسألة التعاون بين معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ؛ والمعاهد الاقليمية للانماء الاقتصادى .

الفرع الاول

تقارير اللجان الاقتصادية الاقليمية

المبحث الاول

اللجنة الاقتصادية لاوروبا

٢٣٦ — يتبين من التقرير السنوى للجنة الاقتصادية لاوروبا (E/4031)(١) انها بحثت ، في دورتها العشرين ، مجموع اعمالها واعمال هيئاتها الفرعية ، كما استعرضت الحالة الاقتصادية في اوروبا بالاستناد الى ' الدراسة الاقتصادية لاوروبا ، ١٩٦٤ ' (E/ECE/572) (١) . ونظرت كذلك في قرارات المجلس والجمعية العامة ذات الصلة بعملها ، وفي الدور الذى تؤديه في برامج الامم المتحدة لمساعدة البلدان ذات النمو القليل التقدم ؛ واعمالها المتصلة بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ؛ والتدابير التي اتخذتها تطبيقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤٠ (الدورة ١٨) بشأن النشاطات في ميدان الانماء الصناعي ؛ وغير ذلك من المسائل المبينة ادناه .

٢٤٠ — وقبل اقرار جدول الاعمال ، ذكر عدد من الوفود ان جمهورية المانيا الديموقراطية مستوفية لجميع الشروط اللازمة للتعاون مع اللجنة ، على قدم المساواة مع جمهورية المانيا الاتحادية ، ولذلك ينبغي السماح لها دون مزيد من الابطاء بالاشتراك في اعمال اللجنة ، كما ينبغي ان تلتمس اللجنة من المجلس اتاحة اشراك جمهورية المانيا الديموقراطية في اعمال اللجنة كما اتيح من قبل لجمهورية المانيا الاتحادية . وذكر عدد من الوفود الاخرى ان لممثلي الاقليم المعني كل الحرية في الاشتراك في اعمال اللجنة وفقا للمادة ١٠ من اختصاصاتها ، وقالوا انه نظرا الى عدم حدوث اى تغير في المركز القانوني الدولي للاقليم يبرر تعديل هذه الاختصاصات ، فانه لا مجال هنا لاثارة المسألة .

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣ .

(٢) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 65.II.E.1 .

Digitized by UNOG Library

٢٤١ — واتخذت اللجنة عددا من القرارات المتعلقة باعمالها (E/4031 ، الباب الثالث) . فاوصت ، في اول هذه القرارات بأن يعقد المجلس ، في موعد لا يتجاوز ١٩٦٧ ، مؤتمرا لعقد اتفاقية او اتفاقيتين دوليتين جديدتين تحلان محل اتفاقية عام ١٩٤٩ للسير على الطرق ، وبروتوكول ١٩٤٩ لعلامات واشارات الطريق . واقترحت على المجلس ان يطلب الى اللجان الاقتصادية الاقليمية درس الاحكام التقنية لمشروعي الاتفاقيتين اللذين اعدهما الامين العام ، وان تقدم ما يبدو ضروريا من التعديلات وذلك في وقت يتسنى فيه للمؤتمر دراستها (١) .

٢٤٢ — وفيما يتعلق باعمالها ، دعت اللجنة الامين التنفيذى الى تخصيص الموارد المتوفرة له ، بالدرجة الاولى ، للمهام الدائمة وللمسائل ذات الاولوية . واعربت عن املها في ان تركز الحكومات في الطلبات التي تقدمها الى الامانة لاجراء دراسات ، على المواضيع ذات الاهمية الكبرى . ولفتت نظر هيئاتها الفرعية الى ضرورة متابعة جهودها لكي تلغي او تؤجل الى مابعد اية نشاطات تكون ثانوية في اهميتها . والتمست منها ان تعمد ، في الحالات التي تقرر فيها انشاء فريق عامل للاضطلاع بمهمة معينة غير دائمة ، الى تضمين اختصاصاته تحديد الفترة الممنوحة لانجاز عمله .

٢٤٣ — وايدت اللجنة ، في موضوع استغلال الموارد المائية ، التوصيات التي اقرها الاجتماع الخاص للخبراء الحكوميين بشأن التدابير الجديدة التي يلزم اتخاذها ، واقتراحات الامين التنفيذى لتنسيق التدابير التي يمكن للجنة الاقتصادية لاوروبا اتخاذها في هذا الميدان مع تدابير الهيئات الدولية الاخرى ، ودعت الامين التنفيذى الى انفاذ هذه الاقتراحات والتوصيات .

٢٤٤ — ودعت اللجنة الامين التنفيذى الى النظر في ترتيبات كفيلة بتمكين الخبراء من البلدان المتنامية في المناطق الاخرى من الاشتراك فيما قد يهمها من الجولات الدراسية التي تنظمها اللجنة .

٢٤٥ — وقررت مواصلة اعطاء اولوية عالية لما يدخل في اختصاصاتها واختصاصات هيئاتها الفرعية من النشاطات المتصلة بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ؛ ومواصلة التعاون الوثيق مع مجلس التجارة والانماء الحديث الانشاء ، والاضطلاع في هذا السبيل بما قد تعهد به اليها هيئات الامم المتحدة الرئيسية المناسبة من مهام تتصل باعمال المؤتمر . ودعت الامين التنفيذى الى ان يلبي على وجه السرعة الطلبات التي قد ترد اليه ، بالطرق المقررة ، للحصول على المساعدة في المشاريع او الدراسات التي يضطلع بها المؤتمر ، وان يمد في هذا الصدد يد التعاون التام الى اقصى قدر مستطاع عمليا في حدود اختصاصه وموارده . والتمست من لجنة انماء التجارة ان تعطي عند اجتماعها في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ اولوية لاجراء دراسة مفصلة لتوصيات المؤتمر الداخلة في اختصاصها في ضوء مناقشات اللجنة الاقتصادية لاوروبا في دورتها العشرين ودون اخلال بموقف

---

(١) انظر كذلك الفرع السادس من الفصل الرابع عشر ادناه .

Digitized by UNOG Library

الحكومات الاعضاء من توصيات المؤتمر المنفردة ، ومواصلة نشاطاتها لتنفيذ هذه التوصيات . كما دعت اللجنة اعضاءها الى موافاة الامين التنفيذى بآرائهم بشأن التوصيات التي يصح ان تدرسها لجنة انماء التجارة تنفيذا لقرار المجلس ١٠٠٠ (الدورة ٣٧) ؛ وطلبت الى لجنتها ، ان تضع ، بالاضافة الى اية توصيات اخرى قد تقررها تنفيذا لقرار اللجنة ٩ (الدورة ١٦) ، توصيات مناسبة غايتها المساعدة على ازالة العراقيل الاقتصادية والادارية والعراقيل المتصلة بالسياسة التجارية ، التي تعترض سبيل انماء التجارة بين البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لاوروبا . والتمست من الامين التنفيذى اعلامها في دورتها الحادية والعشرين عن تنفيذ القرار .

٢٤٦ — والتمست اللجنة كذلك من لجنة انماء التجارة التابعة لها ان تبين للفريق الخاص المعني بدراسة مشاكل التجارة بين الشرق والغرب ، المجالات التي ينبغي ان يركز فيها جهوده تسهيلا لها لوضع توصيات جديدة معينة لتنفيذ قرار اللجنة ٩ (الدورة ١٦) . وقررت الابقاء على الفريق الخاص لفترة اخرى . والتمست من الامين التنفيذى ان يدعو الحكومات الاعضاء الى ان توضح لرئيس لجنة انماء التجارة على وجه التحديد المشاكل التي تود ان يركز الفريق الخاص اهتمامه عليها ابتداء من اول عام ١٩٦٦ ، واوعزت الى رئيس الفريق الخاص دعوة خبراء من بلدان اعضاء غير ممثلة في الفريق ابدت رغبتها في التشاور مع الفريق او يمكن لها ، في رأى الفريق ، المساهمة بنصيب محدد في عمله ، الى الاجتماع بالفريق في وقت مناسب لهذا الغرض ؛ والتمست من الامين التنفيذى ان يحيل الى الفريق ملاحظات الحكومات (E/ECE/533 و Addenda) على تقرير الفريق عن اعمال دورته الثانية .

٢٤٧ — والتمست اللجنة ، في قرار آخر ، من الامين التنفيذى ان يواصل تقديم مساعدته وتعاونه لمركز الانماء الصناعي وامانات اللجان الاقتصادية الاقليمية الاخرى في اعداد الدراسات للندوات الاقليمية والندوة الدولية عن التصنيع . ودعت اللجنة هيئاتها الفرعية الى ان تبحث بالصورة المناسبة امكانية اسهامها ، في فروع الصناعة المختلفة ، في انجاح هذه الندوات .

٢٤٨ — واعربت اللجنة عن ارتياحها للنتائج الطيبة المحرزة في ميدان التعاون الاقتصادى بين اعضائها خلال دوراتها العشرين الاولى . واكدت مجددا ثقتها في ان تواصل حكومات البلدان الاعضاء وتضاعف اعمال التعاون ، وطلبت اليها الدعاية على اوسع نطاق ممكن ، وخاصة في الاوساط الاقتصادية ، لنشاطات اللجنة وللفائدة المجنية من التعاون الاقليمي الجارى برعايتها .

٢٤٩ — وقررت اللجنة ان تكون اجتماعات كبار المستشارين الاقتصاديين للحكومات الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لاوروبا اكثر تقاربا في المستقبل وذلك لكي يتسنى تنفيذ برنامج اعمال طويل الاجل تنفيذا مرضيا ، وحددت لهذا الغرض عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ موعدين للاجتماعين المقبلين لكبار الخبراء .

٢٥٠ — وفي ميدان الآلية الذاتية ، التمست اللجنة من الامين التنفيذى ان يعمم على المقررين كافة الوثائق الرئيسية التي اعدتها مؤخرا هيئاتها الفرعية لابداء ملاحظاتهم عليها ؛ وان يعد

Digitized by UNOG Library

بيانا تفصيليا للدراسة المشار اليها في تقريره المرحلي (E/ECE/567) ويقدمه الى اجتماع للمقررين ؛ وان يعقد دورة ثانية لاجتماع المقررين للنظر في النص الاولى للدراسة ، وان يقدم اليها في دورتها الثانية والعشرين عام ١٩٦٧ مقترحاته بشأن التدابير الجديدة التي يمكن اتخاذها في ميدان الآلية الذاتية ، ودعت هيئاتها الفرعية الى مواصلة اعمالها المتصلة بالآلية الذاتية كل في ميادين نشاطها .

٢٥١ — والتمست اللجنة من الامين التنفيذى ان يحيل الى حكومات البلدان الاعضاء موجزا للاقتراحات المقدمة في دورتها العشرين بشأن انماء التعاون الاقليمي في الميادين الاقتصادية والعلمية والتقنية ، وان يدعوها الى موافاته بملاحظاتها على هذه الاقتراحات ، والاعراب ، اذا امكن ، عن آرائها الخاصة بشأن الاضطلاع بدراسات للمشاكل المتصلة بذلك .

٢٥٢ — وتضمنت القرارات الاخرى التي اتخذتها اللجنة قرارات بشأن الاتجاهات الحالية والمنتظرة في سوق المنتجات الكيمياوية ، وتلوث الجو والمياه ، ومشاكل الآلية الذاتية ، وبرنامج اعمال اللجنة في ١٩٦٥ — ١٩٦٦ .

٢٥٣ — كما اتخذت اللجنة قرارات بشأن الاعمال المقبلة في مجال مقارنة احصاءات التجارة الخارجية ، وبشأن تبادل الموجزات التحليلية للوثائق العلمية في ميدان الاقتصاد التطبيقي وميدان الهندسة الميكانيكية والكهربائية .

٢٥٤ — وقد واصلت اللجنة ، اثناء السنة ، تعاونها مع الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومع عدد كبير من المنظمات غير الحكومية . وواصلت صلاتها غير الرسمية ، على صعيد الامانات ومع عدد من المنظمات الحكومية الدولية غير المنتمية الى اسرة مؤسسات الامم المتحدة .

٢٥٥ — وفيما يلي بعض اعمال الهيئات الفرعية التي استعرضتها اللجنة ، ووصفتها في تقريرها : اجرت لجنة المشاكل الزراعية التبادل السنوى للمعلومات عن تطور انماء الزراعة وعن السياسة الزراعية ، وواصلت اعمالها في المسائل التقنية بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية والاقليمية الاخرى . وواصلت لجنة الفحم الاهتمام بجميع المشاكل الرئيسية المتصلة برفع كفاءة صناعة الفحم . وقد عقد خلال الفترة المستعرضة اجتماع لمديرى معاهد الابحاث التعدينية القومية وندوة عن الانفجار الفورى للفحم والغاز . وعقد مؤتمر الاحصائيين الاوروبيين دورته العامة الثانية عشرة . كما عقدت اجتماعات اخرى لشئون احصاءات القطاع العام ، واحصاءات الانتاجية (بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية) ، وتجهيز البيانات الالكتروني ، والحسابات والارصدة القومية ، والتعدادات الزراعية (بالاشتراك مع منظمة الاغذية والزراعة ، ولجنة المشاكل الزراعية) . ونشرت لجنة الطاقة الكهربائية دراسات عن حالة صناعة توريد الطاقة الكهربائية ومستقبلها في اوروبا وعن حالة كهربة الريف في اوروبا ، وتقارير عن مسائل محددة ، ونموذج للفهرست والاحكام الخاصة بالتعديل ، في العقود الدولية لتوريد الطاقة الكهربائية . وواصلت لجنة الغاز اهتمامها بنقل الكميات الكبيرة من الغاز الطبيعي وتخزينها ، فوضعت ، بمساعدة الاتحاد الدولي للغاز ، نظاما دوليا للسلامة ،

Digitized by UNOG Library

ينطبق على نقل الغاز بواسطة خطوط الانابيب الدولية . وتابعت لجنة الاسكان والبناء والتخطيط اعمالها المتصلة بالبناء والانشاء ، وبالنواحي الاجتماعية ـ الاقتصادية للاسكان وبالتجديد والتخطيط الحضريين ، وباحصاءات الاسكان والبناء والتخطيط . واكدت مجددا استعدادها للتعاون الوثيق مع لجنة الاسكان والبناء والتخطيط التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ومع الهيئات المماثلة باللجان الاقتصادية الاقليمية الاخرى . وواصلت لجنة النقل الداخلي نشاطاتها الموجهة خاصة الى توحيد القواعد القومية للسير على الطرق والنقل ، وانشاء نظم للنقل الدولي في اوروبا لتيسير النقل الدولي للبضائع والركاب بالطرق البرية والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية . وشملت اعمالها، فتح باب التوقيع على اتفاقية لتسجيل سفن الملاحة الداخلية . وفيما يتعلق بالدراسات التي تضطلع بها لجنة الصلب ، اوشك العمل على الانتهاء في الدراستين المتعلقتين بالنواحي الاقتصادية لتحضير ركاز الحديد ، والاتجاهات الطويلة الاجل للاستخدام التنافسي للصلب بالمقارنة مع المواد الاخرى . واستخدمت بعض دراسات اللجنة في اعداد الندوة الدولية والندوات الاقليمية عن التصنيع. واستعرضت لجنة الاخشاب احوال السوق الاوروبية للاخشاب الراتينجية المنشورة وللاخشاب الملحاوية (بما فيها اخشاب المناطق الحارة الملحاوية) ولباب الخشب ، والدعائم الخشبية واثناء ١٩٦٤ ، واجريت تقديرا لامكانيات ١٩٦٥ . كما بدأت دراسة سنوية للسوق الاوروبية للخشب المضغوط والالواح الليفية والالواح المصنوعة من النشارة . واجرت لجنة انماء التجارة مناقشتها السنوية للتطورات في ميدان التجارة الاوروبية الداخلية ، ولاسيما التجارة بين الشرق والغرب . كما استعرضت نتائج مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء وابدت ادراكها لاهمية المساهمة التي تستطيع تقديمها لعمل المؤتمر . كما بحثت الاعمال التي انجزها الفريق الخاص لدراسة مشاكل التجارة بين الشرق والغرب تنفيذا لقرار اللجنة ٤ (الدورة ١٦) .

المبحث الثاني

اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى

٢٥٦ ـ شددت اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ، خلال السنة المستعرضة ، على الاسراع بالتعاون الاقليمي والدولي والتوسع فيه وذلك على الاخص في ضوء توصيات المؤتمر الوزاري عن التعاون الاقتصادى الآسيوى ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، والبرامج المتصلة بسنة التعاون الدولي . ويتبين من تقرير اللجنة السنوى (E/4005) (١) انها اعادت تنظيم برنامج اعمالها وفقا لتوصية المجلس بتقديم البرنامج وفقا للتصنيف الوظيفي لنشاطات الامم المتحدة .

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢ .

Digitized by UNOG Library

واستعرضت الحالة الاقتصادية في منطقة اللجنة بالاستناد الى ' الدراسة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ، ١٩٦٤ ' (١) .

٢٥٧ — واتخذت اللجنة عددا من قرارات (E/4005، الباب الثالث) سيرد بحث احكامها الرئيسية ادناه ، تتناول التنسيق الاقليمي لخطط الانماء القومية ؛ وانماء الصناعة وتشجيعها ؛ وانماء الثروة المعدنية في آسيا ؛ وتطبيق العلم والتقنية على الانماء الاقتصادى والاجتماعي لبلدان منطقة اللجنة ؛ والمصرف الانمائي الآسيوى ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ؛ والمعرض التجارى الدولي الآسيوى ؛ وموارد المساعدة التقنية وتنسيق هذه الموارد وميادين الانماء . وانشأت فريقا لدراسة مسألة توسيع نطاق اللجنة الجغرافي وعضويتها ، وسيرفع الفريق تقريره الى اللجنة في دورتها القادمة .

٢٥٨ — واعربت اللجنة عن ادراكها أن انشاء المصرف الانمائي الآسيوى المقترح سيساعد على تعبئة رؤوس اموال اضافية جديدة للمشاريع التي لا تمولها المؤسسات القائمة تمويلا كافيا . وشددت على اهمية تأييد البلدان النامية لهذا المصرف . وانشأت لجنة استشارية مؤلفة من كبار الخبراء الذين تعينهم حكومات ايران ، وباكستان ، وتايلند ، وجمهورية فييتنام ، وسيلان ، والفيليبين ، وماليزيا ، والهند ، واليابان ، للتشاور مع حكومات البلدان الاعضاء في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى والبلدان النامية غير المنتمية الى المنطقة وكذلك المؤسسات الدولية المالية وغيرها . وقد طلب الى اللجنة الاستشارية اعلام المؤتمر الوزارى الثاني المعني بالتعاون الاقتصادى الآسيوى المقرر عقده في مانيلا في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ عن نتائج مشاوراتها ؛ واعداد مشروع للنظام الاساسي للمصرف الانمائي الآسيوى واسداء المشورة ، والمساعدة بغير ذلك من السبل في اعداد التدابير الاخرى اللازمة لانشاء المصرف .

٢٥٩ — ودرست اللجنة دور القطاع الزراعي في الانماء الاقتصادى ، وهو موضوع الباب الاول من ' الدراسة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ، ١٩٦٤ ' . ومع ان الانتاج الزراعي في منطقة اللجنة اظهر انتعاشا ملحوظا لاول مرة منذ عام ١٩٦١ ، فان الزيادة في الانتاج الغذائي ١٩٦١ الى ١٩٦٤ في بلدان المنطقة كانت اقل كثيرا من معدل تكاثر السكان ، وعلى ذلك فان النصيب الفردى من الانتاج الغذائي في ١٩٦٤ ظل دون مستوى ١٩٦١ .

٢٦٠ — وابدت اللجنة قلقها البالغ ازاء بطء نمو الصادرات من معظم البلدان النامية في منطقتها ، واستمرار تدهور معدلات تبادلها التجارى . وشددت على الحاجة الماسة الى اتخاذ التدابير العملية لتثبيت اثمان السلع الاساسية عند مستوى مجز عن طريق التعاون الدولي ، وابرزت

---

(١) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 65.II.F.1 (وقد صدرت ايضا في المجلد الخامس عشر ، العدد الرابع ، من ' النشرة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ') .

Digitized by UNOG Library

ضرورة اقتران المساعدات الدولية واستثمارات رؤوس الاموال الاجنبية في البلدان المتنامية بجهود مركزة لتحسين فرصها التجارية . واعربت اللجنة عن الامل في ان يعمل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ومجلس التجارة والانماء الحديث الانشاء ، على تحقيق هذا التحسن وعلى زيادة ترشيد التقسيم الدولي للعمل وتوزيع الانتاج . وشددت على ان المعالجة الدينمية لموضوع تصنيع البلدان المتنامية في منطقتها وتوسيع صادراتها تتطلب كذلك تنسيق كل من الخطط الانتاجية وبرامج الاستثمار على نحو يكفل تفادي التكرار المبدد للجهود الانمائية . ودعت الى تقوية المركز الاقليمي للاسقاط والبرمجة الاقتصاديين المنشأ في امانة اللجنة ، لكي يتسنى له ان يقوم باستعراض مستمر للقطاعات والمجالات ، التي يمكن فيها لزيادة التنسيق بين الخطط الانمائية ، على الصعيد الاقليمي او دون الاقليمي ، ان تسفر عن فوائد متبادلة . والتمست من الامين التنفيذي عقد اجتماع لفريق عامل من خبراء التخطيط لتمكين مخططي الانماء في بلدان المنطقة من اخذ خطط البلدان الاخرى بعين الاعتبار ، بغية تنسيقها .

٢٦١ — ورحبت اللجنة بقرار الجمعية العامة ١٦٦٥ (الدورة ١٦) الذي انشأ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء كهيئة دائمة تابعة للجمعية العامة ، ومجلس التجارة والانماء كهيئة فرعية تابعة للمؤتمر . ورأى ممثلو بلدان كثيرة انه بالرغم من ان توصيات المؤتمر لم تمض في كثير من الميادين شوطا كافيا في سبيل تلبية آمال البلدان المتنامية ، فقد تحقق تقدم ملموس في مجالات معينة كالمساعدة الخارجية ، وخدمة الديون ، والتمويل والانماء الاقليميين ، والنقل البحري والتجارة فيما بين البلدان المتنامية . واعربوا عن الامل في الا تتأخر البلدان النامية في تعديل سياساتها التجارية لاتاحة فرص تجارية اكبر للبلدان المتنامية . وشدد ممثلو البلدان المتنامية بالمنطقة على الحاجة الماسة الى التنفيذ العاجل لتوصيات المؤتمر بشأن تصريف المنتجات الاولية للبلدان المتنامية وسلعها المصنوعة في اسواق البلدان النامية ، ولا سيما التوصيات المتعلقة بالترتيبات التعاونية بين اللجنة والمؤتمر على كل من صعيد الحكومات والامانات ، وبانشاء لجنة فرعية للنقل البحري واثمان النقل البحري متفرعة عن لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل التابعة لمجلس التجارة والانماء . ولاحظت اللجنة ان البلدان المتنامية في منطقتها ترجو ان يسير الاتحاد الاقتصادي الاوروبي في سياساته لوجهة جديدة تتفق مع الروح السائدة في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، واعربت عن املها في ان يولي المؤتمر واجهزته الاهتمام الحق لهذه المسائل .

٢٦٢ — ولاحظت اللجنة مع التقدير ان حكومة تايلند قررت ، بتأييد من بلدان منطقة اللجنة ، عقد اول معرض تجاري دولي اسيوي في بانكوك من ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) الى ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ . ودعت جميع حكومات البلدان الاعضاء والبلدان المنتسبة الى الاشتراك في المعرض ، والى القيام بدعاية واسعة له في بلدانها ، وتشجيع منظماتها الصناعية والتجارية على الاشتراك فيه ، وساعدتها في ذلك .

٢٦٣ — ولاحظت اللجنة الرأي الذي اعربت عنه وفود البلدان المتنامية بأن افضل وسيلة لاحداث تغيير في هيكلها الاقتصادي هو انماء الصادرات ، على نحو ما أكده مؤتمر الامم المتحدة

Digitized by UNOG Library

للتجارة والانماء . ورؤى ان اقامة المشاريع الصناعية المشتركة من الوسائل الهامة بصفة خاصة لتحقيق التغيرات الهيكلية المنشودة في اقتصادات البلدان المتنامية في منطقة اللجنة . واشير الى ان من وسائل تشجيع قيام هذه المشاريع المشتركة ، نقل المصانع التي تنتج السلع الاستهلاكية البسيطة بطرق تعتمد على الاستخدام المركّز لليد العاملة ، من البلدان النامية الى البلدان المتنامية . ولاحظت اللجنة ان السلسلة الاولى من المحادثات المتعلقة بتشجيع الصناعة قد جرت في الدورة السابعة عشرة للجنة الصناعة والموارد الطبيعية المنعقدة في شباط (فبراير) ١٩٦٥ ؛ وقررت ان تتناول المهام الفورية للمركز الاقليمي لتشجيع الصناعة وتخطيطها ما يلي : جمع المعلومات المتصلة بخطط الانماء الصناعي القومية وتعميمها ، ودراسة هذه الخطط وتحليلها ؛ والاضطلاع بدراسات للقطاعات المختلفة من الصناعات بغية تعيين القطاعات التي تنطوي على افضل امكانيات للتعاون المثمر ؛ وتقديم المساعدة الى بلدان المنطقة بناء على طلبها .

٢٦٤ — والتمست اللجنة من الامين التنفيذي ان يضاعف نشاطات الامانة المتصلة بعمل اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء ، وذلك ايمانا منها بأن اللجان الاقتصادية الاقليمية على دراية بالمشاكل والميادين التي تتطلب اعلى الاولوية في مجال تطبيق العلم والتقنية على الانماء . وايدت توصية لجنة الصناعة والموارد الطبيعية باجراء مسح جيوفيزيائي مشترك للمناطق البحرية القريبة من الساحل الآسيوي ، وايدت ادراج موضوع تخفيف حدة الاعاصير وضبطها في برنامج اعمال الامانة .

٢٦٥ — واحاطت اللجنة علما بالتقدم المحرز في المشاريع الاقليمية الثلاثة المتعلقة بالطريق الرئيسي الآسيوي ، والحوض الاسفل لنهر الميكونغ ، ومعهد الامم المتحدة الآسيوي للانماء والتخطيط الاقتصاديين . فرحبت بانشاء لجنة تنسيق للطريق الرئيسي الاسيوي وحددت اختصاصاتها . ولاحظت ان العمل في الحوض الاسفل لنهر الميكونغ انتقل من طور الدراسة الى طور التنفيذ ، ورحبت بالمساعدات الجديدة المقدمة من عدة بلدان وكذلك من البرنامج الغذائي العالمي . واعربت عن ارتياحها لنتائج نشاطات المعهد الآسيوي للانماء والتخطيط الاقتصاديين في سنته الاولى . فقد اتم المعهد فيها برامج التدريب العام والعالي لثلاثين موظفا من اربعة عشر بلدا من بلدان المنطقة ، ونظم دورات دراسية قومية قصيرة الاجل في كل من اندونيسيا وماليزيا استفاد منها اربعون موظفا في كل حالة . وقد اعلنت كل من استراليا وهونغ كونغ ، اثناء الدورة ، عن تبرعات جديدة للمعهد . ورؤى ان المعهد يصح ان يشترك مع الامانة في دراسة تحقيق التناسق بين خطط الانماء القومية في منطقة اللجنة .

٢٦٦ — وايدت اللجنة توصيات المؤتمر الاقليمي السادس لانماء الموارد المائية (E/CN.11/678) وشددت على ضرورة الاسراع بوضع الخطط الرئيسية الطويلة المدى لانماء الموارد المائية التي تكون متمشية مع الخطط القومية للانماء الاقتصادي والاجتماعي العام . كما اعربت عن ادراكها لضرورة توفر البيانات الهيدرولوجية وغيرها من البيانات الاساسية التي يمكن الاعتماد عليها في وضع خطط انماء

Digitized by UNOG Library

الموارد المائية . ولاحظت ان منع ملوحة التربة ومقاومة هذه الملوحة عاملان هامان جدا في زيادة الانتاج الزراعي في بلدان منطقة اللجنة . وقد عرضت حكومة الاتحاد السوفياتي عقد حلقة دراسية عن هذه المشاكل خلال عام ١٩٦٦ .

٢٦٧ — واوصت اللجنة بأن تعزز بلدان المنطقة او ان تنشيء جهازا قوميا عالي المستوى لتنسيق المساعدة التقنية او ان تدعم مثل هذا الجهاز ، وذلك بغية تحسين كافة برامج المعونة التقنية من حيث تنظيمها والانتفاع منها وتنفيذها ؛ والتمست من الامين التنفيذي ان يقوم ، بالتشاور والتناسق مع مديرية عمليات المساعدة التقنية والصندوق الخاص والممثلين المقيمين لمكتب المساعدة التقنية ومديري الصندوق الخاص ، بتشجيع ومساعدة البلدان الاعضاء على تحديد حاجات كل منها الى المساعدة التقنية وعلى تضمين النتائج في برامج مساعدة تقنية منسقة مع الخطة الانمائية القومية . كما التمست من الامين التنفيذي ان يعقد ، بالتعاون مع مديرية عمليات المساعدة التقنية ومكتب المساعدة التقنية ، حلقة دراسية قصيرة الاجل او فريقا عاملا معنيا بالتنسيق القومي للمساعدة التقنية . وحثت على زيادة حجم المساعدة التقنية المقدمة الى بلدان المنطقة بموجب البرنامج الموسع للمساعدة التقنية ، وذلك نظرا لتزايد الطلب على مثل هذه المساعدات في بلدان المنطقة . كما اعربت عن املها في ان يستمر التوزيع اللامركزي لبرنامج المساعدة التقنية في السنوات القادمة . وابدت ادراكها لفائدة المشاريع الاقليمية ولا سيما المستشارين الاقليميين ، ورأت ان التوسع في هذا البرنامج سيزيد من استفادة حكومات المنطقة منه ؛ وشددت على وجوب زيادة الاعتمادات المخصصة للمشاريع الاقليمية حتى تصل الى الحد الاقصى المقرر ، وقدره ١٥ في المائة من مجموع الاعتمادات المتاحة بموجب البرنامج الموسع .

٢٦٨ — ورأت اللجنة ، عند استعراض الحالة الاجتماعية في منطقتها ، انه بالرغم من تفشي الفقر والجوع والامية والمرض ، فالتقدم جار في بعض الميادين كالتعليم والصحة . الا ان هنالك الكثير مما ينبغي عمله ، ولا بد من اجراء دراسات كثيرة قبل ان تتمكن البلدان المتنامية في المنطقة ، من التوصل واثقة الى حلول للمشاكل الاجتماعية التي تؤثر في نموها الاقتصادي . ولاحظت اللجنة بعين القلق التكاثر الهائل لسكان معظم بلدان المنطقة ، واعلمت بالتدابير التي يتخذها عدد من هذه البلدان لمعالجة المشكلة . كما لاحظت انه قد تم في السنوات الاخيرة التوصل ، لهذه الغاية ، الى تقنيات اكثر فعالية وقبولا . ورحبت اللجنة باعمال الامانة في المسائل الاجتماعية ، وخاصة بجهودها لتشجيع الافرقة الدراسية القومية المعنية بالتعليم العالي للخدمات الاجتماعية ، والانماء المجتمعي .

٢٦٩ — واستعرضت اللجنة الاعمال التي قامت بها الشعبة الزراعية المشتركة بين اللجنة ومنظمة الاغذية والزراعة خلال عام ١٩٦٤ ، وطلبت من الامانة ان تقوم ، بالتشاور مع حكومات البلدان الاعضاء ، بتقصي امكانية انشاء مركز تدريب اقليمي للمشتغلين بالتمويل والائتمان الزراعيين .

Digitized by UNOG Library

٢٧٠ — واعربت اللجنة ، عند موافقتها على برنامج الاعمال وترتيب الاولويات (E/4005 ، الباب الخامس) عن ارتياحها الى اعطاء الاولوية للمشاريع الموجهة نحو التدابير العملية ، والتمست من الامين التنفيذى ان يدخل على الامانة ما قد يلزم من التعديلات والاضافات لتنفيذ برنامج الاعمال تنفيذا فعالا .

المبحث الثالث

اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية

٢٧١ — عقدت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية دورتها الحادية عشرة في مكسيكو من ٦ الى ١٧ أيار (مايو) ١٩٦٥ . ويتضمن التقرير السنوى للجنة (E/4032/Rev.1 و Rev.1/Add.1)(١) بيانا كاملا بمداولاتها ، كما يتضمن موجزا بالاعمال التي قامت بها خلال السنة الماضية فضلا عن برنامج الاعمال وترتيب الاولويات للسنتين القادمتين . وقد نشرت قرارات اللجنة في صورة مجموعة مسلسلة من القرارات (E/4032/Rev.1 ، الباب الثالث) .

٢٧٢ — وتركزت المناقشة في الدورة حول اربعة مواضيع رئيسية هي : الحالة الاقتصادية العامة ، والتكامل الاقتصادى ، والسياسة التجارية ، والانماء الصناعي في امريكا اللاتينية .

٢٧٣ — ولاحظت اللجنة ان التطورات الاقتصادية الاخيرة في المنطقة قد تميزت اجمالا بتغيرات ايجابية وانه قد تم بنجاح ، في الوقت الحاضر على الاقل ، قلب الاتجاهات السيئة التي سادت المنطقة زمنا طويلا . وعلى ذلك فان التشديد البالغ على ضرورة التكامل الاقليمي لم يأت وليدا للاحوال الاقتصادية السيئة ، بل جاء بالاحرى نتيجة الاقتناع الذى اعربت عنه حكومات امريكا اللاتينية بأن طريق التقدم المستمر هو طريق السوق المشتركة . وبينت اللجنة بايجاز طبيعة المهام العاجلة التي ينبغي الاضطلاع بها فيما يتعلق بالتكامل ، في قرار قامت فيه ، ضمن امور اخرى ، بحث الامانة على ان تدرس من جديد ، بالتنسيق الوثيق مع امانتي مؤسسة امريكا اللاتينية للتجارة الحرة والسوق المشتركة لامريكا الوسطى ، الصيغ والامكانيات المختلفة المعروضة في الوثيقة E/CN.12/728 مع المراعاة الحقة لاية دراسات او اقتراحات او آراء وضعتها مؤخرا حكومات الدول الاعضاء ومنظمات امريكا اللاتينية وخبراؤها ؛ وان تضع اقتراحات محددة للتدابير القصيرة الاجل والطويلة الاجل التي ينبغي اتخاذها لتعجيل عملية التكامل وتوسيع مداها . وقد حثت اللجنة الامانة على ان تعقد لهذا الغرض اجتماعا خاصا للخبراء في تموز (يوليه) ١٩٦٥ . واذنت للامانة بانشاء ما تراه لازما من الافرقة العاملة الخاصة للنظر في نواحي خاصة من التكامل .

٢٧٤ — وابدت اللجنة في مناقشاتها اهتماما خاصا بمشاكل البلدان ذات النمو القليل التقدم نسبيا ، والبلدان التي لا تتوفر فيها الاسواق الكافية لانماء انواع معينة من النشاطات .

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحقان رقم ٤ و ٤ ألف .

Digitized by UNOG Library

والتمست من الامانة ايلاء عناية خاصة لهذه المشاكل ، واعداد دراسة عنها ، وعقد اجتماع على مستوى عال لممثلي حكومات هذه البلدان لاستعراض الدراسات واتخاذ القرارات في الاقتراحات الموضوعة بشـــأنها .

٢٧٥ — وفيما يتعلق بمشاكل التجارة العامة ، اتخذت اللجنة قرارا اكدت فيه الكثير من النتائج التي خلصت اليها لجنة التجارة التابعة لها في دورتها الرابعة المعقودة في تشـــرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ ، ووضعت برنامج اعمال محدد في مسائل معينة مثل نظام الافضليـــات ، واعداد جداول بالسلع الاولية ، والسلع المصنوعة ونصف المصنوعة التي تهم بلدان امريكا اللاتينيـــة تصديرها ، واتجاهات الاثمان الدولية بالنسبة الى السلع الاولية التي تصدرها هذه البلـــدان . وحثت حكومات اعضاء اللجنة على اعطاء اولوية خاصة لجهودها الرامية الى منع اية معاملة تمييزية في التجارة تسيء الى صادرات امريكا اللاتينية ، والى الغاء هذه المعاملة من حيث وجدت ، وفقـــا لتوصيات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء . كما التمست من المؤتمر اتخاذ ما قد يراه مناسبا من التدابير للقضاء على المعاملة التمييزية .

٢٧٦ — وقد وضعت اللجنة نصب اعينها ، عند مناقشة مشاكل الانماء الصناعي ، قراري المجلس ١٠٢٦ (الدورة ٣٧) و ١٠٣٠ جيم (الدورة ٣٧) ، وحثت بصفة عامة الامانة على مواصلة دراساتها لمختلف القطاعات الصناعية ، مع اجراء ابحاث جديدة عن النواحي التقنية للموضوع وعن عملية التصنيع ، وذلك لتقديمها في الندوة الاقليمية عن التصنيع المقرر عقدها بسنتياغو في الشيلي في شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، تمهيدا للندوة الدولية التي سيعقدها مركز الانماء الصناعي . وشددت اللجنة على اهمية التعليم والتدريب بالنسبة الى الانماء والتكامل الصناعيين . ورحبت في هذا الصدد بتعاون الامانة مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في تنظيم مؤتمر تطبيق العلم والتقنيـــة على انماء امريكا اللاتينية المقرر عقده بسنتياغو في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، ومؤتمر وزراء التربيـــة والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادي . وحثت الامين التنفيذي على ان يتحرى مع (اليونسكو) طرق ووسائل اشتراك اللجنة مع اليونسكو في رعاية هذا المؤتمر الاخير المقرر عقده في منتصف عـــام ١٩٦٦ في بيونس ايرس بالارجنتين . كما عنيت بضرورة تشجيع قيام تكامل فعال بين تخطيط القطاعات الصناعية ومقتضيات التخطيط الاقليمي ، واستقصاء اتجاهات وامكانيات التجارة الاقليمية الداخلية في امريكا اللاتينية بالسلع الاساسية الرئيسية ، وذلك لكي يكون اسهل على هيئات التخطيط المختلفـــة الاستفادة مما تهيؤه تجارة امريكا اللاتينية في السلع المصنوعة ، من فرص للانماء الاقتصادي .

٢٧٧ — ويرجع بعض اهتمام اللجنة بامكانيات التكامل الصناعي الى ان الاستعاضـــة عـــن الواردات تكاد تبلغ منتهاها في بلدان كثيرة ، بينما ادركت البلدان الاخرى التي لم تدخل هـــذه المرحلة من مراحل التصنيع الا مؤخرا ، ان استمرار هذه العملية ، في ظل احوال مماثلة للاحـــوال السائدة من قبل ، سيعني ارتفاع نفقات الموارد الانتاجية وضياع الكفاءة والانتاجية وارتفاع نفقـــات الانتاج . الا انه لوحظ ان هنالك فرصا وداعي جديدة لتنشيط التصنيع تمت بصلة الى الـــدور

Digitized by UNOG Library

الاساسي الذى سيسند الى التكامل الاقليمي في هذا الصدد ، والى الحاجة الى زيادة سرعة معدل نمو امريكا اللاتينية وتشجيع الاصلاحات الهيكلية الداخلية للوصول الى توزيع اعدل للدخل ، وما يترتب على ذلك من آثار في الطلب على السلع المصنوعة ، والى ضرورة بذل جهود اكبر لفتح ابواب جديدة للصادرات من السلع المصنوعة .

٢٧٨ — وابدت اللجنة اهتماما خاصا بالمشاريع المضطلع بها بالتعاون مع الوكالات المتخصصة ومنظمات البلدان الامريكية . وابدت ارتياحها للصلات الوثيقة مع منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بدراسة الاحتياجات من اليد العاملة الماهرة، ونفقات اليد العاملة ، وباستمرار الجهود المبذولة بالاشتراك مع منظمة الاغذية والزراعة ، وبالمشاريع المشتركة مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) والمشار اليها اعلاه ، وبمساهمة منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للارصاد الجوية في الدراسات المتعلقة بموارد المياه ، وبالمساعدة التي تقدمها حاليا منظمة الصحة العالمية للدراسات المتعلقة بالاسكان . كما ابدت اللجنة ترحيبها بالمساعدات التقنية والمالية التي قدمها المصرف الانمائي للبلدان الامريكية ، لبرنامج تكامل الانماء الصناعي المشترك بين اللجنة وبين معهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادى والاجتماعي وبين المصرف نفسه واعتبرتها نموذجا للجهود المنسقة .

٢٧٩ — واعربت اللجنة عن ارتياحها للتقدم المستمر في برنامج التكامل الاقتصادى لامريكا الوسطى ، ولتوطيد العلاقات مع امانتي المعاهدة العامة للتكامل الاقتصادى لامريكا الوسطى ومؤسسة امريكا اللاتينية للتجارة الحرة .

٢٨٠ — واستعرضت اللجنة اعمال معهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادى والاجتماعي (E/4032/Rev.1، المرفق الثالث) . فابدت ارتياحها خاصة للتوسع المطرد في نشاطات المعهد منذ انشائه عام ١٩٦٢ ، وللتعاون المتزايد مع الوكالات في تنظيم الدورات الدراسية المتخصصة . واعرب عدد من الممثلين عن ارتياحهم للتقدم المحرز ، والى المساعدة المقدمة الى حكوماتهم في وضع الخطط الانمائية ، في صوره خدمات تقنية استشارية . وقد قامت اللجنة بانتخاب الاعضاء الجدد في مجلس ادارة المعهد عملا بالقرار ٢٢٠ (AC.52) الذى اتخذته اللجنة العامة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية .

٢٨١ — وتأمينا للقدر الكافي من الدعاية لاعمال اللجنة في مجالات التكامل الاقتصادى ، والتجارة الخارجية ، والتصنيع الاقليمي ؛ التمست اللجنة من الامانة ان تعقد ، قبل نهاية عام ١٩٦٥ ، اجتماعا لعدد محدود من الخبراء في شئون الدعاية والاعلام الاقتصادى بغية اقتراح تدابير محددة كفيلة بتصميم وثائق اللجنة في آنه على نطاق واسع على دور التعليم وهيئات القطاع الخاص في امريكا اللاتينية .

٢٨٢ — وعنيت اللجنة كذلك باهمية المواصلات في التكامل الاقليمي ، والتمست من الامانة ان تدرج في برنامج اعمالها نواحي هذا الموضوع المتعلقة بدراسة المواصلات السلكية واللاسلكية

Digitized by UNOG Library

في المنطقة وما حققته من تقدم . كما شددت اللجنة على ضرورة التعاون الفعال مع الفريق الاقليمي لامريكا اللاتينية الذى انشأه مؤخرا الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية .

٢٨٣ — ومراعاة لتوجيهات المجلس بشأن برامج الاعمال في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي احاطت اللجنة علما مع الارتياح بالشكل الجديد الذى قدمت به الامانة برنامج اعمالها وترتيب الاولويات الذى تضمن موجزا بالنفقات الموضوعية لنواحي العمل المختلفة ، وتوزيع الموظفين على صعيد المشاريع . وبما ان برنامج اعمال اللجنة يعد منذ عام ١٩٥٢ مرة كل سنتين ، فقد قررت اللجنة تقديم برنامج مفصل الى المجلس كل سنتين ، على الا تضمن التقارير السنوية التي ترفعها اللجنة العامة التابعة لها سوى التعديلات الناشئة عن مداولات هذه اللجنة .

٢٨٤ — ورغم محدودية الموارد الظاهرة في برنامج الاعمال ، فقد التمست اللجنة من الامانة ان تجرى باستمرار دراسات مختلفة للمشاكل الاقتصادية في بلدان منطقة البحر الكاريبي ، ولامكانيات توطيد التعاون فيما بينها اولا ، ثم فيما بينها وبين بلدان امريكا اللاتينية القارية . واحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالدراسة التي اعدت عن الانماء الاقتصادى والتجارة في بعض بلدان منطقة البحر الكاريبي (E/CN.12/712) ؛ واعرب ممثلو البلدان المعنية عن تقديرهم لهذه المحاولة الاولى من جانب اللجنة لتحليل اقتصادات بلدانهم .

٢٨٥ — وقد احاطت اللجنة علما مع الارتياح بازدياد نسبة المشاريع الاقليمية في برنامج المساعدة التقنية ، مما يعكس توسع نشاطاتها في مجال المساعدة التقنية .

٢٨٦ — وقد كان للازمة السياسية الخطيرة القائمة في الجمهورية الدومينيكية عند انعقاد الدورة الحادية عشرة ، اثر كبير في مداولات اللجنة . ورأت عدة وفود انه بالرغم من ان اجتماع اللجنة كان اجتماعا اقتصاديا صرفا فقد تعذر بحكم تلك الظروف الفصل بين المشاكل السياسية والمشاكل الاقتصادية ، وادلت هذه الوفود ببيانات تحدد مواقف حكوماتها من احداث الجمهورية الدومينيكية بينما ذهبت وفود اخرى الى وجوب قصر مناقشات اللجنة على الموضوعات الاقتصادية دون غيرها ، وابعاد المواضيع السياسية ابعادا تاما عنها . وقبيل اختتام الدورة ، انهى الامين التنفيذى الى اللجنة انه قد عين ممثلا للامين العام للامم المتحدة ، عملا بالاتفاق الذى تم الوصول اليه في مجلس الامن لمراقبة الاحداث في الجمهورية الدومينيكية .

المبحث الرابع

اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٢٨٧ — عقدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا دورتها السابعة في نيروبي بكينيا من ٦ الى ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٦٥ . ويتضمن تقرير اللجنة السنوى الى المجلس (E/4004) (١)

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٠ .

Digitized by UNOG Library

بيانا كاملا عن اعمال اللجنة منذ انعقاد دورتها السادسة .

٢٨٨ — ورحبت اللجنة بانضمام مالاوى وزامبيا اعضاء جددا اليها ، واعترفت بعضوية الجمهورية التنزانية المتحدة ككيان واحد يحل محل تنغانيقا وزنجبار بعد اتحادهما سياسيا . وبقيت مسألة تمثيل افريقيا الجنوبية الغربية ، وانغولا ، وموزامبيق معلقة لان بعض الاعضاء لم يبحثوا بردود هم على رسالة الامين التنفيذى المؤرخة في ٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ ، ولان الردود الواردة من اعضاء آخرين لم توضح موقفهم بجلاء .

٢٨٩ — واسترعى اهتمام اللجنة ، بيان للامين التنفيذى عن نشاطاتها منذ الدورة السادسة (E/CN.14/294) ، وبيان للامين العام الوكيل للشئون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.14/L.223), وتقرير لرئيس الدورة السادسة للجنة (E/CN.14/L.223) .

٢٩٠ — ودارت على اثر ذلك مناقشة عن الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا وعن نشاطات اللجنة . تكرر فيها التنويه بضرورة التعاون بين البلدان الافريقية . وشدد فيها الاعضاء على اهمية السير خطوة خطوة في سبيل التكامل الاقتصادى وتنسيق الجهود في مجالات التجارة ، والمواصلات ، والصناعة ، والموارد القومية ، والتخطيط الانمائي . وقد كان ذلك الموضوع المشترك في معظم القرارات التي اتخذتها اللجنة (E/4004، الباب الثالث) .

٢٩١ — واتخذت اللجنة قرارا بشأن التكامل الاقتصادى ، اوصت فيه ، بعد التنويه بالجهود المرموقة التي سبق وبذلتها البلدان الافريقية في سبيل التعاون الاقتصادى ، بأن تبدأ قريبا المشاورات المتبادلة بين الدول الاعضاء لانشاء جهاز حكومي دولي غايته تشجيع تناسق الانماء الاقتصادى والاجتماعي للمناطق دون الاقليمية ، والتمست من الامين التنفيذى معاونة الحكومات في هذه المهمة . واشار الامين التنفيذى ، في بيان ادلى به في هذا الموضوع ، الى التقدم الطيب المحرز في توحيد قائمة التعريفات الجمركية في البلدان الافريقية ، ونوه بما تبديه البلدان الافريقية من مبادرة متزايدة للتعاون فيما بينها وبالمساعدات الثنائية الواردة للمشاريع المتعددة القوميات . وذكر ان الامانة ترى ، نظرا لمحدودية مواردها وازدياد الطلبات الواردة من مجموعات البلدان للحصول على مساعدة مماثلة ، ان من المستصوب تركيز الكثير من جهودها في المستقبل القريب على المشاريع المتعددة القوميات .

٢٩٢ — واتخذت اللجنة قرارا بشأن التخطيط والانماء المتكاملين ، التمست فيه من الامين التنفيذى ان ينشئ في اقرب فرصة ممكنة ، لجانا لتنسيق التخطيط في كل منطقة من المناطق دون الاقليمية ، على نحو ما اوصى به مؤتمر المخططين الافريقيين المنعقد في داكار عام ١٩٦٤ ، وان يسعى الى الحصول على مساعدة الصندوق الخاص للامم المتحدة وغيره من الوكالات المتخصصة في تدبير الموظفين اللازمين . الا ان بعض اعضاء اللجنة اعربوا ، مع موافقتهم على اهمية التكامل الاقتصادى باعتباره وسيلة للتعجيل بنمو البلدان الافريقية منفردة ومجتمعة ، عن رغبتهم في ان تعالج

Digitized by UNOG Library

مسألة التجمعات دون الاقليمية بروح عملية وبالمرونة الكافية لضمان بلوغ الهدف النهائي وهو اقامة سوق مشتركة افريقية . وتردد الاشارة اثناء المناقشة الى ضرورة الحصول على مساعدات تقنية ومالية ، من الامم المتحدة ووكالاتها والمصادر الاخرى ، لمزيد من المشاريع المتعددة القوميات .

٢٩٣ — واتخذت اللجنة قرارات وافقت فيها على التدابير التي اتخذها الامين التنفيذي لانشاء مكتب لمنطقة افريقيا الوسطى دون الاقليمية ، والتمست منه تدعيم جميع المكاتب دون الاقليمية لجعل اللجنة على صلة اوثق بمصالح المناطق دون الاقليمية ، ويمكنها من ان تقدم على وجه السرعة المساعدات التقنية الملائمة للاحوال المحلية ، وجعل دراساتها عملية ايجابية ، وذلك بمراعاة اهداف وتجارب المناطق دون الاقليمية .

٢٩٤ — ورحبت اللجنة بانشاء المصرف الانمائي الافريقي بوصفه اداة فعالة لتعبئة رؤوس الاموال وتشجيع الانماء المتكامل ، والتمست من الدول الاعضاء ان تمد المصرف بتأييدها التام .

٢٩٥ — اما في ميدان الصناعة ، فقد احاطت اللجنة علما بانشاء جهاز لتنسيق الانماء الصناعي في افريقيا الشمالية ، وبنشاط الامانة في تنظيم الاجتماعات لهذا الغرض في المناطق دون الاقليمية الاخرى . وحثت الامين التنفيذي على التعجيل باعداد الخرائط الصناعية للمناطق دون الاقليمية المختلفة ، واعتمادها في جهوده المقبلة في مجال التنسيق الصناعي . واشارت الى توصيات مؤتمر باماكو عن التنسيق الصناعي ، وشددت على ضرورة دراسة مشاكل التمويل والادارة المشتركة للصناعات التي تتطلب من الاسواق ما تهيؤه البلدان المنفردة . ومع احاطتها علما بالدراسات قبل الاستثمارية ودراسات البرمجة الجارية لفتت النظر الى توصيات مؤتمر المخططين الافريقيين المنعقد في داكار في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ ، وحذرت من مغبة السماح للنظرة دون الاقليمية ان تحل كليا محل النظرة القارية . والتمست من الدول الاعضاء والدول الاعضاء المنتسبة مراجعة قوانينها وسياساتها الصناعية المتصلة بالحوافز الاقتصادية للمستثمرين واصحاب المشاريع ، وذلك لتحقيق الانسجام بينها وبغية تلافي التنافس الضار بين البلدان الافريقية على اجتذاب رؤوس الاموال ، وتشجيع الانماء المنسق . ولفت النظر في هذا الصدد الى المؤتمر الذي عقده مؤخرا المصرف الدولي للانشاء والتعمير بواشنطن .

٢٩٦ — واخيرا احاطت اللجنة علما مع الارتياح بالقرار ١٠٣٠ جيم (الدورة ٣٧) الذي اتخذه المجلس ووافق فيه على عقد ندوة اقليمية عن الانماء الصناعي في افريقيا في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، وعلى ان يقدم مركز الانماء الصناعي الى الجمعية العامة خطة وميزانية لهذا الغرض ، وعلى تعاون الامانة مع المركز في الاعداد لهذه الندوة .

٢٩٧ — واتخذت اللجنة قرارا عن الزراعة ، اوصت فيه امانتها بأن تضطلع ، بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة ، بدراسات للتدابير اللازمة لتعصير الزراعة الافريقية ، وللنواحي المختلفة للزراعة المختلطة وللمشاكل التي تثيرها الاصلاحات الهيكلية . كما اوصت بانماء الابحاث التطبيقية ، وبانشاء معهد للاقتصاد الزراعي ، واجراء دراسة شاملة ، بمعاونة الخبراء ، لمسائل محددة

Digitized by UNOG Library

تتناول الواردات من المنتجات الغذائية والمواد الخام الزراعية ، وعائد الاستثمارات في عدد من المنتجات الزراعية ، وصناعات تجهيز الاغذية وتعليبها ، ومصائد الاسماك البحرية والنهرية .

٢٩٨ — واتخذت اللجنة قرارين عن النقل . ناشدت في اولها الامانة والحكومات والمؤسسات الدولية ، تقديم المساعدة التقنية والمالية لبناء خط حديدي يصل زامبيا بتنزانيا ؛ والتمست ، في القرار الثاني ، من الامين التنفيذي التعجيل بالدراسات الاولية عن شبكات الطرق في المناطق دون الاقليمية وجمعها في خطة اولية للنقل في افريقيا . واوصت اللجنة ، في قرار عن المواصلات السلكية واللاسلكية ، بأن تمنح البلدان الافريقية على وجه الاستعجال الاولوية في التمويل لخططها في ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية ، وان تساهم بنشاط في اعمال التخطيط التي يضطلع بها الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية .

٢٩٩ — وكررت اللجنة الاعراب عن الاهمية التي تعلقها على انشاء اتحاد مدفوعات افريقي واقامة نظام للمقاصة لعموم افريقيا ، كوسيلة لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الافريقية ، ودعم مركز البلدان الافريقية حيال البلدان النامية ؛ والتمست من الامين التنفيذي ان يتابع المسألة بالتعاون مع السلطات النقدية الافريقية المختصة .

٣٠٠ — واتفق الرأي على ان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء يمثل ، خطوة كبيرة الى الامام ، وانه حقق بعض النتائج الهامة رغم عدم تلبيته للآمال التي علقتها عليه البلدان الافريقية .

٣٠١ — وفي ميدان الاحصاء وافق اعضاء اللجنة على برنامج اعمال الامانة . وشددوا ، اثناء المناقشة ، على ما لتحسين الاحصاءات من اهمية للتخطيط ، ولا سيما الاحصاءات الخاصة بتكوين رؤوس الاموال ، والارقام القياسية لاثمان السلع الاستهلاكية والحسابات القومية . واتخذت اللجنة قرارا يوصي بتحويل مركز التدريب الاحصائي في ياوندي الى معهد افريقي للتدريب الاحصائي ، وذلك عند انتهاء اجل الاتفاقية الحالية .

٣٠٢ — ومن الموضوعات الاخرى التي تكررت الاشارة اليها في الكثير من قرارات اللجنة ، موضوع الحاجة الى التقنيين الافريقيين المؤهلين . واعتبرت اللجنة تقديم التسهيلات التدريبية للافريقيين في كافة الميادين وكافة المستويات من الامور الجديرة بأعلى الاولوية ، واتخذت عددا من القرارات التمست فيها من الامين التنفيذي استعراض امكانيات تبادل المساعدات بين البلدان الافريقية ، وتشجيع تنظيم هذه المساعدات ، ودعت فيها الدول الاعضاء الى ان تنشئ ، بمساعدة الامين التنفيذي والوكالات المتخصصة ، اجهزة قومية لتنفيذ برامجها التدريبية ولاتخاذ الخطوات لتنفيذ التوصيات الواردة في خطة لاغوس التي وضعها المؤتمر الدولي عن تنظيم الابحاث والتدريب في افريقيا فيما يتعلق بدراسة الموارد الطبيعية وحفظها واستغلالها ، وهو المؤتمر الذي نظمته منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بالاشتراك مع اللجنة .

Digitized by UNOG Library

٣٠٣ — واوصت اللجنة الدول الاعضاء والدول الاعضاء المنتسبة باد راج برامج تعميم معرفة القراءة والكتـــابة في خططها الانمائية الشاملة ، والتمست من الامين التنفيذى الاضطلاع بالابحاث الرامية الى زيادة مساهمة معرفة القراءة والكتابة في الانماء الاجتماعي والاقتصادى ، ومســـاعدة الحكومات على اعداد المشاريع القومية في اطار برنامج منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة التجريبي لتعميم معرفة القراءة والكتابة في العالم .

٣٠٤ — ولم تتخذ اللجنة اية قرارات عن الرعاية الاجتماعية او الانماء الاجتماعي بالـذات ، نظرا لارتياحها عامة الى برنامج اعمال الامانة المبني على القرارات المتخذة في دورات سابقـة . ويشمل برنامج الاعمال ، ضمن امور اخرى ، تدريب التقنيين والمهنيين على اعمال الخدمة الاجتماعية ، وازالة العوائق الاجتماعية التي تعترض سبيل الانماء الاقتصادى ، والاقلال من الآثار الاجتماعيـــة السيئة الناشئة عن الانماء الاقتصادى السريع . وقد روعي دور المرأة في جميع هذه النشـاطـات . واتجه الاهتمام كذلك الى مشاكل الشباب في الحضر والريف . ومن النقاط التي اثيرت اثناء المناقشة ، ضرورة ادراج النواحي الاجتماعية للانماء في اعمال المعهد الافريقي للانماء الاقتصادى والتخطيط .

٣٠٥ — ووافقت اللجنة ، بناء على اقتراح الامين التنفيذى ، على احداث تعديل هام فـي تنظيم اعمالها ، واتخذت قرارا بانفاذ هذا التعديل . فقد اشتد الشعور ، لدى الدول الاعضاء وفي الامانة بأن اللجنة بلغت المرحلة التي تستطيع ان يكون لها فيها دور تنفيذى اكبر في الشـــؤون الافريقية . وتقديرا لهذا الشعور ، اقترح الامين التنفـيذى انشاء افرقة عاملة اقليمية مؤلفة من خبراء تختارهم الحكومات في كل منطقة من المناطق دون الاقليمية ، وانشأت اللجنة فريقا عاملا معنيا بكـل من المواضيع التالية : التجارة الافريقية الداخلية بما في ذلك المشاكل الجمركية ؛ وادارة النقـــد والمدفوعات بين البلدان الافريقية ؛ والصناعة والموارد الطبيعية ؛ والنقل والمواصلات الســـلكية واللاسلكية ؛ واليد العاملة والتدريب ؛ والتكامل الاقتصادى ؛ والزراعة . وستقوم اللجنة الاربعشرية التي انشأتها منظمة الوحدة الافريقية لتمثيل مجموعة البلدان الافريقية ، بدور مماثل في ميـــدان التجارة والانماء . وستتولي تقديم الخدمات اللازمة لهذه الافرقة العاملة امانة اللجنة الاقتصـادية لافريقيا ، بالاشـتراك مع امانة منظمة الوحدة الافريقية .

٣٠٦ — والغرض الرئيسي من انشاء افرقة عاملة تحل محل اللجان الدائمة ، هو تيسير تنفيذ قرارات اللجنة . وسوف تركز الافرقة جهودها على المسائل المحددة التي شددت اللجنة عليهـــا ، وتصل بدراساتها لهذه المسائل الى المرحلة التي يمكن فيها للحكومات اتخاذ قرارات ملموســـة بشأنها . وقد اعد تنظيم الافرقة العاملة وحددت طريقة عملها لهذه الغاية . والقصد من تنظيمها المبني من الاسفل اى من المستوى دون الاقليمي ، انما هو تعزيز مساهمتها في انماء القـــارة ، وتهيئة اجهزة دائمة لاستشارة الحكومات في قضايا محددة ولاشراك ممثليها في مهمة حلها . كمـــا انها ستزيد التعاون بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية فعالية على الصعيـــد التنفيـــذى .

Digitized by UNOG Library

٣٠٧ — ونظرا للتعديل الطارئ على تنظيم نشاطات اللجنة وجعلها على اساس فترة سنتين مع تأكيد العمل على الصعيد دون الاقليمي ، ونظرا للنفقات المادية والمالية لاجتماعاتها ، فقد اوصت اللجنة بعقد دوراتها مرة كل سنتين ، على ان يرفع الامين التنفيذى الى المجلس في السنوات التي لا تنعقد فيها اللجنة ، وبالتشاور مع رئيس اللجنة ، تقريرا كاملا عن نشاطات الهيئات الفرعية والامانة .

٣٠٨ — واتخذت اللجنة قرارا التمست فيه من الامين التنفيذى ان يتخذ ، بالاتفاق مع الامين العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية ، التدابير اللازمة لتحديد اطار التعاون بين الهيئتين تحديدا دقيقا .

٣٠٩ — وقد انهي الى اللجنة ان اعداد الدراسة الاقتصادية لافريقيا ، اوشك على الانتهاء ، وانه سيتسنى قريبا اعطاء صورة عن الانماء في جميع بلدان المنطقة منذ اوائل العقد السابع ، والتنبوء بمجرى النمو في السنوات العشر القادمة او نحو ذلك .

٣١٠ — ويتضمن الباب الاول من تقرير اللجنة السنوى وصفا لنشاطات الهيئات الفرعية للجنة . كما يتضمن وصفا للهيكل الادارى للامانة ولحالة الملاك الوظيفي .

الفرع الثاني

مناقشة المجلس للتقارير

٣١١ — ذكر الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لاوروبا (١) ، عند تقديم تقرير اللجنة (E/4031) في الدورة التاسعة والثلاثين ، ان التطورات الملائمة في الاقتصاد الاوروبي وامكانيات مستقلة التي تناولتها بالتحليل ' الدراسة الاقتصادية لاوروبا ، ١٩٦٤ ' ، قد استمرت خلال السنة . فتراوح معدل النمو المنتظر لاوروبا الغربية ، وهي احدى مناطق اللجنة دون الاقليمية ، بين ٣ و ٤ في المائة ، اى نفس معدل ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ، ولكن دون معدل ١٩٦٤ نوعا ما . اما في اوروبا الشرقية فقد تباطأت سرعة النمو بعض الشيء منذ ١٩٦١ ، الا ان معدل النمو السنوى ظل مرتفعا في معظم بلدانها ، كما ان معدلات التوسع المرسومة لعام ١٩٦٥ كانت مماثلة تقريبا للمعدلات المحققة فعلا في عام ١٩٦٤ . ورغم استمرار ظهور مشاكل كثيرة تتطلب اليقظة والعناية الدائمتين من قبل مختلف الحكومات ، فان حكومات اوروبا الغربية تظهر براعة وقدرة متزايدتين في استخدام ما لديها من ادوات اقتصادية لمعالجة هذه المشاكل ، بينما يجرى في كثير من بلدان اوروبا الشرقية استحداث او تجربة الاساليب الجديدة تهدف في آن واحد الى تحقيق توازن اكثر

---

(١) E/SR.1381 .

Digitized by UNOG Library

انسجاما في نمو الانتاج ، وحفز زيادة الانتاجية . واعرب الامين التنفيذى عن امله في ان تتسع الدراسة الدولية للمشاكل القومية ، التي كانت تجرى غالبا على الصعيد دون الاقليمي ، فتراعي حاجات كافة البلدان المعنية ، وتكوّن الامم المتحدة وهيئاتها الاقتصادية عند ذلك الادوات التي يصح استخدامها . ثم لفت الامين التنفيذى النظر الى بعض الاتجاهات البارزة في التجارة الدولية . وقال ان الارقام القياسية المتوفرة تشير الى استمرار توسع للتجارتين الاوروبية والعالمية في ١٩٦٥ ، وان كان من غير المحتمل ان يتكرر معدل النمو المرتفع الذى سجل في ١٩٦٤ وذلك على الاخص بسبب تباطوء التوسع الاقتصادى في عدد من البلدان المصنعة . ومن المرجح ان تستمر الزيادة الكبيرة في التجارة داخل اوروبا الغربية ، وانما مع مواصلة التركيز على التجارة داخل الاتحاد الاقتصادى الاوروبي ، والمؤسسة الاوروبية للتجارة الحرة . وثمة دلائل تشير الى تجدد انتعاش صادرات اوروبا الشرقية ، بعد ان سجلت زيادة صغيرة نسبيا في عام ١٩٦٤ . كما تبدى بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا اهتماما متزايدا بانماء وارداتها من البلدان المتنامية . الا ان هنالك بالنسبة الى المستقبل دواعي للقلق من انخفاض اثمان بعض الصادرات الرئيسية للبلدان المتنامية ، وكساد الطلب عامة ، ومشاكل ميزان مدفوعات بعض البلدان المصنعة . وقال الامين التنفيذى انه يرى خلال المستقبل القريب ، ان على معظم البلدان الاوروبية زيادة الاعتماد في نموها الاقتصادى على التقدم التقني والترشيد ، لان الزيادات الصافية في موارد اليد العاملة قد لا تكون كافية . ولذلك فهو يقترح اعطاء اولوية عالية لدراسة ما قد يلزم من التدابير المبدئية ، وتنفيذها في اوانها . وذكر ان حل المشاكل المشتركة ذات الصبغة الاقتصادية والتقنية سيتطلب ازدياد التعاون بين بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، وان على هذه البلدان ان تدخل في اعتبارها حاجات البلدان المتنامية في مجال نقل التقنية المتقدمة . واستعرض الامين التنفيذى نشاطات اللجنة ، فلفت النظر الى الفوائد التي يمكن ان تجنى من الاتصالات المتزايدة بين الامانة والاقتصاديين الحكوميين ، واشار على وجه الخصوص الى القرار الذى اتخذته اللجنة في دورتها الاخيرة (١) والذى دعت فيه الى الاكثار من اجتماعات كبار المستشارين الاقتصاديين لحكومات البلدان الاعضاء في اللجنة ، والى وضع برامج طويلة الاجل لاعمالهم . كما لفت نظر المجلس الى قرارات اللجنة ونشاطاتها المتعلقة بعقد مؤتمر لعقد وثيقتين دوليتين تحلان محل اتفاقية عام ١٩٤٩ للسير على الطرق وبروتوكول ١٩٤٩ لعلامات واشارات الطرق ؛ والى الاولوية التي ستعطيها لجنة انماء التجارة التابعة للجنة الاقتصادية لاوروبا ، في اجتماعها القادم ، لاجراء دراسة مفصلة لما يدخل في اختصاصها من توصيات صادرة عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ؛ والى تمديد الفريق الخاص المعني بدراسة مشاكل التجارة بين الشرق والغرب ؛ والى اشتراك الخبراء من البلدان المتنامية في الجولات الدراسية التي تنظمها اللجنة ؛ والى المشاكل المتعلقة بمقاومة تلوث المياه والانتفاع

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثين ، الملحق رقم ٣ ، الباب الثالث ، القرار ١١ (الدورة ٢٠) .

Digitized by UNOG Library

المرشد من الموارد المائية المتوفرة ؛ ومساهمة امانة اللجنة في الاستعدادات الجارية للندوات الاقليمية والندوة الدولية عن التصنيع . واختتم الامين التنفيذى كلامه قائلا ان اللجنة الاقتصادية لاوروبا التي تعمل في منطقة تكتنفها الانقسامات والصعوبات السياسية قد هيأت للحكومات الاعضاء اداة تستخدمها بصورة متزايدة في التعاون لحل سلسلة طويلة من المشاكل .

٣١٢ — واشار الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى(١) ،عند تقديم تقرير اللجنة السنوى (E/4005) ،الى التطورات الاقتصادية والاجتماعية الاخيرة في المنطقة . ولفت النظر الى ان ' الدراسة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ، ١٩٦٤ ' قد كرست بوجه خاص للانماء الاقتصادى ولدور القطاع الزراعي . وذكر انه بالرغم من ارتفاع الانتاج الغذائي بنسبة تربو على ٤ في المائة في ١٩٦٤/ ١٩٦٥ ،فان معدل النمو السنوى للزراعة في العقد السابع لم يزد الا قليلا على معدل زيادة السكان،وكان كثير التخلف عن الاهداف المحددة للعقد الانمائي . ومع ان الانتاج الصناعي استمر في الازدياد بنسبة تبلغ حوالي ٨ في المائة في السنة ،فلا يزال نصيب الصناعات التحويلية في الانتاج القومي صغيرا نسبيا في معظم البلدان المتنامية . ولا شك ان اكثر ما يدعو الى القلق في التطورات الاقتصادية الاخيرة هو بقاء الحسابات الخارجية في عجز كبير بلغ في الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٦٤ ما يقرب من خمس مجموع حصيلة الصادرات في البلدان المتنامية بالمنطقة . وقد نجحت هذه البلدان في توسيع حجم صادراتها بحوالي ٢٥ في المائة في السنوات الاربع الاخيرة ولكن حصيلتها من الصادرات في ١٩٦٤ لم تزد عما كانت عليه في ١٩٦٠ الا بحوالي ١٤ في المائة فقط ،وذلك بسبب اتجاه الهبوط في الاثمان الوحدية المستوفاة . وقد بلغت الخسائر الحقيقية التي تكبدتها البلدان المتنامية في المنطقة بسبب تدهور معدلات تبادلها التجارى منذ ١٩٦٠ حوالي ٦٠ في المائة من عجزها التجارى ،و ٥٠ في المائة من المعونة الخارجية التي تلقتها في السنوات الاخيرة . وبالاضافة الى ذلك تتحمل بعض بلدان المنطقة من الاعباء في مجال خدمة الديون ما يعادل خمس مجموع حصيلة صادراتها . ولابد ،في ضوء هذه الصعوبات ،من ان يتم بلا ابطاء تنفيذ توصيات الجمعية العامة بأن تقدم البلدان النامية واحد في المائة من دخلها القومي للبلدان المتنامية في صورة مساعدات . ونوه الامين التنفيذى بالتقدم الكبير الذى احرزته المنطقة ،منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ،وخاصة بارتفاع نسبة تكوين رؤوس الاموال من ١١ في المائة الى مايقرب من ١٥ في المائة من الانتاج القومي الاجمالي . كما ابرز الاهمية المعلقة حديثا على القطاع العام بوصفه الحافز الرئيسي للانماء الاقتصادى والاجتماعي المخطط ، ونوه بالجهود التي تبذل في المنطقة لاعادة الهياكل النظمية . وقال ان البلدان المتنامية بالمنطقة حددت لنفسها هدفا لمعدل نموها السنوى قدره ٦ر٤ في المائة،هو اعلى من المعدل المحدد للعقد الانمائي . وانتقل الى نشاطات اللجنة فذكر ان المشاريع ذات الاهمية الاقليمية قد نالت عناية خاصة . واشار الى ان مؤتمر المخططين الاقتصاديين الآسيويين كان قد اوصى في ١٩٦٤

---

(١) E/SR.1381 .

Digitized by UNOG Library

بتحقيق الانسجام على الصعيد الاقليمي بين خطط الانماء القومية ، وبمضاعفة العمل في مجال الاسقاطات العامة والقطاعية للمنطقة كلها وكذلك لبعض البلدان ، واوضح انه قد تم انشاء المركز الاقليمي للاسقاط والبرمجة الاقتصاديين في امانة اللجنة لهذا الغرض . وتطرق الى النواحي الاجتماعية للانماء الاقتصادي فذكر ان اللجنة زودت لاول مرة بدراسة للحالة الاجتماعية في منطقتها . وقال ان عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ شهدا تقدما هاما في سبيل انشاء المصرف الانمائي الآسيوي . وذكر انه عملا ببرنامج التعاون الاقتصادي الاقليمي الذي اقره المؤتمر الوزاري في مانيلا والذي اعتمدته اللجنة تم انشاء فريق من الخبراء اوصى بأن يكون رأس مال المصرف ١ مليون دولار تساهم فيه البلدان الآسيوية بنسبة ٦٠ في المائة والبلدان غير الآسيوية بنسبة ٤٠ في المائة . كما انشأت اللجنة لجنة استشارية من الخبراء لاجراء مشاورات مع الحكومات الآسيوية وغير الآسيوية حول اقتراحات فريق الخبراء ، ولاعداد مشروع النظام الاساسي للمصرف وللمعاونة في انشائه . وبين ان اللجنة تسلك ايضا سبلا اخرى للتعاون الاقتصادي الاقليمي . واشار على الاخص الى المعرض التجاري الدولي الآسيوي الذي سيقام في بانكوك في شهري تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ، والى استمرار التقدم في مشروع انماء نهر الميكونغ ومشروع الطريق الرئيسي الآسيوي ، والمعهد الآسيوي للانماء والتخطيط الاقتصاديين . واكد في الختام على ان الاستقلال القومي لن يكون له معنى حقيقي لعموم سكان المنطقة الا عن طريق الانماء الاقتصادي وبلوغ مستويات اعلى للمعيشة .

٣١٣ — وعالج الامين التنفيذي الوكيل للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، لدى تقديم تقرير اللجنة السنوي (E/4032/Rev.1) (١) ، الحالة المعقدة للقطاع الخارجي في امريكا اللاتينية ، وسياسة التكامل الاقتصادي الاقليمي . فلاحظ ان الاتجاهات الاقتصادية العامة في معظم بلدان امريكا اللاتينية كانت ملائمة في ١٩٦٤ . بعد ان كان معدل النمو الاقتصادي للمنطقة في مجموعها في هبوط مستمر قبل ١٩٦٣ ، ويرجع التحسن الذي بدأ عام ١٩٦٤ اجمالا الى ارتفاع اثمان السلع الاولية ، ولكن هذا العامل لم يحد له اثر دينمي لان اثمان معظم السلع الاولية الزراعية بدأت تهبط في النصف الثاني من عام ١٩٦٤ . وذكر ان تحسن الاحوال الاقتصادية في معظم بلدان امريكا اللاتينية يرجع الى الزيادة الملموسة في الاستثمارات الداخلية ، وارتفاع حصيلة الصادرات ، وارتفاع مستوى التمويل الخارجي المتاح بموجب البرامج الحكومية والدولية للتعاون المالي . ويمكن القول اجمالا ان الحالة المالية الخارجية قد تحسنت كذلك لدى عدد من البلدان في ١٩٦٤ ، وانه تسنى زيادة الصادرات دون اللجوء الى التمويل التعويضي . ومع ذلك فان الاتجاهات المالية الخارجية بعيدة عن ان تكون مرضية ، وقد اضطرت بلدان كثيرة بسبب ديونها المتراكمة الى التمسك بسياسة تقييد الواردات بل الى توسيع هذه السياسة . ثم ان التحسن الذي طرأ لا يرجع الى اية تغيرات ذات صفة هيكلية بل الى اتجاه صعودي في الاثمان ، بدأ يتحول الى الطريق المعاكس . ولقد ارتفع

---

(١) E/SR./1381 .

Digitized by UNOG Library

دخل بلدان امريكا اللاتينية من الصادرات بنسبة ٥ في المائة في ١٩٦٤ ، وكان معدل الزيادة السنوى للعقد السابع ٣ر٨ في المائة اجمالا . ونصف هذه الزيادة يرجع الى ارتفاع الصادرات الى البلدان الاخرى في امريكا اللاتينية . وهذا تطور يرجع بعضه الى سياسة التكامل الاقتصادى الاقليمي . الا ان السبب الرئيسي في ارتفاع حصيلة الصادرات في ١٩٦٤ كان الزيادة في اثمان الصادرات ، اذ ان حجم صادرات المنطقة في مجموعها ظل على ماكان عليه تقريبا . فقد استرجع متوسط اثمان الصادرات في هذه السنة مستوى ١٩٥٨ ، وان ظل اقل من مستوى النصف الاول من العقد السادس . وبالتالي فان مستوى معدلات التبادل التجارى في ١٩٦٤ ظل سيئا بدرجة ملحوظة ، ومما زاد الحالة تفاقما ارتفاع تدريجي في اثمان الواردات . وقد حاولت بلدان امريكا اللاتينية مجابهة مشاكل القطاع الخارجي عن طريق تقييد الواردات وطريق الاستعاضة وطريق الاقتراض الخارجي . وقد استحدثت في السنوات الاخيرة طريقة ثالثة لحل المشكلة ، هي تنويع الصادرات بتضمينها السلع المصنوعة . بيد ان بلدان امريكا اللاتينية لا تستطيع التغلب على العقبات اذا كانت معزولة في عملها ، كما انها لا تستطيع ان تأمل في منافسة صادرات البلدان المصنعة ودخول اسواقها . ولكن قيام اتحاد اقتصادى بين بلدان امريكا اللاتينية يجعل هذه المهمة اقرب الى التحقيق اذ سيتسنى في المرحلة الاولى توسيع الاسواق المحلية عن طريق انشاء سوق اقليمية ، واتباع سياسة رشيدة للاستثمار الاقليمي ، وتبادل المعلومات التقنية والعلمية ، وتحقيق وفورات الانتاج الكبير . وفي المرحلة الثانية يصبح الانتاج الصناعي للاتحاد الاقتصادى اقدر على المنافسة في الاسواق العالمية وبالتالي على كسب القطع الاجنبي الذى تشتد الحاجة اليه . وانتقل الامين التنفيذى الوكيل الى نشاطات اللجنة فلفت نظر المجلس الى ان المشاريع التي تستوعب حاليا الجانب الاكبر من موارد الامانة ، تتألف من الدراسات التكميلية المنبثقة عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، ومشاريع التكامل المختلفة ، بما فيها دراسة نظم المعاملة التفضيلية ، واعداد قائمة بالسلع الاساسية والسلع المصنوعة ونصف المصنوعة التي يهم امريكا اللاتينية تصديرها بصفة خاصة ، ودراسة الامتيازات الاضافية التي تمنح للبلدان ذات النمو القليل التقدم نسبيا . كما اشار الى الاعمال التي يضطلع بها معهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادى والاجتماعي ، والى المشاريع المختلفة التي تنفذها امانة اللجنة بالتعاون الوثيق مع الوكالات المتخصصة . ولفت النظر الى مساهمة المصرف الانمائي للبلدان الامريكية ، من الوجهتين التقنية والمالية ، في اعمال الامانة ، ولا سيما في البرنامج المشترك لتكامل الانماء الصناعي الذى ينفذ برعاية اللجنة والمعهد والمصرف .

٣١٤ — ولاحظ الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا ، عند تقديم تقرير اللجنة السنوى (E/4004) (١) ، ان الدخل الاجمالي لكافة البلدان الافريقية ارتفع خلال فترة ١٩٥٣ — ١٩٦٢ بنسبة تبلغ حوالي ٤ في المائة في السنة ، الا ان معدل نمو متوسط الدخل الفردى كان اقل من

---

(١) E/SR.1381 .

Digitized by UNOG Library

٢ في المائة ، وذلك بسبب تكاثر السكان ، بل ان هذا المتوسط هبط فعلا في عدد من البلدان . وقال ان البيانات المتوفرة عن عدد قليل نسبيا من البلدان تشير الى حدوث ارتفاع في الدخل القومي في ١٩٦٣ . وقد استمرت الاحوال الاقتصادية في التحسن حتى الربع الثالث من عام ١٩٦٤ ، والراجح ان البلدان الافريقية حافظت بصفة عامة على معدل الزيادة السابق . وكان العامل الاول في تحقيق معدل النمو هذا ، زيادة الطلب العالمي على الصادرات الافريقية . الا ان اعتماد معظم البلدان الافريقية على الصادرات من السلع الاولية ، يضعها في مركز حرج ، اذ اصبحت معدلات نموها تعتمد بافراط على قوى خارجية غير ثابتة . وبالاضافة الى ذلك فان الاتجاه الطويل الاجل لتدهور معدلات التبادل التجارى بين البلدان المنتجة للسلع الاولية ، والبلدان النامية يثير شكوكا جدية في مزايا ذلك النوع من التخصص الدولي الذى تحكّم حتى الان في نمو البلدان ذات النمو المتخلف . وبناء على ذلك تحاول البلدان الافريقية ، بالتعاون مع بلدان اخرى ، ارساء تجارتها على اساس اوطد ، والاقلال من اعتمادها على العوامل الخارجية الامر الذى يتطلب تغييرات هيكلية في الاقتصادات القومية غايتها زيادة الترابط بين القطاعات المختلفة والاقلال من اعتمادها على الاقتصادات الاجنبية ، مع استخدام السوق الخارجية لتعزيز الاقتصاد الداخلي وتقويته . ثم استعرض الامين التنفيذى بايجاز التدابير التي تتخذ في افريقيا في هذا السبيل مشددا خاصة على ضرورة التحقق من حاضر ومستقبل الموارد الطبيعية للبلدان الافريقية ، والاستغلال الكامل للموارد المعروفة ، وتزويد القارة بشبكة مواصلات كافية . وقال ان اللجنة تجرى عددا من الدراسات في مختلف مناطق القارة دون الاقليمية لتيسير التكامل بين الاقتصاد القومي والاقتصاد دون الاقليمي وانه ستبذل في المرحلة التالية محاولات لتحقيق التكامل بين المناطق دون الاقليمية على اساس قارى . وعلى ذلك فهي تحاول تشجيع الانماء الصناعي بواسطة اجراء دراسات اقتصادية دون اقليمية وعقد اجتماعات للتنسيق الصناعي ؛ غايتها اظهار امكان الانماء المنسق وضرورته ، وتيسير انشاء المصانع دون الاقليمية في الحالات التي يكون فيها تحقيق وفورات الانتاج الكبير امرا حيويا ، وتشجيع تبادل المنتجات الجاهزة وشبه الجاهزة وانتاج اجزاء الآلات والمعدات في اطار من الانماء المتوازن . كما تساعد اللجنة البلدان على تدريب الافراد اللازمين لتقدير الاحتياجات من اليد العاملة ، وانشاء الوحدات القومية لتنسيق اعمال التدريب وادارتها ، وهي تضطلع بعدد من المشاريع التدريبية في ميدان الادارة العامة . واكد الامين التنفيذى على اهمية حصول البلدان الافريقية على المقدار الكافي من رؤوس الاموال بثمن معقول ، واشار الى الدراسات المختلفة التي اجرتها امانة اللجنة في هذا الميدان . وبين ان تدبير رؤوس الاموال اللازمة لمعدلات الانماء المرسومة يتطلب من البلدان الافريقية تعبئة المدخرات المحلية والحصول كذلك على المعونة الخارجية على نطاق اكثر سخاء . الا ان الترتيبات النظمية لتعبئة المدخرات المحلية ضعيفة جدا في معظم البلدان الافريقية ، كما ان المعونة الاجنبية ، التي يرد معظمها حاليا على اساس ثنائي ، ليست متوفرة للآن بالقدر الكافي . ان معالجة هذه المشاكل تستلزم على الاخص اتخاذ التدابير في الميادين النقدية والمالية بما فيها انشاء المصارف المركزية . وقد انهى الامين التنفيذى

Digitized by UNOG Library

الى المجلس ان اللجنة تنظر في انشاء مجلس افريقي للتعاون الاقتصادى تقوم بارشاد منه كل من البلدان المقدمة والمستفيدة بتشجيع تدفق المعونة الخارجية . وذكر ان البلدان الافريقية تحاول كذلك حل المشاكل الناشئة عن الاختلال المزمن في موازين مدفوعاتها ، وذلك بمضاعفة اتفاقات التجارة والمدفوعات فيما بينها وكذلك بينها وبين سائر بلدان العالم . كما انها تدخل في تجمعات اقتصادية داخل افريقيا او مع بلدان الاتحاد الاقتصادى الاوروبي . لكن من المعترف به ان العلاقة بين الاتحاد الاقتصادى الاوروبي وبعض البلدان الافريقية تعتبر مصدر صعوبة في التعاون الاقتصادى بين البلدان الافريقية ، ومهما تكن فائدة هذه العلاقات بالنسبة الى البلدان الافريقية المنتسبة فان من المرجح انها ستعود في المدى البعيد بالضرر على مصلحة البلدان المتنامية ؛ وقد آن الاوان للبت في الترتيبات البديلة التي اقترحها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء . كما اشار الامين التنفيذى الى النشاطات التي تضطلع بها امانة اللجنة فيما يتعلق بمسائل المالية العامة والتخطيط ؛ واجمل في هذا الصدد الاعمال التي يضطلع بها كل من المعهد الافريقي للانماء الاقتصادى والتخطيط ، ومؤتمر المخططين الافريقيين . وذكر في ختام بيانه ان افريقيا عاكفة على معالجة المشاكل الحقيقية للانماء الاقتصادى للمنطقة ، وهي تدرك حاجتها الى معونة بقية العالم .

٣١٥ — وتركزت المناقشة التي اجراها المجلس لتقارير اللجان الاقليمية (١) حول المشاكل المشتركة التي تصادفها اللجان في محاولاتها لتحديد المجالات الاستراتيجية للانماء ولمساعدة بلدان مناطقها ، وكذلك حول السمات المميزة لكل منطقة على حدة . ورأى الاعضاء ان البلدان المتنامية تزداد وعيا لمغزى واهمية افكار التخطيط والتكامل والاصلاحات الهيكلية ، وانه لابد من مواصلة بذل جهود خاصة لانماء وسائل التعاون الاقليمي والدولي ، ولا سيما في ميادين التجارة والتصنيع والتمويل . كما ابرز الممثلون كذلك العلاقة الوثيقة بين هذه الميادين الامر الذى يتطلب العمل في آن واحد . واعربوا في هذا الصدد عن تقديرهم للاعمال التي تقوم بها اللجان وامانتها لتقوية ادوات التعاون الاقليمي ، ولا سيما المصارف الانمائية الاقليمية والمعاهد الاقليمية للانماء الاقتصادى والتخطيط ؛ واشادوا باشتراك الامانات الاقليمية مع المقر في الاعداد للندوات الاقليمية والندوة الدولية عن الانماء الصناعي . كما اشاروا الى انه اذا اريد بلوغ الاهداف المحددة للعقد الانمائي فلابد من ايلاء اهتمام خاص الى توصيات مؤتمر الامم المتحدة الاول للتجارة والانماء ، والى ضرورة التعاون الوثيق بين المؤتمر واللجان الاقليمية في شئون السياسة التجارية . وتطرق البحث اثناء المناقشة الى الاهمية التي يجب تعليقها على التكامل الاقتصادى الاقليمي ودون الاقليمي في افريقيا وامريكا اللاتينية . وقد ذهب احد الممثلين الى ان تطبيق سياسة التكامل الاقتصادى على الصعيد القارى يتنافى مع بعض الحقائق الاقتصادية ، لان ذلك يعني اخضاع الاعتبارات الاقتصادية للاعتبارات السياسية ، الا ان الاعضاء الاخرين رأوا ان مبررات هذه السياسة تتمثل في الحاجة الى انشاء مقومات جديدة للهيكل الاقتصادى لتيسير التصنيع ، وضمان احوال افضل للانماء الاقتصادى .

---

(١) E/SR.1381 - 1385 .

Digitized by UNOG Library

٣١٦ — واشار عدة ممثلين الى تقرير الامين العام عن التوزيع اللامركزى (E/4075) فايدوا التدابير المتخذة لدعم مركز اللجان الاقليمية ودورها في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي . واتفقت كلمتهم على انه قد احرز تقدم في تحديد وتوضيح العلاقات بين الامانات الاقليمية والمقر ، واكدوا على ان من الضرورى ان تكون نشاطات الامانات والمقر مكملة لبعضها البعض . وقال احد الاعضاء انه الى جانب تأييده التام لنشاطات مكتب الامم المتحدة الاقتصادى والاجتماعي في بيروت ودعوته الى توسيعها ، يلاحظ ان اختصاص هذا المكتب محدود جدا ، وانه لا يجوز مقارنته باللجان الاقليمية ، لان المبادرة في اعماله لا يمكن ان تأتي الا من الامانة العامة للامم المتحدة ، لا من بلدان المنطقة . واعرب عدة ممثلين عن تقديرهم للتقرير المقدم عن اجتماع الامناء التنفيذيين (E/4093) ، وابرزوا اهمية هذا الاجتماع الذى اتاح فرصة طيبة لتبادل الآراء على مستوى عال في الامانة العامة ولضمان التنسيق اللازم لبرنامج اعمالها .

٣١٧ — واستعرض الممثلون نشاطات اللجان الاقليمية المختلفة فنوهوا بالدور الفريد الذى تستطيع اللجنة الاقتصادية لاوروبا ان تؤديه في تعزيز التعاون الاوروبي . ورأوا ان المواجهة المثمرة للآراء التي تحدث في اللجنة بين بلدان ذات نظم اقتصادية واجتماعية مختلفة ، قد اسفرت بالفعل عن حدوث تقدم مشجع ، لا سيما فيما يتعلق بدراسة مشاكل توسيع التجارة بين الشرق والغرب ، وازدياد الوعي بالاهمية المتزايدة التي ينبغي ان تعلق على التعاون في المسائل المتصلة بالعلم والتقنية .

٣١٨ — ووجه الاعضاء ثناء خاصا الى اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى لما قدمته من مساعدات الى بلدان المنطقة في انشاء المشاريع الاقليمية الواسعة النطاق ، ولا سيما المصرف الانمائي الآسيوى ، ومشروع انماء نهر الميكونغ ، ومشروع الطريق الرئيسي الآسيوى ، والمعهد الآسيوى للانماء والتخطيط الاقتصاديين . وابدى الاعضاء قلقا بالغا ازاء خطورة العوامل التي تسببت ، ولو جزئيا ، ببطء التقدم نحو بلوغ اهداف العقد الانمائي في المنطقة ، وخاصة تدهور معدلات التبادل التجاري ، والتكاثر السريع للسكان ، والنقص في القطع الاجنبي . واعرب الاعضاء عن شديد تقديرهم للجهود التي تبذلها اللجنة لمواجهة الصعوبات الهائلة في هذه المنطقة التي تعد اضخم المناطق واقلها تجانسا .

٣١٩ — اما فيما يتعلق باعمال اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، فقد علقت اهمية كبيرة في المجلس على الجهود المتواصلة التي تبذلها هذه اللجنة لمساعدة حكومات المنطقة على السير قدما نحو التكامل الاقتصادى ، وعلى الاعمال البحثية التي تضطلع بها امانتها ، وخاصة في ميدان التخطيط الاقتصادى .

٣٢٠ — وابدى الاعضاء ارتياحهم الى تركيز نشاطات اللجنة الاقتصادية لافريقيا على تدريب الموظفين المؤهلين وعلى الاعمال الاستقصائية اللازمة للتكامل الاقتصادى ، وهو التكامل الذى تعلق عليه بلدان افريقية كثيرة اهتماما بالغا . واشار عدة ممثلين الى ان اللجنة ، بتشجيعها لتنسيق

Digitized by UNOG Library

الجهود ، تقلل من اخطار الانماء المنعزل ، وتساعد بلدان المنطقة على توحيد قواها لتحقيق مهمة انشاء المقومات الهيكلية ، التي لا تزال تعد المهمة الرئيسية في تلك القارة . كما اشاروا الى ان اللجنة تشكل سبيلا قيما لنشر الآراء والتقنيات المتصلة بعملية الانماء ، ونقطة مركزية لتوزيع المساعدات التقنية المتعددة الاطراف . وشدد عدة ممثلين على ضرورة توطيد العلاقات بين اللجنة ومنظمة الوحدة الافريقية ، واعربوا عن ارتياحهم الى القرارين اللذين اتخذتهما اللجنة في دورتها الاخيرة بانشاء افرقة عاملة وبعقد دوراتها مرة كل سنتين .

٣٢١ — واتخذ المجلس القرارات ١٠٦٣ (الدورة ٣٩) ، و ١٠٦٤ (الدورة ٣٩) ، و ١٠٦٥ (الدورة ٣٩) ، و ١٠٦٦ (الدورة ٣٩) . التي احاط فيها علما بالتقارير السنوية للجان الاقتصادية الاقليمية واقر برامج اعمالها وترتيب اولوياتها . كما رحب المجلس ، في القرار ١٠٦٦ (الدورة ٣٩) ، بقرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا القاضي بانشاء افرقة عاملة في عدد من الميادين الهامة للانماء الاقتصادى والاجتماعي لافريقيا ؛ واحاط علما بقرار اللجنة الداعي الى عقد دوراتها مرة كل سنتين ، والتمس من الامين التنفيذى للجنة ان يقدم ، بعد التشاور مع الحكومات الاعضاء في اللجنة ، تقريرا كاملا الى المجلس في دورته الحادية والاربعين ، كما التمس من اللجنة ان تحدد اجراء تقديم تقاريرها الى المجلس في السنوات التي لا تعقد فيها دورات عامة .

Digitized by UNOG Library

Blank page

Page blanche

Digitized by UNOG Library

الفصل الحادى عشـر

برامج التعاون التقني

—•—

الفـرع الاول

برنامج الامم المتحدة للمساعدة التقنيـة*

٣٢٢ — نظر المجلس ، في دورته التاسعة والثلاثين ، في تقرير لجنة المساعدة التقنية (E/4081)(١) وفي تقرير اعده الامين العام عن نشاطات الامم المتحدة في ميدان المساعدة التقنية (E/4016 و Add.1)(٢) . وشرح الامين العام في تقريره النشاطات المنفذة عام ١٩٦٤ والنشاطات المقترحة لعام ١٩٦٦ بشأن الانماء الاقتصادى والاجتماعي ، والادارة العامة ، والخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان ، ومراقبة المخدرات .

٣٢٣ — وبلغ مجموع نفقات المساعدة التقنية لعام ١٩٦٤ ، ٢٠ر٤ مليون دولار ، مقابل ١٥ر٧ مليون دولار لعام ١٩٦٣ ، و ١٩ر١ مليون دولار لعام ١٩٦٠ . وبلغت نفقات البرنامج العادى ، من ذلك المجموع ، ٦ر٤ مليون دولار ، كما بلغت نفقات البرنامج الموسع للمساعدة التقنية ٥ر١٠ مليون دولار ؛ بينما بلغت نفقات البرامج المنفذة بمقتضى ترتيبات استخدام الارصدة المخصصة لاغراض معينة ٥ر٣٧ مليون دولار ، انفق منها ما يقرب من ٢ مليون دولار في جمهورية الكونغو الديموقراطية .

٣٢٤ — وقد لوحظت في عام ١٩٦٤ زيادات في ميادين التخطيط الاقتصادى وانماء الصناعة والموارد ، والاحصاء ، والاسكان والانماء الاجتماعي . وبلغت نفقات القطاع الصناعي ، بمقتضى البرنامج العادى ، ٥٣٩ ٠٠٠ دولار ، بينما خصص مبلغ ٨٠٧ ٠٠٠ دولار لعام ١٩٦٥ ، ومبلغ ١ ٠٥٤ ٠٠٠ لعام ١٩٦٦ ، واعطيت اولوية خاصة الى طلبات الحكومات في ذلك الميدان . كما يوجه اهتمام خاص الى النشاطات التدريبية ، فقد خصص ما يقرب من ٣٥ في المائة من مجموع نفقات البرنامج العادى والبرنامج الموسع في عام ١٩٦٤ لمنح استكمال التخصص وللمشتركين في الحلقات الدراسية والنشاطات

---

* يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة البند التالي : " برامج الامم المتحدة للتعاون التقني " .

(١) E/TAC/SR.345 - 349 ; E/SR.1380.

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ١٥ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

التدريبية الجماعية الاخرى . وقدم اكثر من ٢٣٠٠ منحة ، كان نصفها تقريبا عبارة عن منح فردية لاستكمال التخصص في الجامعات ، ومعاهد الابحاث ، والمشاريع العامة والخاصة .

٣٢٥ — وازدادت عام ١٩٦٤ نسبة الارصدة المنفقة على المشاريع الاقليمية التي تشمل بلدين او اكثر عما كانت عليه عام ١٩٦٣ ؛ ويتناول الكثير من تلك المشاريع تدابير ترمي الى القيام بعمل مشترك في بعض الميادين كالنقل ، والتجارة ، والطاقة ، وانماء احواض الانهر .

٣٢٦ — وعرض كذلك على لجنة المساعدة التقنية للاقرار اقتراحات الامين العام المتعلقة بالبرنامج العادي لعام ١٩٦٦ (E/4016/Add.1) . وقد بلغت النفقات المقترحة ٦٫٤ مليون دولار ، وهو مبلغ مقترح اقره المجلس عام ١٩٦٤ بناء على توصية اللجنة (قرار المجلس ١٠٠٨ (الدورة ٣٧)) . واستندت هذه الاقتراحات الى الطلبات الواردة من الحكومات المستفيدة ، مرتبة حسب الاولويات ، والى الطلبات الواردة من اللجان الاقتصادية الاقليمية . وكان التوزيع الاولي لبرنامج عام ١٩٦٦ كما يلي : ٣٣٦٣٠٠ مليون دولار للانماء الاقتصادي ، و ١٦١٨٨٠٠ مليون دولار للانماء الاجتماعي ، و ٨٨٩٦٠٠ دولار للارصدة العامة ، و ٧٥٠٠٠ دولار لمراقبة المخدرات ، و ١٨٠٠٠٠ دولار للخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان . واوصت اللجنة ، بناء على طلب لجنة مركز المرأة ، مشروعا اضافيا اقره المجلس يرمي الى عقد حلقة دراسية عام ١٩٦٦ عن التثقيف المدني والسياسي للمرأة (القرار ١٠٦٢ (الدورة ٣٦) الباب الاول) (١) ، وادى ذلك الى زيادة ٤٠٠٠٠ دولار في الاعتمادات المقترحة للخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان . وبناء عليه يكون التوزيع ، حسب الابواب ، المقترح في الجزء الخامس من ميزانية الامين العام كما يلي : ٦١٠٥٠٠٠ دولار للباب ١٣ (الانماء الاقتصادي ، والانماء الاجتماعي ، والادارة العامة) ؛ و ٢٢٠٠٠٠ دولار للباب ١٤ (الخدمات الاستشارية لحقوق الانسان) ؛ و ٧٥٠٠٠ دولار للباب ١٥ (مراقبة المخدرات) ؛ فيكون المجموع ٦٤٠٠٠٠٠ دولار .

٣٢٧ — واقر المجلس ، بناء على توصية لجنة المساعدة التقنية ، مبلغ وتوزيع الاعتمادات المقترحة حسب الجزء الخامس من ميزانية عام ١٩٦٦ (القرار ١٠٦٢ (الدورة ٣٦)) ، الجزء " اولا " . كما اقر ، بناء على توصية اللجنة ، ان يكون المبلغ المقترح للبرنامج العادي لعام ١٩٦٧ ، ٦٫٤ مليون دولار (القرار ١٠٦٢ (الدورة ٣٦) الجزء " ثانيا ") . وقد امتنع عن الاقتراع ثلاثة اعضاء في كل من اللجنة والمجلس لاعتبارهم ان نشاطات المساعدة التقنية يجب تمويلها من التبرعات .

٣٢٨ — وفيما يتعلق بالاجراءات المالية المنطقة على الجزء الخامس من الميزانية ، فقد لاحظ المجلس واللجنة مع الارتياح ان اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ايدت توصية اللجنة عام ١٩٦٤ بشأن الحاجة الى المزيد من الانسجام بين الانظمة المالية المنطبقة على البرنامج الموسع

---

(١) انظر كذلك الفرع الحادي عشر من الفصل الثالث عشر ادناه .

Digitized by UNOG Library

وبين تلك المنطبقة على البرنامج العادى (E/4081، النبذة ٥٨) . وقد ذكر أن الامين العام سيقدم الى الجمعية العامة اقتراحات تتمشى مع هذه المبادئ .

٣٢٦ — وبعد ان قبلت لجنة المساعدة التقنية الصيغة الجديدة التي اقترحتها اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية لتوزيع نفقات ادارة مشاريع البرنامج الموسع بين الميزانيات العادية للمنظمات المشتركة والبرنامج الموسع، اعربت عن املها (E/4081، النبذة ٦٢) بأن يؤدى الدخل الاضافي الذى ستتلقاه الامم المتحدة بمقتضى الصيغة الجديدة، الى التدعيم المباشر الفعال، لجهاز ادارة نشاطات المساعدة التقنية، مع التأكيد خاصة على تنفيذ المشاريع .

٣٣٠ — واقر المجلس توصية اللجنة بأن يعد الامين العام تقريراتقييميا يتضمن بيانا بمنح استكمال التخصص الفردية وبما تم الانتفاع به من تدريب بمقتضى برنامج منح استكمال التخصص في ميدان حقوق الانسان، على ان يقدم التقرير الى لجنة حقوق الانسان، ولجنة مركز المرأة، والمجلس الاقتصادى والاجتماعي عن طريق لجنة المساعدة التقنية (القرار ١٠٦٢ (الدورة ٣٦)، الجزء "ثالثا") .

٣٣١ — واحاط المجلس علما بقرار لجنة المساعدة التقنية المتعلق باستخدام المتطوعين الذين يمكن ان تقدمهم المنظمات غير الحكومية (E/4081، النبذة ٥٦) . وكان مفوض المساعدة التقنية قد بين انه قد يجرى تجربة محدودة ويطلع لجنة المساعدة التقنية على نتائجها . ولكن رأت اللجنة انه ينبغي اولا دراسة عدد من المسائل، بما فيها علاقة برنامج كهذا ببرنامج الخبراء المساعدين، وبمؤهلات المتطوعين الذين قد تعرض خدماتهم، وبطرق استخدامهم، والترتيبات المالية التي ينبغي اتخاذها بشأن المتبرعين والحكومات المستفيدة والمنظمات الدولية، على ان تقدم نتائج الدراسة الى لجنة المساعدة التقنية في اقرب وقت ممكن .

٣٣٢ — وبناء على توصية لجنة المساعدة التقنية لفت المجلس نظر الحكومات المستفيدة، والامين العام، والرئيس التنفيذى الى امكانية الاخذ عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦، ببعض الاقتراحات المتعلقة بالمساعدة التقنية والصادرة عن اللجان الفنية، وذلك عن طريق استخدام وفورات البرامج او اجراء استبدالات في اطار البرامج المعتمدة (القرار ١٠٦٢ (الدورة ٣٦)، الجزء "اولا") .

٣٣٣ — وبناء على توصية اللجنة، اعرب المجلس في القرار ١٠٦٢ (الدورة ٣٦)، الجزء "ثانيا"، عن امله في انه عندما يصير اعداد برامج المساعدة التقنية، يقوم كل من الحكومات المستفيدة والامين العام، فيما يتعلق بالجزء الخامس من ميزانية عام ١٩٦٧، والرئيس التنفيذى لمكتب المساعدة التقنية، فيما يتعلق بالبرنامج الموسع لفترة عامي ١٩٦٧ — ١٩٦٨، وبايلاء اهتمام خاص الى الاقتراحات التي صدرت عن لجان المجلس الفنية اثناء دوراتها الاخيرة .

٣٣٤ — واحاط المجلس علما مع التقدير، في قراره ١٠٦١ (الدورة ٣٦) بتقرير الامين العام عن برامج الامم المتحدة للمساعدة التقنية (E/4016 وAdd.1) .

Digitized by UNOG Library

الفرع الثاني

البرنامج الموسع للمساعدة التقنية *

٣٣٥ — عرض على المجلس ، في دورته التاسعة والثلاثين (١) ، تقرير لجنة المساعدة التقنية عن اعمال دورتها المنعقدة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ (E/3995) (٢) ، والتي وافقت اللجنة خلالها على برنامج فترة ١٩٦٥ — ١٩٦٦ واذنت باعتماد الاموال اللازمة لعام ١٩٦٥ ، شرط مراعاة اية تغييرات في البرنامج قد تطلبها الحكومات المستفيدة ، ويوافق عليها الرئيس التنفيذي لمكتب المساعدة التقنية ، وتقدم في الوقت المناسب الى اللجنة . وعرض على المجلس كذلك التقرير السنوي الذي قدمه مكتب المساعدة التقنية الى لجنة المساعدة التقنية لعام ١٩٦٤ (E/4021 / Rev.1) (٣) وتقرير لجنة المساعدة التقنية عن اعمال دورتها المنعقدة في حزيران (يونيه) ١٩٦٥ (E/4081) (٤). وقد لاحظ المجلس ان اللجنة بحثت ، اثناء دورتها ، البيان الافتتاحي للرئيس التنفيذي (E/TAC/L.352) وتقاريره عن النفقات المأذون بعقدها في عام ١٩٦٤ والاشهر الاربعة الاولى من عام ١٩٦٥ من الاعتمادات المرصدة لمواجهة الطوارئ (E/TAC/L.348 و349) ، وعن التغييرات المحدثة في البرامج ، بما في ذلك نقل الاعتمادات بين الوكالات (E/TAC/L.350 و 351) اثناء الفترتين الممتدتين من ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، ومن ١ كانون الثاني (يناير) الى ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٥ . كما بحثت تقرير المكتب عن مسألة اعتماد نفقات الخدمات الادارية والتنفيذية لعام ١٩٦٥ والسنوات المقبلة (E/TAC/152) . ونظرت اللجنة ، اخيرا ، في وثيقة تستعرض نشاطات البرنامج الموسع للمساعدة التقنية في خمسة عشر عاما (E/TAC/153 و Add.1) . وسيرد ادناه بيان بقرارات لجنة المساعدة التقنية وتوصياتها والتدابير التي اتخذها المجلس بشأنها .

---

* يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة البند التالي : " برامج الامم المتحدة للتعاون التقني " .

(١) E/TAC/SR. 338 - 349 ; E/SR.1380 .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ١٥ من جدول الاعمال .

(٣) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٥ .

(٤) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ١٥ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

المبحث الاول

استعراض نشاطات فترة ١٩٦٣ — ١٩٦٤

٣٣٦ — اعربت لجنة المساعدة التقنية عن ارتياحها ، من حيث الشكل والمضمون ، الى التقرير السنوى الذى قدمه مكتب المساعدة التقنية الى لجنة المساعدة التقنية لعام ١٩٦٤ (E/4021/ Rev.1) (١) ، عن تنفيذ برنامج ١٩٦٣ — ١٩٦٤ في مجموعه . واعرب اعضاء اللجنة عن اغتباطهم لاستمرار نمو البرنامج الموسع اثناء فترة السنتين ١٩٦٣ — ١٩٦٤ ، وهو امر ثبتته الزيادة في العدد المقدم من الخبراء ومن منح استكمال التخصص ؛ غير انه قد لوحظ انخفاض ضئيل في قيمة المعدات المشتراة . ولوحظت ، مع الارتياح ، الزيادة المستمرة في نصيب افريقيا من البرنامج ولكن بعض الاعضاء اعربوا عن قلقهم من انخفاض نصيب آسيا والشرق الاقصى ونصيب الشرق الاوسط .

٣٣٧ — وطلب المجلس الى اللجنة ان تقدم توصية عن طول فترة البرنامج القادم ، اذ ان تمديد البرمجة على اساس السنتين مقصور بقرار المجلس ١٤٩٦ (الدورة ٣٦) ، على فترة السنتين ١٩٦٥ — ١٩٦٦ . ورأى بعض الاعضاء بأن الحسنة الرئيسية للبرمجة على اساس السنتين هي تأجيل الموعد النهائي لاستخدام الاموال التي اعتمدتها اللجنة لتنفيذ البرنامج المعتمد . ولو تسنى ايجاد حل للصعوبات المتأتية عن تلك الترتيبات المالية ، لامكن اعادة البرمجة الى دورة سنوية واحدة ، وبالتالي تجنب ضرورة وضع برنامج لفترة تصل الى ثلاث سنوات . ورأى اعضاء آخرون ان للبرمجة على اساس السنتين مساوئ خطيرة لانها تتجه الى زيادة عدد التغيرات المحدثة اثناء فترة البرنامج والى احداث تقلبات في مستوى المعونة بين سنة واخرى . وقد اعتمدت البرمجة على اساس السنتين لاتاحة التخطيط لمدة اطول ، ولكن تحقيق هذه النتيجة ممكن ، دون التعرض للمساوئ ذاتها وذلك ببرمجة كل مشروع على حدة بشرط زيادة الاخذ بنظام تخطيط المشاريع والقيام بالبرمجة كل عام . ورأى اعضاء اللجنة عامة انه نظرا لعدم وضوح الحسنات والمساوئ ، ومراعاة لما اعربت عنه اكثرية المنظمات المشتركة من تفضيل دورة البرمجة على اساس السنتين ، ينبغي الاستمرار بنظام البرمجة على اساس السنتين على اساس تجريبي حتى نهاية فترة السنتين ١٩٦٧ — ١٩٦٨ .

٣٣٨ — وبناء على توصية اللجنة ، قرر المجلس (القرار ١٠٥٩ (الدورة ٣٦)) تمديد دورة البرمجة على اساس السنتين لفترة السنتين ١٩٦٧ — ١٩٦٨ ، دون الاخلال بما قد تتخذه الهيئات المنفذة للبرنامج من تدابير متعلقة باجراءات البرمجة ، في حالة اعتماد الجمعية العامة للقرار المتعلق باد ماج الصندوق الخاص والبرنامج الموسع .

٣٣٩ — وقد رحبت اللجنة عامة بالزيادة المستمرة في عدد بعثات الخبراء ولا سيما باستمرار زيادة عدد ونسبة الخبراء المدربين من البلدان المتنامية . ولاحظ الكثير من الاعضاء ان الترتيبات

---

(١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٥ .

Digitized by UNOG Library

المتخذة لاعداد الموظفين المقابلين مازالت غير مرضية في بلدان كثيرة وانه ليس من المتوقع ان يحقق البرنامج هدفه بنقل المهارات الى مواطني البلدان المتنامية مالم يصبح تدريب الاشخاص المقابلين عنصرا داخلا في كل مشروع . وابدى بعض الاعضاء قلقهم من طول اجل بعثات بعض الخبراء .

٣٤٠ — واعرب اعضاء كثيرون عن ارتياحهم لزيادة عدد منح استكمال التخصص المقدمة بمقتضى البرنامج الموسع لكن ذكروا ان التحسين النوعي في برنامج منح استكمال التخصص اهم من الزيادة في عدد المنح المقدمة وقالوا ان جني اقصى الفائدة من منح استكمال التخصص يتم عند منحها لغرض تدريب الموظفين المقابلين في مشاريع تستفيد من مساعدة الخبراء .

٣٤١ — ولفت احد الاعضاء نظر اللجنة الى قرار اتخذته اللجنة الاقتصادية لاوروبا (١) بشأن اشتراك خبراء من البلدان المتنامية في الجولات الدراسية التي تنظمها اللجنة . واقترح بأن تقوم الهيئات التنفيذية لبرنامج المساعدة التقنية ، بالتشاور مع الاعضاء التنفيذيين للجان الاقتصادية الاقليمية ومكتب الامم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت ، بدراسة امكانية تمويل اشتراك اختصاصيين من البلدان المهتمة والواقعة خارج الاقاليم المعنية ، في الحلقات الدراسية ، والدراسات ، والرحلات الدراسية التي تنظمها اللجان الاقتصادية الاقليمية .

٣٤٢ — واعرب معظم الاعضاء عن قلقهم من الانخفاض المستمر في النصيب المخصص في البرنامج لمشاريع متصلة بميدان التصنيع ، لاسيما وان عددا من هيئات الامم المتحدة اوصى بزيادة التأكيد على النشاطات المضطلع بها في ذلك الميدان . ورحبوا خاصة بالتوصية الاخيرة التي قدمتها لجنة الانماء الصناعي بالحاق موظفي مركز الانماء الصناعي في مكاتب الممثلين المقيمين ، لمساعدة الحكومات على وضع المشاريع في ذلك الميدان . كما اقرت لجنة المساعدة التقنية وجهة نظر لجنة الانماء الصناعي القائمة بزيادة نسبة المساعدة المقدمة في ميدان الانماء الصناعي الى ضعفين على الاقل .

٣٤٣ — واشار التقرير السنوي الى ان عدد البلدان التي طلبت المساعدة بمقتضى البرنامج الموسع مقابل الدفع قد بلغ ٥٧ بلدا في عام ١٩٦٣ ، و ٦٦ بلدا في عام ١٩٦٤ ، مقابل ٤٢ بلدا في عام ١٩٦٢ . وقد رحبت اللجنة بهذا الاتجاه عامة لدلالته الملموسة على تقدير البلدان المتنامية للمساعدة المقدمة عن طريق المنظمات المشتركة .

٣٤٤ — واكدت اللجنة اهمية التنسيق على الصعيد المحلي لتخطيط البرنامج وتنفيذه بطريقة فعالة . واكدت المنظمات المشتركة انها مستمرة في بذل قصارى جهدها لتحسين كفاءة علاقاتها مع الممثلين المقيمين على الصعيد المحلي .

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣ ، الجزء الثالث ، القرار ٤ (الدورة ٢٠) .

Digitized by UNOG Library

٣٤٥ — ولاحظ الكثيرون من اعضاء اللجنة مع الارتياح ان عمل الخبراء في البعثات مازال مستكملا بخدمات الخبراء الشبان الذين تقدمهم خمس حكومات كخبراء مساعدين لا يكلفون المنظمات المشتركة المساهمة في المشروع او البلدان المستفيدة منه اية نفقة . وحذر بعض الاعضاء من امكانية تخفيض مستويات الخبراء المهنية ، وحثوا على عدم الاستعانة بالخبراء المساعدين عوضا او بدلا عن الخبراء ، واوصوا بالحيطة في تدبير الخبراء من بين فئة الخبراء المساعدين .

٣٤٦ — واكد الاعضاء على اهمية الاسراع في تدبير الخبراء . ورأوا وجوب التخفيف من الاتجاه السائد الى تدبير خبراء من اعلى المستويات والاستعاضة عن ذلك بمحاولات اكثر واقعية لاختيار مرشحين حائزين على مؤهلات من المستوى الذى تقتضيه فعلا المراكز المعنية . ولفتوا النظر الى ضرورة وضع الموارد الكافية تحت تصرف الخبراء لاداء وظائفهم ، والى حاجة البلدان المتنامية الى الاخذ بعين الاعتبار توفر الموظفين المقابلين عند طلب مساعدة الخبراء .

٣٤٧ — واعرب الاعضاء عن الارتياح العام لازدياد اهمية الخدمات التي يقدمها الممثلون المقيمون الى البلدان المستفيدة ، والتي تمثل بحد ذاتها شكلا من اشكال المساعدة التقنية . غير ان بعضهم اعرب عن قلقه لاستمرار النمو في الخدمات الخارجية لمكتب المساعدة التقنية ورأوا وجوب القيام بكل ما امكن للحد منها في المستقبل . واقترح احد الاعضاء انه ينبغي الانتفاع، حيثما امكن ، بالمكاتب الاقليمية التي تخدم عدة بلدان ، بدلا من المكاتب الفردية في كل بلد ، وان المكاتب " النموذجية " القائمة هي مصدر نفقات غير ضرورية .

٣٤٨ — وبناء على توصية لجنة المساعدة التقنية ، اتخذ المجلس قرارا (القرار ١٠٥٧ (الدورة ٣٦)) احاط فيه علما مع التقدير بالتقرير السنوى لمكتب المساعدة التقنية الى لجنة المساعدة التقنية عن عام ١٩٦٤ . واحاط كذلك علما مع التقدير بتقريرى لجنة المساعدة التقنية (E/3995 و E/4081) (القرار ١٠٥٦ (الدورة ٣٦)) .

المبحث الثاني

العرض التذكارى للبرنامج الموسع

٣٤٩ — اثنى معظم اعضاء اللجنة على العرض الموجز لنشاطات البرنامج الموسع في السنوات الخمس عشرة الاولى (E/TAC/153 و Add.1) ، الذى صدر باسم الرئيس التنفيذى لمكتب المساعدة التقنية ، قائلين انه مساهمة قيمة لفهم تاريخ البرنامج الموسع . واشار الرئيس التنفيذى الى ان هذا العرض التذكارى سيستكمل فيما بعد بفصول اضافية تبين فيها المنظمات المشتركة ابرز نواحي مساهمتها في تخطيط وتنفيذ البرنامج الموسع وتضمنها تقييما للنتائج الملموسة المنجزة . كما اشار الى ان بنيته انجاز هذا العمل بكليته واتاحته للدورة العشرين للجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

٣٥٠ — واتخذ المجلس قرارا (١٠٥٨ (الدورة ٣٦)) احاط فيه علما مع التقدير بالعرض التذكاري للبرنامج الموسع للمساعدة التقنية ؛ وشكر الرئيس التنفيذي على تقريره ؛ واعرب عن تقديره له ولموظفيه ولامانات المنظمات المشتركة لاعمالهم الناجحة خلال خمس عشرة سنة .

٣٥١ — وعرض على اللجنة تقرير الرئيس التنفيذي عن النفقات المأذون بعقدها من الاعتمادات المرصدة لمواجهة الطوارئ في عام ١٩٦٤ (E/TAC/L.348) في الاشهر الاربعة الاولى من عام ١٩٦٥ (E/TAC/L.349) . واكد الرئيس التنفيذي اهمية السلطة الممنوحة له بعقد نفقات من الاعتمادات المرصدة لمواجهة الطوارئ ، التي تمكنه من العمل بسرعة لتقديم مساعدة قصيرة الاجل لمواجهة الاحتياجات الاولوية الطارئة .

٣٥٢ — واحاطت اللجنة كذلك علما بتقرير الرئيس التنفيذي عن التغييرات المحدثة في البرنامج ، بما في ذلك تحويلات الاعتمادات فيما بين الوكالات اثناء الفترة من ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ (E/TAC/L.350) والفترة الممتدة من ١ كانون الثاني (يناير) الى ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٥ (E/TAC/L.351) . ولاحظ الكثيرون من الاعضاء مع بعض القلق مدى التغير الذي طرأ اثناء التنفيذ على البرنامج الذي اقرته اللجنة لفترة السنتين ١٩٦٣ — ١٩٦٤ . واقترح عدة اعضاء استعراض وفورات البرنامج في فترات منتظمة مع الحكومات الاعضاء في المنظمات المشتركة للانتفاع بتلك الوفورات على افضل وجه ممكن .

المبحث الثالث

الاعتمادات المرصدة الممنوحة للمنظمات المشتركة من اجل نفقات الخدمات الادارية والتنفيذية عن عام ١٩٦٥ والسنوات المقبلة

٣٥٣ — عرض على اللجنة تقرير مكتب المساعدة التقنية عن مسألة الاعتمادات المرصدة للمنظمات المشتركة لمواجهة نفقات الخدمات الادارية والتنفيذية عن عام ١٩٦٥ والسنوات المقبلة (E/TAC/152) والتقرير الثاني والعشرون للجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية المقدم الى الجمعية العامة عن النفقات العامة (A/5842) . وقد اضطلع بدراسة اللجنة الاستشارية تلبية لقرار المجلس ٣٠٠ ألف (الدورة ٣٤) المتخذ في آب (اغسطس) ١٩٦٢ . وقد اوصت اللجنة الاستشارية بأن يسدد البرنامج الموسع النفقات العامة الى المنظمات المشتركة ، عن عام ١٩٦٥ ، بمعدل ١٣ في المائة من نفقات المشاريع المقيدة في البرنامج المعتمد ، بما فيها الاعتمادات المرصدة لمواجهة الطوارئ للسنتين السابقتين ، وبمعدل ١٤ في المائة من تلك النفقات فيما بعد ؛ وبأن يستمر تطبيق معدلات التسديد بمرونة بالنسبة الى المنظمات الصغيرة ؛ وبأن تقوم اللجنة الاستشارية باستعراض تلك التدابير في مدة لا تتجاوز الخمس سنوات . واشار الرئيس التنفيذي الى ان معظم

Digitized by UNOG Library

اعضاء مكتب المساعدة التقنية قد رأوا بأن هنالك اسبابا قوية تدعو الى تطبيق جدول للتسديدات يكون اكثر سخاء من الجدول الذى اوصت به اللجنة الاستشارية ، لكن المكتب يعتقد بأن لجنة المساعدة التقنية قد ترغب في توصية المجلس بأن يولي اقتراحات اللجنة الاستشارية اعتبارا ملائما .

٣٥٤ — وايد معظم اعضاء لجنة المساعدة التقنية اقتراح مكتب المساعدة التقنية ، ولكن الكثيرين قد اعربوا ، مع ذلك ، عن قلقهم بسبب ضرورة زيادة الاعتمادات المخصصة للنفقات العامة ، مما يؤدى الى تخفيض الاموال المتاحة لبرامج العمليات الموضعية . ورأى عدد من الاعضاء ان مسألة النفقات العامة المرصدة للبرامج الممولة بالتبرعات تستحق برمتها المزيد من الدرس . ولاحظ بعض الاعضاء (وبينهم عضوان طالبا بأن يضع الرئيس التنفيذى اقتراحات ملموسة لتخفيض النفقات العامة) مع القلق البالغ الاتجاه نحو زيادة النفقات للبرامج الممولة بالتبرعات ، وذكروا بانهم يعارضون اعتماد مشروع القرار المتعلق بنفقات الخدمات الادارية والتنفيذية الذى اقترحه مكتب المساعدة التقنية (E/4081 ، المرفق الخامس) .

٣٥٥ — واتخذ المجلس ، بناء على توصية اللجنة ، قرارا (١٠٦٠ (الدورة ٣٩)) قرر فيه بأن تكون الاعتمادات المرصدة ، لعام ١٩٦٥ ، من الحساب الخاص لتغطية نفقات الخدمات الادارية والتنفيذية للمنظمات المشتركة على صورة مبلغ مقطوع يمثل ١٣ في المائة من نصف برنامج العمليات الموضعية (الفئة الاولى) المعتمد عن السنتين السابقتين ومن المبلغ الذى اقرته لجنة المساعدة التقنية بشأن النفقات المأذون بعقدها لمواجهة الطوارئ خلال هاتين السنتين ؛ وان تكون الاعتمادات المرصدة ، بالنسبة لعام ١٩٦٦ ولما يليه ، بنسبة ١٤ في المائة من تلك النفقات : وان يحدد توزيع الاعتمادات بين المنظمات المشتركة على اساس اعتمادات كل منظمة لنفقات مشاريع الفئة الاولى . وقرر المجلس ، بالاضافة الى ذلك ، ان يطبق النص بشيء من المرونة على الوكالات الصغيرة والجديدة (منظمة الطيران المدني الدولية ، واتحاد البريد العالمي ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والمنظمة الدولية للارصاد الجوية ، والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية) . وقرر المجلس ، اخيرا ، ان يضاف كل جزء من الاموال ، لا تحتاج اليه المنظمات لتغطية نفقات الخدمات الادارية والتنفيذية ، الى احتياطي التخطيط للرئيس التنفيذى لمكتب المساعدة التقنية .

المبحث الرابع

تقييم البرنامج الموسع في ١٩٦٣ و ١٩٦٤

٣٥٦ — اثنى اعضاء لجنة المساعدة التقنية عموما على تقييم البرنامج الموسع الوارد في الفصل الرابع من التقرير السنوى الذى قدمه مكتب المساعدة التقنية الى اللجنة عن عام ١٩٦٤ (E/4021/Rev.1) ، استنادا الى اجوبة الممثلين المقيمين على قائمة اسئلة مفصلة ، وذلك لما اتسمت

Digitized by UNOG Library

به الآراء المعرب عنها من صراحة وتجرد . غير ان عدة اعضاء اشاروا الى ان بامكان الحكومات المستفيدة ذاتها وضع تقييم اجدى لانها ادرى بحاجاتها الخاصة وبمدى الملاءمة في تلبية تلك الحاجات . وذكر الرئيس التنفيذي ان فصل التقييم الوارد في التقرير السنوي هو اجراء محدود وان اجوبة الممثلين لا تمثل الا رأيهم الشخصي ؛ اذ يمكن ان يرى اشخاص آخرون ، لاسباب وجيهة ، المشاكل ذاتها بطريقة مختلفة .

٣٥٧ — وقدم الرئيس التنفيذي كذلك بعض التفصيلات المتعلقة بالترتيبات التي اتخذها الامين العام بشأن دراسات التقييم النموذجية ، التي ستجرى عملا بقرار المجلس ١٠٤٢ (الدورة ٣٧)(١). كذلك اعلم اللجنة بعملية تقييم اخرى يعمل مكتب المساعدة التقنية على تنظيمها في عدة بلدان خلال القسم الاخير من عام ١٩٦٥ . وستحال نتائج تلك الدراسات التقييمية الى الهيئة الادارية للبرامج في دورتها الصيفية عام ١٩٦٨ . وكان رأى اللجنة عموما بأن الدراسة التقييمية المقترحة ضرورية وفي وقتها . واكد عدة اعضاء على اهمية قيام الحكومات المستفيدة المعنية بدور كامل في تلك العملية وعلى ضرورة تسجيل نتائج تلك الدراسات بصراحة وتجرد وامانة . وقدم اعضاء آخرون اقتراحات بشأن بعض النقاط الهامة التي ينبغي ان تتناولها افرقة التقييم في دراساتها . وادلى ممثلو عدة منظمات مشتركة كذلك ببيانات شاملة عن الاعمال التي قامت بها منظماتهم الخاصة في ميدان تقييم المساعدة التقنية . وقدم الى اللجنة التأكيد بأن امانة مكتب المساعدة التقنية ستأخذ بعين الاعتبار الكلي الآراء والاقتراحات التي ابديت اثناء اعداد وتنفيذ الدراسة التقييمية المقترحة .

الفرع الثالث

الصندوق الخاص *

٣٥٨ — نظر المجلس ، في دورته التاسعة والثلاثين (٢) ، في تقريري مجلس ادارة الصندوق الخاص عن دورتيه الثالثة عشرة والرابعة عشرة (E/4072 و E/3996)(٣) .

٣٥٩ — وتكلم المدير العام المساعد للصندوق الخاص ، في معرض تقديم التقريرين ، فقال ان مجلس الادارة وافق ، في دورتيه الرابعة عشرة والخامسة عشرة ، على ١١١ مشروعا ، وبذلك بلغ

---

* يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة البند التالي : " سير الصندوق الخاص وعملياته " .

(١) انظر الفرع الخامس ادناه .

(٢) E/SR. 1378 , 1379 .

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحقان ١١ و ١١ ألف .

Digitized by UNOG Library

مجموع المشاريع المستفيدة فعلا من مساعدات الصندوق الخاص ٥٢٢ مشروعا . وبين ان مجموع نفقات هذه المشاريع الموزعة على ١٣٠ بلدا واقليما — مازال معظمها في افريقيا — بلغ ١١٥١ مليون دولار ، قدم الصندوق الخاص منها ٤٧٨ مليون دولار ، وقدمت حكومات البلدان المتنامية المشتركة ٦٧٣ مليون دولار . وقد تم ، حتى ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، التوقيع على خطط تنفيذ ٣٨٥ مشروعا منها ، وصدر الاذن ببدء العمليات الخارجية في ٣٦٧ مشروعا منها . واشترك حتى ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٥ ، ما يزيد على ١٦٠٠ خبير دبرتهم الوكالات التنفيذية وما يقرب من ٨٠٠٠ موظف تقني قدمتهم الحكومات المستفيدة ، في الاعمال لـ ٢٨٤ مشروعا . واشترك ، حتى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، ٦٧٢٠٠ شخص في دورات تدريبية نظامية ، ونسق وقدم او يقدم الآن فيها التدريب الاختصاصي لاعداد ١١٠٠٠ مهندس متخرج ، و ١٢٥٠٠ تقني من الملاكات المتوسطة ، و ١٣٠٠٠ معلم لبرامج التدريب الصناعي ، و ٢٠٠٠٠ مدير ومشرف للمصانع ، و ٤٢٠٠ معلم للمدارس الثانوية ، و ٦٥٠٠ اختصاصي في الادارة العامة ، والنقل ، والمواصلات . وادت ثمانية عشر استقصاء من الاستقصاءات قبل الاستثمارية التي بلغت نفقاتها ٢٢ مليون دولار ، الى استثمار مباشر او غير مباشر قدره ١٠٠٠ مليون دولار في مختلف المشاريع الرامية الى انماء الطاقة ، والنقل ، والصناعات التعدينية ، والمواصلات ، والزراعة ، والصناعة .

٣٦٠ — وقال ان جل اعمال الصندوق الخاص لا تزال محصورة في نشاطات تتناول الميادين التقليدية ، ولكن المجال واسع لانواع جديدة من المشاريع وذلك في نطاق اختصاصاته .

٣٦١ — واضاف ان مضاعفة الجهود لتشجيع التصنيع كان من الامور الرئيسية التي يمر بها مجلس الادارة عام ١٩٦٥ . وقد ظل الصندوق الخاص ، لذلك الغرض ، على صلات وثيقة مع مركز الانماء الصناعي ، وشجع التعاون الوثيق بين الوكالات المتخصصة المعنية في المراحل الاساسية من مراحل صياغة المشاريع . وتقرر ارسال بعثات تحضيرية مشتركة لمساعدة الحكومات على دراسة حاجاتها الصناعية ووضع الطلبات المتعلقة بالمشاريع . على ان تمول تلك البعثات من الاعتمادات المرصدة للمساعدة التحضيرية ، التي رفعها مجلس الادارة الى مليون دولار . ورحب مجلس الادارة باقتراح للجنة الانماء الصناعي يرمي الى وضع مستشارين صناعيين في المكاتب المحلية لمكتب المساعدة التقنية والصندوق الخاص بغية تشجيع صياغة مشاريع صناعية تكون مكيفة حسب البلدان المختلفة . ومن شأن هذه التدابير زيادة تشجيع المساعدة التي سبق وقدمها الصندوق الخاص الى ٢٢٠ مشروعا صناعيا معدا للمساعدة على ايجاد الشروط التمهيدية التي لابد منها للتصنيع في البلدان المتنامية . ووافق مجلس الادارة على اقتراح للمدير العام يرمي الى زيادة عدد دراسات امكانية التحقيق بالنسبة الى بعض الصناعات ، والى توجيه اهتمام خاص لمشاريع تخطيط المناطق الصناعية ، والى تنظيم المراكز الاستشارية للانماء الصناعي . كما دعا الى اقامة المنشآت النموذجية والارشادية ، التي قد يكون لها اثر طيب في الجهود المبذولة لتعزيز وتنويع الاقتصادات القومية . ووافق مجلس الادارة كذلك على اقتراح للمدير العام يتعلق ببحث مشاريع يعاد تسديدها كليا او جزئيا على اساس تجريبي .

Digitized by UNOG Library

٣٦٢ — وقال ان الصندوق الخاص يتطلع الى امكانية مباشرة انواع جديدة من المشاريع لاعداد المديرين والمنشئين ، وتدريب القادة الريفيين ، وتنفيذ المشاريع النموذجية لتعليم القراءة والكتابة الاساسية للانماء .

٣٦٣ — واستطرد قائلا انه وفقا لتوصية اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ، قرر المجلس بناء على اقتراح المدير العام، زيادة معدل سداد النفقات العامة من قبل الصندوق الخاص للوكالات المنفذة الى ١١ في المائة من مجموع نفقات المشاريع ، ابتداء من المشروع الموافق عليه في حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، على ان يطبق المعدل الجديد كذلك بناء على اقتراح المدير العام الذى اعتمده مجلس الادارة على المشاريع التي اعتمدت قبل حزيران (يونيه) ١٩٦٥ والتي لم يوقع بعد على مخططات تنفيذها .

٣٦٤ — وشكر المدير العام المساعد الحكومات والوكالات المنفذة لمساعدة الصندوق على تنفيذ مهمته بفعالية مطردة الازدياد . واكد على اهمية التدابير المتخذة مؤخرا لتحسين التنسيق بين الوكالات المنفذة والصندوق الخاص .

٣٦٥ — وذكر فيما يتعلق بموارد الصندوق الخاص ، ان الامين العام قد اقترح ان يكون الهدف الجديد للتبرعات المقدمة للصندوق الخاص والبرنامج الموسع في المؤتمر القادم لعقد التبرعات ٢٠٠ مليون دولار . وقد ايد مجلس الادارة هذا الاقتراح بقوة .

٣٦٦ — واعرب الممثلون ، في سياق المناقشة ، عن تقديرهم للبيانين اللذين ادلى بهما المدير العام المساعد والمدير العام في وقت سابق من الدورة (١) . ورأوا انه يمكن للصندوق الخاص ان يتطلع الى عام انقضى مليئا بالمنجزات الملموسة . فقد وسع الصندوق نطاق نشاطاته وتفرع الى ميادين جديدة ؛ وكان توزيع المشاريع حسب المناطق مرضيا، وبدأت اعمال المتابعة بالنسبة الى عدد من الاستقصاءات والدراسات المتعلقة بامكانيات التنفيذ .

٣٦٧ — وفيما يتعلق بميدان التصنيع ، ايد الممثلون اقتراح المدير العام بأن يولي الصندوق المزيد من الاهتمام للمقترحات المحتملة المتعلقة بالمشاريع النموذجية المتصلة مباشرة بالصناعات التحويلية . وهذا تدبير يتفق مع توصية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء . ورأى بعض الاعضاء انه ينبغي على الصندوق ان يعنى خاصة بايجاد صناعات تتيح للبلدان ذات النمو القليل التقدم، الاستغناء عن استيراد السلع الاستهلاكية الاساسية او على الاقل تخفيضها . ورحب المجلس بخطة تنظيم افرقة استقصائية تهدف الى تزويد الارشاد في اعداد المشاريع الصناعية ، وبقرار لجنة الانماء الصناعي وقرار مجلس الادارة المتخذ في دورته الرابعة عشرة لتقديم المساعدة المحلية اللازمة . واثنى الاعضاء على الصندوق الخاص لاستعداده للمساعدة على تمويل لا الاستقصاءات الصناعية فحسب ، بل وكذلك الدراسات المتعلقة بتحديد انواع المشاريع الصناعية التحويلية التي تتيح اكبر

---

(١) E/SR.1370 .

Digitized by UNOG Library

الامل بالنجاح في البلدان المتنامية . الا ان احد الممثلين ،رأى ان الصندوق الخاص يعني اكثر من اللازم ،في ذلك الميدان ،في ايجاد مقومات الهيكل الاقتصادى ،التي يمهد الطريق للاستثمارات الاجنبية بدلا من خدمة المصالح الحقيقية للبلدان المتنامية .

٣٦٨ — وكرر بعض الاعضاء وجهة نظرهم بأن على الصندوق الخاص تكريس جزء اكبر من موارده للنشاط الاستثمارى ،ولا سيما في ميدان الاستثمار الصناعي وبأن يتطور الى صندوق للامم المتحدة للمشاريع الانتاجية .

٣٦٩ — واثار اقتراح المدير العام بشأن مساعدة الصندوق الخاص المقدمة على اساس سدادها اهتماما كبيرا ،رغم ان احد الممثلين قد ابدى شكه في وجوب ربط القروض بمنح الائتمانات المقدمة لغرض الانماء الصناعي ، لتعذر انتفاع عدد من البلدان بالاموال المتوفرة في اطار ذلك النظام .

٣٧٠ — وجرت الاشارة الى النقص العالمي المتزايد في وجود خبراء في بعض الميادين . وقد رأى عدد من الممثلين ان يعنى الصندوق الخاص ذاته بتلك المسألة والا تزول مسئولية الصندوق سواء بشأن تنفيذ مشروع ما او الاجراءات المتبعة بصدد الموظفين عندما يعهد بالمشروع الى وكالة منفذة بعد التوقيع على المخطط التنفيذى .

٣٧١ — وفيما يتعلق بتسديد النفقات الادارية ،رأى المجلس ان يقوم الصندوق الخاص بتسديد كامل النفقات التي تتكبدها الوكالات المنفذة كنتيجة مباشرة لتنفيذ مشاريع الصندوق . والصعوبة الاساسية هي تحديد مبلغ النفقات الواضحة التي تتكبدها الوكالات المنفذة في هذا الخصوص . ورغم الموافقة على النسبة التي اوصت بها اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية والتي قبل بها مجلس الادارة وهي ١١ في المائة فقد ابد عدة ممثلين كذلك وجهة نظر مجلس الادارة بأنه يمكن للجنة التنسيق التابعة للمجلس متابعة درس المسألة في الوقت المناسب .

٣٧٢ — ورأى عدة ممثلين ،تطلعا منهم لانشاء برنامج الامم المتحدة الانمائي بناء على توصية المجلس الاقتصادى والاجتماعي ،ان اتخاذ الجمعية العامة قرارا ايجابيا يتيح للنصف الثاني من العقد الانمائي بأن يشهد مضاعفة للتعاون الدولي في الميدان قبل الاستثمارى . واقترح بأن تكون الهيئة الحكومية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي المزمع انشاؤه مماثلة في تكوينها لمجلس الادارة الذى اثبت ،بتمثيله المتوازن للبلدان المقدمة والمستفيدة ،جدارته بتسيير اعمال الصندوق الخاص بنجاح . واقترح ايضا بأنه من المناسب قبل البدء بالتغيير الهيكلي المنتظر اجراء تقييم لمزايا وعيوب نشاطات الصندوق وللنواحي الادارية لعملياته . ويمكن للصندوق الاضطلاع بدراسة مستوحاة من خطوط الدراسة التي اضطلع بها مكتب المساعدة التقنية ، على ان تقتصر تلك الدراسة على مشاريع مختارة قليلة كالمعاهد الاقليمية للانماء الاقتصادى والتخطيط وان تنتهي بتقرير عما حققته من تقدم ونتائج ما لاقته من صعوبات قائمة .

Digitized by UNOG Library

٣٧٣ — وفيما يتعلق بموارد الصندوق الخاص ، ابدى عدة ممثلين اسفهم لقصور الموارد السنوية المشتركة للصندوق الخاص والبرنامج الموسع ، عند تمام انتصاف العقد الانمائي ، عن بلوغ الهدف المحدد في بداية العقد وهو ١٥٠ مليون دولار . وحظيت بالتأييد العام للتوصية التي قدمها اعضاء مجلس الادارة بأن تتخذ الجمعية العامة التدابير المناسبة لحث الدول الاعضاء على السعي الى عقد تبرعات مجموعها ٢٠٠ مليون دولار في المؤتمر القادم لعقد التبرعات . ومما يدعو الى الارتياح ، في هذا الصدد ، التأكيد على الاهتمام الذى ابدته البلدان المستفيدة ، والذى يدل عليه ان مجموع تبرعاتها ، المتزايدة بشكل ملموس ، ينتظر ان يصل الى ما يقرب من ٧٠٠ مليون دولار ، وهو ما يزيد ٢٠٠ مليون دولار عن مجموع تبرعات الصندوق الخاص .

٣٧٤ — واتخذ المجلس ، في ختام المناقشة ، قرارا (١٠٥٥ (الدورة ٣٩)) احاط فيه علما بتقريرى مجلس ادارة الصندوق الخاص عن دورتيه الثالثة عشرة والرابعة عشرة .

الفرع الرابع

البرنامج الغذائي العالمي*

٣٧٥ — عرض على المجلس في دورته التاسعة والثلاثين (١) كأساس للنظر في البرنامج الغذائي العالمي ، التقرير السنوى الثالث للجنة الحكومية الدولية المشتركة بين الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة والمعنية بالبرنامج الغذائي العالمي (E/4054) (٢) ، وتوصيات اللجنة المتعلقة بمستقبل البرنامج (E/4060) (٢) ، وتقرير الامين العام للامم المتحدة والمدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة عن التطور المقبل للبرنامج اشارة الى قرار الجمعية العامة ١٧١٤ (الدورة ١٦) (E/4015) (٢) ، وتقرير المدير التنفيذى للبرنامج الغذائي العالمي (E/4043) (٢) ، ومقتطف من التقرير المؤقت عن الدورة الرابعة والاربعين لمجلس منظمة الاغذية والزراعة بشأن البرنامج الغذائي العالمي (E/4094) .

٣٧٦ — واشار المدير التنفيذى ، في بيانه الافتتاحي ، الى ان البرنامج الغذائي العالمي يحقق وظيفتين متميزتين : فهو يقدم المعونة الغذائية اللازمة للانماء ، مكملا بذلك المساعدة المتعددة الاطراف ؛ ويساعد على سد الثغرة الفاصلة بين الانتاج الغذائي والاحتياجات الغذائية في المناطق المتنامية . واما استخدام الفوائض للغرض الاخير فلا يشكل حلا للمشكلة بقدر ما يشكل

---

* بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة .

(١) E/AC.6/SR.367 - 370 ; E/SR.1394 .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ١٦ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

تدبيرا مؤقتا معدا لتلافي وقوع كارثة ريثما يوضع حل طويل الاجل عن طريق زيادة الانتاج الغذائي المحلي .

٣٧٧ — ويعتبر البرنامج التجريبي الحالي ضيق النطاق اذا قيس بمقياس عالمي . وقد بلغت التبرعات ٩٣ر٧ مليون دولار ؛ واقرت ١٠٧ مشاريع انمائية في ٥٣ بلدا ، وقدمت مساعدات الطوارئ في ٢٤ حالة . وفاقت الموارد المتوفرة للطوارئ بشكل ملموس الاحتياجات الحقيقية لحد الآن .

٣٧٨ — واوصت اللجنة الحكومية الدولية ، بعد دراسة دقيقة لمسألة مستقبل البرنامج ، بتمديده لاجل غير محدود . وقدمت توصيات اللجنة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صيغة مشروع قرار سبق ان اعتمده مجلس منظمة الاغذية والزراعة بالاجماع . والحق بالقرار مرفق هو عبارة عن مشروع قرار آخر عرض لنظر الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الاغذية والزراعة، ترك فيه بدون تحديد الهدف المعين للتبرعات عن فترة ١٩٦٦ — ١٩٦٨ ، وكذلك النسبة المئوية المتوجب تقديمها نقدا او بصورة خدمات . غير انه قد جاء في صلب تقرير اللجنة الحكومية ان اكثرية كبيرة من اعضاء اللجنة قد اوصت بأن يكون مبلغ ٢٧٥ مليون دولار هو الهدف الذي ينبغي على الحكومات ايلاءه البحث الجدي عند تحديدها التبرعات التي ستعقدها عن فترة ١٩٦٦ — ١٩٦٨ . ولاحظت اللجنة كذلك ان المدير التنفيذي يرى ان البرنامج يحتاج على الاقل الى ٣٣ في المائة من موارده في شكل نقد وخدمات شحن . كذلك ترك في مشروع القرار الموصى بتقديمه الى الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الاغذية والزراعة فراغان يتعلقان كلاهما بمدة ولاية اعضاء اللجنة الحكومية الدولية .

٣٧٩ — ولم يتخذ مجلس منظمة الاغذية والزراعة اي قرار بشأن مبلغ الهدف المحدد ولا بشأن ولاية اعضاء اللجنة ، ولكنه قرر اعادة النظر في المسألتين في دورته القادمة التي تنعقد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ . ومن المنتظر ان تعرض عليه، آنذاك، توصية تتعلق بانتخاب الاعضاء وتقدمها اللجنة ذاتها التي ستجتمع في تشرين الاول (اكتوبر) .

٣٨٠ — واثناء المناقشة التي دارت في المجلس ، اعرب الممثلون عن تقديرهم للعمل الريادي الذي يقوم به البرنامج الغذائي العالمي اثناء الفترة التجريبية الحالية . ورأوا فيه برنامجا من اكبر البرامج التي سبق لاسرة مؤسسات الامم المتحدة ان اضطلعت بها ابداعا وايجابا . ونظرا لاستخدام المعونة الغذائية المتعددة الاطراف لمساعدة مشاريع كثيرة التنوع في عدة قطاعات اقتصادية واجتماعية ، فقد رؤي تمديد مدة البرنامج وتوسيعه بصورة جلية . ويعتبر البرنامج كذلك فريدا من نوعه لانه يدار برعاية مشتركة من الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة ، ويعمل بالتعاون مع الوكالات المتخصصة الاخرى ، موجدا بذلك نمطا من التعاون فيما بين الوكالات قد يحسن اتباعه في الميادين الاخرى .

٣٨١ — وابدى عدد من الممثلين تأييدهم لاقتراح قدم الى اللجنة الحكومية الدولية في دورتها السابعة بشأن تحويل البرنامج الغذائي العالمي الى صندوق غذائي عالمي ،

Digitized by UNOG Library

ويقوم حاليا بدراسة هذا الاقتراح ، الذى يرتكز على التوصية A.II.6 لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء (١) ، خبير مستقل سيقدم تقريره الى اللجنة الحكومية الدولية في دورتها الثامنة .

٣٨٢ — وايد الممثلون كذلك اقتراحا درسته اللجنة في دورتها السابعة بشأن تقديم المعونة الغذائية لمساندة الخطط الانمائية القومية الشاملة (الامر الذى يشار اليه بنهج " البرمجة حسب المشاريع ") ، باعتبارها متميزة عن المعونة المقدمة لمشاريع انمائية محددة . وبناء على دعوة اللجنة الحكومية الدولية ، يقوم المدير التنفيذى للبرنامج الغذائي العالمي ، بالاشتراك مع المنظمات المعنية الاخرى ، بدراسة عملية مفصلة لنهج البرمجة حسب المشاريع على اساس تعاون كلي مع بلد معين .

٣٨٣ — واكد عدد من الممثلين على اهمية زيادة هدف البرنامج لمدة ثلاث سنوات الى ٢٧٥ مليون دولار ، غير ان بعض الممثلين قد تشككوا في ان يكون الرقم واقعيا ، واقترح البعض الآخر بأن يخضع لدراسة اوفي قبل اتخاذ اى قرار . واشار احد الممثلين الى ان زيادة الهدف ، في حالة عدم وجود منظمة عامة للاسواق الزراعية ، يكون لها تأثير مختلف على المتبرعين : فانها تمثل ، بالنسبة الى البعض ، زيادة في ميزانية المعونة الخارجية ، بينما لا تؤدى ، بالنسبة الى البعض الآخر ، الى اية اعباء اضافية ، بسبب توفر الموارد اللازمة في اطار برنامج المعونة القائمة .

٣٨٤ — واحاط المجلس علما ، في ختام مناقشته ، بالتقرير الثالث للجنة الحكومية الدولية للبرنامج الغذائي العالمي ، واحال توصياته بشأن مستقبل البرنامج الى الجمعية العامة ، مراعاة تعديل قدمه مجلس منظمة الاغذية والزراعة ، وهو ادخال عبارة " زيادة الانتاجية الزراعية " لتكون من جملة اهداف البرنامج .

٣٨٥ — وقرر المجلس (القرار ١٠٨٠ (الدورة ٣٩)) تقديم مشروع قرار الى الجمعية العامة للنظر والموافقة ، وحث الدول الاعضاء في الامم المتحدة واعضاء منظمة الاغذية والزراعة على الاستعجال في بحث امكانية اعلان تبرعاتها في مؤتمر عقد التبرعات الذى سيعقد بعد ان تتخذ الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الاغذية والزراعة قرارا بشأن البرنامج .

٣٨٦ — وينص مشروع القرار المقدم الى الجمعية العامة على تمديد البرنامج الغذائي العالمي تمديدا متواصلا مادامت المعونة الغذائية المتعددة الاطراف تعتبر ممكنة ومرغوبة . وينص كذلك على تحديد هدف التبرعات بمبلغ ٢٧٥ مليون دولار للسنوات الثلاث ١٩٦٦ — ١٩٦٨ ،

---

(١) اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، جنيف ، ٢٣ آذار (مارس) ١٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ ؛ المجلد الاول : الوثيقة النهائية والتقرير (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 64.II.B.11) ، الجزء الثالث .

Digitized by UNOG Library

على ان يكون ٣٣ في المائة منها على الاقل نقدا وخدمات ؛ وعلى عقد مؤتمر لعقد التبرعات ؛ وانتخاب اعضاء اللجنة الحكومية الدولية ؛ واعادة النظر بانظمة البرنامج العامة .

٣٨٧ — ولم يحدد المجلس مدة ولاية اعضاء اللجنة ولا الفترات المقبلة للانتخابات .

الفرع الخامس

تقييم برامج التعاون التقني

٣٨٨ — نظر المجلس ، في دورته التاسعة والثلاثين(١) ، في تقرير عن تقييم برامج التعاون التقني (E/4064)(٢) اعده الامين العام عملا بقرار المجلس ١٠٤٢ (الدورة ٣٧) ، كما نظر بآراء اللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق (E/4068)(٣) (النبذة ١٧) عن الموضوع .

٣٨٩ — وذكر الامين العام في تقريره انه قام عملا بطلب المجلس منه بتنظيم مشاريع نموذجية في عدد محدود من البلدان وذلك لتقييم اثر وفعالية مجموع برامج التعاون التقني لاسرة منظمات الامم المتحدة ، قام باجراء الترتيبات اللازمة لاطلاع فريقين بمشاريع نموذجية في الشيلي وتايلند اثناء صيف ١٩٦٥ . وتضمن التقرير تفصيلات عن تكوين الفريقين واختصاصاتهما المؤقتة . وذكر ان عددا محدودا من مشاريع التقييم النموذجية الاخرى سيجرى الاضطلاع بها خلال العام القادم ، ومن بينها مشروعان سيضطلع بهما في باكستان وتونس اللتين سبق ووافقت حكومتاهما على القيام بمثل هذه المشاريع . وبما انه لم ينجز احد من الفريقين المكونين مهمته الى الآن ، تعذر تلبية طلب المجلس بأن يتناول التقرير المشاريع المنجزة او ان يتضمن ملاحظات الامين العام بشأن اساليب التقييم التي ينبغي الاخذ بها في المستقبل . غير ان ممثل الامين العام اعلم المجلس بأن ذلك التقرير سيقدم اليه اما في الدورة الاربعين او في الدورة الواحدة والاربعين .

٣٩٠ — وذكرت اللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق ، بعد درس تقرير الامين العام ، على افرقة التقييم ان تتحلى بروح النقد والصراحة . واكدت على ضرورة تحرى العيوب في اعمال مجموعة مؤسسات الامم المتحدة ولفتت الانظار الى ان امام الافرقة فرصة فريدة لدراسة كفاية التنسيق والتعاون بين المنظمات المعنية على الصعيد القومي . واقترحت بأن يطلب الى الافرقة الاولى وضع مقترحات لتحسين اختصاصات واجراءات الافرقة المقبلة .

---

(١) E/SR.1396 ; E/AC.24/SR.275 , 276, 279, 280 .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ١٥ من جدول الاعمال .

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٤ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

٣٩١ — وقال الامين العام ، في بيانه الى المجلس (١) ، ان الامم المتحدة تأمل بأن تفيد كل الافادة من تقارير افرقة التقييم . وذكر انه ينبغي ان تثبت تلك المشاريع بانها اداة هامة في زيادة تأييد نشاطات التعاون التقني للامم المتحدة ، اذ ان الحكومات تميل الى اعطاء تأييد اكثر برامج الامم المتحدة فيما لو ثابرت الامم المتحدة على تقييم فعالية تلك البرامج . وبالرغم من ان تقنيات التقييم تثير عددا من المشاكل العسيرة ، فهو يرى ان على هذا التقييم ان يصبح تدريجيا جزأ لايتجزأ من المناقشات التنفيذية للامم المتحدة .

٣٩٢ — ورحب عدة ممثلين ، اثناء المناقشة ، بالاهمية التي علقها الامين العام على التقييم الفعال لما تحدثه برامج الامم المتحدة للتعاون التقني من تأثير عام وذكروا ان البلدان المتنامية ستستفيد من التقييم لانها ستجني فائدة اكبر من الموارد المستخدمة في الانماء . واشاروا كذلك الى ان الوكالات المتخصصة مهتمة كذلك بتحصيل اقصى الفائدة من برامجها ، واعلنوا ان البلدان النامية ستتشجع على ابقاء وزيادة تأييدها لبرامج الامم المتحدة للتعاون التقني فيما لو وثقت بأن الجهود تبذل لتأمين اقصى الانتفاع بالموارد المتوفرة . ولفت بعض الممثلين الانظار ، من جهة اخرى ، الى الصعوبات الكبيرة الكامنة في محاولة تقياس الاثر الشامل الذى تحدثه برامج الامم المتحدة للتعاون التقني لاسيما وانها لا تمثل الا جزأ من مجموع الموارد الخارجية المتوفرة للبلدان المتنامية .

٣٩٣ — واكد عدة ممثلين على ضرورة تأمين اشتراك الحكومة المضيفة اشتراكا كليا في مشاريع التقييم النموذجية ، وقدمت عدة مقترحات ترمي الى تحقيق ذلك الغرض . ورؤى كذلك ان من المهم اختيار الافرقة على اساس التوزيع الجغرافي العادل حيثما يكون ذلك ممكنا بالنسبة الى الحجم الصغير لكل فريق .

٣٩٤ — وايد عدة اعضاء وجهة النظر التي ابديت في اللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق والقائلة بأن الصراحة التامة اساسية في تنفيذ مشاريع التقييم النموذجية . واعربوا عن املهم في ان تتحرى الافرقة عما اذا كان اى تداخل او نقص بالتنسيق فيما بين برامج الامم المتحدة المختلفة .

٣٩٥ — واعرب المجلس ، في قراره ١٠٩٢ (الدورة ٣٩) ، عن تقديره للحكومات التي وافقت على التعاون في برامج التقييم في بلدانها . والتمس من الامين العام ان يعلم افرقة التقييم بأن المجلس يأمل في ان تتمكن (أ) من ايلاء الاهتمام التام الى ما يحتمل وجوده من عيوب او من نجاح في برامج ونشاطات التعاون التقني التي تقوم بها الامم المتحدة والوكالات المتصلة عامة ، حتى تتمكن البلدان المستفيدة والمنظمات المشتركة من تحسين فعالية برامجها ؛ (ب) ومن انتهاز الفرصة لبحث مدى مساهمة التنسيق والتعاون بين المنظمات المعنية على الصعيد القومي في الاثر العام الذى تحدثه برامج مؤسسة منظمات الامم المتحدة للتعاون التقني ؛ (ج) ومن ان تقدم ، في ضوء تجربتها الاقتراحات اللازمة ، لتحسين التنسيق والتعاون في ميادين محددة ، وكذلك اختصاصات الافرقة المقبلة واجراءاتها .

---

(١) E/SR.1373 .

Digitized by UNOG Library

٣٩٦ — وذكر المجلس كذلك ، في قراره ، بانه يتطلع الى تلقي تقارير التقييم الاولى في اقرب فرصة ممكنة ، وفي الدورة الاربعين على الوجه الافضل . وطلب بالاضافة الى ذلك من الدول الاعضاء وكذلك من الرؤوساء التنفيذيين للامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، والرئيس التنفيذي لمكتب المساعدة التقنية ، والممثلين المقيمين ، بان يراعوا حق المراعاة ، لدى اعداد مشاريع وبرامج المساعدة التقنية المقبلة ، اقتراح الامين العام بان يصبح التقييم جزءا لا يتجزأ من النشاطات التنفيذية .

Digitized by UNOG Library

Blank page

Page blanche

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني عشر

المسائـــل الاجتماعيـــة

— ٠ —

الفـرع الاول

الانمـــاء الاجتماعـــي *

٣٠٧ ـ نظر المجلس (١)، في دورته التاسعة والثلاثين، في تقرير اللجنة الاجتماعية الفنية عن دورتها السادسة عشرة E/4061 (٢) وفي التقرير الاولي للامين العام عن اهداف الانماء الاجتماعي (E/CN.5/394)؛ وفي تقرير الامين العام عن طرق تحديد توزيع الموارد على مختلف القطاعات الاجتماعية (E/CN.5/387).

٣٠٨ ـ وتضمن تقرير اللجنة الاجتماعية الفنية (E/4061) الملاحظات التي ابداها اعضاء اللجنة على التقرير المرحلي الاول لمعهد الامم المتحدة لابحاث الانماء الاجتماعي (E/CN.5/389)، وتقرير الامين العام عن طرق تحديد توزيع الموارد على مختلف القطاعات الاجتماعية (E/CN.5/387)، ومذكرة الامين العام عن النواحي الادارية للتخطيط الاجتماعي (E/CN.5/393)، والتقرير الاولي للامين العام عن اهداف الانماء الاجتماعي (E/CN.5/394)، ومذكرة الامين العام عن برنامج العمل العملي المشترك بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة في الميدان الاجتماعي (E/CN.5/388 E/CN.5/).

٣٠٩ ـ ونظرت اللجنة كذلك في تقرير الدورة الثانية للجنة الاسكان والبناء والتخطيط (E/3858) (٣) وفي تقرير مؤقت اعده احد المستشارين عن النواحي الاجتماعية للاسكان والانماء الحضري (E/CN.5/392) (٤).

٣١٠ ـ ونظرت اللجنة كذلك في تقارير الامين العام عن خدمات رعاية الاسرة والطفولة والشباب (E/CN.5/AC. 12 / L. 4 و Corr. 1-3)، وتدريب موظفي الرعاية الاجتماعية (E/CN.5/AC. 12 / L.6)، وعن اعادة تقييم برنامج الامم المتحدة للرعاية الاجتماعية

---

* يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة البند التالي: "الحالة الاجتماعية في العالم".

(١) E/SR.1395; E/AC. 7/SR.525-529.

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ١٢.

(٣) المرجع الاخير، الدورة السابعة والثلاثون، الملحق رقم ١٢.

(٤) انظر الفرع الثالث ادناه.

Digitized by UNOG Library

(E/CN.5/AC.12/L.3 و Add.1) ،وفي مذكرة الامين العام عن المبادئ التي ينبغي الاسترشاد بها في انشاء او تمديد خدمات الرعاية الاجتماعية للاسرة والطفولة والشباب (E/CN.5/396) . وبحثت اللجنة ذلك في ضوء تقرير الفريق العامل الخاص المعني بالرعاية الاجتماعية (E/ CN.5/395) الذى تضمنت اختصاصاته ، بموجب قرار المجلس ٩٧٥ زاى (الدورة ٣٦) ، استعراض التقارير المذكورة اعلاه وكذلك وضع تقرير عن العلاقة القائمة بين الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية (E/CN.5/AC.12/L.2).

٤٠١ — كذلك لفت تقرير اللجنة اهتمام المجلس الى آراء اللجنة في مذكرات الامين العام عن تقييم الترتيبات التي تتيح للامم المتحدة القيام بمسؤولياتها في ميدان منع الاجرام ومعاملة المجرمين (E/CN.5/383 و Add.1) وعن خطط عقد مؤتمر الامم المتحدة الثالث لمنع الاجرام ومعاملة المجرمين (A/CONF.26/INF.1/Rev.1 و E/CN.5/371) .

٤٠٢ — وبعد استعراض التقدم الذى احرزته الامم المتحدة في الميدان الاجتماعي اثناء الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، واقتراحات تتعلق ببرنامج الاعمال لعامي ١٩٦٥ — ١٩٦٧ وضعت استنادا الى تقرير الامين العام (E/CN.5/390) وتحليل ملاحظات الحكومات على تقرير يتعلق بتنظيم وادارة الخدمات الاجتماعية (E/CN.5/390/Add.1)، انهت اللجنة الاجتماعية الفنية الى المجلس التدابير التي اتخذها الامين العام بشان تنفيذ النواحي المختلفة لبرنامج الامم المتحدة في الميدان الاجتماعي والاقتراحات المتعلقة بالنشاطات المقبلة .

٤٠٣ — وتضمن تقرير اللجنة الاجتماعية الفنية كذلك آراء اللجنة عن مذكرتين للامين العام ، احداهما عن اثر الاصلاح الزراعي في الانماء الاجتماعي (E/CN.5/386) والثانية تتعلق بالترتيبات التي ستتخذ بشأن المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي (E/CN.5/385). ويتضمن الفرع الثاني من الفصل السابع شرح التدابير التي اتخذها المجلس في دورته التاسعة والثلاثين بشأن مسألة الاصلاح الزراعي .

٤٠٤ — وقد تم وضع التقرير الاولي عن اهداف الانماء الاجتماعي (E/CN.5/394) وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩١٦ (الدورة ١٨) وهو يستجيب جزئيا لطلب وارد في ذلك القرار الذى يتضمن عددا من الطلبات الاخرى. ويستند التقرير الى ردود البلدان المتنامية على قائمة الاسئلة التي اعدت بالتعاون بين اللجان الاقتصادية والوكالات المتخصصة المعنية . ويتضمن التقرير موجزا لاهداف ومقاصد الحكومات في مختلف البرامج الاجتماعية ، مبينا القطاعات التي يغلب فيها تنفيذ التخطيط .

٤٠٥ — وقد اعد التقرير المتعلق بطرق تحديد توزيع الموارد على مختلف القطاعات الاجتماعية (E/CN.5/387) وكذلك الوثيقة المرفقة به عن النواحي الادارية للتخطيط الاجتماعي (E/CN. 5/ 393) وفقا لقرار المجلس ٩٠٣ باء (الدورة ٣٤) . وكان اهتمام الجمعية العامة والمجلس بالتخطيط من اجل انماء اقتصادى واجتماعي متوازن ومتكامل هو الدافع الى طلب وضع هذه الدراسات . وبعد ان استعرض التقرير المسائل العامة للتخطيط الاقتصادى والاجتماعي واجمال الطرق المستخدمة في التخطيط

Digitized by UNOG Library

الاقتصادى الحديث ،اشار الى انه يمكن ان تميز في العادة الجارية اربع طرق اساسية لتحديد طرق توزيع الموارد على مختلف القطاعات الاجتماعية : (أ) تقييم الحاجات الاجتماعية ، وهذه طريقة مستخدمة خاصة في القطاعات الاجتماعية ؛ (ب) وتحليل النفقات والفوائد ، وهي طريقة حديثة ينطوى على مقارنة الفوائد (المادية وغير المادية) بالنفقات وذلك لتقييم المشاريع البديلة؛ (ج) وتحليل الحاجات ، وهي طريقة مستخدمة لتحديد مستوى عامل اجتماعي معين (كالتعليم مثلا) من زاوية مقتضيات ذلك العامل في القطاعات الاخرى من الانماء (كالصناعة مثلا) ؛ (د) والتحليل الدولي المقارن ، وهي طريقة تستخدمها البلدان لتحديد اهداف انمائها الاجتماعي في قطاعات معينة وذلك بتحليل المستويات التي بلغها ، في تلك القطاعات ، بلدان اخرى تجتاز مرحلة مماثلة تقريبا من الانماء العام.

المبحث الاول

اهداف الانماء الاجتماعي

٤٠٦ — لاحظ ممثل الامين العام (١) في معرض الاشارة الى التقرير الاولى عن اهداف الانماء الاجتماعي (E/ CN.5/394) ، ان الردود على قائمة الاسئلة التي استند اليها التقرير ، تتسم بالاهمية والفائدة رغم عددها المحدود وهي وافية التمثيل لمختلف فئات البلدان المتنامية. وتشير المعلومات المقدمة الى تنوع كبير في انماط الاولويات بين مختلف البلدان ؛ ويرجع بعض هذا بدون شك ، الى اختلاف القيم ، والبعض ، الآخر ،الى الفروق في انماط الانجاز الاجتماعي الفعلي . واشارت البلدان الى انها تواجه في كل قطاع تقريبا نقصا في الاموال والموظفين ، واكدت مرارا على الحاجة الى المساعدة المالية والتقنية على السواء . واشار التقرير الى ان مشكلة عدم كفاية الاموال اللازمة تنوه بفائدة دراسة نفقات المشاريع في بعض القطاعات الاجتماعية ، بغية ايجاد الوسائل للتخفيف من تلك النفقات الى ادنى حد ممكن . وقد تبين من الردود ان توزيع الدخل هدف محدد للتخطيط الاجتماعي في عدد قليل من البلدان ، ولكن توفر الدليل كذلك على ان بعض التدابير الاجتماعية القائمة لا تراعي بالضرورة الجماعات التي هي اشد عوزا ، ولذلك لم تشجع على توزيع الدخل بصورة انصف .

٤٠٧ — واشار ممثل الامين العام ان بنية الامانة العامة محاولة الحصول من البلدان المتنامية على معلومات اضافية عن اهدافها الاجتماعية مراعية في ذلك المناقشات التي دارت في اللجنة الاجتماعية الفنية لكي تتمكن من اضافة تحليلها للاهداف المنشودة في كل من القطاعات الاجتماعية الرئيسية . وذكر ان الردود على قائمة الاسئلة لم توفر المعلومات الكافية لاجراء مثل ذلك التحليل . كذلك تزمع الامانة العامة ، عملا باحكام قرار الجمعية العامة ١٦١٦ (الدورة ١٨) ، القيام بدراسة علاقة الاهداف الاجتماعية للاسقاطات الاقتصادية للنصف الثاني من العقد الانمائي ، انه تبين بعد الدرس ان تلك البيانات المتوفرة ، كافية لاجراء مثل ذلك التحليل . وحتى الآن لم تكن الاسقاطات الاقتصادية قد توفرت بعد .

---

(١) E/AC.7/SR.525.

Digitized by UNOG Library

٤٠٨ — وقد اتفق الرأى عامة في المجلس على قبول هذه الاقتراحات .

المبحث الثاني

الوسائل التي يمكن استخدامها لمعرفة الطرق المناسبة لتوزيع الموارد على مختلف القطاعات

٤٠٩ — لاحظ المجلس من التقرير عن الوسائل التي يمكن استخدامها لمعرفة الطرق المناسبة لتوزيع الموارد على مختلف القطاعات الاجتماعية (E/CN.5/387) ان السياسات الاقتصادية والاجتماعية قد ظلت الى عهد قريب تنفصل تدريجيا عن بعضها البعض ، وانه ظهر الآن مع ذلك اهتمام واسع النطاق في التخطيط المتكامل ، غير ان الطرق الدقيقة لتكامل التخطيط الاقتصادى والاجتماعي ما زالت قليلة الانتشار وتثير مشاكل كثيرة التعقيد . وفي المجال العملي فان القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد على مختلف القطاعات الاجتماعية لم تكن غالبا منهجية او نظامية . وقد اعاقت مسائل قياس الكمية ، ولاسيما صعوبة التعبير عن بعض القيم الاجتماعية بمصطلحات نقدية ، الجهود الرامية الى تطبيق التقنيات الكمية المستخدمة في التخطيط الاقتصادى ، في مجموعها ، على المسائل الاجتماعية .

٤١٠ — ورأى معظم الممثلين في المجلس ممن ابدى ملاحظات على التقرير ، ان الوثيقة هامة ومفيدة ، وانه ينبغي تنقيحها وطبعها لتوزيعها توزيعا واسعا . وقيل ان التقرير يتسم بالكثير من التجريد والتقنية الى حد لا يفيد البلدان المتنامية ، ولكن بعض الممثلين من تلك البلدان لم يوافقوا على ذلك . ورأى ممثلون آخرون ، في الوقت ذاته ، انه لما كان التقرير مجرد استكشاف اولي لموضوع عسير معقد ، ينبغي ان يتبعه بحث جديد في الميدان .

٤١١ — ووافق المجلس على ضرورة التخطيط لتأمين انماء اقتصادى واجتماعي سريع ومنسق ، وادرك ما تعلقه اكثرية البلدان من اهتمام كبير على دراسة مشاكل التخطيط . وطلب من الامين العام ، في قراره ١٠٨٦ ميم (الدورة ٣٩) ، ان يعد دراسات جديدة تكون اكثر تفصيلا وابعد مدى في استنتاجاتها ، مع الاخذ بعين الاعتبار مختلف انظمة التخطيط المتعلقة بالانماء الاجتماعي . واوصى بوجوب دعوة معهد الامم المتحدة لابحاث الانماء الاجتماعي ومركز الاسقاط والبرمجة الاقتصادية ، من جملة الهيئات الاخرى ، وكذلك الخبراء الذين يمثلون بلدانا ذات انظمة اجتماعية واقتصادية مختلفة ، الى الاشتراك في تلك الدراسات الى اقصى حد ممكن . واوصى كذلك بان يقدم تقريرا عن تلك الدراسات الى اللجنة الاجتماعية في دورتها الثامنة عشرة .

Digitized by UNOG Library

المبحث الثالث

توزيع الدخل والسياسة الاجتماعية

٤١٢ — ولاحظ ممثل الامين العام ، **فيما يتعلق بمشروع** قرار اقترحته اللجنة الاجتماعية الفنية عن توزيع الدخل والسياسة الاجتماعية ، ان الجمعية العامة والامين العام والمجلس قد حثوا منذ زمن بعيد ايلاء المزيد من الاهتمام لتوزيع الدخل في اطار الانماء . وجرت في المجلس بعض المناقشة حول المصطلحات التي يمكن استخدامها ، وتم الاتفاق على ايضاح النص الذى اقترحته اللجنة وذلك بالاشارة الى " توزيع الدخل في الامة " بدلا من الاقتصار على عبارة " توزيع الدخل ". ولم يكن القصد من تلك الصياغة تغيير المعنى الاساسي لمشروع القرار الذى عني بتوزيع الدخل بين مختلف فئات السكان ايا كانت مصادر هذا الدخل . وتم الاتفاق ، في الوقت ذاته ، على وجوب تفسير مفهوم الدخل بالمعنى الواسع بحيث يشمل ، من جملة امور ، اعتبار الخدمات العامة التي تقدمها الحكومات ، كالخدمات الصحية والخدمات التعليمية ، وكذلك مسألة توزيع تلك الخدمة على السكان .

٤١٣ — واتخذ المجلس ، بناء على توصية اللجنة ، قرارا (١٠٨٦ دال (الدورة ٣٩)) طلب فيه الى الامين العام ان يدعو الى اجتماع فريق صغير من الخبراء لدراسة العلاقة بين توزيع الدخل في الامة والسياسة الاجتماعية ، ومن بينها مسائل تحديد وقياس توزيع الدخل في الامة في اطار السياسة الاجتماعية ؛ ووضع برنامج عمل ودراسة للامم المتحدة عن الموضوع ، على اساس توصيات فريق الخبراء ؛ وتقديم تقرير الى اللجنة في دورتها الثامنة عشرة عما احرز من تقدم في تلك الاعمال .

المبحث الرابع

معهد الامم المتحدة لابحاث الانماء الاجتماعي

٤١٤ — لاحظ المجلس ان اللجنة الاجتماعية الفنية قد تلقت في دورتها السادسة عشرة تقريرا مرحليا عن معهد الامم المتحدة لابحاث الانماء الاجتماعي . وقد اثنى اعضاء اللجنة على مدير المعهد للانجازات التي حققها المعهد . واعرب عدد من الاعضاء عن قلقهم بأن تمويله غير مؤمن لغير مدة ثلاث الى اربع سنوات ، وان المعهد لن يتمكن من تنفيذ برنامج طويل الاجل اذا لم تتوفر موارد اضافية . ولذلك اتخذت اللجنة **قرارا** (E/4061 : النبذة ٧٢ ، القرار ٥ (الدورة ١٦)) تؤكد فيه على اهمية الابحاث التي اضطلع بها المعهد ، وترحب بتعاون معاهد الابحاث القومية المختصة ، وتطلب فيه من مجلس ادارة المعهد ان يدرس ، بالاشتراك مع الامين العام ، والحكومات ، والمنظمات غير الحكومية ، امكانية تزويد المعهد بمزيد من الموازرة ، عن طريق التبرعات المالية المباشرة وتوفير الموظفين من ذوى المؤهلات العالية على السواء .

Digitized by UNOG Library

المبحث الخامس

برنامج للبحث والتدريب معني بالانماء الاقليمي

٤١٥ — ونظر المجلس في اقتراح قدمته اللجنة الاجتماعية الفنية يرمي الى انشاء برنامج جديد للامم المتحدة في ميدان الانماء الاقليمي ، يمكن بموجبه مساعدة البلدان التي تواجه مشاكل الهجرة المفرطة من المناطق الريفية الى المدن المكتظة ، وما يرافقها من البطالة والمشاكل الاجتماعية الاخرى . ويمكن ان يشمل مثل ذلك البرنامج مسائل التحسين الريفي ، والانماء الاقليمي واللامركزية ، وسياسات التوطين واعادة التوطين ، وتدريب النازحين على الحياة الحضرية . ويشدد البرنامج بصفة رئيسية على النواحي الاجتماعية للانماء الاقليمي .

٤١٦ — وقام المجلس في قراره ١٠٨٦ جيم (الدورة ٣٩) المتخذ بناء على توصية اللجنة ، بدعوة الدول الاعضاء الى التعاون مع الامين العام في اتاحة خبرتها للمشاريع الانمائية الاقليمية التي قد تكون صالحة لاغراض الدراسة والتدريب على الصعيد الدولي ، وللنظر في امر التبرعات التقنية والمالية على السواء ، التي قد تعقدها لتنفيذ مثل ذلك البرنامج . وطلب المجلس الى الامين العام ان يعد ، فيما يتعلق بالمشاريع الانمائية الاقليمية الجارى تنفيذها في بعض الدول الاعضاء ، مشروع برنامج للبحث والتدريب يتيح وضع مقترحات قد تساعد البلدان على تشجيع الانماء وتحقيق انماط قصوى من الاسكان الريفي والحضرى ونشاطات الانتاج . والتمس المجلس من الامين العام ان يختار ، بعد التشاور مع الحكومات المضيفة المرتقبة ، عددا معقولا من المشاريع الانمائية ، قد يتراوح بين ٦ و ١٢ مشروعا ، تكون انسب لنشاطات البحث والتدريب المزمع القيام بها . وطلب اليه كذلك ان يتخذ الترتيبات اللازمة لتأمين الموارد الضرورية للاضطلاع بالبرنامج ، وان يستقصي امكانية الحصول على التأييد المالي لتنفيذه ، ولا سيما من الصندوق الخاص ، وان يقدم الى اللجنة الاجتماعية الفنية في دورتها السابعة عشرة والى المجلس في دورته الواحدة والاربعين مقترحاته الملموسة المتعلقة بالبرنامج ، وذلك مع الاراء والملاحظات التي تبديها اللجان الاقتصادية الاقليمية ، ولجنة الانماء الصناعي ، ولجنة الاسكان والبناء والتخطيط ، والوكالات المتخصصة ، والهيئات المناسبة الاخرى التابعة للامم المتحدة .

المبحث السادس

مشروع مؤتمر للوزراء المسئولين عن الرعاية الاجتماعية

٤١٧ — ناقش المجلس ، في اطار بحثه اقتراحا قدمته اللجنة الاجتماعية الفنية يرمي الى عقد مؤتمر للوزراء المسئولين عن الرعاية الاجتماعية ، مسألة فائدة عقد مثل ذلك الاجتماع ، وتوقيته والاستعدادات اللازمة له . واعرب عدة اعضاء عن رأيهم بان المؤتمر المقترح يساعد على تحقيق تقدم هام في سياسات الرعاية الاجتماعية ، بينما اكد اعضاء آخرون على الحاجة الى متسع من الوقت للحصول

Digitized by UNOG Library

على آراء الحكومات بشأن مزايا الاقتراح ، الذى قوبل ببعض الشكوك ، وكذلك لاتخاذ الاستعدادات الموضوعية والادارية بالعناية اللازمة .

٤١٨ — واتخذ المجلس، بناء على توصية اللجنة قرارا (١٠٨٦ واو (الدورة ٣٩))، اكد فيه على مزايا القيام ، في عام ١٩٦٨ او بعده ، بعقد مؤتمر مكون من الوزراء وكبار مستشاريهم للرعاية الاجتماعية لبحث برامج الرعاية الاجتماعية في الانماء القومي . وطلب الى الامين العام ان يتشاور مع حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة واعضاء الوكالات المتخصصة بشأن الموعد المناسب لانعقاد مثل ذلك المؤتمر ؛ وان يتشاور مع حكومات تلك الدول والوكالات المتخصصة المعنية بشأن المواضيع التي ينبغي ان تدرج في جدول الاعمال ؛ وان يطلع اللجنة الاجتماعية الفنية في دورتها السابعة عشرة والمجلس في دورته الواحدة والاربعين عن نتائج تلك المشاورات والتدابير المزمع اتخاذها .

المبحث السابع

خدمات الرعاية الاجتماعية

٤١٩ — بحث المجلس التدابير التي اتخذتها اللجنة الاجتماعية الفنية بغية اعادة النظر في برنامج الامم المتحدة للرعاية الاجتماعية وانمائه . واكد عدة ممثلين على اهمية برامج رعاية الاسرة والطفولة والشباب وكذلك برامج تدريب عاملي الرعاية الاجتماعية بالنسبة الى الانماء القومي ، وابدى آخرون شكهم في طريقة معالجة الامم المتحدة لذلك الميدان ، ورأوا انها تولي اهتماما كبيرا الى نشاطات المتطوعين ذات المجال المحدود ولا تؤكد بالكفاية على المسؤوليات الواسعة للدولة نحو زيادة رفاه السكان . واعرب عدة ممثلين كذلك عن رأيهم بانه من المستحسن انتظار اعادة تقييم برنامج الامم المتحدة للعمل والاولويات في الميدان الاجتماعي قبل محاولة تقدير الحاجة الى الزيادات في عدد موظفي الرعاية الاجتماعية في المقر وفي اللجان الاقتصادية الاقليمية .

٤٢٠ — واتخذ المجلس ، بناء على توصية اللجنة ، قرارا (١٠٨٦ زاى (الدورة ٣٩))، اوصى فيه بأن يوزع على اوسع نطاق ممكن تقرير الامين العام ، المرفق بالقرار ، عن خدمات رعاية الاسرة والطفولة والشباب (E/ CN. 5/ AC. 12/ L. 4 و Corr. 1 - 3) ، بما في ذلك المبادىء التي يسترشد بها والواردة في مذكرة الامين العام (E/ CN. 5/396) . واوصى بأن تخصص الحكومات المزيد من الموارد والجهود القومية للتخفيف من الامية والقضاء عليها بين الاطفال والشباب ، واتاحة الفرص المادية المتكافئة امام الشباب للحصول على التعليم ، والقضاء على حالات اعمال الاطفال وتشردهم . والتمس من الامين العام ان يضطلع باعداد ابحاث عن نشوء وسير خدمات رعاية الاسرة والطفولة والشباب في بعض البلدان المارة بمراحل مختلفة من الانماء ، وان يجرى دراسات عن الاثار التي يتركها في حياة الاسرة نمو السكان السريع والتحضير وتنقل اليد العاملة ، وتدابير الرعاية الاجتماعية المتصلة بها ؛ ودراسة عن الاستخدام الفعال للمتطوعين ولا سيما في برامج الشباب ؛

Digitized by UNOG Library

وعن حاجات الرعاية الاجتماعية ومشاكل الشباب وما يتصل بها من برامج الرعاية الاجتماعية. والتمس المجلس كذلك من الامين العام بأن يعطي اولوية عليا للتعاون مع مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة والوكالات المتخصصة المعنية في مجال توسيع المساعدة المقدمة الى برامج رعاية الاسرة والطفولة في البلدان المتنامية تمشيا مع الاهداف التي حددها عقد الامم المتحدة الانمائي بشأن الجيل الفتي .

٤٢١ — كذلك اتخذ المجلس بناء على توصية اللجنة الاجتماعية الفنية ، قرارا (١٠٨٦ حاء (الدورة ٣٩)) ، اثنى فيه على التقرير الذى اعده الامين العام عن تدريب ملاكات الرعاية الاجتماعية (E/CN.5/ AC. 12/ L. 6) وايد المبادىء التي ينبغي الاسترشاد بها الواردة في ذلك التقرير والرامية الى تعزيز انماء الجزء المتعلق بالتدريب من برنامج الامم المتحدة للرعاية الاجتماعية. والتمس المجلس من الامين العام بأن يقدم تقريره الى الدول الاعضاء ، والوكالات المتخصصة المعنية والمنظمات غير الحكومية المعنية ؛ وان يضمن بين البرامج والنشاطات التي ستعطى الاولوية اثناء عقد الامم المتحدة الانمائي تلك التي ترمي الى تعزيز الجزء المتعلق بالتدريب من برنامج الامم المتحدة للرعاية الاجتماعية ؛ وان يعطي اولوية الى مساعدة البلدان المتنامية فيما يتعلق بوضع وتوسيع البرامج التدريبية الخاصة للرعاية الاجتماعية والمكيفة مع الظروف المحلية ومع حاجات اليد العاملة ، ولا سيما منها مساعدة برامج الرعاية الاجتماعية لاعداد المعلمين والمدربين ، والملاكات العليا اللازمة للتخطيط ، ورسم السياسة والادارة ، وكذلك عاملي الرعاية الاجتماعية المساعدين ؛ وان يجرى دراسة منتظمة للنهج والتجارب الجديدة في ميدان التدريب على الرعاية الاجتماعية ؛ وذلك تمهيدا لوضع التقرير الخامس من التقارير الدولية التي تعد كل اربع سنوات عن تدريب ملاكات الرعاية الاجتماعية .

٤٢٢ — واثنى المجلس ، في قرار آخر اقترحته اللجنة الاجتماعية الفنية (القرار ١٠٨٦ طاء (الدورة ٣٩))، على تقرير الامين العام عن اعادة تقييم برنامج الامم المتحدة للرعاية الاجتماعية (E/CN.5/ AC.12/L.3) وايد الرأى القائل ان للرعاية الاجتماعية دورا اساسيا في انماء جهود الامم ، وانه ينبغي تعزيز برنامج الامم المتحدة للرعاية الاجتماعية ليسهم الى اقصى حد في الانماء القومي . واقر المجلس اقتراحات البرنامج التي وردت في تقرير اعادة التقييم والتي اكدت على برامج واسعة من النوع الانمائي الاجتماعية ، كما اكدت ضرورة دراسة وتحليل الخبرة القومية في تخطيط وادارة الرعاية الاجتماعية كأساس لوضع خطوط مبادىء ارشادية نافعة للحكومات . واوصى المجلس بالتاكيد على تأمين تنظيم خدمات الرعاية الاجتماعية في الامم المتحدة تنظيما يجعل من الايسر لها الاضطلاع بمهام القيادة ، وبوضع البرامج ، واجراء الابحاث ، وتقديم المساعدة التقنية في ميدان الرعاية الاجتماعية ؛ كما حث على ان تنظر السلطات المختصة في الامم المتحدة ، في اقرب فرصة ممكنة ، في مسألة ضرورة احداث زيادات ملموسة في عدد موظفي الرعاية الاجتماعية سواء بالمقر او باللجان الاقتصادية الاقليمية ، وكذلك في الموارد المتاحة للخدمات الاستشارية في ميدان الرعاية الاجتماعية ، وذلك لتأمين التوسيع الكافي لبرامج الامم المتحدة للرعاية الاجتماعية .

Digitized by UNOG Library

٤٢٣ — ودعا المجلس ، في قراره ١٠٨٦ كاف (الدورة ٣٩) الذى اتخذه ايضا بناء على توصية اللجنة الاجتماعية الفنية ، الدول الاعضاء الى تخصيص مكان لائق في برامجها الاجتماعية لخدمات تأهيل ذوى العاهات ، ولاسيما تدريب الموظفين . وطلب من الامم المتحدة ، والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية بأن توسع نشاطاتها في ميدان التأهيل ضمن برامج اولوياتها والموارد المتوفرة .

٤٢٤ — واخيرا دعا المجلس ، في القرار ١٠٨٦ لام (الدورة ٣٩) ، حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، وكذلك المنظمات المتخصصة ، مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، والمنظمات غير الحكومية الى اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين اسرع تنفيذ ممكن لاعلان حقوق الطفل وتوجيه الاهتمام الى تضمين برامج الانماء الاجتماعي كافة الاحكام الكفيلة بتأمين حاجات الطفل . وطلب المجلس الى اللجنة الاجتماعية الفنية ان تقوم ، في دورتها عام ١٩٦٦ ، التي ستعقد لاعادة البحث في دور اللجنة في اطار برامج الامم المتحدة ، ومع مراعاة آراء مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، بالنظر في مسألة كفاية الحكم المتعلق بحاجات الاطفال في برامج الانماء الاجتماعي .

المبحث الثامن

الشباب والانماء القومي

٤٢٥ — ولاحظ المجلس مع الارتياح الاهتمام الموجه الى الجيل الناشيء في برامج تعبئة الموارد البشرية لتحقيق اهداف عقد الامم المتحدة الانمائي ، ووافق على الاهمية المتزايدة الممنوحة في برامج الامم المتحدة ، للمسائل المتصلة بالشباب ، ومشاكله وحاجاته الخاصة ، وللدور الذى يقوم به الشباب في الانماء القومي . واعرب المجلس عن ادراكه بأن الكثير من نواحي مشاكل الشباب تقع ضمن اختصاص الوكالات المتخصصة وانه يلزم لذلك ، تعزيز عملها المشترك في ظل القيادة العامة للامم المتحدة . وشرح ممثل اليونسكو في بيان نشاطات منظمته في ميدان التعليم خارج المدرسة .

٤٢٦ — واتخذ المجلس قرارا (١٠٨٦ باء (الدورة ٣٩)) ، ايد فيه توصية اللجنة الاجتماعية الفنية ، واوصى فيه الحكومات بان تراعي على الوجه التام ، لدى وضع وتنفيذ خططها الانمائية ، حاجات الشباب ودورهم في الانماء القومي وكذلك الحماية الاجتماعية التي تقتضيها مهنتهم ويستلزمها تكافؤ الفرص لانماء واستخدام طاقاتهم . واوصى كذلك الحكومات بأن تنظر على سبيل الاولوية ، في السياسات والتدابير المناسبة لمكافحة البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب ولتمكينهم من المشاركة في خدمات مجتمعاتهم وفقا لمهنهم وطاقاتهم . والتمس المجلس من الامين العام ان يقوم ، بالتشاور مع مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبالتعاون مع الوكالات المتخصصة ، باياء الاهتمام اللازم ، ولاسيما بتوفير خدمات المستشارين على المستويات الاقليمية والاقليمية والقومية ، الى مساعدة الحكومات ، بناء على طلبها ، في مسائل التخطيط للجيل الناشيء ضمن اطار برامج الانماء بمجموعها وفي مسائل السياسات والبرامج المختصة ، بما في ذلك التدابير الرامية الى زيادة جودة ومدى مشاركة الشباب في الانماء القومي ؛ والى تشجيع اشتراك المنظمات غير الحكومية

Digitized by UNOG Library

الملائمة والمنظمات المتخصصة المعنية ، والى تسهيل التعاون مع البرامج الثنائية والبرامج الملائمة المتعددة الاطراف المعنية بتقديم المساعدة الى البلدان المتنامية في ميدان الشباب . والتمس المجلس كذلك من الامين العام ان ينظر فيما اذا كان من الضروري توفير موارد اضافية لتعزيز قدرة الامم المتحدة على مساعدة الحكومات في ذلك الميدان ، ودعت مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة تقديم مساعدتها لذلك الغرض .

المبحث التاسع

الترتيبات التنظيمية في ميدان الدفاع الاجتماعي

٤٢٧ — قام المجلس ، بمناسبة بحث الترتيبات التنظيمية التي تتيح للامم المتحدة القيام بمسؤولياتها في ميدان منع الاجرام ومعاملة المجرمين بايلاء اهتمام للمكان الذي ينبغي ان يحتله برنامج الدفاع الاجتماعي بين نشاطات الامم المتحدة في الميدان الاجتماعي . ولاحظ اعد الممثلين انه اذا كان منع اجرام الاحداث يقع ضمن اختصاص اللجنة الاجتماعية الفنية ، فان المسألة الاخرى ، ولاسيما معاملة الاحداث المجرمين وجميع النواحي المتعلقة باجرام الراشدين هي مسائل تخضع لاختصاص القانون الجزائي . ورأى ان مثل تلك المسائل ليست بالمعنى الصحيح ، من اختصاص اللجنة الاجتماعية الفنية ، وانها تحول اهتمام اللجنة عن المسائل الرئيسية كالنتائج الاجتماعية لنزع السلاح ، والنواحي الاجتماعية للتصنيع ، وطرق زيادة الموارد القومية لدعم البرامج الانمائية الاجتماعية . وابدى ممثلون آخرون خلافا لهذا الرأي ان اجرام الاحداث واجرام الراشدين يشكلان ، مشكلتين اجتماعيتين هامتين ينبغي على اللجنة الاهتمام بهما . واعلنوا ان السلوك الاجرامي ، سواء صدر عن الاحداث او الراشدين ، له جذوره العميقة في التركيب الاجتماعي للمجتمع . ولذلك فان الحل ينبغي ان يكون اجتماعي الصبغة . واذا كان منع اجرام الاحداث يعتبر مسألة ينبغي على الامم المتحدة الاهتمام بها في الميدان الاجتماعي ، فيترتب على ذلك اعتبار جميع المشاكل القائمة في ميدان الدفاع الاجتماعي من هذا القبيل . واذا كانت الامم المتحدة تعنى عن حق بالمسائل النظرية العامة في الميدان الاجتماعي فانها لا تستطيع ان تعجم عن تقديم المساعدة الى البلدان التي تطلب مساعدة الامم المتحدة لمواجهة الحقائق اليومية الملحة . وقد التمست الحكومات على الدوام مساعدة الامم المتحدة في ميدان الدفاع الاجتماعي . وافادت البلدان النامية والمتنامية على السواء من عمل الامم المتحدة في هذا الميدان .

٤٢٨ — واما فيما يتعلق بالترتيبات التنظيمية ذاتها ، فقد ابدى الممثلون وجهات نظر متباينة عن الفوائد النسبية لانشاء امانة مسؤولة عن تنفيذ البرنامج في نيويورك او في جنيف . ورأى

Digitized by UNOG Library

البعض ان اعادة ضم الوحدتين القائمتين حاليا في نيويورك وفي جنيف ، في المقر يسهل التعاون مع الوحدات الاخرى التابعة لمديرية الشؤون الاجتماعية ولمديرية عمليات المساعدة التقنية . هذا وتتيح جنيف ، من ناحية اخرى ، فرصة اقامة تعاون وثيق مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الاخرى الموجودة في اوروبا العاملة في ميدان الدفاع الاجتماعي . وقد انهى الى المجلس ان الامين العام سيواصل البحث عن حل يمكن ان يؤدى الى قدر من الاتفاق يكون اعم من الاتفاق الحالي .

٤٢٩ — ورحب بعض الممثلين ، بفرصة تعزيز عمل الامم المتحدة في الميدان الاجتماعي ولكن ابدوا شكهم بالمبدأ الاساسي القاضي باستخدام نظام حساب ائتماني ، وفقا لما تدعو اليه اللجنة الاجتماعية الفنية لتأييد نشاطات الامم المتحدة .

٤٣٠ — واتخذ المجلس بناء على توصية اللجنة الاجتماعية الفنية قرارا (١٠٨٦ باء (الدورة ٣٩)) ايدت فيه مبدأ وجوب كون منع ومكافحة اجرام الاحداث واجرام الراشدين جزءا من الخطط الانمائية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، واعرب عن ارتياحه لكون المساعدة التقنية في ميدان الدفاع المدني قد تعززت خلال السنوات الاخيرة . ووافق المجلس على وجوب توفر خبرة لجنة الخبراء الاستشارية الخاصة في ذلك الميدان على اساس دائم . والتمس من الامين العام فتح حساب ائتماني تتولى ادارته الامم المتحدة ويكون الغرض منه دعم قدرة الامم المتحدة على القيام بمسؤولياتها في ميدان الدفاع الاجتماعي ، ودعا الحكومات الاعضاء الى المساهمة في ذلك الحساب .

المبحث العاشر

اعادة تقييم دور اللجنة الاجتماعية الفنية وبرنامج العمل والاولويات في الميدان الاجتماعي

٤٣١ — طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٩١٦ (الدورة ١٨) من المجلس ان يعيد النظر في قراره ٤٩٦ (الدورة ١٦) المتخذ في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٥٣ وعنوانه " برنامج العمل العملي المشترك بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة في الميدان الاجتماعي " ، في ضوء التقرير ذى العنوان التالي : " تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم ، ١٩٦٣ " وفي ضوء اهداف عقد الامم المتحدة الانمائي . وانهى الى المجلس ان الامانة العامة للامم المتحدة ، تسهيلا لبحث تلك المسألة ارسلت الى الحكومات في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٤ قائمة اسئلة ، تدعوها فيها الى ارسال رد يتناول من جملة ما يتناول ما ينبغي ان تكون عليه اولويات العمل الدولي في الميدان الاجتماعي اثناء النصف الثاني من العقد الانمائي لتأييد واستكمال الجهود القومية ، والى اى مدى يقتضي ذلك تعديل قرار المجلس ٤٩٦ (الدورة ١٦) .

Digitized by UNOG Library

٤٣٢ — وهيأت ردود الحكومات على قائمة الاسئلة اساسا لمناقشة المشكلة ، بالرغم من ان ردود البلدان المتنامية لم تكن مفصلة على النحو المرجو . ومن الحكومات الثلاث والاربعين التي ردت على قائمة الاسئلة في ١٠ آذار (مارس) ١٩٦٥ ، لم يجب الا القليل من البلدان المستفيدة من المساعدة التقنية للامم المتحدة على السؤال المتعلق بالاولويات الدولية وعلى وجه التعيين على السؤال المتعلق بتعديل القرار ٤٩٦ (الدورة ١٦) . واجاب ثمانية عشر بلدا مصنعا على السؤال الاخير وان كان السؤال الوحيد الموجه اليها في قائمة الاسئلة .

٤٣٣ — وناقشت اللجنة الاجتماعية الفنية المسألة ، للاشارة على المجلس بالتدابير الواجب اتخاذها . فاعرب عدد كبير من اعضاء اللجنة عن رايهم بوجوب تعديل قرار المجلس ٤٩٦ (الدورة ١٦) نظرا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حصلت منذ عام ١٩٥٣ ونظرا للتغير الطارئ على تكوين عضوية الامم المتحدة . واكد عدة اعضاء آخرين وجوب ربط تعديل قرار المجلس ٤٩٦ (الدورة ١٦) بتعديل واعادة تقييم نشاطات الامم المتحدة في الميدان الاجتماعي ، لان القرار المذكور يتناول برنامج العمل العملي المشترك بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة في الميدان الاجتماعي . ولم يقصدوا بالتعديل ، اعادة التقييم فحسب ، بل وكذلك زيادة عدد المشاكل التي ينبغي بحثها ودراسة معمقة لها . واشير ، بهذا الصدد ، الى ضرورة تركيز نشاطات الامم المتحدة في الميدان الاجتماعي على المسائل الاساسية ذات الاهمية الحيوية لتحسين الحالة الاجتماعية في العالم عامة ، وفي البلدان المتنامية خاصة ؛ وان تنحصر تلك النشاطات في اتخاذ القرارات والتدابير اللازمة لاستحداث الاصلاحيات الاجتماعية المعدة لتكون قوة ايجابية لحل مختلف المشاكل الاجتماعية التي تواجه البلدان المتنامية . ولتساعد على تعجيل الانماء الاقتصادي والاجتماعي المستقل لتلك البلدان . ورأى الممثلون الذين يؤيدون هذا الرأي انه من الضروري اعادة الاحكام المنصوص عليها في المادة ٥٥ من ميثاق الامم المتحدة الى برنامج عمل الامم المتحدة في الميدان الاجتماعي . واقترحوا ان يسبق تعديل قرار المجلس ٤٩٦ (الدورة ١٦) اعادة تقييم برامج اعمال الامم المتحدة في الميدان الاجتماعي على نحو تعالج فيه المشاكل الهامة كتحسين خدمات الصحة العامة ، واقامة انظمة للرعاية الطبية المجانية ، ومحو الامية ، وادخال التعليم المجاني في كل المستويات ، والضمان الاجتماعي والتأمين ، وتأهيل ذوي العاهات للعمل ، ومكافحة البطالة ، ودور الدولة والقطاع العام في تحسين الرفاه العام ، ورفع مستويات المعيشة ، والتوزيع العادل للدخل القومي بين جميع افراد المجتمع .

٤٣٤ — ولم يعرض المجلس تقرير اللجنة الاجتماعية الفنية عن هذه المسألة فحسب ، بل وكذلك مذكرة من حكومتي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا (E/AC.7/ L.473) تتضمن راي هاتين الحكومتين في الاولويات التي ينبغي ادراجها في برنامج عمل الامم المتحدة .

٤٣٥ — واعرب عدة اعضاء في المجلس عن رأيهم بان على اللجنة الاجتماعية الفنية معالجة المسائل المتعلقة بالسياسة الاجتماعية العامة ، والتخطيط الاجتماعي ، والاصلاح الاجتماعي ، وان تكون اقل اهتماما بالمسائل المتخصصة كالرعاية الاجتماعية والدفاع الاجتماعي . وكرروا القول بان

Digitized by UNOG Library

العديد من المسائل التي عالجتها اللجنة الفنية في اطار الدفاع الاجتماعي هي اخرى باهتمام منظمات متخصصة في القانون الجنائي . غير انهم لاحظوا انه ربما كانت مسائل اجرام الاحداث موضوعا اجتماعيا تجب معالجتها كجزء لا يتجزأ من البرامج العامة للانماء الاجتماعي . وعلق ممثلون اخرون اهمية كبرى على المسائل المتخصصة التي تعنى بها اللجنة الاجتماعية الفنية والتي لا تعالجها المنظمات الحكومية الدولية . واتفقت الكلمة عامة على اهمية اجراء استعراض شامل لبرنامج الامم المتحدة الاجتماعي ولدور ووظائف اللجنة الاجتماعية .

٤٣٦ — واتخذ المجلس ، بناء على توصية اللجنة الاجتماعية الفنية قرارا (١٠٨٦ هاء (الدورة ٣٩)) ، دعا فيه اللجنة الى ان تعيد البحث ، في دورتها القادمة ، بالدور الذى ينبغي ان تقوم به ضمن اطار برامج الامم المتحدة لتلبي حاجات الدول الاعضاء . ودعا الامين العام الى ان يقدم تقريرا يستند الى ردود الحكومات على قائمة اسئلة ينبغي ان يوجهها اليها لتحديد حاجات الدول الاعضاء في الميدان الاجتماعي وكذلك ، ان امكن ، لتحديد الاولويات الواجب منحها لتلك الحاجات ، وامكانية زيادة موارد التعاون التقني التي يمكن للدول الاعضاء تقديمها . كذلك دعا المجلس اللجنة الى ان تقدم اليه ، في دورته الواحدة والاربعين ، اقتراحاتها المتعلقة بالتدابير التي ينبغي اتخاذها لتنفيذ القرار .

٤٣٧ — واتخذ المجلس ، اخيرا ، قرارا (١٠٨٦ ألف (الدورة ٣٩)) احاط فيه علما بتقرير اللجنة عن دورتها السادسة عشرة وقرر ان يتبنى برنامج العمل والاولويات الواردة فيه ، علما بانه سيعاد بحث ذلك البرنامج في ضوء نتائج المناقشات المتعلقة باعادة تقييم وتوجيه نشاطات الامم المتحدة في الميدان الاجتماعي . والتمس المجلس من الامين العام ان يولي الاولوية العليا الى اعداد الوثائق اللازمة لاعادة التقييم ، مراعيا ردود الحكومات على قائمة الاسئلة المشار اليها في القرار ١٠٨٦ هاء (الدورة ٣٩) والمناقشات والاقتراحات التي جرت في الدورة السادسة عشرة للجنة .

الفرع الثاني

السكان *

٤٣٨ — عرض على المجلس (١) ، لمناقشة المسائل المتعلقة بالسكان في دورته التاسعة والثلاثين ، تقرير لجنة السكان عن دورتها الثالثة عشرة (E/4019) (٢) . وعرض عليه كذلك موجز منقح للمردود

---

* يتضمن جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة البند التالي : " نمو السكان والانماء الاقتصادى " .

(١) E/AC.7/SR.529, 530 ; E/ SR. 1394 .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٩ .

Digitized by UNOG Library

الواردة على التحقيق الذى اجراه الامين العام لدى الحكومات ، عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٣٨ (الدورة ١٧) ، بشأن المشاكل الخاصة التي تواجهها نتيجة للتفاعل المتبادل بين الانماء الاقتصادى والتغيرات الديموغرافية (E/3895/Rev.1 و Corr.1و Add. 1-2) ؛ وتقرير لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببرنامج الاعمال الطويل الاجل في ميدان السكان (E/CN.9/182 و Add.1) ؛ وتقريرا اللجنة التحضيرية لمؤتمر السكان العالمي عن دورتيها الثانية والثالثة (E/CONF.41/PC.2 - 3) . واحاط المجلس علما ، في قراره ١٠٨٤ (الدورة ٣٩) ، بالآراء التي اعربت عنها اللجنة ، واعتمد برامج العمل والاولويات الواردة في التقرير .

المبحث الاول

نمو السكان والانماء الاقتصادى والاجتماعي

٤٣٩ — اتخذ المجلس ، في دورته السابعة والثلاثين ، قرارا (١٠٤٨ (الدورة ٣٧) ، مما جاء فيه دعوة ، لجنة السكان ، وكذلك الهيئات الاخرى ، الى دراسة ردود الحكومات على التحقيق بشأن المشاكل الخاصة التي تواجهها نتيجة للتفاعل المتبادل بين الانماء الاقتصادى والتغيرات الديموغرافية ، وذلك بغية مضاعفة نشاطات الامم المتحدة المتعلقة بمساعدة حكومات البلدان المتنامية على معالجة المشاكل الديموغرافية التي تواجهها ، وحث الامين العام على استقصاء الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز العمل في ميدان السكان . وطلب المجلس كذلك الى الامين العام ، في القرار ذاته ، ان يجرى تحقيقات مماثلة في المستقبل في فترات مناسبة .

٤٤٠ — وانهى الى المجلس ان الردود على التحقيق قد وصلت من ست وخمسين حكومة . واثناء المناقشة ، اعرب عدة ممثلين ، عن تقديرهم لنتائج التحقيق ، وذكر ان النتائج ستحال ، وفقا لقرار المجلس ١٠٤٨ (الدورة ٣٧) الى المشتركين بمؤتمر السكان العالمي القادم . وايد المجلس اقتراح لجنة السكان بان تجرى مثل هذه التحقيقات كل خمس سنوات وبان يضع الامين العام اقتراحا يتعلق بتحقيق ثان لتدرسه اللجنة في دورتها الرابعة عشرة التي ستنعقد في الجزء الاخير من عام ١٩٦٧ . على ان يكون التحقيق الثاني اضيق نطاقا من الاول ، ليتسنى بذلك تحليل اعمق النواحي التي تتسم بصفة الاستعجال الخاصة من المسائل الديموغرافية .

٤٤١ — واثناء المناقشة التي دارت في المجلس ، اشير الا انه لا يمكن معالجة مشاكل الانماء الاقتصادى والاجتماعي بصورة واقعية ، دون مراعاة العوامل الديموغرافية ، بما في ذلك ليس فقط حجم وتكوين السكان ومعدل نمو السكان بل وكذلك توزيع السكان داخل البلد ، ولا سيما بين المناطق الحضرية والريفية . وجرى التسليم بانه لا يمكن اطلاق تعميمات بشأن المشاكل الديموغرافية التي تواجه البلدان المتنامية . ففي عدد من البلدان المتنامية ، يعتبر المعدل السريع لنمو السكان والكثافة العالية للسكان من المشاكل الرئيسية . بينما تتوفر ، في البلدان الاخرى ، امكانيات هائلة لمزيد من السكان ، ولكن توجد في جميع البلدان حاجة الى المزيد من المعلومات عن الاتجاهات الديموغرافية

Digitized by UNOG Library

الاساسية والتفاعل المتبادل بين تلك الاتجاهات وبين الانماء الاقتصادى والاجتماعي .

المبحث الثاني

دراسة الحالة الديموغرافية في العالم مع اشارة خاصة الى نمو السكان والتوزيع الحضرى الريفي

٤٤٢ — لفتت لجنة السكان نظر المجلس الى اسقاطات ديموغرافية جديدة عن مناطق مختلفة من العالم حتى عام ٢٠٠٠ ، اعدت في اطار برنامج اعمال الامانة العامة ، وصدرت في " التقرير المؤقت عن احتمالات نمو السكان ، حسب تقديرات عام ١٩٦٣ " (ST/ SOA/ SER.R/7) . وعلى اساس الافتراض بان التناسل يبدأ بالانخفاض في بلدان متنامية كثيرة خلال عقد او عقدين ، نتيجة للتقدم الاقتصادى والاجتماعي والثقافي المنتظر وبنتيجة للجهود المتزايدة التي تبذلها بعض الحكومات لتحسين ممارسة التخطيط العائلي ، يظهر الاسقاط المتوسط ان عدد سكان العالم سيرتفع من زهاء ٣ ٠٠٠ مليون في عام ١٩٦٠ الى ٤ ٣٠٠ مليون في عام ١٩٨٠ والى ٦ ٠٠٠ مليون في نهاية القرن . وتظهر احتمالات نمو السكان في البلدان النامية والبلدان المتنامية تباينا ملحوظا . فمن المنتظر ان يكون النمو معتدلا نسبيا في المناطق الاولى بينما ينتظر ان تكون الزيادة سريعة مستمرة في المناطق الاخيرة . وبين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦٠ حصلت ثلاثة ارباع الزيادة في السكان في الاقاليم المتنامية . ومن المتوقع ان ترتفع تلك النسبة عن ذلك في نهاية القرن . وانهي الى المجلس ان الامانة العامة تعد صيغة منقحة للتقرير لنشره قريبا ، مراعية فيها الملاحظات التي وردت من الحكومات ومن بعض الخبراء على الطبعة المؤقتة .

٤٤٣ — ورحبت اللجنة بالخطوات الاولى التي اتخذتها الامانة العامة في الدراسة الشديدة التشعب عن الاتجاهات الديموغرافية الحضرية والريفية في مختلف انحاء العالم . واظهرت النتائج الاولية ان ما يقرب من ربع سكان العالم كانوا يعيشون ، حوالي عام ١٩٦٠ ، في مدن يبلغ عدد سكانها ٢٠ ٠٠٠ نسمة او اكثر . وفي العقد السادس كانت معدلات التحضير اى الزيادات المئوية في نسبة مجموع السكان المقيمين في المناطق الحضرية ، اعلى في البلدان المتنامية منها في البلدان النامية ، وبدت على اشدها في افريقيا وامريكا اللاتينية .

٤٤٤ — وادى عدم كفاية البيانات الاحصائية الاساسية الى الحد كثيرا من دراسة السكان الحضريين والريفيين ؛ وكان هنالك تباين شاسع بين التعاريف القومية للسكان " الحضريين " ، وظلت الكثير من مشاكل لمقارنة قائما حتى عند المقارنات بالاشخاص الذين يعيشون في امكنة سكان كل منها ٢٠ ٠٠٠ شخص او اكثر . وعلقت اللجنة اهمية كبيرة على تحسين الاحصاءات المتعلقة بالسكان الحضريين بمناسبة التعدادات التي ستجرى حوالي عام ١٩٧٠ ؛ واقترح دعوة فريق خاص من الخبراء في مطلع عام ١٩٦٧ لدراسة المفاهيم والتعاريف وحاجات البلدان المتنامية من البحث في

Digitized by UNOG Library

في ذلك الميدان .

المبحث الثالث

برنامج العمل الطويل الاجل

٤٤٥ — عقدت لجنة خاصة من الخبراء البارزين في الميادين المتعلقة بالديموغرافيا من مختلف اجزاء العالم اجتماعا في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٤ لاسداء المشورة الى الامين العام بشأن برنامج عمل طويل الاجل يتعلق بمسائل السكان . ووافقت لجنة السكان على الرأى الذى ورد في تقرير اللجنة الخاصة (E/CN.9/182 وAdd.1) بان هنالك حاجة الى توسيع نطاق عمل الامم المتحدة والوكالات المتخصصة بشأن مسائل السكان ، مع العمل في الوقت ذاته على متابعة ومضاعفة النشاطات المعنية بتحسين وتوسيع الاحصاءات الديموغرافية وتجميعها على الصعيد الدولي ، وكذلك بدراسة الاتجاهات الديموغرافية وعلاقاتها المتبادلة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية . ورأت اللجنة ان ثمة حاجة الى توسيع نطاق المساعدة المقدمة بناء على طلب الحكومات في كل النواحي المتعلقة بمسائل السكان ، ولا سيما ، التدريب ، وجمع الاحصاءات الاساسية ، والبحث ، وجمع المعلومات والخبرة ، وبرامج العمل .

٤٤٦ — ويستند برنامج العمل الطويل الاجل الذى اعتمدته لجنة السكان على توصيات لجنة الخبراء الخاصة ، والتوصيات المختصة الصادرة عن الجمعية العامة ، والمجلس ، واللجنة الاقتصادية لاسيما الشرق الاقصى ، ومؤتمر السكان الاسيوى ؛ وروعيت كذلك الاراء التي ابدتها الحكومات في ردودها على التحقيق عن المشاكل الخاصة التي تواجهها نتيجة للتفاعل المتبادل بين الانماء الاقتصادى والتغيرات الديموغرافية (١) . وقامت اللجنة ، ضمن اطار الاهداف الطويلة الاجل الموضوعة لفترة خمس عشرة سنة ممتدة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٠ بالتوصية ، ببرنامج اعمال متوسط الاجل يكون اكثر دقة لما يتبقى من العقد الانمائي (اى لفترة ١٩٦٥ — ١٩٧٠).

٤٤٧ — وتضمنت ميادين العمل الرئيسية الواردة في برنامج اللجنة ما يلي : زيادة الاحصاءات الديموغرافية وتحسينها والابحاث والاعمال التقنية في التناسل ، والوفيات ، والمرض ، والهجرة الداخلية والتحضير ، والنواحي الديموغرافية للانماء الاقتصادى ، والنواحي الديموغرافية للانماء الاجتماعي ؛ والمساعدة التقنية ؛ والمؤتمرات والنشاطات المتصلة بها . وسوف يعاد النظر في

---

(١) قرار الجمعية العامة ١٨٣٨ (الدورة ١٧) ؛ وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٣٣ (الدورة ٣٥) و١٠٤٨ (الدورة ٣٧) ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ٥٤ (الدورة ٢٠) ؛ وتقرير مؤتمر السكان الآسيوى ، ١٩٦٣ (E/CN.11/670 ; E/3895/Rev.1 وCorr.1 وAdd.1).

Digitized by UNOG Library

الاهداف الطويلة الاجل والبرنامج المتوسط الاجل وستنقح ، عند الاقتضاء ، في الدورات المقبلة للجنة السكان . واكد تقرير اللجنة على ضرورة اشتراك مختلف هيئات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة في برنامج العمل الموسع المقترح في ميدان السكان . وانهى الى المجلس، في ذلك الصدد ، انه سيعقد اجتماع مشترك بين الوكالات في جنيف من ١٧ الى ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٦٥ للنظر في توزيع المسؤوليات بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ووضع خطط لتنسيق النشاطات تنسيقا فعالا .

٤٤٨ — واعتمد المجلس ، في قراره ١٠٨٤ (الدورة ٣٩) ، توصية لجنة السكان بشأن برنامج العمل الطويل الاجل ، ولا سيما النشاطات الرامية الى زيادة عدد الديموغرافيين المدربين تقنيا في البلدان المتنامية ، وتوسيع وتعزيز الابحاث والاعمال التقنية ، وتوسيع برنامج المؤتمرات والنشاطات المتصلة في ميادين الديموغرافيا . ودعا اللجان الاقتصادية الاقليمية والوكالات المتخصصة الى النظر في تعديل وتوسيع نشاطاتها في ميادين الديموغرافيا ، وفقا لبرنامج العمل الذى اوصت به لجنة السكان . والتمس كذلك من الامين العام النظر في ان يمنح الاعمال الديموغرافية في الامانة العامة للامم المتحدة مركزا يتناسب مع اهميتها ، ووجه اهتمام الجمعية العامة الى ضرورة توفير الموارد اللازمة لبرنامج النشاطات الموسع الذى اوصت به لجنة السكان .

المبحث الرابع

المساعدة المقدمة الى الحكومات لمعالجة مشاكل السكان

٤٤٩ — لاحظت اللجنة ، في تقريرها الى المجلس ، ان بعثة للمساعدة التقنية مؤلفة من خبراء في المسائل الديموغرافية قد ارسلت الى الهند بناء على طلب حكومتها ، في مطلع عام ١٩٦٥ ، لتقييم برنامج تخطيط العائلة في ذلك البلد وللتوصية بالطرق التي يمكن بها التعجيل في البرنامج والنشاطات المتصلة به وبلوغ الاهداف الديموغرافية التي حددتها الحكومة في اقرب فرصة ممكنة . وقد نص برنامج العمل الطويل الاجل المذكور اعلاه على توسيع نطاق المساعدة التقنية المقدمة الى البلدان المتنامية وزيادة حجمها . ورأى عدد من الممثلين في المجلس انه لا بد من الايضاح بانه يجب تقديم الخدمات الاستشارية للحكومات ، بناء على طلبها ، لوضع برامج تنفيذية في ميدان السكان بما فيها البرامج الرامية الى الحد من معدل نمو السكان وحل مشاكل الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية . وذكر التقرير انه ، وان يكن من شأن الحكومات تقرير السياسات الخاصة بها ، فينبغي تمكنها من الانتفاع ، بناء على طلبها ، من مساعدة الامم المتحدة لتخطيط مثل تلك السياسات وتنفيذها وابدى بعض الممثلين من البلدان المتنامية اهتمامهم في تلقي مثل تلك المساعدة من الامم المتحدة والوكالات المتخصصة واليونيسيف . واعرب ممثلون آخرون عن قلقهم من احتمال تحويل الموارد المحدودة المتاحة للامم المتحدة للمساعدة التقنية عن المهام المستعجلة التي يقتضيها الانماء الاقتصادى والاجتماعي . واعربوا كذلك عن الرأى بوجوب تركيز الامم المتحدة على انماء نشاطات

Digitized by UNOG Library

البحث والتدريب في ميدان الديموغرافيا بدلا من الاهتمام بالبرامج التنفيذية . واتفقت الكلمة على الا تعمد الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الى التوصية او الترويج لاية سياسات ديموغرافية لكي تقوم الحكومات بتنفيذها . وفي القرار ١٠٨٤ (الدورة ٣٩) ، التمس المجلس من الامين العام ان يقدم ، وفقا لقرار المجلس ٢٢٢ (الدورة ٩) وقرار الجمعية العامة ٤١٨ (الدورة ٥) ، الخدمات الاستشارية وخدمات التدريب بشأن برامج العمل في ميدان السكان بناء على طلب الحكومات الراغبة في الحصول على المساعدة في ذلك الميدان .

المبحث الخامس

مؤتمر السكان العالمي

٤٥٠ — انهيت الى المجلس خطط مؤتمر السكان العالمي الثاني الذى سيعقد في بلغراد من ٣٠ آب (اغسطس) الى ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ . واعرب عدة ممثلين عن تقديرهم للترتيبات التي اتخذتها الامم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة ، والحكومة المضيفة لعقد ذلك الاجتماع . وانهي الى المجلس انه من المنتظر ان يحضر المؤتمر زهاء ١ ٠٠٠ مشترك . وقد بذلت كل الجهود ، لا سيما ، لتأمين حضور اكبر عدد من الخبراء من البلدان المتنامية . وجرى توزيع ما يقرب من ٥٠٠ دراسة الى المشتركين ، بما فيها الدراسات المطلوبة او الدراسات الموضوعة على سبيل المساهمة وكذلك بعض الوثائق الاساسية . وسينشر ما يقرب من ٣٠٠ دراسة في وثائق المؤتمر عام ١٩٦٦ . واعرب بعض الممثلين عن املهم في ان يسهم الاجتماع اسهاما كبيرا في تحسين تفهم المسائل الديموغرافية في مختلف اجزاء العالم ، ولاسيما في البلدان المتنامية حيث تبرز حدة مشاكل الانماء الاقتصادى والاجتماعي.

الفرع الثالث

الاسكان والبناء والتخطيط *

٤٥١ — عرض على المجلس في دورته السابعة والثلاثين تقرير لجنة الاسكان والبناء والتخطيط عن دورتها الثانية (E/3858)(١) مع ملاحظات مركز الانماء الصناعي واللجان الاقتصادية الاقليمية . وقد ضمت المناقشة التي اجراها المجلس حول التقرير والتدابير التي اتخذها بهذا الصدد الى تقرير المجلس الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة (٢) . وقدم تقرير اللجنة كذلك الى اللجنة

---

* بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة.

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، الملحق رقم ٣ ، الفصل الثامن ، الفرع الاول .

Digitized by UNOG Library

الاجتماعية الفنية في دورتها السادسة عشرة . وكانت اللجنة الاجتماعية الفنية قد خصصت فصلا من تقريرها (E/4061) (١) للاسكان والبناء والتخطيط ، فاكدت خاصة على ضرورة بذل المزيد من الجهود ، على كل من الصعيدين القومي والدولي معا ، لتوفير السكن للعائلات ذات الدخل المنخفض ، وابرزت كذلك نواح اجتماعية اخرى لمشكلة الاسكان . وقد عرضت كذلك على اللجنة الاجتماعية الفنية دراسة اعدها خبير استشاري ، عن النواحي الاجتماعية للاسكان والانماء الحضري (E/CN.5/ 392) ؛ لكن نظرا لعدم توفر هذه الدراسة في جميع اللغات العاملة ، فقد قررت اللجنة الاجتماعية الفنية ، ارجاء مناقشتها الاساسية للدراسة الى ان تكون لجنة الاسكان والبناء والتخطيط قد بحثتها في دورتها الثالثة في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ .

الفرع الرابع

مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة
(اليونيسيف)

٤٥٢ — نظر المجلس ، في دورته التاسعة والثلاثين (٢) ، في تقرير المجلس التنفيذي لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف) عن دورته المنعقدة في حزيران (يونيه) ١٩٦٥ (E/4083/ Rev. 1.)(٣) .

٤٥٣ — واشارت رئيسة المجلس التنفيذي ، في معرض تقديمها التقرير ، الى الخسارة الفادحة التي منيت بها اليونيسيف بوفاة موريس بات ، الذي كان مديرا عاما للمؤسسة منذ انشائها . ورحبت بتعيين السيد هنري لابويس خلفا له .

٤٥٤ — وقالت ، في معرض تعليقها على المجلس التنفيذي ، ان التقدم المحرز في سد حاجات الاطفال الناجمة عن الحرمان والفقر والمرض والامية هو تقدم بطيء بالطبع ، ولاسيما اذا اخذ بعين الاعتبار ان سكان العالم يتزايدون بمعدل سريع يتراوح بين ٢ و ٢ر٨ في المائة سنويا . وذكرت ان تلك العوامل ذاتها تعرقل تحقيق اهداف "اعلان حقوق الطفل" على صعيد عالمي وهي مهمة اخذتها اليونيسيف على عاتقها .

٤٥٥ — وتضمن برنامج اليونيسيف للسنة القادمة ، الذي اقره المجلس التنفيذي في دورته الاخيرة ، اعتمادات تتراوح بين ٣٠٥ و ٣٧ مليون دولار ، اي بتخفيض النفقات بنسبة ١٥ في المائة سنة ١٩٦٥ و ١٠ في المائة سنة ١٩٦٦ بالمقارنة مع المبلغ المرصد لسنة ١٩٦٤ . وفي سنة ١٩٦٢ ، بلغت الاعتمادات ما يقرب

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ ، الفصل الخامس .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥

(٣) E/ SR. 1391 .

Digitized by UNOG Library

من ٤٤ مليون دولار ، اذ استطاعت اليونيسيف ، وفقا لقرار مجلسها التنفيذى ، ان تستخدم جزءا من احتياطياتها ، فتمكنت بذلك مؤقتا من تجاوز موارد دخلها الجارى . واذا اريد لليونيسيف المحافظة على نشاطاتها ، بصرف النظر عن توسيعها لتسد عددا اكبر من الطلبات المتزايدة الواردة من الحكومات ، فانه لا بد من زيادة تبرعات الحكومات والمصادر الخاصة زيادة ملموسة . وهنالك ١٢١ حكومة تقدم تبرعات اعتيادية ، وقد اعلن البعض منها عن زيادة في تبرعاتها عن السنة المقبلة . واقترحت طرق جديدة مختلفة لجمع الاموال من المصادر غير الحكومية ، وقد رتأييد قيم من عشرين لجنة قومية انشئت ترويجا لمصالح اليونيسيف . واصبح من الممكن الآن ان يرصد المتبرعون لمشاريع معينة ما يرد من تلك المصادر من تبرعات .

٤٥٦ — وتقدم اليونيسيف ، في الوقت الحاضر ، المعونة لـ ٥٤٤ مشروعا في ١١٨ بلدا ، في ميادين الخدمات الصحية ، ومكافحة الامراض ، والتغذية ، ورعاية الاسرة والطفولة ، والتعليم والتدريب المهني ، كما تقدم بعض المساعدة في شكل معونة للطوارئ .

٤٥٧ — واولى المجلس التنفيذى في دورته الاخيرة اهتماما خاصا الى حاجات الاطفال في مرحلة بعد الرضاع وقبل الدراسة في البلدان المتنامية ، حيث تصل معدلات الوفيات الى اعلى نسبة ، فتبلغ احيانا اربعين او خمسين مرة نسبتها في البلدان المتنامية . ووافق المجلس التنفيذى على سلسلة من النشاطات لتشجيع الحكومات على تركيز المزيد من الاهتمام على الطفل الناشئ ، واقترح ان يسند المدير التنفيذى الى موظف من موظفيه مسؤولية محددة عن هذه الناحية من العمل .

٤٥٨ — واعرب بعض اعضاء المجلس التنفيذى عن قلقهم من انخفاض طلبات الحصول على معونة اليونيسيف في ميدان التغذية ، بالرغم مما يترتب على سوء ونقص تغذية الاطفال والاحداث من عواقب وخيمة ، يتعذر ملافاتها غالبا . وازدادت ، من ناحية اخرى ، طلبات الحصول على المساعدة في ميدان التعليم . وفي نهاية الدورة الاخيرة لمجلس اليونيسيف التنفيذى كان العمل يجرى في تنفيذ ٥٥ مشروعا تعليميا و ٦ مشاريع للتدريب المهني ، وذلك ، بالتعاون الوثيق مع كل من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة العمل الدولية ؛ وبلغت النفقات المعقودة في تلك الدورة ٩ره مليون دولار اى ٢٢ في المائة من مجموع النفقات المعقودة للبرنامج . وتناولت معظم المساعدة التي قدمتها اليونيسيف في ميدان التعليم اعداد المعلمين بما في ذلك توفير اللوازم المدرسية ، وادوات التعليم وغيرها من المعدات . وبالرغم من التوسع الذى طرأ في ميادين جديدة فقد استمرت اليونيسيف في تأييدها للنشاطات الطويلة الاجل في ميداني الصحة والتغذية ، حيث بلغت النفقات المعقودة لها في الدورة الاخيرة للمجلس التنفيذى ثلثي مجموع النفقات المعقودة للبرنامج . وكان نصيب المشاريع الجديدة كلها عشرة في المائة فقط ، واقتضى اتفاق الرصيد على متابعة التوسع في البرامج القائمة في الميادين المختلفة .

٤٥٩ — واداركا من المجلس التنفيذى لتفاقم مشكلة السكان وما يترتب عليها من اثار بالنسبة الى اليونيسيف في اطار الخدمات الصحية للامومة والطفولة . تم الاتفاق على ادراج ذلك الموضوع في جدول اعمال دورته في ١٩٦٦ ، وطلب الى المدير التنفيذى اعداد تقرير عن دور اليونيسيف

Digitized by UNOG Library

في التخطيط العائلي . وتم الاتفاق كذلك على انه من المستحسن ان ينظر المجلس التنفيذي في طلب او طلبي مساعدة من البلدان التي تمنح تلك المشكلة اولوية عليا ، مع العلم انه لا يمكن اتخاذ اي تدبير قبل تقرير السياسة . وكل مساعدة مقدمة تكون وفقا للمشورة التقنية التي تسديها منظمة الصحة العالمية ضمن اطار السياسة المرسومة في الدورة الاخيرة لجمعية الصحة العالمية .

٤٦٠ — ورؤى ان برامج مساعدة الاطفال والاحداث وثيقة الترابط ، وانه ينبغي معالجة حاجات الاطفال بطريقة شاملة . وبالاضافة الى انه لا يمكن اعتبار الطفل موضوعا للمساعدة بمعزل عن اسرته وبيئته ومجتمعه المحلي كما انه لا تنبغي معاملته ككيان منفصل من قبل دائرة او وزارة خاصة او ان يكون موضع خطة خاصة . فمن المهم للبلدان التي اعدت او هي تعد ، خططا طويلة الاجل للانماء الاقتصادي والاجتماعي ان تضمنها مجالا كافيا لمساعدة الجيل الناشئ على بلوغ مستويات افضل من الصحة والتغذية والتعليم والاستعداد لحياة الرشد . وذكر انه نظمت مؤتمرات اقليمية عن الطفولة والنشء وعن التخطيط والانماء ستعقد خلال السنة الجارية في بانكوك وسانتياغو ، تحت الرعاية المشتركة لليونيسيف واللجان الاقتصادية الاقليمية ومعاهد الانماء الاقليمية . وسيشترك فيها المخططون الحكوميون البارزون في تلك الاقاليم الى جانب ممثلي الوكالات المتخصصة المهتمة بالامر .

٤٦١ — ولا يزال تدريب مواطني البلدان المستفيدة يقوم بدور كبير ومتزايد في المساعدة التي تقدمها اليونيسيف . وازداد التأكيد على التقييم تمشيا مع الاهمية التي علقها عليه المجلس . وختم رئيس المجلس التنفيذي ، كلامه قائلا ان المجلس التنفيذي قد نظر في مسألة كيفية تقديم مساعدة خاصة الى البلدان — ولا سيما الى البعض منها في افريقيا — هي في مرحلة من النمو لا تزال من التبكير بحيث لا تملك التسهيلات اللازمة التي تمكنها من الاستفادة من مساعدة اليونيسيف . وتم الاتفاق على ان تقدم اليونيسيف انواعا اكثر من اللوازم ، وان تتحمل المزيد من المسئولية في المساهمة في نفقات التنفيذ المحلية ؛ وستبذل الجهود لاشراك المساعدة الثنائية والمتعددة الاطراف في المشاريع .

٤٦٢ — وفي المناقشة التي اعقبت ذلك ، اعرب كثيرون من الممثلين عن ثنائهم للمدير التنفيذي الراحل موريس بات ، واعربوا كذلك عن ترحيبهم بخلفه السيد لابويس .

٤٦٣ — ولدى مناقشتهم تقرير المجلس التنفيذي ، اثنى عدة ممثلين على عمل اليونيسيف والمساعدة التي تقدمها الى بلدانهم . وابدوا الاسف للقيود التي فرضتها الاعتبارات المالية على اعمالها واجمع الممثلون على بذل جميع الجهود لزيادة التبرعات من المصادر العامة والخاصة على السواء . وابدى الاسف الشديد ، خاصة ، لاكتفاء المجلس التنفيذي باعتماد ١٠ في المائة من النفقات المعقودة ، في دورته الاخيرة ، للمشاريع الجديدة . واشار احد الممثلين الى انه ينبغي زيادة تبرعات البلدان الاوربية الى ضعفين لجعلها في المستوى العام للتبرعات الاخرى . وحث ممثل آخر على اللجوء ، لدى اتخاذ خطط جديدة لجمع الاموال ، الى الاجراءات المتبعة عادة بشأن الميزانية .

Digitized by UNOG Library

٤٦٤ — وايد عدة ممثلين الاقتراح الذى يدعو اليونيسيف الى تقديم المساعدة في ميدان التخطيط العائلي ؛ بينما حذر آخرون من ذلك واوصوا بالتزام الحذر. وحث بعض الممثلين على المزيد من تركيز اعمال اليونيسيف وقصرها على المساعدة المباشرة الى الاطفال . ولاحظوا مع الارتياح التأكيد الذى اعطاه المدير التنفيذى الجديد في الدورة الاخيرة للمجلس التنفيذى بالابقاء على التعاون الوثيق مع الوكالات الاخرى التابعة لمجموعة مؤسسات الامم المتحدة والتوسع فيه . ودعا احد الممثلين الى اعادة تحديد اهداف اليونيسيف واولوياتها .

٤٦٥ — واكد عدة ممثلين على اهمية الاعمال التي تقوم بها اليونيسيف في البلدان الافريقية . وذكر ان من مجموع المشاريع التي هي قيد التنفيذ في اواخر حزيران ١٩٦٥ ، وعددها ، كان ٥٤٤ مشروعا ما لا يقل عن ١٩٧ مشروعا في افريقيا ، ويمثل ذلك اعلى رقم لاية قارة .

٤٦٦ — وفي ختام المناقشة ، اتخذ المجلس قرارا (١٠٧٣ (الدورة ٣٩)) حث فيه الحكومات والمؤسسات الخاصة على مضاعفة جهودها بشكل ملموس لزيادة التأكيد على مساعدة الاطفال الذين هم دون سن الدراسة ؛ وايد الجهود التي تبذلها اليونيسيف للتأكد من تخصيص مجال كاف في الخطط القومية للانماء الاقتصادى والاجتماعي لسد حاجات الاطفال ؛ ورحب بقرار المجلس التنفيذى لليونيسيف بعقد دورته القادمة في افريقيا ، في ايار (مايو) ١٩٦٦ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث عشر

حقـــوق الانســـان

٤٦٧ — درس المجلس ، في دورته التاسعة والثلاثين (١) ، تقرير لجنة حقوق الانسان عن اعمال دورتها العشرين(E/4024) (٢) ، واحاط به علما في قراره ١٠٧٤ ألف (الدورة ٣٩) . ونظر (٣) في تقرير لجنة مركز المرأة عن اعمال دورتها الثامنة عشرة(E/4025) (٤) ، واحاط به علما في قراره ١٠٦٨ ألف (الدورة ٣٩) . ونظر (٥) كذلك في تقرير قدمه الامين العام عن تدابير تنفيذ اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله (E/4028) (٦) وبحث برنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان (٧) ومسألة الرق (٨) . وفيما يلي وصف للقرارات التي اتخذها المجلس بشأن هذه المواضيع وغيرها .

الـــف

الفـرع الاول

مشروع الاتفاقية الدولية للقضاء على التعصـــب الديني بكافة اشكالـه *

٤٦٨ — وفقا لقرار لجنة حقوق الانسان ٢ (الدورة ٢٠) قدمت اللجنة الفرعية لمنع التمييز

---

* بند فرعي في جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة .

(١) E/SR.1391,1392; E/ AC. 7/SR.516 - 522.

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٨ .

(٣) E/SR.1385 ;E /AC.7/ SR. 508-513.

(٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٧ .

(٥) E/SR.1392; E/AC. 7/ SR. 521 - 522.

(٦) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات، البند ٢٦ من جدول الاعمال .

(٧) E/SR. 1385; E/AC.7/SR.513-517.

(٨) E/SR.1392; E/AC. 7/SR.522-524.

Digitized by UNOG Library

وحماية الاقليات الى لجنة حقوق الانسان في دورتها الحادية والعشرين مشروعا اوليا لاتفاقية دولية بشأن القضاء على التعصب الديني بكافة اشكاله اعد عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٨١ (الدورة ١٧). ويتكون المشروع من ديباجة وثلاث عشرة مادة (E/CN.4/882، النبذة ٣٢١ ، **القرار ١** (الدورة ١٧) ، المرفق) ، ويتضمن بعض اقتراحات تتعلق بتدابير اضافية للتنفيذ اعدت لزيادة فعالية مشروع الاتفاقية (E/CN.4/882 ، النبذة ٣٢٩ ، القرار ٢ (الدورة ١٧) ، المرفق) .

٤٦٩ — وبحثت (١) لجنة حقوق الانسان في دورتها الحادية والعشرين ، المشروع الاولي الذي اعدته اللجنة الفرعية ، فاقرت ديباجة واربع مواد لتضمينها مشروع الاتفاقية . ولكن ، نظرا لضيق الوقت تعذر عليها ، اتمام عملها في المشروع ، فقررت اعطاءه اولوية مطلقة في دورتها الثانية والعشرين .

٤٧٠ — واثنى المجلس ، في دورته التاسعة والثلاثين (٢) ، على اللجنة لاعمالها في اعداد مشروع الاتفاقية . غير ان بعض الممثلين اعربوا عن اسفهم لعدم توفر الوقت الكافي للجنة لاتمام المشروع. وبناء على توصية اللجنة ، احاط المجلس علما ، في قراره ١٠٧٤ باء (الدورة ٣٩) ، بقرار اللجنة ١ (الدورة ٢١) ، وقرر لفت نظر الجمعية العامة اليه .

الفرع الثاني

التقارير الدورية عن حقوق الانسان والتقارير المتعلقة بحرية الاعلام

٤٧١ — اتاح نظام التقارير الدورية الذى انشيء عام ١٩٥٦ بموجب القرار ٦٢٤ باء (الدورة ٢٢) ، والذى تقدم الحكومات بمقتضاه تقارير كل ثلاث سنوات عن التطورات الحاصلة في ميدان حقوق الانسان في اقاليمها ، وضع ثلاث مجموعات من التقارير ، تناولت المجموعة الاولى الفترة ١٩٥٤ — ١٩٥٦ ، وتناولت الثانية الفترة ١٩٥٧ — ١٩٥٩ ، وتناولت الثالثة الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٢ .

٤٧٢ — وقد عرض على لجنة حقوق الانسان لدى نظرها في تقارير الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٢ (٣) ، تقرير اعدته لجنة التقارير الدورية عن حقوق الانسان التي عينتها اللجنة في دورتها العشرين والتي تتألف من ثمانية اعضاء من اعضائها (٤) . وعرضت لجنة التقارير الدورية عن حقوق الانسان ، في

---

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٨ ، الفصل الثاني ؛ والفصل الثاني عشر ، مشروع القرار الاول .

(٢) E/SR.1391, 1392; E/AC.7/SR.516-517 .

(٣) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٨ ، الفصل الثالث ؛ والفصل الثاني عشر ، مشروع القرار الثاني .

(٤) المرجع الاخير ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٨ ، النبذة ٣٢٨ . انظر كذلك الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، الملحق رقم ٣ ، النبذتان ٤٤٢ و ٤٤٨.

Digitized by UNOG Library

تقريرها (E/CN.4/876 و Corr.1)، ملاحظاتها ومقرراتها وتوصياتها بشكل مشروع قرار وضعته لنظر اللجنة . ومما اوصت به لجنة التقارير الدورية تعديل نظام التقارير الدورية عن حقوق الانسان .

٤٧٣ — وقد اقرت لجنة حقوق الانسان ، بوجه عام ، توصيات لجنة التقارير الدورية ، وايدت مشروع القرار بعد تعديل بعض تفاصيله . ونوقش الاجراء الذى ينبغي اتباعه فيما يتعلق بالتقارير الدورية المقبلة بشيء من التفصيل ، وتركزت المناقشة حول النقاط التالية : مسألة من يحق له تقديم التقارير او الملاحظات ، ونطاق التقارير ، ومحتوياتهاوالشكل الذى ينبغي ان تقدم به الى لجنة حقوق الانسان ، والاجراء الذى ينبغي اتباعه في درسها . وقال بعض اعضاء اللجنة ان بوسع المنظمات غير الحكومية ان تسهم اسهاما مفيدا في نظام التقارير ؛ وانه يمكن لتقاريرها ان تسد الثغرات الملاحظة ، في بعض الاحيان ، في التقارير الواردة من الحكومات وان تكون حافزا يشجع الحكومات على تقديم تقارير كاملة . ورأى اعضاء آخرون ان ملاحظات المنظمات غير الحكومية محدودة النطاق غالبا وسطحية ومغرضة في بعض الاحيان ، ولذلك ينبغي عدم تشجيع اشتراك المنظمات غير الحكومية في نظام التقارير ؛ واكدوا انه ينبغي عدم وضع تقاريرها على مستوى واحد مع التقارير الواردة من الحكومات او الوكالات المتخصصة .

٤٧٤ — ووافق الممثلون عامة ،في المجلس كما في اللجنة ، على ان من الممكن الاستفادة على وجه افضل من المعلومات المتعلقة بحقوق الانسان والواردة في التقارير الدورية ورحبوا بالتعديلات المقترح ادخالهاقينظام التقارير. وقيل في معرض الرد على بعض الممثلين الذين انتقدوا النظام الجديد المقترح ، ان مسألة منح المنظمات غير الحكومية سلطات منوطة عادة بالحكومات غير واردة في النظام المقترح وان المقصود انما هو مجرد تمكين الامين العام من احالة الملاحظات المتعلقة بحكومة ما الى الحكومات المعنية . وميز بعض الاعضاء بين المنظمات غير الحكومية التي لها مقرات في البلدان التي تشير اليها تلك الملاحظاتوبين التي ليستلها مثل تلك المقرات، وانتقد بعض الممثلين فكرة اعطاء اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات مهمة تلقي التقارير واجراء دراسة اولية بشأنها .

٤٧٥ — وبناء على توصية لجنة حقوق الانسان ، دعا المجلس ، في قراره ١٠٧٤ جيم (الدورة ٣٦) ، الدول الاعضاء في الامم المتحدة او الاعضاء في الوكالات المتخصصة الى ان تقدم بانتظام ضمن دورة مستمرة مدتها ثلاث سنوات معلومات عن حقوق الانسان تتناول في السنة الاولى ، الحقوق المدنية والسياسية ؛ وفي السنة الثانية ، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وفي السنة الثالثة ، حرية الاعلام . وحث الدول الاعضاء ، في توصيات اخرى ، على تقديم تقارير تتعلق بالتطورات الحاصلة في ميدان حقوق الانسان ؛ ودعا الحكومات والمنظمات غير الحكومية على شفع التقارير بموجزات عنها ؛ والتمس من الامين العام ان يحيل اية مواد يتلقاها من المنظمات غير الحكومية وترد فيها اشارة الى اية دول من الدول الاعضاء في الامم المتحدة او اعضاء في الوكالات المتخصصة الى تلك الدول لابداء ما تود من ملاحظات عليها ؛ والتمس من الامين العام ان يحيل الى لجنة حقوق الانسان ولجنة مركز المرأة واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات كامل المعلومات التي

Digitized by UNOG Library

يتلقاها من الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة ، بمقتضى احكام ذلك القرار . وطلب الى اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات الاضطلاع بالدراسة الاولية للمعلومات الواردة ؛ وطلب الى لجنة حقوق الانسان تشكيل لجنة خاصة ، مكونة من اشخاص تختارهم من بين اعضائها ، تكون مهمتها دراسة وتقييم التقارير الدورية والمعلومات الاخرى الواردة بمقتضى احكام القرار .

الفرع الثالث

السنة الدولية لحقوق الانسان*

٤٧٦ — اجتمعت لجنة السنة الدولية لحقوق الانسان ، التي انشأها الامين العام وفقا لقرار لجنة حقوق الانسان ٦ (الدورة ٢٠) والمؤلفة من ممثلي اربع وثلاثين دولة عضوا ، في حزيران (يونيه) وتموز (يوليه) وتشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ ، وفي شباط (فبراير) (مارس) ١٩٦٥ ، واعدت برنامجا للتدابير والنشاطات تضطلع به الامم المتحدة ، والدول الاعضاء ، والوكالات المتخصصة اثناء عام ١٩٦٨ ، الذى اطلقت عليه الجمعية العامة ، في قرارها ١٩٦١ (الدورة ١٨) ، اسم السنة الدولية لحقوق الانسان ، احتفالا بالذكرى العشرين لاقرار الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

٤٧٧ — واجرت لجنة حقوق الانسان ، في دورتها الحادية والعشرين ، دراسة اولية لتقرير لجنة السنة الدولية لحقوق الانسان فايدت بعض توصيات لجنة السنة الدولية المتعلقة بالتدابير التي تستلزم قرارا فوريا (١) . ورفضت لجنة حقوق الانسان توصية من توصيات لجنة السنة الدولية ترمي الى اتفاقية تتعلق بحقوق الطفل والاسرة وعرضها للتصديق قبل نهاية عام ١٩٦٨ . وعينت اللجنة فريقا عاملا (E/4024)، النبذة ٤٦٥ ، القرار ٥ باء (الدورة ٢١) ، يتألف من جميع الدول الممثلة في اللجنة ، ليضع ، بالتعاون مع الامين العام ، تفاصيل الاحتفالات والتدابير والنشاطات الاخرى التي ينبغي ان توصي بها الجمعية العامة لكي تضطلع بها الامم المتحدة احتفالا بالذكرى العشرين للاعلان العالمي لحقوق الانسان . وقد عقد الفريق العامل اجتماعه الاول في ١٧ أيار (مايو) ١٩٦٥ .

٤٧٨ — وبحث المجلس ، في دورته التاسعة والثلاثين (٢) ، توصيات لجنة حقوق الانسان ولجنة السنة الدولية لحقوق الانسان التي تضمنت ، ضمن امور اخرى ، توصية بعقد مؤتمر دولي عن حقوق الانسان في عام ١٩٦٨ ، ورحب الممثلون في المجلس عامة بعقد مثل ذلك المؤتمر ، شريطة الاعداد له بعناية ووضع جدول اعماله بدقة . ورأى بعضهم ان يتضمن جدول اعمال المؤتمر بنودا

---

* بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة .

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٨ ، الفصل الرابع ؛ والفصل الثاني عشر ، مشروع القرار الرابع .

(٢) E/SR. 1391, 1392; E/AC.7/SR.516-521 .

Digitized by UNOG Library

تتعلق بحقوق العمال ، والتمييز العنصرى ، والفصل العنصرى ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد .

٤٧٩ — وايد المجلس ، بوجه عام ، توصيات لجنة حقوق الانسان . وبعد ان اضاف الى مشروع القرار الذى اعدته اللجنة اشارات عديدة تتعلق بالقضاء على سياسة الفصل العنصرى ، اوصى الجمعية العامة ، في قراره ١٠٧٤ هاء (الدورة ٣٩) ، اعتماد مشروع قرار يجمل برنامجا للتدابير التي ينبغي اتخاذها في عام ١٩٦٨ تشجيعا لاحترام حقوق الانسان بما في ذلك عقد مؤتمر دولي .

٤٨٠ — وقرر المجلس كذلك ، في قراره ١٠٧٤ واو (الدورة ٣٩) ، دعوة ممثلة عن لجنة مركز المرأة لحضور اجتماعات الفريق العامل المعين بمقتضى قرار لجنة حقوق الانسان ٥ باء (الدورة ٢١) وذلك لفترة قصيرة يفضل ان تصادف فترة بحث المسائل المتصلة بالمؤتمر الدولي المقترح .

الفرع الرابع

تدابير تنفيذ اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله *

٤٨١ — انهى الامين العام الى المجلس في دورته التاسعة والثلاثين(E/4028) (١) انه لفت نظر الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة الى قرار المجلس ١٠١٦ (الدورة ٣٧) الذى يوصى الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها لتنفيذ اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله ؛ وانه نظرا لعدم تمكن الجمعية العامة من بحث ذلك البند في تلك الدورة ، ادرجه في جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين .

٤٨٢ — وبعد ان نظر المجلس في المسألة في دورته التاسعة والثلاثين (٢) ، رحب ، في قراره ١٠٧٦ (الدورة ٣٩) ، بقرار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات بالاضطلاع بدراسة خاصة عن التمييز العنصرى في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتمس من الامين العام تزويد اللجنة الفرعية بالمساعدة اللازمة لاعداد تلك الدراسة . وطلب الى لجنة حقوق الانسان ان تدرج في جدول اعمال دورتها الثانية والعشرين المسألة التالية : " التدابير المتعلقة بالتنفيذ السريع لاعلان القضاء على التمييز العنصرى بكافة اشكاله " وقرر استبقاء المسألة في جدول اعماله . والتمس من الامين العام ان يقدم الى دورته الحادية والاربعين تقريرا عن التدابير التي اتخذتها الدول الاعضاء ، والامم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدولية الاقليمية لتنفيذ الاعلان .

---

* بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة .

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٢٦ من جدول الاعمال .

(٢) E/SR. 1391, 1392; E/AC.7/SR.521,522 .

Digitized by UNOG Library

الفـــرع الخامس

منـــــع التمييـــز وحمايـــــة الاقليـــات

٤٨٣ — نظرت لجنة حقوق الانسان ، في دورتها الحادية والعشرين ، في تقرير اللجنـــة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليـــات (E/CN.4/ 882 و Corr.1) (١) واحاط علما به .

المبحـث الاول

الدراســـات المتعلقـــة بالتمييـــز

٤٨٤ — عرض على لجنة حقوق الانسان مشروع المبادئ المتعلقة بالحرية وعدم التمييز فـــي ميدان الحقوق السياسية الذى وضعته اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، كما عرضت عليـها " دراسة التمييز في مسألة حق كل انسان في مغادرة اى بلد ، بما في ذلك بلده ، وفي العودة الـى بلده "(٢) التي اعدها السيد خوزيه د . اينغليس ، المقرر الخاص للجنة الفرعية ، فضلا عن مشروع المبادئ المتعلقة بالحرية وعدم التمييز في مسألة حق كل انسان في مغادرة اى بلد ، بما في ذلـــك بلده ، وفي العودة الى بلده ، وهو المشروع الذى اقرته اللجنة الفرعية في دورتها الخامسة عشرة . واجلت النظر في هذين البندين الى دورتها الثانية والعشرين .

٤٨٥ — وقرر المجلس (٣) ، في دورته التاسعة والثلاثين ، لفت نظر لجنة حقوق الانســـان الى اقتـــراح (E/CN.4/ 767) ينص على ان تنشر ، كوثيقة وحيدة ، مذكرة قدمها الامين العام ، تعدد وتصنف تدابير الحماية الخاصة ذات الصبغة الدولية لصالح الجماعات الاثنية او الدينية او اللغويـــة (E/CN.4/Sub.2/221) ، وكذلك مجموعة نصوص تلك الوثائق الدولية والتدابير المماثلة ذات الصبغـــة الدولية التي تسترعي الاهتمام في الوقت الحاضر والتي تنص على تدابير حماية خاصة للجماعات الاثنيـة او الدينية او اللغويـــة (E/CN.4/ Sub.2/ 214) .

٤٨٦ — وقد عرض الاقتراح على لجنة حقوق الانسان في دورتها الواحدة والعشرين (٤) ولكن لم يتوفر لها المتسع من الوقت للنظر فيه .

---

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٨ ، الفصل السابع .

(٢) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 64.XIV. 2 .

(٣) E/AC.7/SR.524 ; E/SR.1392 .

(٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٨ ، الفصل السابع ، النبذات ٤٦٨ — ٥١١ .

Digitized by UNOG Library

المبحث الثاني

عضوية اللجنة الفرعية

٤٨٧ — اقر المجلس ، في قراره ١٠٧٤ زاى (الدورة ٣٩) ، قرار لجنة حقوق الانسان (١) بزيادة عضوية اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات من اربعة عشر الى ثمانية عشر (٢) عضوا ضمانا لتمثيل الاقاليم ، والانظمة القانونية ، والثقافات المختلفة على وجه كاف.

٤٨٨ — وفي المناقشة التي دارت في المجلس (٣) ، ايد الممثلون عامة ، الزيادة المقترح ادخالها على العضوية . لكن رأى بعض الممثلين ان توسيع اللجنة الفرعية لا يؤدى بالضرورة الى تمثيل اقليمي اكمل ، وذهبوا الى ان زيادة حجم هيئة ما لا يعزز بالضرورة فعاليتها . وقال عدة ممثلين انه اذا زيدت العضوية ، فينبغي ان يكون الاعضاء الجدد من البلدان الآسيوية او الافريقية.

الفرع السادس

مسألة معاقبة مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الانسانية

٤٨٩ — نظرت لجنة حقوق الانسان ، في دورتها الواحدة والعشرين ، في مسألة معاقبة مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الانسانية (٤). فراى اعضاء اللجنة ان من شأن ملاحقة ومعاقبة مجرمي الحرب او مرتكبي الجرائم ضد الانسانية منع ارتكاب جرائم مماثلة وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية وتشجيع الثقة بين الشعوب ، والاسهام في السلم والامن الدوليين . ورأوا ان على الامم المتحدة المساهمة في حل المشاكل الناجمة عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية التي تشكل خرقا فادحا للقانون الدولي العام وان عليها ، خاصة ، دراسة الطرق والوسائل لتكريس مبدأ عدم تقادم تلك الجرائم في القانون الدولي .

٤٩٠ — والتمست اللجنة من الامين العام (E/4024، النبذة ٥٦٧ ، القرار ٣ (الدورة ٢١)) الاضطلاع بدراسة المشاكل التي تثيرها جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية في القانون الدولي ،

---

(١) المرجع الاخير ، الفصل السادس.

(٢) للاطلاع على قائمة الاعضاء المنتخبين ، انظر التذييل الثاني .

(٣) E/SR.1391,1392;E/AC.7/SR.516 -521.

(٤) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٨ ، الفصل التاسع ؛ والفصل الثاني عشر ، مشروع القرار الثالث .

Digitized by UNOG Library

وان تمنح الاولوية ، لدراسة الاجراءات القانونية التي تؤمن تكريس مبدأ عدم تقادم تلك الجرائم ؛ وقررت بحث التقرير في دورتها الثانية والعشرين باعتباره من المسائل ذات الاولوية .

٤٩١ — وبناء على توصية اللجنة ، حث المجلس ، في القرار ١٠٧٤ دال (الدورة ٣٩) ، جميع الدول على مواصلة جهودها لكفالة القيام ، وفقا للقانون الدولي والقوانين القومية ، بتعقب المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية والقبض عليهم وانزال العقاب العادل بهم ؛ ودعا الدول المؤهلة ، التي لم تنضم بعد الى اتفاقية منع جريمة ابادة الاجناس وقمعها التي اقرتها الجمعية العامة في ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، الى الانضمام اليها في اسرع وقت ممكن .

الفرع السابع

مسألة تعيين مفوض سام للامم المتحدة لحقوق الانسان

٤٩٢ — قررت لجنة حقوق الانسان ، في دورتها الحادية والعشرين ان تدرج في جدول اعمالها البند الآتي : "المسألة المتعلقة بتنفيذ حقوق الانسان عن طريق مفوض سام للامم المتحدة لحقوق الانسان او جهاز دولي آخر مناسب" (١) . غير انها لم تتمكن ، لضيق الوقت ، من النظر في هذا البند (٢) .

٤٩٣ — وعرض على المجلس ، في دورته التاسعة والثلاثين ، اقتراح يرمي الى توصية الجمعية العامة بالنظر ، في دورتها العشرين ، في مسألة انتخاب مفوض سام للامم المتحدة لحقوق الانسان على ان يتم ذلك بواسطة فريق عامل تعينه الجمعية العامة .

٤٩٤ — واثناء مناقشة المجلس (٣) ايد الاقتراح عدة اعضاء . واعلن بعضهم انه بالرغم مما يثير عمليا تحقيق ذلك المشروع من مصاعب لا ريب فيها ، فان هنالك ضرورة قاطعة لاستكمال الاجهزة القائمة لتشجيع حقوق الانسان . وذكر بعض الاعضاء ، ان المسألة ذات اهمية قصوى الا انه ليس بالامكان دراسة المسألة دراسة وافية في دورة المجلس الجارية ، وبما ان اللجنة لم تتخذ بصددها اى قرار فقد اقترحوا التريث الى ان تقدم مشروع قرار محدد عن الموضوع . ورأى بعض الاعضاء الاخرين ان الاقتراح غير مقبول . وبينوا ان الاخذ بالاقتراح قد يستتبع الحكم على مسألة تطبيق حقوق الانسان الكثيرة التعقيد ، وانه لا يمكن اناطة مثل تلك السلطة الى شخص واحد ، نظرا لما تنطوي عليه من مسائل تتعلق بالسيادة والامتيازات القومية ، وانه ينبغي تجنب كل تدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة .

٤٩٥ — ولم يتخذ المجلس اى قرار رسمي بشأن المسألة .

---

(١) المرجع الاخير ، الفصل الاول ، النبذات ١٣ — ٢٤ .

(٢) المرجع الاخير ، الفصل العاشر ، النبذة ٥٦٨ .

(٣) E/SR.1392; E/AC.7/SR.517 - 521 .

Digitized by UNOG Library

الفرع الثامن

الترتيبات التنظيمية والاجرائية لتنفيذ الاتفاقيات والتوصيات في ميدان حقوق الانسان

٤٦٦ — ادراكا لاهمية وضع برنامج دولي فعال في ميدان حقوق الانسان ورغبة في استمرار الخبرة المكتسبة عن طريق الترتيبات والاجراءات القائمة في اسرة مؤسسات الامم المتحدة، فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيات والتوصيات المتصلة بحقوق الانسان التمس المجلس في قراره ١٠٧٥ (الدورة ٣٩) من الامين العام للامم المتحدة والمديرين العامين لمنظمة العمل الدولية واليونسكو ان يعدوا له تقارير مستقلة عن الترتيبات التنظيمية والاجرائية المعمول بها كل من منظمتيهما لتنفيذ الاتفاقيات والتوصيات في ميدان حقوق الانسان، بما في ذلك ما يناسب من المعلومات المتعلقة بالخبرة السابقة. وطلب كذلك ان تقدم اليه تلك التقارير في دورته الاربعين.

٤٦٧ — وفي المناقشة (١) التي انتهت باتخاذ القرار، ذكر البعض ان الحرص على العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان ينبغي ان يصبح الموضوع الرئيسي للبحث في الامم المتحدة وانه يصح لذلك الانتفاع بخبرة المنظمة ومنظمة العمل الدولية واليونسكو في المسألة. وقال بعض الممثلين ان هنالك اسبابا اجرائية وموضوعية تدعوهم لعدم تأييد الاقتراح: فالاقتراح لم يبحث في اللجنة الاجتماعية العامة للمجلس، وهو يتداخل مع قرار المجلس المتخذ بشأن مسألة التقارير الدورية (القرار ١٠٧٤ جيم (الدورة ٣٩)); بالاضافة الى ان مسألة التنفيذ هي موضوع نظر اللجنة الثالثة للجمعية العامة. وقال آخرون ان الاقتراح اجرائي صرف وهو لا يعالج نفس المسائل التي عالجها القرار المتعلق بنظام التقارير.

الفرع التاسع

الرق

٤٦٨ — نظر المجلس، في دورته التاسعة والثلاثين (٢)، في تقرير عن الرق (E/4056 و Add.1-3) رفعه اليه السيد محمد عوزر، المقرر الخاص للرق، الذي عينه الامين العام عملا بقرار المجلس ٩٦٠ (الدورة ٣٦). وتضمن التقرير معلومات وردت من حكومات ثلاث وخمسين دولة عضوا ومن منظمات غير حكومية معنية ردا على قائمة اسئلة عن الرق وضعها الامين العام بالتشاور مع المقرر الخاص.

---

(١) E/SR. 1391, 1392.

(٢) E/SR.1392; E/AC.7/SR.522-524.

Digitized by UNOG Library

٤٩٩ — وتلقى المجلس بيانا افتتاحيا اعده المقرر الخاص (E/AC.7/L.466)، اجد مناقشة اولية ولكنه لم يتخذ اى قرار في جوهر المسألة .

٥٠٠ — وفي نهاية المناقشة ، اتخذ المجلس قرارا (١٠٧٧ (الدورة ٣٩))لاحظ فيه انه لم يتمكن من النظر الوافي في تقرير المقرر الخاص عن مسألة الرق ، لعدم توفره بكل اللغات الرسيمة . ولاحظ بالاضافة الى ذلك ان احدى وستين دولة عضوا لم ترد الى الآن على قائمة الاسئلة عن الرق ، وحث حكومات تلك الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات غير الحكومية التي لم ترد على قائمة الاسئلة ان تقدم ردودها في اسرع وقت ممكن ، لمساعدة المقرر الخاص على اتمام عمله . وطلب الى المقرر الخاص مواصلة عمله ورفع تقرير نهائي اليه في دورته الصيفية عام ١٩٦٦ ، وتضمين التقرير اقتراحات عن التدابير التي يمكن للامم المتحدة اتخاذها في ميدان الرق . ودعا جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة او الاعضاء في الوكالات المتخصصة التي لم تصبح الى الان اطرافا في اتفاقية الرق الدولية لعام ١٩٢٦ واتفاقية عام ١٩٥٦ التكميلية لالغاء الرق وتجارة الرقيق والنظم والعادات المشابهة للرق الى الانضمام اليها في اقرب وقت ممكن .

بـــاء

الفـــرع العاشـــر

مـــركز المـــــــــرأة

٥٠١ — نظر المجلس ، في دورته التاسعة والثلاثين (١) ، في تقرير لجنة مركز المرأة في اعمال دورتها الثامنة عشرة (E/4025)(٢) المعقودة في طهران بايران ، من ١ الى ١٩ آذار (مارس) ١٩٦٥ ، واحاط به علما في قراره ١٠٦٨ ألف (الدورة ٣٩) .

٥٠٢ — وتلقى كذلك اقتراحا يرمي الى الالتماس من لجنة مركز المرأة دراسة التنفيذ العملي لمبادىء اعلان حقوق الطفل وتقديم اقتراحات بهذا الشأن الى الجمعية العامة عن طريق المجلس . وبحث هذا الاقتراح كذلك فيما بعد اثناء مناقشة المجلس للانماء الاجتماعي ، وادى ذلك الى اتخاذ المجلس القرار ١٠٨٦ لام (الدورة ٣٩) (٣) .

---

(١) E/SR.1385; E/AC.7/SR.508 - 513 .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٧ .

(٣) انظر الفصل الثاني عشر، الفرع الاول ، النبذة ٤٢٤ اعلاه .

Digitized by UNOG Library

٥٠٣ — والتمست اللجنة ، في تقريرها ، من المجلس ان يوطد سياسة عقد الاجتماعات السنوية للجنة (E/4025، النبذة ٣٢٢ ، القرار ١٧ (الدورة ١٨) . واكد عدة ممثلين في المجلس على اهمية عمل اللجنة وعلى انه لا يزال امامها مرحلة طويلة قبل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ، واعلنوا انهم يؤيدون الاستمرار في نظام عقد الاجتماعات السنوية .

٥٠٤ — ويرد فيما يلي تلخيص للقرارات التي اتخذها المجلس بشأن التوصيات الرئيسية للجنة (١) .

المبحث الاول

حقوق المرأة السياسية

٥٠٥ — لاحظ كل من المجلس واللجنة مع الاهتمام ان المرأة تتمتع الان بموجب القوانين المرعية في معظم البلدان بالحقوق السياسية الكاملة . غير انه قد اعرب عن الاسف انه ، بالرغم من التقدم المحرز فان اربعا واربعين دولة فقط قد اصبحت اطرافا في اتفاقية حقوق المرأة السياسية ، التي اقرت عام ١٩٥٢ .

٥٠٦ — واذ ايد المجلس اساسا توصية لجنة مركز المرأة ، دعا في قراره ١٠٦٨ باء (الدورة ٣٩) جميع الدول الاعضاء لتعزيز جهودها للانضمام الى تلك الاتفاقية والى التطبيق الكامل للمبادىء الواردة فيها ، كما دعاها الى تزويد الامين العام في الوقت المناسب ، ووفقا للقرار ٩٦١ باء (الدورة ٣٦) ، بكامل المعلومات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية .

٥٠٧ — وبحث كل من المجلس واللجنة مطولا اقتراحا يتعلق بتثقيف المرأة المدني والسياسي . ويرد في الفرع الحادى عشر ادناه وصف للتدابير المتخذة بهذا الشأن .

المبحث الثاني

مشروع اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة

٥٠٨ — اكد الممثلون في كل من المجلس واللجنة على اهمية مشروع اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة الذى طلبت الجمعية العامة من لجنة مركز المرأة اعداده في القرار ١٩٢١ (الدورة ١٨) وقد لفت نظر اللجنة ، وفقا للقرار ١٩٢١ (الدورة ١٨) الى الملاحظات والاقتراحات الواردة من ثلاثين حكومة ، واربع وكالات متخصصة ، وخمس عشرة منظمة غير حكومية بشأن المبادىء التي يمكن ادخالها في مشروع الاعلان .

---

(١) انظر كذلك الفرع الحادى عشر ادناه .

Digitized by UNOG Library

٥٠٩ — لكن لجنة مركز المرأة لم تتمكن في الدورة الثامنة عشرة من انهاء اعمالها في مشروع الاعلان ، وبعد ان نظرت في تقرير لجنة الصياغة التي انشئت لاعداد نص مشروع الاعلان قررت ارجاء المناقشة في المسألة حتى دورتها القادمة عام ١٩٦٦ . وطلبت الى الامين العام توزيع مشروع الاعلان الذى اعدته لجنة الصياغة والنصوص الاخرى المتصله به ، وكذلك محاضر مناقشات لجنة مركز المرأة ، على اعضاء لجنة مركز المرأة لابداء ملاحظاتهم ، وتوزيع الملاحظات الواردة على جميع اعضاء اللجنة قبل انعقاد الدورة القادمة .

٥١٠ — وقد اشير ، اثناء المناقشة التي دارت في المجلس الى ان الاعلان يتيح وضع قواعد دولية في جميع الميادين التي تهم المرأة ولذلك فانه سيكون ذا فائدة للحكومات في عملها على الصعيد القومي ، كما انه سيساعد المنظمات غير الحكومية في جهودها لتحسين مركز المرأة . واعرب بعض الممثلين عن اسفهم لعدم انجاز لجنة مركز المرأة عملها في مشروع الاعلان في دورتها الثامنة عشرة . ورأى آخرون ان قرار اللجنة في محله نظرا للصعوبات العديدة التي ينطوى عليها اعداد مثل هذه الوثيقة .

المبحث الثالث

المساعدة المقدمة من الامم المتحدة في سبيل تقدم المرأة

٥١١ — طلبت الجمعية العامة ، في قرارها ١٧٧٧ (الدورة ١٧) ، من الامين العام ان يدرس ، بالتعاون مع الدول الاعضاء ، والوكالات المتخصصة ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة والمنظمات غير الحكومية المختصة ، امكانية توفير وانماء موارد جديدة تهدف خاصة الى وضع وتنفيذ برنامج للامم المتحدة ، موحد وطويل الاجل ، لتعزيز تقدم المرأة . وفي عام ١٩٦٣ ، رات اللجنة في دورتها السابعة عشرة ، ووافقها المجلس على ذلك في دورته السادسة والثلاثين انه ينبغي ان تتناول الدراسة المزمعة في خطوتها الاولى ، دراسة وتقييم الموارد المتوفرة حاليا لتقدم المرأة . والتمست اللجنة من الامين العام ، ضمن امور اخرى ، موافاتها ببيان موجز عن تلك الموارد بما في ذلك موارد المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشارى (قرار المجلس ٩٦١ واو (الدورة ٣٦)) .

٥١٢ — وقدم الامين العام تقريرا اوليا عن المسألة الى اللجنة في دورتها الثامنة عشرة (E/CN.6/ 435 و Add.1-5)(١) . وتضمن التقرير ردود الحكومات ، والوكالات المتخصصة ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، والمنظمات غير الحكومية على عدد من النقاط التي اثارها الامين

---

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٧ ، الفصل الرابع .

Digitized by UNOG Library

٥١٣ — وطلبت اللجنة من الامين العام (E/4025، النبذة ١٤٧ ، القرار ٥ (الدورة ١٨)) ان يطبع ، كمنشور من منشورات الامم المتحدة ، ذلك الجزء من تقريره الذى يصف الموارد المتوفرة لدى الدول الاعضاء لتعزيز تقدم المرأة(E/CN.6/435/Add.5) ودعت الدول الاعضاء والمنظمات غير الحكومية الى الاستفادة من المنشور وآخذة بعين الاعتبار لدى رسم الخطط والسياسات ، وذلك بغية وضع مجموعة اكثر تناسقا وتكاملا من البرامج التي تستفيد من مساعدة الامم المتحدة وبرامج المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة على تقدم المرأة في كل من بلدانها .

٥١٤ — واقترحت اللجنة (E/4025 ، النبذة ١٥٧ ، القرار ٧ (الدورة ١٨)) ان تدرس المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشارى ، وفقا لبرامجها واهدافها وسياساتها ، امكانية اتاحة المقدار المتزايد من المعارف في التخطيط العائلي كمصدر لمساعدة الازواج على تولي مسؤولياتهم العائلية . والتمست اللجنة كذلك من الامين العام ان يقدم اليها تقريرا عن اثر عدم التخطيط العائلي في مركز المرأة في البلدان التي تعاني من كثافة السكان وعن العلاقة القائمة بين التخطيط العائلي وتقدم المرأة . واحاطت لجنة السكان علما بالتوصية في دورتها الثالثة عشرة المعقودة في آذار (مارس) ونيسان (ابريل) عام ١٩٦٥ ، ورأت ان الدراسة التي طلب من الامين العام اعدادها ستكون قيمة . واعربت عن رغبتها في دراسة التقرير في الوقت المناسب ، وابدت بعض الاقتراحات بشأن الميادين التي يمكن ان تشملها الدراسة (١) .

٥١٥ — وقبل المجلس ، بوجه عام ، توصيات اللجنة بشأن انشاء مراكز لاعداد هيئات او ملاكات مختصة من القائدات . غير ان البعض اكد ، اثناء المناقشة ، على الحاجة الملحة في البلدان المتنامية الى اعداد القادة من الرجال والنساء على السواء . واشاروا كذلك الى ان انشاء المراكز لا يعني بالضرورة انه السبيل الافضل او الأوحد للاعداد لكن اعتبروا انواع الاعداد المقترحة في نص اللجنة غير كافية : ورأوا وجوب التشديد على اعداد النساء كي يتمكن من الاشتراك الكامل في حياة بلادهن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وقالوا كذلك انه ينبغي تدريب النساء على الاشتراك في الانماء العلمي والتكنولوجي .

٥١٦ — وبعد ان ادخل المجلس على اقتراح قدمته اللجنة تعديلا يراعي النقاط المذكورة اعلاه ، اتخذ قرارا (١٠٦٨ جيم (الدورة ٣٩)) لاحظ فيه اهمية اعداد هيئات او ملاكات مختصة من القادة ، في البلدان المتنامية خاصة ولا سيما من القائدات ، وذلك لتمكينهن من الاشتراك الكامل في حياة بلادهن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وكذلك في العلوم والتكنولوجيا ؛ ثم اخذ المجلس بعين الاعتبار تشعب الوظائف التي ستتقلدها القائدات او الملاكات النسائية مع مختلف انواع المساعدة التي ينبغي توفيرها لاعدادهن ؛ ولفت نظر الدول الاعضاء الى الفائدة من انشاء

---

(١) المرجع الاخير ، الملحق رقم ٦ ، النبذة ٢٤ .

Digitized by UNOG Library

المراكز ،او من اتخاذ اية تدابير مناسبة اخرى لاعداد مثل تلك الملاكات . واوصى السلطات المختصة بأن تولي اهتمامها ، لدى اعداد مختلف برامج الامم المتحدة للمساعدة ،الى تقديم المساعدة الى البلدان التي تطلبها من اجل اعداد الملاكات النسائية المناسبة لكي تساعد على تقدم بلدانها ؛ واوصى الوكالات المتخصصة بأن تنظر في امكانية تقديم المساعدة من هذا النوع .

٥١٧ — وايد المجلس توصية لجنة مركز المرأة بشأن التعاون على المستوى الاقليمي بين اللجان القومية لمركز المرأة او الهيئات القومية القائمة والمهتمة بنفس الامور (القرار ١٠٦٨ دال (الدورة ٣٩)) . واوصى بان تقوم تلك اللجان والهيئات القومية بتنظيم اجتماعات وحلقات دراسية اقليمية ،وان ترسل التقارير عنها الى لجنة مركز المرأة للاطلاع .

٥١٨ — وقبل المجلس ،بشرط ادخال بعض التعديلات على النص المقترح ،بآراء لجنة مركز المرأة بشأن استخدام الموارد المتوفرة لتعزيز تقدم المرأة عن طريق المساعدة التقنية والبرامج الاخرى . واوصى في قراره ١٠٦٨ هاء (الدورة ٣٩) ،ان تمنح الدول الاعضاء ،ولا سيما المستفيدة من برامج المساعدة التقنية ، المزيد من الاولوية الى المشاريع والبرامج الموجهة لتعزيز تقدم المرأة ، ولفت الانظار الى بعض الطرق التي يرجح ان تساعد على تحقيق ذلك الغرض . ودعا المجلس الامين العام للامم المتحدة والمديرين العامين للوكالات المتخصصة الى تشجيع اشتراك المرأة في المشاريع التي تقدمها الحكومات ، ولفت نظر الممثلين المقيمين لمكتب المساعدة التقنية ومديري مشاريع الصندوق الخاص الى اهمية ذلك الطلب ؛ ومواصلة استخدام النساء المؤهلات كخبيرات تقنيات ، وزيادة عددهن ان امكن ذلك ؛ وتأمين ادراك جميع خبراء المساعدة التقنية لطاقة المرأة في الانماء القومي . ووجه المجلس اهتمام الدول الاعضاء والهيئات المعنية الى امكانية الحصول على المساعدة التقنية بمقابل (بموجب نظام الاموال الاستئمانية) وذلك لتعزيز تقدم المرأة . ودعا المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري الى التعاون في العمل وفق الخطوط المبينة اعلاه واعلام لجنة مركز المرأة عن اية مشاريع جديدة تضطلع بها على الصعيد الاقليمي او القومي لتعزيز تقدم المرأة .

المبحث الرابع

مركز المرأة في القانون الخاص

٥١٩ — لاحظ المجلس ان لجنة مركز المرأة قد بحثت تقريرا اعده الامين العام عن فسخ الزواج ،وابطال الزواج ، والتفريق القضائي ، استنادا الى المعلومات التي قدمتها اربعون حكومة ردا على قائمة اسئلة (E/CN.6/415 و Corr.1 و Add.1) ، وانه قلما صار في مناقشات اللجنة (١) التشديد على اهمية المحافظة على استقرار العائلة . ولفت المجلس النظر الى التدابير المتخذة في مختلف البلدان لتحقيق ذلك الغرض ومنع فصم رباط الزوجية . ولكن لوحظ ،ان جميع البلدان تقترن بالحاجة

---

(١) المرجع الاخير ، الملحق رقم ٧ ، الفصل السادس .

Digitized by UNOG Library

الى التشريع لمواجهة وقوع فسخ الزواج او التفريق القضائي . وروى ان الفرض الاساسي من دراسة اللجنة للمسألة هو السعي الى تأمين المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة ، وفقا للمبادىء الواردة في المادة ١٦ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وخاصة فيما يتعلق بالاسباب والاجراءات القانونية التي تنتظم الطلاق ، وابطال الزواج ، والتفريق القضائي . وتبين من المناقشات انه بالرغم من وجود المساواة في بعض البلدان فان مركز المرأة ، في عدة بلدان اخرى دون مركز الرجل او اقل انتفاعا منه . وبحثت لجنة مركز المرأة كذلك المسائل المتعلقة بتقديم النفقة وحضانة الاولاد . وقد لوحظ وجود اتجاه في التشريعات الحديثة لتسوية مسألة الحضانة وفقا لما تقتضيه مصلحة الاولاد كما تحددها المحكمة في كل حالة.

٥٢٠ — وقبل المجلس ، بوجه عام ، توصية لجنة مركز المتعلقة بفسخ الزواج ، وابطال الزواج ، والتفريق القضائي . غير انه اشير الى ان تقرير اللجنة قد يشير صعوبات ترجع الى تنوع الاجراءات النافذة في البلدان المختلفة ، ورؤى ادخال حكم صريح يراعي ذلك الواقع.

٥٢١ — واوصى المجلس في القرار ١٠٦٨ وار (الدورة ٣٩) بأن تتخذ حكومات الدول الاعضاء جميع التدابير الممكنة لتأمين المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في حالة فسخ الزواج ، وابطال الزواج ، والتفريق القضائي . واوصى كذلك بتأمين تلك المساواة ، مع مراعاة المزايا الخاصة للتشريع في البلدان المختلفة بالأخذ بالمبادىء التالية : (ا) ينبغي اتاحة امكانيات التوفيق ؛ (ب) ينبغي الا يمنح الطلاق او التفريق القضائي الا سلطة قضائية مختصة كما ينبغي تسجيل ذلك وفقا للقوانين المرعية ؛ (ج) ينبغي ان يتمتع كل من الزوجين بنفس الحقوق وان تتوفر لها قانونيا نفس الاسباب ونفس وسائل الدفاع في دعاوى الطلاق ، والابطال ، والتفريق القضائي ؛ (د) وينبغي ان يضمن القانون حق اى من الزوجين في ان يعطي او يحجب رضاه التام والحر في حالة الطلاق بناء على رضا الطرفين ، في البلدان التي تسمح بالطلاق على اساس الرضا المتبادل ؛ (هـ) وينبغي ان تأتي مصلحة الاطفال ، في دعاوى الحضانة ، قبل اى اعتبار آخر ؛ (و) ولا ينبغي ان يتأتى عن الطلاق ، او ابطال الزواج ، او التفريق القضائي ، او فسخ الزواج بسبب الوفاة اية تفاوت في المركز والاهلية القانونيين للرجل والمرأة .

المبحث الخامس

الحقوق والفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة

٥٢٢ — لاحظ المجلس ان اللجنة قد اكدت على اهمية تأمين حقوق وفرص متساوية للمرأة في الميدان الاقتصادى (١) . اذ ان المركز القانوني للمرأة لا يتناسب غالبا مع الدور الذى تلعبه فعلا في المجتمع ، وكثيرا ما يمارس التمييز ضد المرأة في التوظيف . والمرأة

---

(١) المرجع الاخير ، الفصل السابع .

Digitized by UNOG Library

مدعوة ، في البلدان المتنامية خاصة ، الى الاشتراك المتزايد في حياة بلدها الاقتصادية ، وبناء على ذلك ينبغي ان تمنح الفرص اللازمة لتمارس حقوقها دون تمييز بصورة كاملة.

٥٢٣ — وقد بحثت اللجنة ، في ميدان الحقوق والفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة ، على اساس تقارير اعدتها منظمة العمل الدولية ، ثلاثة مواضيع رئيسية هي : نشاطات منظمة العمل الدولية المتصلة بتوظيف النساء (E/CN.6/424) ؛ وتوفير العمل بعض الوقت للنساء (E/CN. 6/428) ؛ والارشاد والتدريب المهنيين للفتيات والنساء (E/CN.6/ 429) . وعقب انعقاد الدورة الثامنة عشرة للجنة ، اقر مؤتمر العمل الدولي بالاجماع في حزيران (يونيه) عام ١٩٦٥ النص النهائي لتوصية بشأن العاملات ذوات المسؤوليات العائلية . وتتضمن التوصية عددا من المبادئ المعدة لمساعدة النساء اللواتي يعملن في بلدان عديدة خارج بيوتهن باعداد متزايدة ، على التوفيق بين مسؤولياتهن العائلية والمهنية. وقد لوحظ ، في التوصية ، ان كثيرا من المشاكل المصادفة لا تهم المرأة فحسب ، بل وكذلك مجموع الاسرة والمجتمع.

٥٢٤ — وفيما يتعلق بالعمل بعض الوقت اكد اعضاء اللجنة على ضرورة ارساء الترتيبات المتعلقة بهذا النوع من العمل على مبدأ المساواة في المركز والمعاملة بين الرجل والمرأة ، وذلك لحماية الذين يعملون بعض الوقت من الاستغلال والذين يعملون كل الوقت من المنافسة غير العادلة . ورأى بعض الممثلين ان العمل بعض الوقت يناسب خاصة المرأة المتزوجة ، ولا سيما ناحية المسؤوليات العائلية . غير انه اشير الى ان العمل بعض الوقت ينبغي الا يعتبر مسألة تهم المرأة فقط ، اذ ان ذلك له مساس بالرجل كذلك. وذكر ان محاذير العمل بعض الوقت ناشئة عن ضآلة المرتبات وانخفاض فوائد الضمان الاجتماعي ، وتعويضات المرض ، وحقوق المعاش . هذا ، بالاضافة الى ، خطر الاستغلال والاضرار بمركز العامل كل الوقت. واشار البعض الى انه لا يمكن تجاهل المصاعب التي يواجهها مستخدم العاملين بعض الوقت الذى يتحتم عليه حل مشاكل مختلفة كتغطية نفقات الضمان الاجتماعي ، وتعويضات المرض وحقوق المعاش . ولاحظت اللجنة ان مكتب العمل الدولي يجرى دراسة جديدة عن العمل بعض الوقت واعربت عن الامل بأن يضع هذه الدراسة في القريب العاجل وان يعلم اللجنة بنتائجها في دورة قريبة لها .

٥٢٥ — واكدت المناقشات التي دارت في كل من اللجنة والمجلس على الحاجة الى تحسين الارشاد والتدريب المهنيين للفتيات والنساء في التوظيف . واشير الى ان تحسين تعليم المرأة وتدريبها للعمل وتوفر المزيد من فرص العمل لها ، وكذلك ازدياد المرأة ادراكا لقدرتها على المشاركة في انماء بلدها ، كل ذلك يعزز الحاجة الى زيادة وتحسين الارشاد والتدريب المهنيين ، ولا سيما في البلدان التي تجتاز مرحلة سريعة من الاتحاد الاقتصادى والاجتماعي والتقدم التقني .

٥٢٦ — وطلبت اللجنة من منظمة العمل الدولية واليونسكو الاستمرار في تضمين تقاريرهم الدورية الى اللجنة عن النشاطات التي تهم المرأة معلومات عن التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين للفتيات والنساء .

Digitized by UNOG Library

وطلبت كذلك من الامين العام ان يقدم اليها ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة المعنية ، موجزا عن النتائج المحرزة في تنفيذ التوصيات التي اصدرتها سابقا هيئات الامم المتحدة عن تلك المسألة

٥٢٧ — وايد المجلس ، في قراره ١٠٦٨ زاى (الدورة ٣٩) ، مع بعض التعديلات الشكلية ، توصيات اخرى للجنة تتعلق بالتدريب التقني والمهني . واوصى الدول الاعضاء باتخاذ جميع التدابير الممكنة لتشجيع اتاحة فرص التعليم للمرأة بكافة المستويات والتدريب المهني والتقني . وحث الدول الاعضاء على ان تشجع بجميع الوسائل الممكنة قيام المرأة بدور كامل فعال في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ؛ ودعا الدول الاعضاء التي لم تصدق حتى الان على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالتمييز في العمل والمهنة (الرقم ١١١ لعام ١٩٥٨) ، واتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في التعليم ، ١٩٦٠ الى التصديق عليها في اقرب وقت ممكن ، وان تقبل المبادئ الواردة في توصية منظمة العمل الدولية عن التدريب المهني (رقم ١١٧ لعام ١٩٦٢) ، والتوصية الدولية لليونسكو عن التعليم التقني والمهني (١٩٦٢) .

المبحث السادس

فرص التعليم المتاحة للمرأة

٥٢٨ — اكد عدة ممثلين في كل من اللجنة (١) والمجلس على ما لاتاحة فرص التعليم للمرأة من اهمية حيوية . وابدى الادراك بان مركز المرأة في المجتمع يتوقف ، الى درجة كبيرة ، على مستوى تعليمها ، وبانها لا تستطيع قط ، بدون التعليم ، ان تلعب دورها الكامل في الحياة القومية . واكد الممثلون مساس الحاجة الى القضاء على الامية ، ولوحظ في جميع انحاء العالم ان الامية هي اكثر تفشيا بين النساء منها بين الرجال .

٥٢٩ — واعلم المجلس ان المدير العام لليونسكو قد عين فريقا من المستشارات ، يتألف من النساء البارزات في البلدان المختلفة ، لاخذ آرائهن بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين حالة المرأة في مضمار الحقوق والفرص . وقد نظر في وضع برنامج عشر سنوات لمساعدة المرأة يبدأ في ١٩٦٧ — ١٩٦٨ ويدمج مع البرنامج العام لليونسكو بشأن امور شتى لتعميم معرفة القراءة والكتابة ، ومركز مهنة التعليم ، والتعليم العلمي والتقني . ورحب عدة اعضاء في المجلس بالتدابير التي اتخذتها اليونسكو .

٥٣٠ — وايد المجلس ، مع بعض التعديلات الشكلية ، توصيات اللجنة المتعلقة بتعليم المرأة القراءة والكتابة وتعليمها الدائم ، وكذلك اتاحة فرص التعليم الثانوي والتقني والمهني للفتيات والنساء .

---

(١) المرجع الاخير ، الفصل العاشر .

Digitized by UNOG Library

وقد اقرت اللجنة تلك التوصيات بعد النظر في تقريرين اعدتهما اليونسكو ، الاول عن نشاطاتها ذات الاهمية الخاصة بالنسبة الى المرأة عن عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ، وكذلك عن النشاطات الاساسية المزمعة لعامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ (E/CN.6/ 432 و Add.1)؛ والثاني عن الفرص المتاحة للفتيات في التعليم الثانوي (E/ CN.6/ 433).

٥٣١ — واوصى المجلس ، في القرار ١٠٦٨ طاء (الدورة ٣٩) ، بأن تخص الدول الاعضاء البرامج المعدة للنساء بمكانة بارزة في تخطيط البرامج القومية لتعميم معرفة القرأة والكتابة ، وان تراعي البرامج الخاصة المتعلقة بالنساء في المناطق الريفية. ودعا اليونسكو الى ان تولي اهتماما خاصا ، عند انعقاد المؤتمر العالمي لوزراء التعليم في طهران ، اهتماما خاصا ، للمشاكل المتصلة بتعليم المرأة القراة والكتابة وبتعليمها الدائم؛ وان تشجع ادراج المشاكل المتصلة خاصة بتعليم المرأة القرأة والكتابة والموجهة نحو تثقيف المرأة المدني والاجتماعي والاقتصادي ، في البرنامج التجريبي الذي سيبدأ العمل به في بلدان مختلفة خلال ١٩٦٦.

٥٣٢ — واوصى المجلس ، في القرار ١٠٦٨ طاء (الدورة ٣٩) المتعلق بفرص التعليم الثانوي والعالي المتاحة للفتيات والنساء ، الدول الاعضاء : (أ) ان تدخل ، في الحساب لدى تخطيط انظمتها التعليمية ، جميع التدابير ، بما في ذلك المدارس ، والمدارس الداخلية ، والمنح الدراسية ، التي تكفل للفتيات المساواة التامة مع البنين فرص التعليم الثانوي ، سواء كان عاما ، لاعداد المعلمين ، او مهنيا ، او تقنيا ؛ (ب) وان تتخذ التدابير اللازمة لكفالة تمكين تلاميذ جميع ، المنشأت الثانوية من بنين وبنات ، من تلقي الارشاد اللازم الذي يمكنهم من الانتقال الى تعليم ثانوي — سواء كان عاما ، او لاعداد المعلمين ، او مهنيا ، او تقنيا — يكون من النوع الذي يعد احسن ملائمة لاستعداداتهم ؛ (ج) وان تؤمن للفتيات اللواتي اتممن دراساتهن الثانوية مع البنين تكافوء فرص التعليم العالي والوظائف والمهن التي تؤهلهن لها تلك الدراسات الثانوية ؛ (د) وان تعمد ، في انشاء المؤسسات التعليمية اللازمة لزيادة عدد المعلمات في التعليم الثانوي الى الانتفاع بجميع الامكانيات التي توفرها المساعدة التقنية. ودعا المجلس كذلك اليونسكو الى ان تولي اهتماما خاصا ، في جميع نشاطاتها المتعلقة بالتعليم الثانوي وتخطيط التعليم ، الى فرص التعليم الثانوي المتاحة للفتيات.

المبحث السابع

اثر قرارات اللجنة وتوصياتها في التشريعات القومية المتعلقة بمركز المرأة

٥٣٣ — واعد الامين العام ، بناء على طلب لجنة مركز المرأة في دورتيها السادسة عشرة

Digitized by UNOG Library

والسابعة عشرة (١) تقريرا يستند الى ما توفر لديه من المعلومات عن اثر قرارات اللجنة وتوصياتها على التشريعات القومية المتعلقة بمركز المرأة (E/CN.6/437). وعالج التقرير توصيات تتعلق بالحقوق السياسية ومركز المرأة في القانون الخاص . ولم يحاول الامين العام ان يقدر او يقيم اثر قرارات اللجنة وتوصياتها في التشريعات القومية : وقد وردت في التقرير اشارة الى موضوع القوانين الصادرة عقب تاريخ اتخاذ التوصية او القرار المختص .

٥٣٤ — ورأى اعضاء اللجنة ان للتقرير قيمة خاصة لانه يظهر التغيرات الهامة الطارئة على الحقوق السياسية وعلى القانون الخاص . غير انه ابدى الادراك بان التقرير هو بالضرورة غير مكتمل لانه يقتصر على المعلومات المتوفرة في وثائق الامم المتحدة .

٥٣٥ — وقررت اللجنة (E/4025 ، النبذة ٢٦٨ ، القرار ١٤ (الدورة ١٨)) **بأن تلتمس** من الامين العام احالة التقرير الى حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة بغية استكمال المعلومات الواردة في التقرير عن التشريعات القومية ؛ وكذلك اعداد تقارير استكمالية ، مرة كل سنتين اذا امكن ، لتقديمها الى اللجنة .

المبحث الثامن

ملاحظات لجنة مركز المرأة على التقارير الدورية عن حقوق الانسان

٥٣٦ — عملا بقرار المجلس ٨٨٨ باء (الدورة ٣٤) قدمت الى لجنة مركز المرأة لابداء الرأى موجزات التقارير الدورية عن حقوق الانسان التي تشمل التطورات الحاصلة اثناء فترة السنوات الثلاث ١٩٦٠ — ١٩٦٢ (٢) ، وقيل اثناء الاستعراض البالغ الايجاز الذى اجرته اللجنة بهذه التقارير ، انها تظهر اثر الاعمال التي قامت بها اللجنة : واستشهد مثلا بإلغاء تعدد الزوجات ونظام المهر ، وتحديد حد ادنى لسن الزواج ، واصدار قوانين جديدة تتعلق بالزواج والولاية والوصاية .

جيم

الفرع الحادى عشر

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان

٥٣٧ — نظر المجلس ، في دورته التاسعة والثلاثين (٣) ، في تقريرين للامين العام

---

(١) المرجع الاخير ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٧ ، النبذات ١٤٥ و ١٤٨ — ١٥١ و ١٥٩ ؛ والمرجع الاخير ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٧ ، النبذات ١٨٨ — ١٩٢.

(٢) انظر الفرع الثاني اعلاه .

(٣) E/AC.7/SR.513-517 ; E/ SR. 1385 .

Digitized by UNOG Library

عن الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان (E/CN.4/877-E/CN.6/436 و E/4023) (١) ، والاجزاء المختصة من تقرير لجنة مركز المرأة (E/4025) (٢) ، والفصول الثاني والخامس والثامن عشر ، والاجزاء المختصة من تقرير لجنة المساعدة التقنيـــة (E/4081) (٣) . ولم تتمكن لجنة حقوق الانسان ، لضيق الوقت من النظر في بند الخدمات الاستشارية في دورتها الحادية والعشرين .

٥٣٨ — وانهى الامين العام الى المجلس انه تم ، في عام ١٩٦٥ ، تنظيم حلقتين دراسيتين اقليميتين بموجب برنامج الخدمات الاستشارية : الاولى عن المجتمع المتعدد القوميات ، وقد عقدت في لوبليانا بيوغوسلافيا ؛ والثانية عن اشتراك المرأة في الحياة العامة ، وقد عقدت في اولان بـــاتور بمنغوليا ، واشترك فيها ممثلون عن البلدان والاقاليم الواقعـة في النطاق الجغرافي للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى . واقترح الامين العام تنظيم ثلاث حلقات دراسية في عام ١٩٦٦ ؛ الاولـى عن حقوق الانسان في البلدان المتنامية ، وتعقد في داكار بالسنغال ، للمشتركين من البلـــدان الافريقية الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ؛ والثانية عن الاشتراك في الادارة المحليـــة كوسيلة لتشجيع حقوق الانسان ، وتعقد في بودابست بهنغاريا للمشتركين من البلدان الاوروبية ؛ والثالثة عن ناحية من نواحي مركز المرأة .

٥٣٩ — وفيما يتعلق بمنح استكمال التخصص ، ذكر الامين العام انه ، عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٨٢ (الدورة ١٧) ومراعاة لقرار المجلس ١٠١٧ (الدورة ٣٧) ، يتوقع ان يتمكـــن عام ١٩٦٦ من تقديم ضعفي عدد منح استكمال التخصص الممنوحة في عام ١٩٦٢ .

٥٤٠ — وانهى الامين العام كذلك الى المجلس انه تحذر عليه التزام قرار المجلس ٥٠٩ (الدورة ٣٦) الذي طلب اليه لينظر في تنظيم دورة دراسية اقليمية او اكثر عن حقوق الانسان على اساس تجريبي وذلك من وفورات الجزء الخامس من ميزانية الامم المتحدة ، بمجـرد امكان اتخاذ الترتيـبات اللازمة لذلك . وفي ضوء توصيات لجنة المساعدة التقنية وتأييد المجلس لها ، ادرجت دورة تدريبية اقليمية في الفئة الثانية لعام ١٩٦٨ ، وتنطبق الحالة ذاتها على عـــــــــــام ١٩٦٦ (E/CN.6/436 ، E/CN.4/877 ، النبذات ٢٦ — ٢٨).

٥٤١ — ولفت نظر المجلس الى التوصيات التي اتخذتها لجنة مركز المرأة في دورتها الثامنة عشرة بشأن برنامج الخدمات الاستشارية (E/4025 ، النبذة ١٧٤ ، القرار ٨ (الدورة ١٨)) . وقد رحبت اللجنة ، في معرض اقرارها البرنامج ، بالحلقات الدراسية المقررة لعام ١٩٦٥ او بالترتيبات

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٣٨ من جدول الاعمال .

(٢) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٧ .

(٣) المرجع المذكور ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ١٥ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

المرتآة لعام ١٩٦٦ . واوصت بأن يتيح برنامج منح استكمال التخصص لعام ١٩٦٦ تقديم عدد اكبر من منح استكمال التخصص مما امكن في عام ١٩٦٥ ، وبان يلفت نظار الحكومات الى امكان ضم عدد اكبر من النساء الى مرشحيها . واعربت كذلك عن املها في توزيع الوثائق الاساسية والتوصيات التي اصدرتها الحلقات الدراسية بنطاق اوسع على المنظمات غير الحكومية لتمكينها من الاستفادة من تلك التوصيات في اعمالها .

٥٤٢ — ونظر المجلس كذلك في اقتراح قدمته لجنة مركز المرأة بشأن تثقيف المرأة المدني والسياسي (١) ، اوصت فيه ، ضمن امور اخرى ، بان يقوم الامين العام ببحث امكانية : (أ) اعطاء اولوية عليا ، في حدود كل ميزانية سنوية ، الى عقد حلقة دراسية او تدريبية عن تثقيف المرأة المدني والسياسي ، تكون بمثابة مشروع ارشادي او نموذجي ، يمكن تكييفه والانتفاع به في مشاريع المتابعة على الصعيدين القومي والمحلي وذلك لتهيئة المرأة لخدمة مجتمعها بصورة اكفأ ؛ (ب) وتضمين مشروع الميزانية السنوية الذي يفحصه عن برنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان ، وكذلك الميزانية الاضافية لعام ١٩٦٦ والاعوام اللاحقة ، اعتمادات اضافية تتيح تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية او التدريبية الاقليمية عن ذلك الموضوع . وستنظم الحلقات الدراسية او التدريبية المرتقبة على نفس اساس تنظيم الحلقات الدراسية للامم المتحدة المعقودة بموجب برنامج الخدمات الاستشارية .

٥٤٣ — وعملا بقرار المجلس ١٠٠٨ (الدورة ٣٧) لفت نظار لجنة المساعدة التقنية ، الى اقتراح لجنة مركز المرأة مقرونا بآثاره المالية (E/TAC/151) . وبناء على توصية لجنة المساعدة التقنية ، طلب المجلس ، في الجزء الاول من قراره ١٠٦٢ (الدورة ٣٦) ، من الجمعية العامة ان ترصد الاعتمادات اللازمة ، ضمن المستوى الذي تقره للجزء الخامس من ميزانية الامم المتحدة لعقد حلقة سنوية اضافية دراسية او تدريبية تعالج تثقيف المرأة المدني والسياسي (٢) . والتمس المجلس في الجزء الثالث من القرار ذاته ، من الامين العام ان يقدم الى لجنة حقوق الانسان ولجنة مركز المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة المساعدة التقنية في دورات عام ١٩٦٦ ، تقريرا تقييما عن برنامج منح استكمال التخصص في ميدان حقوق الانسان (٣) .

٥٤٤ — واكد الممثلون في المناقشة التي اجراها المجلس فيما بعد عن برنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان قيمة الحلقات الدراسية المعقودة بموجب برنامج الخدمات الاستشارية ادراكا منهم انها تتيح فرصة التبادل المثمر للخبرة بين المشتركين من بلدان ذات انظمة وعادات قانونية واسعة التنوع . ورحب بعض الممثلين بامتداد الحلقات الدراسية من اساس اقليمي الى اساس عالمي كما حدث لاول مرة في الحلقة الدراسية التي عقدت في يوغوسلافيا . واختلفت الآراء بشأن المزايا النسبية للحلقات الدراسية ولمنح استكمال التخصص . فرأى البعض ان النتائج

---

(١) المرجع الاخير ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٧ ، الفصل الثاني ؛ والفصل الثامن عشر ، مشروع القرار الثاني .

(٢) انظر كذلك النبذة ٣٢٦ .

(٣) انظر كذلك النبذة ٣٣٠ .

Digitized by UNOG Library

المعززة بواسطة منح استكمال التخصص لا تبرر النفقات المصروفة ، لانه لا يستفيد من منح استكمال التخصص سوى عدد قليل من الاشخاص . وانتقد البعض كذلك المواضيع المختارة للدراسة بينما رأى آخرون ان منح استكمال التخصص تشكل جزأ مفيدا من برنامج الخدمات الاستشارية وابدوا رغبتهم في ان يزداد عدد المنح . ولوحظ ان عدد النساء المرشحات للحصول على منح استكمال التخصص صغير نسبيا ، واعرب عن الامل بأن تقوم الحكومات في المستقبل بترشيح المزيد من النساء . واتفق الرأى ، بوجه عام ،على ان من الفائدة اجراء تقييم لبرنامج منح استكمال التخصص .

٥٤٥ — وحبذ معظم الممثلين مبدئيا توصية لجنة مركز المرأة المتعلقة بتثقيف المرأة المدني والسياسي ، ولا سيما بالنظر الى توصيات لجنة المساعدة التقنية ، التي اشارت الى امكان توفير الموارد المالية اللازمة . غير ان عدة ممثلين اشاروا ، بهذا الصدد ، الى ضرورة قيام تنسيق افضل بين اعمال لجنة المساعدة التقنية واللجنة الاجتماعية العامة التابعة للمجلس .

٥٤٦ — واثيرت اثناء المناقشة نقاط مختلفة . فرأى بعض الممثلين ان عبارة " القائدات المتطوعات تفتقر الى الوضوح . فدل الايضاح على ان المقصود من الاقتراح ان هو تدريب القائدات القادرات على تأدية خدمات نافعة في بلد كل منهن ، وقيل ان البلدان المتنامية ، حيث تزيد الارادة الطيبة على الموارد المالية ، بحاجة شديدة الى القائدات من النساء اللواتي يستطعن العمل متطوعات . واشار بعض الممثلين الى ان تدريب القائدات لا يعد بالضرورة افضل الطرق او الطريقة الوحيدة لتهيئة المرأة للخدمات العامة . وابدى الادراك ان بوسع المنظمات غير الحكومية القيام بانفع الادوار في مساعدة المرأة على ممارسة حقوقها السياسية بفعالية . غير ان البعض رد على ذلك بان الكثير من المنظمات القومية المعنية ليست منضمة الى المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري ، وراى وجوب توسيع القرار من هذه الناحية . واعترض عدد من الممثلين على استعمال عبارة " الحلقات التدريبية" ، وذكروا ان التمييز بين الحلقات الدراسية والحلقات التدريبية غير واضح . ورأوا كذلك ان القرار كما قدمته لجنة مركز المرأة يوضح الفرق بين الحلقات الدراسية التي ستنظمها الامم المتحدة بموجب برنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان وبين الحلقات الدراسية التي ستنظمها ، على الصعيد القومي او المحلي ، الحكومات او المنظمات غير الحكومية . واعترض عدة ممثلين على الاقتراح الرامي الى اعطاء الاولوية المطلقة الى اى شكل خاص من الخدمة يمكن تقديمها في اطار البرنامج .

٥٤٧ — واحاط المجلس علما في القرار ١٠٦٧ ألف (الدورة ٣٩) ، بتوصيات لجنة مركز المرأة بشأن الفائدة من مساعدة المرأة على استخدام حقوقها المدنية والسياسية بفعالية اكثر ، ولا سيما عن طريق تقديم التدريب للقائدات المتطوعات وتهيئة المرأة للمشاركة في الخدمات العامة ؛ ورأى ان تنظيم الحلقات الدراسية ضرورى لتحقيق ذلك الغرض ، وانه يمكن ان يكون للمنظمات النسائية غير الحكومية خبرة قيمة وكفاءة خاصة في ذلك الميدان . ودعا الدول الاعضاء الى النظر في تنظيم حلقات دراسية قومية ومحلية عن مشاركة المرأة في الشؤون العامة ؛ واقترح ان تتعاون المنظمات غير الحكومية القومية

Digitized by UNOG Library

والفروع القومية والمحلية للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشارى تعاونا تاما مع حكومات الدول الاعضاء في تخطيط وتنظيم وتسيير هذه الحلقات الدراسية ؛ ودعا الوكالات المتخصصة المعنية الى التعاون مع الدول الاعضاء والمنظمات غير الحكومية في تحقيق تلك الاهداف . واوصى كذلك بأن يبحث الامين العام امكانية : (أ) عقد حلقة دراسية سنوية اضافية عن تثقيف المرأة المدني والسياسي ، تكون بمثابة مشروع ارشادى او نموذجي ، يمكن تكييفه والانتفاع به في مشاريع المتابعة على الصعيدين القومي المحلي لتهيئة المرأة الى خدمة مجتمعها بصورة اكفأ ؛ (ب) وتضمين مشروع الميزانية السنوية الذى يضمه عن برنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان ، وكذلك الميزانية الاضافية ، اعتمادات اضافية تتيح عقد مثل هذه الحلقة الدراسية سنويا ؛ (ج) وتوفير منشورات الامم المتحدة المعدة للبيع ، ولا سيما الكتيب الجديد " تثقيف المرأة المدني والسياسي " (١) واتاحته مجانا للاستخدام في الحلقات الدراسية المنظمة بمساعدة الوكالات المتخصصة والمنظمات النسائية غير الحكومية المعنية .

٥٤٨ — واقر المجلس كذلك ، في القرار ١٠٦٧ باء (الدورة ٣٩) ، برنامج الحلقات الدراسية المقترح لعام ١٩٦٦ .

٥٤٩ — وفي ختام الدورة التاسعة والثلاثين ، انهى الرئيس الى المجلس (٢) انه تلقى رسالة من رئيس لجنة حقوق الانسان ، ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ، ونائب رئيس لجنة حقوق الانسان الذى كان كذلك نائب رئيس اللجنة الخاصة . وتتعلق الرسالة باقتراح يرمي الى تنظيم حلقة دراسية دولية عن الفصل العنصرى ، في البرازيل عام ١٩٦٦ ، كجزء من برنامج الاحتفال بالذكرى العشرين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وتطلب الى المجلس ان يوصي الجمعية العامة كمسألة مستعجلة بأن تخول عقد حلقة دراسية رابعة عام ١٩٦٦ لدراسة مسألة الفصل العنصرى ، وان ترصد الاعتمادات اللازمة لذلك . وذكر الرئيس كذلك انه قد ارسل ردا على الرسالة افاد فيه انها وصلته في وقت متأخر لا يسمح باتخاذ اى قرار بشأن الاقتراح قبل تأجيل الجزء الاول من الدورة التاسعة والثلاثين ، لان المجلس قد فرغ من النظر في البند المدرج في جدول اعماله والمتعلق بالخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان . واضاف قائلا انه نظرا لاتخاذ المجلس قرارا باستئناف دورته التاسعة والثلاثين في مطلع دورة الجمعية العامة فلا يزال من الممكن ادراج بند اضافي في جدول اعمال المجلس في ذلك الوقت ، وفقا للمواد المختصة من النظام الداخلي .

---

(١) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع :64.IV.7.

(٢) E/ SR.1395.

Digitized by UNOG Library

Blank page

Page blanche

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع عشـــــر
المســـائل الخاصـــة

— • —

الفـرع الاول

تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئيـــــــــن *

٥٥٠ — نظر المجلس ، في دورته التاسعة والثلاثين (١) ، في تقرير مفوض الامم المتحـــدة السامي لشئون اللاجئين (A/6011)(٢) الذي تناول اساسا النشاطات المضطلع بها خلال الفتـرة الممتدة من ١ نيسان (ابريل) ١٩٦٤ الى ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٥ ، وعرض على المجلـس تقريري الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة للجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية .

٥٥١ — واوجز تقرير المفوض السامي النتائج التي احرزتها المفوضية في الميدانين الرئيسيين لنشاطها وهما : الحماية الدولية والمساعدة الاجتماعية . واشار الى امتداد اعمال المفوضيـــة تدريجيا الى مناطق ، تقع خاصة في افريقيا ، حيث دعيت المفوضية الى المساعدة على حل مشاكـل جماعات اللاجئين الجديدة ، ووصف التدابير المتبعة لمعالجة تلك المشاكل .

٥٥٢ — وذكر المفوض السامي ، عند تقديم تقريره ، ان وظيفة مفوضيته الرئيسية هي تقـــديم الحماية الدولية للاجئين . واضاف ان التجربة قد اظهرت في بعض الحالات ضرورة مساعدة البلدان المضيفة على تحمل العبء الاجتماعي والمالي الناتج عن العناية باللاجئين ، ولذلك فقد خولت الجمعيـــة العامة المفوض السامي ان يجمع تبرعات لتمويل برامج المساعدة . فأرسي بذلك الاساس لعمل موحد قائم على روح صادقة من التضامن الدولي ، يشترك فيه عدد كبير من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والهيئات الخيرية ويراعي المسئولية الرئيسية الملقاة على عاتق البلدان المستقبلة .

٥٥٣ — وتسير مشاكل اللاجئين تطور متواصل ، ينمي بحتم تكيّف اعمال المفوضية السامية بصورة دائمة مع الظروف المتغيرة . ونظرا للمشاكل المتزايدة التي تواجهها والتي برزت في افريقيا

---

* بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة .

(١) A/SR. 1389 ، ص.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ١١ المحال الـــى المجلس بمذكرة للامين العام (E/4058 و Add.1)

Digitized by UNOG Library

خاصة باشرت منذ عام ١٩٦٣ برنامج مساعدة سنوى جديد اثبت الان عن فعاليته لتمكينه المفوضية من معالجة المشاكل بسرعة حال نشوئها . وقد تيسرت مهمة المفوض السامي في هذا الصدد خاصة بقرار الجمعية العامة ١٦٧٣ (الدورة ١٦)الذى مكنه من تطبيق اجراء المساعي الحميدة على المشاكل الواسعة النطاق لجماعات اللاجئين الجديدة ، بعد ان كانت المساعي حتى الان مقصورة على اللاجئين الذين لا يقعون ضمن ولايته .

٥٥٤ — وقال المفوض السامي في معرض الاشارة الى بعض التطورات الهامة في اعمال مفوضيته ، ان مشكلة اللاجئين الروانديين الذين لجأوا الى بوروندى ، وجمهورية الكونغو الديموقراطية ، واوغندا والجمهورية التنزانية المتحدة لا تزال اخطر مشكلة تواجه المفوضية . ونظرا الى الحالة المضطربة التي سادت النصف الاول من عام ١٩٦٤ ، فقد نشأت صعوبات عن توطين اولئك اللاجئين في مقاطعة كيفو بالكونغو وفي بوروندى ، حيث كان عددهم مرتفعا بشكل خاص . وقد امكن ، بفضل سخاء حكومة الجمهورية التنزانية المتحدة ، توطين عدد منهم في هضاب مويسي . وقد تحسنت الحالة منذ ذلك الوقت ، ومن المأمول ان تستأنف قريبا على نطاق كامل خطة منظمة العمل الدولية للانماء الريفي لصالح اللاجئين في مقاطعة كيفو بجمهورية الكونغو الديموقراطية ؛ وامكن لعدد كبير من اللاجئين في بوروندى الاستفادة من خطة جديدة للتوطين في الزراعة في الجزء الشرقي من البلد .

٥٥٥ — كذلك دعيت مفوضية شؤون اللاجئين الى المساهمة في تقديم المساعدة الى اللاجئين السودانيين والكونغويين الذين يوجد عددهم الاكبر في اوغندا ، والى اللاجئين من موزامبيق في الجمهورية التنزانية المتحدة ، والى اللاجئين من غينيا البرتغالية في جمهورية افريقيا الوسطى .

٥٥٦ — واشار المفوض السامي الى ان مفوضيته تبذل ، في الوقت ذاته ، كل جهد لتجنب تجمع لاجئين اوروبيين جدد ولانهاء البرامج الرئيسية لمساعدة اللاجئين الاوروبيين "القدامى" ، لا سيما لاجيء الحرب العالمية الثانية ، بالرغم من الصعوبات الجمة التي ينبغي مواجهتها بهذا الصدد ، لا سيما في اليونان .

٥٥٧ — وذكر المفوض السامي انه قد التمس التعاون بشكل متزايد ، في مساعدة البلدان المضيفة على وضع وتنفيذ برامج ادماج اللاجئين من رواندا ، من الهيئات الفرعية والوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ، ولا سيما مكتب المساعدة التقنية ، والبرنامج الغذائي العالمي ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية . ورغبة في مساعدة البلدان المضيفة فيما بعد لتدعيم ادماج اللاجئين قامت منظمة العمل الدولية ومنظمة الاغذية والزراعة ومكتب المساعدة التقنية ، بتنفيذ الخطط الانمائية للمناطق في بوروندى وفي مقاطعة كيفو بجمهورية الكونغو الديموقراطية يستفيد منها السكان المحليون واللاجئون على السواء . ويعتبر برنامج المفوض السامي تكميليا وهو معد لاستكمال المساعدة التي تقدمها الحكومات ، والمنظمات الاخرى ، والهيئات الخيرية .

Digitized by UNOG Library

٥٥٨ — واشار المفوض السامي الى انه بالرغم من التأييد الذى يلقاه من مختلف المصادر فقد اسفرت المشاكل المتزايدة التي تواجه المفوضية عن زيادة الهدف المالي من مبلغ ٣ ملايين دولار عام ١٩٦٤ الى مبلغ ٣٫٥ مليون دولار في عام ١٩٦٥؛ ولذلك فانه يناشد الحكومات زيادة تبرعاتها الى المستوى اللازم تماما لتمويل ما هو ، بالفعل برنامج ادنى .

٥٥٩ — وفيما يتعلق بالمهمة الرئيسية لمفوضيته ، وهي الحماية الدولية ، انهى المفوض السامي الى المجلس ان التحسينات تدخل باستمرار على التشريع المتعلق بمركز اللاجئين ، وقد انضمت مؤخرا ثلاث حكومات اخرى الى اتفاقية عام ١٩٥١، فزاد عدد الاطراف فيها الى ثمان واربعين حكومة. ويمكن بالطبع تعديل الاتفاقية بفائدة عن طريق الغاء الموعد الاخير المحدد باول كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ ، الذى يمنع انطباقها آليا على جماعات اللاجئين الجديدة. وقد بحث فريق من القانونيين المسألة مؤخرا ، وستسهم توصياتهم دون شك بحل المشكلة .

٥٦٠ — واكد المفوض السامي ، في ختام بيانه مساس ، الحاجة الى معالجة مشاكل اللاجئين دون اى تغرض سياسي وعلى اساس انساني صرف ، لكي يظل العمل الدولي لصالح اللاجئين عاملا للتهدئة بين جميع الاطراف المعنيين .

٥٦١ — واثنى معظم الممثلين الذين تكلموا في المناقشة التي دارت في المجلس على النتائج التي حققها المفوض السامي واعربوا عن تقديرهم لبيانه وتقريره ، اللذين ابرزا الطابع العالمي لمهمته . ووافقوا على السياسة العامة التي يتبعها المفوض السامي وللطريقة الواقعية والبناءة التي يعالج بها المشاكل المتنوعة والمعقدة التي تواجه مفوضيته . واكد بعض المتكلمين ان المفوض السامي قد برهن ، بموقفه الانساني اللاسياسي ، انه ليس قادرا فقط على تخفيف الام الانسانية ومساعدة الحكومات في معالجة المشاكل الهامة ، بل وكذلك على المساهمة في الاستقرار الاجتماعي للمناطق التي تقوم فيها .

٥٦٢ — واتفق رأى اعضاء المجلس على ان الاهتمام يتحول في اعمال مفوضية شئون اللاجئين من اللاجئين الاوروبيين الى جماعات اللاجئين الجديدة ، ولا سيما في افريقيا . ولفت بعض المتكلمين النظر ، في هذا الصدد ، الى مشاكل اللاجئين الهامة التي ينبغي مواجهتها كذلك في المناطق الاخرى ، ولا سيما آسيا وامريكا اللاتينية . وفي معرض الاشارة الى مشاكل اللاجئين الاوروبيين "القدامى" ، اعرب عدة ممثلين عن اسفهم لبقاء المشكلة امام المجتمع الدولي اكثر من عشرين عاما ، ولكن لاحظوا مع الارتياح انه بالرغم من الصعوبات الكبيرة فان البرامج الرئيسية للمساعدة التي وضعت موضع التنفيذ لصالح اولئك اللاجئين قد اقتربت من النهاية .

٥٦٣ — وفيما يتعلق باعمال المساعدة لصالح جماعات اللاجئين الجديدة ، لاحظ عدة ممثلين ان المشاكل التي تواجه المفوض السامي ، ولا سيما في افريقيا ، مضطردة الازدياد .

٥٦٤ — واعرب عدد من المتكلمين عن رضاهم للتعاون المتزايد الذى قام بين مفوضية شؤون اللاجئين والاعضاء الاخرين في اسرة مؤسسات الامم المتحدة ، وكذلك المنظمات الاقليمية الحكومية

Digitized by UNOG Library

الدولية والمنظمات غير الحكومية . واكد بعض الممثلين خاصة على الاهمية التي يعلقونها على العلاقات التي نشأت بين المفوضية ومنظمة الوحدة الافريقية . واكد عدة متكلمين، خاصة على فائدة مشاريع الانماء للمناطق التي ينفذها مكتب المساعدة التقنية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الاغذية والزراعة في افريقيا لصالح اللاجئين والسكان المحليين على السواء . واعرب ممثلان عن رأيهما بان استمرار الاستعمار في افريقيا هو السبب الرئيسي لمشكلة اللاجئين في تلك القارة .

٥٦٥ — ولفت بعض الممثلين النظر الى الاعادة الى الوطن بوصفها حلا لمشكلة اللاجئين .

٥٦٦ — وفيما يتعلق بالنداء الذى وجهه المفوض السامي لعقد تبرعات اضافية تمكنه من تمويل برنامج مفوضيته تمويلا كاملا اكد عدة ممثلين انه ينبغي ان يكون بمقدور المفوض السامي معالجة المشاكل الجديدة بسرعة حالما تنشأ وذلك لتجنب النتائج المفجعة التي يؤدى اليها استمرار حالة اللاجئين مدة طويلة . واضافوا انه رغم ان وظيفة المفوض السامي هي اساسا حفز المصادر الاخرى ، على تقديم المساعدة ، فانه لا بد من تمويل برامج مفوضيته المتواضعة تمويلا كاملا . ولوحظ انه طرأت زيادة على عدد الحكومات المتبرعة للمفوضية ، غير ان عددها لا يبلغ نصف مجموع اعضاء الامم المتحدة ، واعرب الممثلون عن املهم بأن تقوم جميع البلدان القادرة على التبرع بتقديم المعونة المالية الى اعمال المساعدة الدولية للاجئين .

٥٦٧ — واكد عدد من الممثلين على اهمية الحماية القانونية وهي المهمة الاساسية للمفوضية . واشاروا بنبل السياسة التي تتبعها عدة بلدان افريقية كثيرة في حق اللجوء بالرغم من المشاكل الاقتصادية الخطيرة والمشاكل الاخرى التي تواجهها .

٥٦٨ — واحاط المجلس علما مع التقدير ، في ختام مناقشة ، بالتقرير الذى اعده المفوض السامي لاحالته الى الجمعية العامة (القرار ١٠٧١ (الدورة ٣٩)).

الفرع الثاني

معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث *

٥٦٩ — بحث المجلس في دورته التاسعة والثلاثين (١) مسألة انشاء معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، في ضوء تقرير مرحلي قدمه الامين العام (E/4049) (٢) وعالج فيه الترتيبات التنظيمية المتعلقة بالمعهد ، وحالته المالية ، والتدابير الاولية التي اتخذها المدير التنفيذى للمعهد .

---

* بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة .

(١) E/SR.1389-1391.

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٢٤ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

٥٧٠ — وفيما يتعلق بالترتيبات التنظيمية ، اشار الامين العام الى مشاوراته مع رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة ورئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعي بشأن تعيين اعضاء مجلس ادارة المعهد من ذوى الشهرة الدولية والقيادة في الميادين التي تهم الامم المتحدة ، يختارون من اقاليم العالم المختلفة ويمثلون النظم السياسية والثقافية المختلفة . وقد عين ستة عشر شخصا (١) يشكلون مع الامين العام ، ورئيس الجمعية العامة ، ورئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، والمدير التنفيذى لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، مجلس الادارة ، الذى عقد دورته الاولى في ٢٤ و ٢٥ آذار (مارس) ١٩٦٥ ، برئاسة السيد كيتنيث يونقر . واعلن الامين العام بعد التشاور مع مجلس الادارة في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٦٥ ، تعيين السيد غابرييل داربوسييه السنغالي مديرا تنفيذيا للمعهد لمدة سنتين .

٥٧١ — وتبادل اعضاء المجلس وجهات النظر في البرنامج الاولى لاعمال المعهد . وبحثوا ميزانية مؤقتة للفترة الممتدة من انيسان (ابريل) الى ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، واذنوا للمدير التنفيذى بانفاق ما يقرب من ٥٠٠ ٢٥٥ دولار لاغراض المعهد . واجروا مناقشة تمهيدية لمشروع نظام اساسي للمعهد .

٥٧٢ — واشار الامين العام في تقريره الى ان استجابة الحكومات الى ندائه الموجه في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ من اجل تقديم الاموال اللازمة للمعهد تدعو الى الارتياح . وقد زاد الحكومات التي دفعت او عقدت تبرعاتها على خمسين حكومة . وبالاضافة الى التبرعات البالغ مجموعها ٣٧٤ ٨٦٥ ٢ دولارا ، بلغت التبرعات غير الرسمية المعقودة او الموعود بعقدها ، من مصادر حكومية في جميع انحاء العالم ، ٣ ملايين دولار تقريبا .

٥٧٣ — واجمل المدير التنفيذى للمعهد ، في بيان ادلى به للمجلس (٢) ، بعض المهام المنتظر القيام بها من المعهد بوصفه هيئة مركزية للتدريب والبحث متصلة بمجموعة مؤسسات الامم المتحدة وأداة معدة لخدمة تلك المجموعة . وتشمل هذه المهام استعراض برامج التدريب العديدة التي تنفذها حاليا الامم المتحدة وذلك لتحديد البرامج التي يمكن تعديلها او احتذاؤها فورا او في مرحلة لاحقة ؛ وانشاء برامج تدريبية في مقر المعهد وفي الخارج حسب اللزوم ؛ وادارة المنح الدراسية الخاصة ومنح استكمال التخصص التي تقدمها المصادر الحكومية وغير الحكومية لاغراض محددة تتفق واهداف المعهد ؛ والاضطلاع بابحاث تتناول مواضيع تتراوح بين دور المنظمات الدولية في العملية الانمائية وبين المشاكل المتعلقة بعمليات الامم المتحدة لصيانة السلم ، وتجرى اما بناء على طلب الامين العام او رؤساء الوكالات المتخصصة ، مع المراعاة الحقة لتقاسم النفقات المترتبة عليها ؛ والتعاون الفعال

---

(١) للاطلاع على قائمة اعضاء مجلس الادارة في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٦٥ ، انظر E/4049 ، المرفق الاول . وقد اعلن الامين العام فيما بعد تعيين عضو جديد هو السيد مانفريد لاكس من بولندا .

(٢) E/SR.1389 و E/L.1087 .

Digitized by UNOG Library

مع جميع الوكالات المتصلة بالامم المتحدة ومعاهد الامم المتحدة للانماء الاقتصادي الاقليمي ؛ وامكانية تطوير المعهد ليصبح مركزا اما على الصعيد القومي او الاقليمي للمرافق القائمة للتدريب والبحث ، بغية اقامة جسر بين مجموعة مؤسسات الامم المتحدة والمجتمع الاكاديمي بوجه عام .

٥٧٤ — وفيما يتصل بعلاقات المعهد مع الوكالات الاخرى في اسرة مؤسسات الامم المتحدة ، اشار المدير التنفيذي الى التقرير الواحد والثلاثين للجنة التنسيق الادارية الذي جاء فيه (E/4029) (١) ، البندتان ٧٣ — ٧٤) انه تشاور مع لجنة التنسيق الادارية ، وانه سيواصل تلك المشاورات التي يجريها لغرض تحديد الاولويات وتأمين اقصى التعاون مع جميع هيئات اسرة مؤسسات الامم المتحدة بما في ذلك المعاهد الدولية القائمة . واضاف انه يزمع تقديم مقترحات ملموسة الى مجلس الادارة بشأن اشتراك الوكالات المتخصصة في اجتماعات ذلك المجلس .

٥٧٥ — واستكمالا للمعلومات المتعلقة بحالة المعهد المالية التي وردت في التقرير المرحلي (E/4049 ، المرفق الثاني) ، ذكر المدير التنفيذي ان التبرعات الحكومية الاضافية المدفوعة والمعقودة الى معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث قد بلغت ما مجموعه ٣ ٠٦٠ ٣٣٩ دولارا ، كما بلغ عدد البلدان المتبرعة ، سواء بمبالغ مدفوعة او معقودة ، ما يقارب الستين بلدا .

٥٧٦ — واثناء المناقشة التي جرت في المجلس اعرب عدة ممثلين عن ارتياحهم للتقدم المحرز بانشاء المعهد ، كما ورد بيانه في تقرير الامين العام (E/4049) والبيان الذي ادلى به المدير التنفيذي في المجلس . وقالوا ان المنتظر ان يساعد المعهد الجديد ، بما لديه من مهام التدريب والبحث على تقوية فعالية الامم المتحدة ذاتها في تحقيق هدفيها الاساسيين وهما صيانة السلم والامن وتشجيع الانماء الاقتصادي والاجتماعي .

٥٧٧ — ورأى بعض الممثلين ان التدريب على الخدمة الدولية والقومية ينبغي ان يتقدم في نشاطات المعهد على البحث ؛ غير ان معظم المتكلمين رأوا انه ينبغي الجمع بين هاتين الفئتين الرئيسيتين من النشاطات وتدابيقها على المشاريع العملية ، ولا سيما فيما يتعلق بعملية الانماء الاقتصادي والاجتماعي .

٥٧٨ — وذكر انه ينبغي لدى وضع برنامج اعمال المعهد ، الحرص على تجنب الازدواج الامر الذي يقتضي تنسيق العمليات ، ولا سيما فيما يتعلق بنشاطات المعاهد الاقليمية للانماء الاقتصادي التابعة للامم المتحدة . واقترح ممثلون آخرون ان يقدم المعهد الارشاد الى المنظمات والمؤسسات الاخرى المعنية بالتدريب والبحث في الميادين المتصلة بأهداف الامم المتحدة . ولاحظ عدة متكلمين اشارة الامين العام في تقريره المرحلي ، والمدير التنفيذي ، في بيانه ، الى المشاورات الجارية بين المعهد والمنظمات الاخرى في اسرة مؤسسات الامم المتحدة لتحديد الاولويات وتأمين التعاون الاقصى .

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٤ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

٥٧٩ — وذكر بعض الممثلين انهم كانوا يأملون في الحصول على معلومات اذ ى عن برنامج الاعمال الاولي ، مع بيان ترتيب الاولويات وترتيبات الميزانية . غير انه لوحظ ان فريقا من المستشارين سيجتمع في نهاية شهر تموز (يوليه) في بلاجيو بايطاليا لاسداء المشورة الى المدير التنفيذى بشأن وضع برنامج اعمال اولي . واقترح بعض الممثلين مجالات معددة للتدريب ومواضيع معينة للبحث تقع ضمن اختصاص المعهد .

٥٨٠ — واعرب عدة ممثلين عن ارتياحهم للدعم المالي الذى لقيه المعهد الى الان . واشار البعض الى التبرعات التي عقدتها حكوماتهم مؤخرا ، او الى عزمها على التبرع للمعهد الجديد .

٥٨١ — وفي ختام المناقشة اتخذ المجلس قرارا (القرار ١٠٧٢ (الدورة ٣٩))لاحظ فيه مع الاهتمام التقدم المحرز حتى الان في انشاء المعهد ، ثم احاط علما بتقرير الامين العام (E/4049) وبيان المدير التنفيذى ، واعرب عن امله بأن يبدأ المعهد عمله في اسرع وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٦٥ . وناشد مجددا حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة واعضاء الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمؤسسات الخاصة التي لم تتبرع حتى الان للمعهد بمده بتأييدها المالي ، والتمس من الامين العام ان يزود المجلس في دورته التاسعة والثلاثين المستأنفة بأية معلومات اضافية وان يقدم تقريرا مرحليا الى الجمعية العامة في دورتها العشرين .

الفرع الثالث

المساعدة في حالات وقوع الكوارث الطبيعية *

٥٨٢ — نظر المجلس (١) ، في دورته التاسعة والثلاثين ، في تقرير الامين العام عن تنسيق التعاون الدولي في حالات وقوع الكوارث الطبيعية (E/4036)(٢) ، الذى اعد عملا بالفقرة ٣ من قرار المجلس ١٠٤٩ (الدورة ٣٧) ، التي التمس فيها من الامين العام النظر في التحسينات التي يمكن ادخالها على ترتيبات تنسيق المساعدة الدولية . ونظر المجلس كذلك في ملاحظات اللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق على المسألة (E/ 4068 (٢) ، البند ١٩) .

---

* بند في جدول الاعمال المؤقت للدورة العشرين للجمعية العامة .

(١) E/SR.139;E/AC.24/SR.279,281,282.

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٤ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

٥٨٣ — واشار الامين العام ، في تقريره (E/4036)، الى انه بالرغم من ان الكوارث تؤدي بطبيعتها الى البلبلة وتجعل التنسيق الفعال امرا عسيرا ، فقد اتخذت بعض التدابير مؤخرا لتحسين تنسيق مساعدة الدولية في حالات وقوع الكوارث الطبيعية . ولفت الانظار الى عدد من التدابير الاخرى التي يمكن للبلدان اتخاذها في ذلك الاتجاه ، بما فيها انشاء جهاز مناسب للتخطيط والعمليات ووضع خطط شاملة للاغاثة لدى وقوع الكوارث ، وذلك بالاشتراك ، عند الاقتضاء ، مع الممثلين المقيمين ؛ وكذلك انشاء جمعيات قومية للصليب الاحمر والهلال الاحمر. ولفت الانظار كذلك الى ان الامم المتحدة تستطيع ، بالتعاون مع رابطة جمعيات الصليب الاحمر، ان تقدم استجابة لطلب الدول الاعضاء ، المشورة والمساعدة التقنية في وضع خطط الاغاثة مقدما لاستخدامها في حالة وقوع الكوارث ، وكذلك في رسم خطط شاملة للتأهيل والتعمير بعد وقوع الكوارث.

٥٨٤ — ووافقت اللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق بصورة عامة (E/4068 ، النبذة ١٦) على المقترحات الواردة في تقرير الامين العام (E/4036 ، النبذة ١٨) ، ولكنها رأت من المستحسن الحصول على وصف اكثر تفصيلا للتدابير المقترحة لتحسين التنسيق ، بما في ذلك بيان اوضح لكيفية تنظيم التنسيق حاليا وكيفية انمائه في المستقبل .

٥٨٥ — وادلى الامين العام لرابطة جمعيات الصليب الاحمر في لجنة التنسيق التابعة للمجلس (١) ببيان رحب فيه بالتوصيات الواردة في تقرير الامين العام ولا سيما التأكيد على التخطيط قبل وقوع الكوارث .

٥٨٦ — وذكر ممثل الامين العام (٢) انه وردت من الامين العام لاتحاد الاغاثة الدولي رسالة يعرب فيها عن استعداد الاتحاد للدخول مع الامم المتحدة في محادثات تتناول الترتيبات التي يمكن اتخاذها والتي تتيح الى جانب نشاط الامم المتحدة في ميدان اغاثة المنكوبين افضل السبل لتحقيق الاهداف التي من اجلها انشيء الاتحاد .

٥٨٧ — ومن المقترحات التي ابديت اثناء المناقشة التي دارت في الدورة التاسعة والثلاثين ، ان يقوم المجلس بتدوين الترتيبات التي سبق اتخاذها من اجل التنسيق ، وبايضاح دور الامم المتحدة والمنظمات الاخرى ولا سيما رابطة جمعيات الصليب الاحمر وتاييد توصيات الامين العام المتعلقة بتعاون اوثق بين المنظمات المختصة . وابدى عدد من الممثلين اهتمامهم بالمحادثات المزمعة مع اتحاد الاغاثة الدولي . واعرب احد الممثلين عن امله في ان يتسنى للامين العام ان يعد ، بالاشتراك مع رابطة جمعيات الصليب الاحمر، جردا كاملا للخبراء وللموارد الطبيعية والمالية المتوفرة على الصعيد الدولي .

---

(١) E/AC.24/SR.279 و E/AC.24/L.265.

(٢) E/AC.24/SR. 279.

Digitized by UNOG Library

٥٨٨ — واوصى المجلس في قراره ١٠٩٠ جيم (الدورة ٣٩) ان تتخذ الجمعية العامة قرارا تدعو فيه الدول التي لم تنظر بعد في فائدة وضع جهاز قومي مناسب للتخطيط والعمليات ان تفعل ذلك لتحديد مدى الاغاثة اللازمة وطبيعتها وتوحيد ادارة عمليات الاغاثة ، مع اشراك الممثلين المقيمين للامم المتحدة في تلك الاعمال بصورة ملائمة . واوصى كذلك بدعوة الجمعية العامة الدول الى النظر في انشاء جمعيات قومية للصليب الاحمر او الهلال الاحمر ، حيث لم يتم بعد انشاء تلك الجمعيات . وينص القرار كذلك على ان تلتمس الجمعية العامة من حكومات الدول الاعضاء الانتفاع من الاجهزة القائمة في البلد المصاب واعلام الامين العام بنوع المساعدة الطارئة التي يمكن ان تقدمها . كما ينص على دعوة اعضاء اسرة مؤسسات الامم المتحدة ان تستمر باشراف الامين العام في تعزيز جهودها ، لتأمين التنسيق التام للمساعدة المقدمة من تلك المنظمات او عن طريقها ، بمقتضى القرار المقترح تؤيد الجمعية العامة كذلك ، اقتراح الامين العام الوارد في تقريره الى الجمعية العامة (A/5845) ، بان يؤذن له لان يسحب من صندوق رأس المال المتداول مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار للمساعدة الطارئة في اية سنة واحدة من السنين على الا يتجاوز المبلغ المقدم الى البلد الواحد في حالة وقوع كارثة واحدة ٢٠٠ ٠٠٠ دولار . واقترح ان تستعرض الجمعية العامة في دورتها الثالثة والعشرين الاستخدام التجريبي لهذه الاموال .

الفرع الرابع

المسائل الاحصائية

٥٨٩ — نظر المجلس (١) ، في دورته التاسعة والثلاثين ، في تقرير لجنة الاحصاء عن دورتها الثالثة عشرة (E/4045) (٢) . واحاط في قراره ١٠٥٤ ألف (الدورة ٣٩) ، علما بالتقرير ووافق على برنامج الاعمال وترتيب الاولويات الوارد فيه .

٥٩٠ — واتخذ المجلس ، بناء على توصية لجنة الاحصاء ، قرارا (القرار ١٠٥٤ باء (الدورة ٣٩) بشأن برنامج التعداد العالمي للسكان والاسكان لعام ١٩٧٠ . واوصى بأن تقوم الدول الاعضاء في الامم المتحدة بتعدادات للسكان والاسكان خلال فترة ١٩٦٥ — ١٩٧٤ ، مع تفضيل القيام به حوالي عام ١٩٧٠ ، وان تأخذ بعين الاعتبار التوصيات الدولية التي ستصدرها لجنة الاحصاء في دورتها الرابعة عشرة بحيث يمكن للتعدادات تلبية الحاجات القومية وتسهيل دراسة مشاكل السكان والاسكان على اساس عالمي . والتمس المجلس من الامين العام ان يقدم ، بموجب برنامج التعاون التقني المساعدة الى البلدان التي تحتاج الى المشورة والمساعدة التقنيين في اجراء تعداداتها .

---

(١) E/AC.6/SR.359,360 ; E/SR.1335 .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٣ .

Digitized by UNOG Library

٥٩١ — واحاط المجلس علما بالتقدم الذى احرزه مركز احصاءات التجارة الدولية، الذى وافق على انشائه في دورته الرابعة والثلاثين (القرار ٨٨٣ (الدورة ٣٤)) . ولاحظ كذلك ان لجنة الاحصاء قد التمست (E/4045، النبذة ٣٢ ، القرار ٢ (الدورة ١٣)) من الامين العام ان يتابع ويوسع عمليات المركز ، وان ينهي اليها في دورتها الرابعة عشرة التدابير التي اتخذت لتجنب ازدواج الطلبات المقدمة الى الحكومات للحصول على البيانات الاحصائية .

٥٩٢ — ورحب المجلس بقرار اللجنة (E/4045، النبذة ١٧٤ ، القرار ١٥ (الدورة ١٣)) الذى يلتمس من الامين العام بأن يبدأ المشاورات مع كل من الهيئات الاساسية العاملة في ميدان الاحصاءات الدولية ، بغية موافاة اللجنة في دوراتها المقبلة بتقرير عن مشاكل التنسيق الاساسية في ميدان كل من المواضيع المدروسة .

٥٩٣ — واحاط المجلس علما كذلك بالعمل الجارى بشأن تعديل وتوسيع نظام الامم المتحدة للحسابات القومية . وقد اضطلع بالتعديل والتوسيع بغية اقامة نظام متكامل وشامل للحسابات القومية من شأنه ان يفي بحاجات التحليل والتخطيط الاقتصاديين والاجتماعيين وان يستخدم كأساس لانشاء انظمة منسقة للاحصاءات الاساسية . والتمست اللجنة (E/4045، النبذة ١١٣ ، القرار ١٠ (الدورة ١٣)) من الامين العام ان يستمر في العمل ، بمساعدة فريق من الخبراء . وان يدرس كذلك ، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي مفاهيم وتعاريف وتصنيفات وجداول احصاءات الميزانية القومية والقطاعية المدمجة بالنظام المعدل للحسابات القومية وان يضع دراسة عن مفاهيم وتعاريف وتصنيفات وجداول احصاءات توزيع الدخل في نطاق الحسابات القومية . وان يضع اقتراحات تتعلق بانظمة احصاءات العمل والاحصاءات الديموغرافية والاحصاءات الاجتماعية الاخرى الوثيقة الارتباط بانظمة الحسابات والميزانيات القومية ؛ وان يدرس العلاقات القائمة بين نظام الحسابات القومية ونظام حسابات الانتاج المادى المستخدم في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، وكذلك التعديلات التي ينبغي ادخالها على احصاءات كل نظام للربط بين المفاهيم المتطابقة في النظامين ولوضع مجاميع اساسية مشتركة ذات اهمية خاصة .

الفرع الخامس

تقرير لجنة الافيون المركزية الدائمة

٥٩٤ — استعرض المجلس في دورته التاسعة والثلاثين (١) تقرير لجنة الافيون المركزية الدائمة عن اعمالها عام ١٩٦٤، (E/OB/20 و E/OB/20/Addendum) (٢) ، كما نظر في عدد من الملاحظات الخطية على تقرير لجنة الافيون المركزية الدائمة (E/4074) قدمها اعضاء لجنة المخدرات.

---

(١) E/SR.1394;E/AC.7/SR.531 .

(٢) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 64.XI.9 و 65.XI.5.

Digitized by UNOG Library

٥٩٥ — واشار رئيس لجنة الافيون المركزية الدائمة لدى تقديم التقرير الى ان الاتفاقية الوحيدة قد سدت ثغرات خطيرة في ميدان القانون الدولي المتعلق بالمخدرات. فقد اخضعت للمراقبة، لاول مرة، جميع النباتات المزروعة لانتاج المخدرات الطبيعية . ولا يزال التنظيم المتعلق بالمخدرات المصنوعة يطبق بصورة مرضية ولم يحدث عمليا اى تمويل لتلك المخدرات من الصناعة والتجارة المشروعتين الى الاسواق غير المشروعة ؛ ولكن الوجود المستمر لاتجار واسع غير مشروع وعدم قدرة المجتمع المنظم على تسديد ضربة قاضية الى المهربين يدلان على ان المثل المكرسة في الاتفاقية الوحيدة ما تزال بعيدة عن التحقيق . ويتم سنويا تحويل ما بين ١٨٠ و ٢٠٠ طن من الانتاج المشروع الى الاتجار غير المشروع في الشرق الاوسط ويتوفر ما يقرب من ١٠٠٠ طن للاغراض غير المشروعة من الانتاج غير الخاضع للتنظيم في آسيا الجنوبية الشرقية وعدها . واذا اخذنا بعين الاعتبار الانتاج غير المشروع والتحويلات الجارية في الاجزاء الاخرى من العالم ، نجد ان مجموع كمية الافيون المستخدمة كل عام لاغراض غير مشروعة تفوق كثيرا المحصول العالمي المشروع الذي يقدر متوسطه السنوى بـ ١٣٠٠ طن .

٥٩٦ — وقد قدر ان ١٢٠٠ طن من الافيون تمثل ما يقرب ١٢٠ طنا من المورفين وما يزيد عن ذلك من الهيرويين . وتكفي تلك الكمية لتموين ما بين ٧٠٠٠٠٠٠ و ٣٤٠٠٠٠٠ مدمن سنويا ، وذلك يتوقف على ما اذا كانوا يستهلكون الافيون صرفا ام يتعاطون المورفين او الهيرويين . ويقدر الانتاج العالمي من ورق الكوكة بما بين ٣٢٠٠٠٠٠ و ٣٨٠٠٠٠٠ طن استهلكت معظمه مضفا قطاعات كبيرة من سكان مرتفعات الاندس مما اضر بصحتهم وبالتالي بالتقدم الاقتصادى والاجتماعي لتلك المنطقة . وقد استخدمت نسبة كبيرة من اوراق الكوكة للصناعة السرية للكوكايين ، الذي تسرب فيما بعد للاتجار الدولي غير المشروع. وقدر المستهلكون الاعتياديون للقنب (الحشيش ، والمريجانا ، والفنجة ، والكيف .. الخ) بعدد يتراوح بين عدة ملايين وعدة عشرات من الملايين . ولا يمكن لهيئات المراقبة الدولية وحدها علاج تلك الحالة المحزنة ، لانها ليست هيئات فوق الدول وانما هي وسائل في يد دول ذات سيادة ، ولا تملك سلطات ادارية مباشرة . اما علاجها فمن شأن الحكومات ذاتها .

٥٩٧ — ويرجع عدم كفاية المراقبة الى عوامل متنوعة منها الاهمال والنقص الادارى ، وعدم الاستقرار السياسي ، وانعدام الرقابة الحكومية على مجالات معينة ، وانخفاض مستوى النمو الاقتصادى والاجتماعي . وقد تؤمن المساعدة التقنية ، في بعض الحالات ، حلا جزئيا ؛ ويفيد وفي حالات اخرى ، الى انه لابد من اصلاحات بعيدة المدى مدعومة بمساعدة دولية واسعة النطاق لتزويد السكان بوسائل بديلة لكسب الرزق . وبالاضافة الى ذلك ، فقد اساءت بعض البلدان تقدير اتساع مشاكل المخدرات التي تواجهها .

٥٩٨ — وانخفضت اسعار الافيون ؛ فقد هبطت بالواقع الى ادنى مستوياتها منذ عام ١٩٥١ . وتكلف المراقبة الوافية لانتاج الافيون ثمنا باهظا ، اذ انها تلقي على كاهل البلدان المنتجة للافيون اعباء تتحملها ، ليس لصالحها فحسب ، بل وكذلك لصالح المجتمع الدولي باسره . ودعت لجنة الافيون المركزية الدائمة المجلس الى النظر في التدابير التي يمكن اتخاذها لتخفيف تلك الاعباء .

Digitized by UNOG Library

٥٩٩ — وفي الختام ، اشار رئيس لجنة الافيون المركزية الدائمة الى انه اذا اريد النجاح لمهمة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التي ستنشأ بموجب احكام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات فينبغي ان تتوفر لها الوسائل الادارية اللازمة لحماية استقلالها التقني .

٦٠٠ — وفي سياق المناقشة التي اعقبت ذلك ، راى عدة اعضاء كذلك انه من الضروري تأمين استقلال الهيئة الجديدة بترتيبات ادارية مماثلة للترتيبات التي نص عليها القرار ٢٠١ (الدورة ٨) الذي اتخذه المجلس عام ١٩٤٩ بشأن لجنة الافيون المركزية الدائمة .

٦٠١ — واحاط المجلس علما مع التقدير في القرار ١٠٨٥ (الدورة ٣٦) ، بتقرير اللجنة عن عام ١٩٦٤ .

الفرع السادس

الاجراءات التي يلزم اتباعها لتعديل اتفاقية السير على الطرق وبروتوكول علامات واشارات الطرق اللذين اقرا وعرضا للتوقيع في جنيف في ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٩

٦٠٢ — نظر المجلس (١) ، في دورته التاسعة والثلاثين ، في مشروعي اتفاقيتين للسير على الطرق وعلامات واشارات الطرق (E/3998 (٢) وE/3999) (٢) ، ومذكرتين تفسيريتين لهذين المشروعين (E/3998/Add.1 (٢) وE/3999 / Add.1) (٢) اعدهما الامين العام عملا بالقرار ١٠٣٤ (الدورة ٣٧) . ووزع كذلك تقرير للامين العام (E/4066 وAdd.1) (٢) يوجز الملاحظات الواردة على هذين المشروعين .

٦٠٣ — واتخذ المجلس قرارا (القرار ١٠٨٢ باء (الدورة ٣٩)) قرر فيه وجوب عقد مؤتمر دولي بغية اعداد اتفاقية للسير على الطرق تحل محل اتفاقية السير على الطرق لعام ١٩٤٩ (٣) واعداد اتفاقية اخرى ، وبروتوكول اختياري مرفق بالاتفاقية الاولى ، لعلامات واشارات الطرق ؛ وان تدعى الى ذلك المؤتمر جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة او الاعضاء في الوكالات المتخصصة او الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وان تدعى كذلك بصفة استشارية ، الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية المعنية . وبعد ان لاحظ المجلس انه يبدو من الملاحظات المبداة على مشروعي

---

(١) E/SR.1394;E/AC.6/SR .370, 371.

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات، البند ٢٣ من جدول الاعمال .

(٣) مؤتمر الامم المتحدة للنقل على الطرق وبالسيارات ، الوثيقة النهائية والوثائق المتصلة بها (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع :E.VIII.2.50).

Digitized by UNOG Library

الاتفاقيتين اللذين اعدهما الامين العام ، انهما يشكلان اساسا تقنيا مفيدا للمؤتمر ، دعا اللجان الاقتصادية الاقليمية الى دراسة الاحكام التقنية في المشروعين قبل نهاية عام ١٩٦٦ ودعا الامين العام الى ان يكفل التنسيق الوثيق لاعمال اللجان . وقرر المجلس ان يعقد المؤتمر مبدئيا في عام ١٩٦٧ ، على ان يحدد تاريخ ومكان الانعقاد في دورته الواحدة والاربعين . ودعا الامين العام الى ان يطلب ، في الوقت المناسب ، من حكومات الدول الاعضاء المدعوة الى المؤتمر ، وكذلك من الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية المعنية ان تتقدم على التوالي بتعديلاتها المقترحة على مشروعي الاتفاقيتين قبل افتتاح المؤتمر بشهرين على الاقل .

الفرع السابع

مسألة اجتماع الفريق العامل الخاص المعني بمسألة اعلان عن التعاون الاقتصادى الدولي

٦٠٤ — قرر المجلس (١) ، في جلسته التاسعة والثلاثين ، تأجيل اجتماع الفريق العامل الخاص المعني بمسألة اعلان التعاون الاقتصادى الدولي ، الذى كان مزمعا عقده في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٤ ، الى تاريخ يحدد بعد فصل الجمعية العامة بشأن توصيات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء .

٦٠٥ — ونظرا الى انه لم يتسن للجمعية العامة في الدورة التاسعة عشرة فرصة النظر في توصيات المؤتمر الاماكان منها موضوعا لقرار الجمعية العامة ١٩٦٥ (الدورة ١٩) ، فقد قرر المجلس (٢) ، في دورته الثامنة والثلاثين ، عدم بحث مسألة اجتماع الفريق العامل الخاص حتى بعد الدورة العشرين للجمعية العامة ، لكن قرر ان يحيل ، في الوقت ذاته ، تقرير الفريق العامل (E/3725) (٣) الى مجلس التجارة والانماء .

---

(١) E/SR.1351.

(٢) E/SR.1358.

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة الخامسة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٣ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

Blank page

Page blanche

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس عشر

مسائل التنسيق والعلاقات مع الوكالات المتخصصة

٦٠٦ — اجرى المجلس ، في دورته التاسعة والثلاثين (١) ، استعراضه العام المعتاد لانماء وتنسيق وتركيز برامج ونشاطات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وفي ميدان حقوق الانسان .

٦٠٧ — وقد عرضت على المجلس الوثائق التالية : التقرير الثالث للجنة الخاصة المعنية بالتنسيق (E/4068) (٢) ، والتقريران الثلاثون (E/3991) (٢) والحادي والثلاثون (E/4029) (٢) للجنة التنسيق الادارية ، والتقارير السنوية للوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (٣) ، وتقرير الرئيس عن الاجتماع المعقود بين مكتب المجلس ولجنة التنسيق الادارية في ٧ تموز (يوليه) ١٩٦٥ (E/4090) (٢) .

---

(١) E/AC.24/SR.274 - 282,284 - 287,289 ; E/SR.1396.

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٤ من جدول الاعمال .

(٣) منظمة العمل الدولية ، "التقرير التاسع عشر لمنظمة العمل الدولية الى الامم المتحدة" (جنيف ، ١٩٦٥) ، المحال الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمذكرة للامين العام (E/4076) و "تقرير منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والثلاثين" (روما ، ١٩٦٥) ، المحال الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمذكرة للامين العام (E/4039).

و "وتقرير منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي" ؛ و "المسائل المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا" ؛ و "تقرير المدير العام عن نشاطات المنظمة في عام ١٩٦٤" (١٩٦٥ ، وهي محالة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمذكرات للامين العام (E/4041 و Add.1-2).

و منظمة الصحة العالمية ، "اعمال منظمة الصحة العالمية ، ١٩٦٤ : التقرير السنوي للمدير العام الى جمعية الصحة العالمية والى الامم المتحدة" (جنيف ، ١٩٦٥) (الوثائق الرسمية لمنظمة الصحة العالمية ، رقم ١٣٩) ؛ و "التقرير الاضافي" ، وهما محالان الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمذكرة للامين العام (E/4041 و Add.1).

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

٦٠٨ — وذكر الامين العام ، في البيان الذى افتتح به المناقشة في المجلس(١) ، ان

تابع حاشية الصفحة السابقة

ومنظمة الطيران المدني الدولية ' التقرير السنوى المقدم من المجلس الى الجمعية العامة عن عام ١٩٦٤ ' (الوثيقة 8475.A 15-P/ 3 ، نيسان (ابريل) ١٩٦٥) ؛ و' بعض الاتجاهات في الطيران المدني خلال السنوات الثلاث ١٩٦٢ — ١٩٦٤ : ملحق للتقرير السنوى المقدم من المجلس الى الجمعية العامة عن عام ١٩٦٤ ' (الوثيقة 8497A15-P/4)، وهما محالان الى المجلس بمذكرة للامين العام (E/ 4062 وCorr.1 وAdd.1) .

واتحاد البريد العالمي ، " تقرير عن اعمال الاتحاد — ١٩٦٤ " (برن ، ١٩٦٥) ، المحال الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي بمذكرة للامين العام (E/4030).

والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، 'تقرير عن نشاطات الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية عام ١٩٦٤ ' (جنيف ، ١٩٦٥) ؛ و ' التقرير الرابع للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية عن المواصلات السلكية واللاسلكية واستخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية ' (جنيف ، ١٩٦٥) ، المحالان الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي بمذكرة للامين العام (E/ 4037 وAdd.1) .

والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، ' التقرير السنوى للمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، ١٩٦٤ ' (المنظمة العالمية للارصاد الجوية — رقم ١٦٣ ، RP.60) (جنيف، ١٩٦٥) ، المحال الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي بمذكرة للامين العام (E/4027) .

و " التقرير السنوى للمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ، ١٩٦٥ " (لندن) ، المحال الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي بمذكرة للامين العام (E/ 4050).

و " التقرير السنوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي عن ١٩٦٤ — ١٩٦٥ " ، المحال الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي بمذكرة للامين العام (E/4022) .

(١) E/SR.1373.

Digitized by UNOG Library

مجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، قد تعززت كثيرا في السنوات القليلة الماضية من ناحية المؤسسات والبرامج . وفيما يتعلق بالامم المتحدة ذاتها ، يمكننا الاشارة الى انشاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، الذي فتح آفاقا جديدة لنشاط المنظمة ؛ والى الانشاء المزمع لبرنامج انمائي للامم المتحدة ، من شأنه تعزيز كامل اسار نشاطات التعاون التقني ؛ والى المباشرة في معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ؛ والى اعادة توجيه مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة وتوسيعها ؛ والى تدعيم وتوسيع مركز الانماء الصناعي . وعرج على المجلس كذلك اقتراحات ترمي الى الاستمرار والتوسع في البرنامج الغذائي العالمي المشترك بين الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة ، الذي كان تطوره مثيرا للاهتمام . وبالاضافة الى ذلك اتخذت الترتيبات اللازمة لانماء اقصى التعاون والتنسيق . وبالرغم من الانفصال النظامي والمادي بين اعضاء اسرة مؤسسات الامم المتحدة ، فان تقاريرها ، التي لم توضع بقصد التأكيد على التنسيق بين المنظمات ، تعتبر صورة كاشفة للتعاون الوثيق القائم بينها . وقد تجلى ذلك الجانب من الصورة ، فيما يتعلق بالسنة الماضية بمزيد من التفصيل في التقرير الثلاثين والتقرير الحادي والثلاثين للجنة التنسيق الادارية . وقال الامين العام انه لا بد من الترحيب بتوثيق العلاقات بين اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ولجنة التنسيق الادارية ، وان تعزيز العلاقات بين المجلس ولجنة التنسيق الادارية لا يقل عن ذلك اهمية من اجل تأمين التنسيق الفعال والعمل الدولي الفعال في سبيل الانماء . وبين ان الاجتماع الذي عقد في صيف ١٩٦٤ بين لجنة التنسيق الادارية ومكتب المجلس يعد خطوة اولى مفيدة نحو تعاون اوثق ، وان الاجتماع الثاني الذي عقد مؤخرا قد سار في ذلك الاتجاه خطوة جديدة .

٦٠٩ — وذكر الامين العام كذلك انه من المناسب القاء نظرة موضوعية ليس فقط على ما تحقق من النجاح بل وكذلك على مالم يتحقق منه . واضاف ان على المجلس ان ينظر العبر التي ينبغي اكتسابها ، والاستنتاجات التي ينبغي استخلاصها ، والنجاح الذي ينبغي تعزيزه ، والقصور الذي ينبغي علاجه . ومضى قائلا ان المهمة الرئيسية التي تواجه المجلس والامانة العامة هي الاستخدام الاتم للادوات المتوفرة لهما . واعرب عن امله في ان يقوم حوار بناء بين الامانة العامة وبين المجلس اثناء دورات المجلس وفي الاوقات الاخرى على السواء ؛ واشار الى ان كلام السيد داغ همرشولد منذ ١١ عاما بان مثل ذلك الحوار هيوى لنجاح الجهود التي تبذلها المنظمة لمساعدة ثلثي البشرية على النجاة من الفقر والجوع والمرض والجهل لا يزال صحيحا في يومنا هذا . ولفت الانظار الى عبارة واردة في آخر تقرير للجنة التنسيق الادارية (E/4029) ، تفيد ان تلك الهيئة تود التشديد خاصة على التقدم المطرد المحقق في بناء صرح السلم عن طريق العمل التعاوني في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبأن يستمر تعزيز ذلك التعاون ومضاعفته بحيث يكون اوفى استجابة للحاجات المتزايدة في البلدان المتنامية ولتشجيع السلم والتقدم في العالم بأسره . وختم قائلا انه لا سبيل الى الانكار

Digitized by UNOG Library

بان مزايا العمل المتعدد الاطراف من اجل تشجيع الانماء والتعجيل به تزداد اتضاحا عاما بعد عام.

٦١٠ — وفي المناقشة التي عقبت ذلك والتي اشترك فيها الرؤساء التنفيذيون او ممثلوا معظم الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ابديت الموافقة بوجه عام على آراء الامين العام. غير ان المجلس وجه اهتمامه اساسا الى بعض المسائل المعروضة عليه. ويرد ادناه بيان بالقرارات التي اتخذها بشأنها.

الفرع الاول

تقريرا لجنة التنسيق الادارية واللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق

٦١١ — احاط المجلس علما مع التقدير (القرار ١٠٦٠ زاي (الدورة ٣٩)) بتقريري لجنة التنسيق الادارية (E/ 3991 و E/ 4029) واللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق (E/4068). ورحب بالاجتماعات الاخيرة التي عقدها رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية مع لجنة التنسيق الادارية واللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق على التوالي. وقرر كذلك في القرار ذاته توسيع اللجنة الخاصة وتغيير تكوينها. ونتيجة لذلك تتكون اللجنة الخاصة ، ابتداء من عام ١٩٦٦ ، من مكتب المجلس ، ورئيس لجنة التنسيق التابعة للمجلس ، وعشرة اعضاء من المجلس ينتخبهم المجلس سنويا على اساس التمثيل الجغرافي العادل. وكانت اللجنة الخاصة المنشأة بقرار المجلس ٩٢٠ (الدورة ٣٤) تتألف حتى الان ، من احدى عشرة دولة ، هي اعضاء في المجلس او لجنة المساعدة التقنية.

٦١٢ — ونظرا لفائدة الاشتراك الفعال لممثلي المجلس في الاجتماعات المشتركة مع لجنة التنسيق الادارية ، كما تبين من الاجتماعات المعقودة بين مكتب المجلس ولجنة التنسيق الادارية في صيفي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ، فقد قرر المجلس ان تشترك اللجنة الخاصة المعاد تشكيلها في الاجتماعات المشتركة المناسبة مع لجنة التنسيق الادارية. والتمس المجلس من اللجنة الخاصة ولجنة التنسيق الادارية في اجتماعاتهما المشتركة ما يلي : (أ) بحث جدول الاعمال المؤقت لدورات المجلس، ولفت النظر عين الضرورة او الفائدة الى المسائل الرئيسية التي تقتضي من المجلس قرارا مستعجلا ؛ (ب) ومتابعة استعراض نشاطات الامم المتحدة والوكالات المتصلة بها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان والميادين المتصلة بذلك ، ولا سيما فيما يتعلق بعقد الامم المتحدة الانمائي ؛ (ج) واعداد مقررات وتوصيات تقدم الى المجلس عن تلك المسائل وكذلك عن المشاكل المتعلقة بميدان التنسيق التي تقتضي من المجلس اهتماما خاصا.

Digitized by UNOG Library

٦١٣ — وذكر اصحاب القرار في تفسيرهم له ان اعمال اللجنة الخاصة لا تقتصر على الاجتماعات المشتركة مع لجنة التنسيق الادارية وانها ستستمر بالاجتماع على عدة عملا باحكام القرار ٩٢٠ (الدورة ٣٤) .

الفرع الثاني

تقارير الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

٦١٤ — واحاط المجلس علما مع التقدير في القرار ١٠٦٠ واو (الدورة ٣٦) ، بتقارير الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . وطلب ، في القرار ذاته ، من الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ان تقدم ، ابتداء من الدورة الواحدة والاربعين للمجلس، بالاضافة الى تقاريرها السنوية ، تقريرا تقديميا تحليليا وموجزا في شكله عملا بالتوصية الواردة في الفقرة ٥ من منطوق الجزء الاول من قراره عن الوثائق عامة (القرار ١٠٦٠ هاء (الدورة ٣٦)) (١) . ويستند هذا الطلب الى ضرورة تأمين امكانية القيام بدراسة دقيقة للكمية الضخمة من الوثائق المقدمة الى المجلس بما في ذلك التقارير السنوية للوكالات بغية تحديد المشاكل المثارة وتقدير التقدم المحرز .

الفرع الثالث

الترتيبات المتعلقة بامانة لجنة التنسيق الادارية

٦١٥ — نظرا لتكليف لجنة التنسيق الادارية بالاضطلاع بعدد متزايد من المهمات المتصلة مباشرة باعمال المجلس . التمس المجلس من الامين العام في القرار ١٠٦٠ هاء (الدورة ٣٦) ان ينظر ، بالتشاور مع الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، في وسائل تعزيز الترتيبات المتخذة بشأن الامانة فيما يتعلق باعمال لجنة التنسيق الادارية ، وان يتخذ التدابير المناسبة لذلك .

الفرع الرابع

اعداد الميزانيات وتقديمها

٦١٦ — احاط المجلس علما ، في قراره ١٠٦٠ دال (الدورة ٣٦) ، بالمقررات الاولى

---

(١) انظر الفصل السابع عشر ، الفرع الخامس .

Digitized by UNOG Library

للجنة التنسيق الادارية ، الواردة في تقريرها الحادي والثلاثين(E/4029) عن مسألة العرض الموحد لميزانيات الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي اثيرت سابقا في قرار المجلس ١٠٤٤ (الدورة ٣٧) ، والملاحظات المتصلة بذلك والواردة في التقرير الثالث للجنة الخاصة المعنية بالتنسيق (E/4068) . وقبل المجلس ، كتدبير اول ، بمبدأ موافاة لجنة التنسيق الادارية له في دورته العادية والاربعين بتقرير منفصل يتضمن قائمة بنشاطات الامم المتحدة ، والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في الميادين التي تهم المجلس ، مع بيان النفقات المترتبة على ذلك ، كل من الميزانيات العادية لتلك المنظمات وبرامجها الخارجية عن الميزانية .

٦١٧ — والتمس المجلس من لجنة التنسيق الادارية ان تقدم اليه في دورته العادية والاربعين اقتراحات مفصلة عن اختيار البنود التي ستدرج في التقرير المنفصل المذكور اعلاه . وطلب كذلك الى لجنة التنسيق الادارية ان تواصل ، بالتعاون مع اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ، دراسة امكانية استخدام قالب واحد في اعداد وعرض ميزانيات الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وان تقدم ، في الدورة العادية والاربعين ، تقريرا يحدد الحلول العملية الممكن اقتراحها ويعرض ، عند الاقتضاء ، الاسباب المانعة من استخدام مثل ذلك القالب .

٦١٨ — وبعد ان نوه المجلس باهمية استخدام التصنيفات الوظيفية التي تتيح وضع نشاطات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالنسبة الى العقد الانمائي في موضعها الصحيح ، دعا ، في القرار ذاته ، الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، اذا لم تقم بعد ذلك ، الى استخدام اطار التصنيفات الوظيفية ، الذي اعتمده المجلس مبدئيا في دورته السابعة والثلاثين ، لاعداد وتقديم تقاريرها عن النشاطات التي تتوخى اهداف العقد الانمائي .

الفرع الخامس

التنسيق على الصعيد القومي : دور الممثلين المقيمين

٦١٩ — اكد المجلس من جديد ، في قراره ١٠٩٠ باء (الدورة ٣٩) ، ضرورة قيام الممثلين المقيمين ان يمارسوا بفعالية اشد مهمتهم الرئيسية بتحقيق التنسيق على الصعيد المحلي لبرامج الامم المتحدة للمساعدة التقنية ، وطلب الى المنظمات المشتركة التعاون في تحقيق ذلك الهدف الهام ، وطلب المجلس كذلك الى الامين العام ان يقوم ، بالتشاور مع الحكومات المستفيدة وكذلك الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشتركة ، والرئيس التنفيذي لمكتب المساعدة التقنية ، والمدير العام للصندوق الخاص ، والمدير التنفيذي للبرنامج الغذائي العالمي ، بالنظر في امكانية تحسين الترتيبات المتخذة لتنسيق برامج الامم المتحدة والوكالات المتصلة بها ، للمساعدة التقنية المتعددة الاطراف ، وان يقدم الى المجلس في دورته العادية والاربعين تقريرا بذلك مشفوعا بالاقتراحات التي تبدو له مناسبة .

Digitized by UNOG Library

الفرع السادس

انماء الموارد البشرية واستخدامها

٦٢٠ — ابدى المجلس ادراكه ، ضمن امور اخرى ، بان الموارد البشرية هي عامل اساسي في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ولا سيما في البلدان المتنامية فالتمس ، في القرار ١٠٩٠ ألف (الدورة ٣٩) ، من الهيئات المختصة في الامم المتحدة ، ومنظمة العمل الدولية ، واليونسكو والوكالات الاخرى المعنية ان تزيد نشاطاتها المتعلقة بانماء الموارد البشرية واستخدامها . واعرب المجلس عن رأيه بان هناك حاجة متزايدة تدعو الى تعزيز وتدعيم مثل تلك النشاطات ، ودعا الى تعاون اوثق دائم بين المنظمات المعنية . ولذلك فقد اعرب عن الامل في ان تستمر الهيئات المختصة التابعة لمجموعة مؤسسات الامم المتحدة في اتخاذ التدابير المشتركة لاعداد برامج عمل غايتها تشجيع تدريب الموارد البشرية واستخدامها في البلدان المتنامية . واخيرا التمس المجلس من الامين العام ان يقدم اليه ، في دورته الثالثة والاربعين ، بعد التشاور مع منظمة العمل الدولية ، واليونسكو ، والوكالات المتخصصة المعنية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والمعاهد المعنية ، تقريرا عن التدابير المعدة لمضاعفة العمل المشترك الذي تقوم به مجموعة مؤسسات الامم المتحدة بشأن اعداد الموظفين القوميين للعمل في الانماء الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المتنامية .

الفرع السابع

التنسيق والتعاون بين المعاهد المعنية بالتخطيط والتدريب والبحث

٦٢١ — نظر المجلس في مسألة التنسيق والتعاون بين المعاهد المعنية بالتخطيط والتدريب والبحث . واحاط علما مع التقدير بالتقرير الخاص للامين العام عن العلاقات القائمة بين المعاهد التابعة للامم المتحدة والوكالات المتخصصة (E/4035)(١) وبالفصل الرابع عشر المتصل بذلك من التقرير العادي والثلاثين للجنة التنسيق الادارية (E/4029) . واقترح المجلس ان تتابع لجنة التنسيق الادارية دراسة هذه المسألة وقرر ان ينظر المجلس فيها مرة اخرى في دورته العادية والاربعين .

الفرع الثامن

استمرار النشاطات المتعلقة باستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية

٦٢٢ — اقر المجلس توصية لجنة التنسيق الادارية (E/4029 ، البند ٥٨) باجراء الاستعراض

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٤ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

السنوي المتعـــدد الاطراف لنشاطات اسرة مؤسسات الامم المتحدة بشأن استخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية ، مرة كل سنتين في المستقبل ، على ان تجرى الدراسة المقبلة في عام ١٩٦٧ .

الفـرع التاسع

العملة العالمية لمكافحة الجوع والمرض والجهـــل

٦٢٣ — نظر المجلس (١) في مذكرة قدمها اليه الامين العام (E/4034)(٢) وفقا لقـــرار المجلس ١٠٣٨ (الدورة ٣٧) ، الذي دعا فيه الامين العام الى متابعة المشاورات ، علـــى وجه الاستعجال ، مع الحكومات ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات غير الحكومية بشأن امكانيـــة تنظيم عملة عالمية لمكافحة الجوع والمرض والجهل والقيام بها والخطط التي يمكن اعتمادها لهـــذا الغرض .

٦٢٤ — وذكر الامين العام في مذكرته انه بالرغم من ان عدة حكومات ومنظمات غير حكوميـــة قد ابدت ، اثناء سلسلة جديدة من المشاورات التي اجراها ، استعدادها لتأييد العمـــلة المقترحة ، فانه يرى ان التأييد ليس من الاتساع او الوضوح بما يكفي لتشكيل ضمان كاف للنجـــاح عملة تجرى وفقا للاسس التي نص عليها قرار الجمعية العامة ١٤٤٣ (الدورة ١٨) . وقال انه يعلق اهمية كبيرة على التحفظات التي ابدتها بعض الحكومات والمنظمات غير الحكومية بشأن المســـاوىء الكامنة في انتشار العملات العالمية وبشأن الصعوبات القائمة في وجه تحديد العلاقة بين العملـــة المقترحة وعملة التحرر من الجوع بصورة مرضية . وافاد ان المخاطر الكامنة في الاضطلاع **بمبـــادرة** جديدة كبرى دون خطط معقول لنجاحها لا تحتاج الى تأكيد .

٦٢٥ — وذكر ، اثناء المناقشة ، ان العملة العالمية المقترحة قد حدت اليها الرغبة فـــي طريقة جديدة لمساعدة البلدان المتنامية على مكافحة الجوع والمرض والجهل . وقد رأى اصحـــاب القرار الاول للجمعية العامة ان انتشار العملات الفردية قد تؤدي الى الفوضى وانه من المستحسن تنسيق جهود المنظمات غير الحكومية برعاية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة . واشير الى انـــه بالرغم من ان الفكرة الاساسية للعملة هي فكرة ممتازة ، فمن الواضح ان الظروف القائمة ليســـت ملائمة للاضطلاع بمثل تلك العملة .

٦٢٦ — واحاط المجلس علما بتقرير الامين العام (E/4034) وقبل بمقررات الامين العام .

---

(١) E/SR.1396; E/AC . 24 / SR. 274.

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٤ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع عشر

المسائل التأسيسية والتنظيمية

— ٠ —

الفرع الاول

تكوين المجلس ودوراته ومكتبه

٦٣٥ — انتخبت الجمعية العامة ، في دورتها التاسعة عشرة (١) ، الدول التالية : الباكستان ، والبيرو ، ورومانيا ، والغابون ، وكندا ، والولايات المتحدة الامريكية لتحل محل الدول الست الاعضاء التي انتهت مدة عضويتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وهي : استراليا ، والسنغال ، وكولومبيا ، والهند ، والولايات المتحدة الامريكية ، ويوغوسلافيا . وبذلك اصبحت الدول الاعضاء في المجلس لعام ١٩٦٥ هي التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية * ، والارجنتين * ، والاكوادور ، والباكستان ، والبيرو ، وتشيكوسلوفاكيا * ، والجزائر ، ورومانيا ، والشيلي ، والعراق ، والغابون ، وفرنسا ، وكندا ، واللوكسمبورغ ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية * ، والنمسا * ، والولايات المتحدة الامريكية ، واليابان * .

٦٣٦ — وانتخب المجلس ، في الجلسة ١٣٥٣ المعقودة في ١ آذار (مارس) ١٩٦٥ ، تسع دول اعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، واللجنة الاجتماعية العامة ، ولجنة التنسيق التابعة للمجلس لعام ١٩٦٥ هي التالية : ايران ، والجمهورية التنزانية المتحدة ، والجمهورية العربية المتحدة ، والدانمرك ، وغانا ، والكاميرون ، ومدغشقر ، والمكسيك ، والهند .

٦٣٧ — وعقد المجلس جلسات دورته السابعة والثلاثين المستأنفة في نيويورك من ١ الى ٨ آذار (مارس) ١٩٦٥ . وعقد دورته الثامنة والثلاثين في نيويورك من ٢٢ الى ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٥ ، ودورته التاسعة والثلاثين في جنيف من ٣٠ مزيران (يونيه) الى ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ .

---

* دول اعضاء تنتهي مدة عضويتها في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، الجلسات العامة ، الجلستان ١٣٢٨ و ١٣٣٠ .

Digitized by UNOG Library

٦٣٨ — وانتخب المجلس في اولى جلسات دورته الثامنة والثلاثين (١) السيد اكيرا ماتسوى (اليابان) رئيسا ، والسيد عدنان م. باجه جي (العراق) نائبا اولا للرئيس ، والسيد جيري هاجيك (تشيكوسلوفاكيا) نائبا ثانيا له ، وذلك لعام ١٩٦٥.

الفرع الثاني

هيئات المجلس الفرعية (٢)

المبحث الاول

لجان المجلس

٦٣٩ — ان اللجان العشر التالية التي انشأها المجلس هي تلك اللجان التي تتألف من ممثلي الحكومات والتي عقدت جلساتها في الفترة المستعرضة . وهي لا تشمل لجان الامانة العامة وهيئاتها ، ولا لجنة التنسيق الادارية وهيئاتها الفرعية ، ولا مكتب المساعدة التقنية ، ولا لجان الخبراء الخاصة .

(١) اللجنة الاقتصادية . وهي لجنة تؤلف في كل دورة ، وتضم الدول الثماني عشرة الاعضاء في المجلس وتسع دول اخرى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة.
الرئيس : السيد عدنان م. باجه جي (العراق) ، النائب الاول لرئيس المجلس .

(٢) اللجنة الاجتماعية العامة . وهي لجنة تؤلف في كل دورة ، وتضم الدول الثماني عشرة الاعضاء في المجلس وتسع دول اخرى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة.
الرئيس : السيد جيري هاجيك (تشيكوسلوفاكيا) ، النائب الثاني لرئيس المجلس.

(٣) لجنة التنسيق . وهي لجنة تؤلف في كل دورة ، وتضم الدول الثماني عشرة الاعضاء في المجلس وتسع دول اخرى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة.
الرئيس : السيد البيرتو اركا بارو (البيرو) .
الرئيس بالنيابة : السيد خورخي بابلوا فيرناندييني (البيرو) (٣).

---

(١) E / SR. 1355 .

(٢) يتضمن التذييل الثاني بيانا بالاعضاء وتواريخ الجلسات ، (ولم تترجم التذييلات كما اسلفنا) .

(٣) انتخب في الجلسة ٢٧٠ للجنة التنسيق . ولم يتمكن السيد اركا بارو (البيرو) ، الذي انتخب رئيسا للجنة في الجلسة ٢٦٩ في آذار (مارس) ١٩٦٥ ، من حضور الدورة التاسعة والثلاثين .

Digitized by UNOG Library

(٤) لجنة المساعدة التقنية . انشئت كلجنة عامة دائمة بموجب قرار المجلس ٢٢٢ (الدورة ٩) . وزيد عدد اعضائها الى اربعة وعشرين بموجب قرار المجلس ٦٤٧ (الدورة ٢٣) ؛ ثم الى ثلاثين بموجب قرار المجلس ٨٦٣ (الدورة ٣٢) .

الرئيس لعام ١٩٦٤ : السيد فريدريك أ . كولب (النمسا) .

الرئيس لعام ١٩٦٥ : السيد فرنسيسكو بوليت (الارجنتين) .

(٥) لجنة الانماء الصناعي . وهي لجنة دائمة انشئت بموجب قرار المجلس ٧٥ (الدورة ٢) ، وتتألف من جميع اعضاء المجلس بالاضافة الى ستة اعضاء ينتخبهم المجلس . وزيد عدد اعضائها الى ثلاثين بموجب قرار المجلس بتاريخ ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ .

الرئيس : السيد غورغي بابلوا فيرناندييني (البيرو) .

(٦) اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء . وهي لجنة دائمة انشئت بموجب قرار المجلس ٨٠٠ ألف (الدورة ٣٦) المتخذ في ١ آب (اغسطس) ١٩٦٣ ، وكانت تتألف في الاصل من خمسة عشر عضوا . وقد زيد عدد اعضائها الى ثمانية عشر بموجب قرار المجلس ٩٩٧ (الدورة ٣٦) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ .

الرئيس : الدكتور مانيكال سانكالشاند ثاكر (الهند) .

(٧) لجنة المجلس لشؤون المنظمات غير الحكومية . وهي لجنة دائمة تتألف من سبعة من اعضاء المجلس ينتخبون كل عام بموجب المادة ٨٢ من النظام الداخلي .

الرئيس : السيد رولاند ستين (النمسا) .

(٨) اللجنة المؤقتة لبرنامج المؤتمرات . وهي لجنة دائمة انشئت بموجب قرار المجلس ١٠١ (الدورة ٥) (١) ، وكانت مؤلفة في عام ١٩٦٥ من اربعة من اعضاء المجلس .

الرئيسة : السيدة فيرا أيفانوفا كاستالسكايا (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) .

(٩) اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . انشئت بقرار المجلس ٦٧٢ (الدورة ٢٥) . وزيد عدد اعضائها ، بموجب قرار المجلس ٦٨٢ (الدورة ٢٦) ، من اربعة وعشرين دولة الى خمسة وعشرين ، ثم زيد الى ثلاثين دولة بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٥٨ (الدورة ١٨) .

الرئيسة لعام ١٩٦٤ : الانسة ا . ف . و . لونسينغ ميجر (هولندا) .

الرئيس لعام ١٩٦٥ : السيد س . ف . راي (كندا) .

(١٠) اللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق . وهي لجنة خاصة انشئت بموجب قرار المجلس ٩٢٠ (الدورة ٣٤) ، وتتألف من ممثلي احدى عشرة دولة من الدول الاعضاء في المجلس وفي لجنة المساعدة التقنية .

الرئيس : السيد جورج رايخ (النمسا) .

---

(١) عدل المجلس اختصاصات اللجنة بقراره ١٧٤ (الدورة ٧) .

Digitized by UNOG Library

المبحث الثاني

اللجان الفنية واللجنة الفنية الفرعيـــــة

٦٤٠ — للمجلس ست لجان فنية ولجنة فرعية واحدة ، هي التالية :

(١) لجنة الاحصاء ؛
(٢) لجنة السكان ؛
(٣) اللجنة الاجتماعية الفنية ؛
(٤) لجنة حقوق الانسان ؛ واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ؛
(٥) لجنة مركز المرأة ؛
(٦) لجنة المخدرات.

٦٤١ — وفي الجلسة ١٣٥٣ المعقودة في ١ آذار (مارس) ١٩٦٥ ، احاط المجلس علما ، في قراره ١٠٥٠ (الدورة ٣٧) ، بالتوصية A.V.1 الواردة في ' الوثيقة النهائية لمؤتمر الامـــم المتحدة للتجارة والانماء ' وبقرار الجمعية العامة ١٩٦٥ (الدورة ١٩) المتخذ في ٣٠ كانـــون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، وقرر احل لجنة التجارة الدولية للسلع الاساسية ووافق على نقل وظائف تلك اللجنة الى لجنة السلع الاساسية التابعة لمجلس التجارة والانماء لمؤتمر الامم المتحدة للتجـارة والانماء .

٦٤٢ — وتعقد اللجان الفنية ، في الاحوال العادية ، دورات سنوية (١) ، وذلك فيـــما عدا لجنتي الاحصاء والسكان اللتين تنعقدان ، في الاحوال العادية ، مرة كل سنتين .

٦٤٣ — وتتألف خمس من اللجان الفنية (هي لجنة الاحصاء ، ولجنة السكان ، واللجنـــة الاجتماعية الفنية ، ولجنة حقوق الانسان ، ولجنة مركز المرأة) من ممثلي دول اعضاء في الامـــم المتحدة ينتخبها المجلس . ويتشاور الامين العام مع حكومات الدول المنتخبة قبل ان ترشح ممثليها بصورة نهائية ويوافق المجلس على هذا الترشيح ، وذلك لتأمين التمثيل المتوازن في مختلف الميادين التي تعمل فيها اللجان (٢) . وينتخب اعضاء لجنة المخدرات من بين الدول الاعضاء في الامـــم المتحدة والوكالات المتخصصة والاطراف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ (٣) .

٦٤٤ — وتتألف كل من اللجان الفنية من واحد وعشرين عضوا ، فيما عدا لجنتي الاحصـــاء والسكان ، اذ تتألف كل منهما من ثمانية عشر عضوا (٤) . وينتخب سنويا ثلث اعضاء اللجان التـي تعقد دورات سنوية ، ويكون انتخابهم لمدة ثلاث سنوات ؛ اما مدة العضوية في اللجان التي تجتمع

---

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١ ، الصفحة ٣٥ .
(٢) انظر قراري المجلس ٢/ ١٢ و ٣ (الدورة ٣) .
(٣) انظر قرار المجلس ٨٤٥ (الدورة ٣٢) ، الجزء الثاني .
(٤) انظر قرار المجلس ٨٤٥ (الدورة ٣٢) ، الجزء الاول .

Digitized by UNOG Library

مرة كل سنتين فهي اربع سنوات .

٦٤٥ — وتتألف اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات من اربعة عشر شخصا ، تختارهم لجنة حقوق الانسان بالتشاور مع الامين العام وشرط موافقة الحكومات التي يعمل هؤلاء الاشخاص جنسيتها . ومدة العضوية فيها ثلاث سنوات (١) .

٦٤٦ — وقام المجلس ، في دورته الثامنة والثلاثين (٢) باجراء الانتخابات لملء المقاعد الشاغرة في اللجان الفنية . كما اقر المجلس ، في دورته السابعة والثلاثين والدورتين الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين ، تعيين اعضاء اللجان الفنية الذين رشحتهم حكوماتهم (٣) .

المبحث الثالث

اللجان الاقتصادية الاقليمية

٦٤٧ — تتألف ' اللجنة الاقتصادية لاوروبا ' من الدول الاوروبية الاعضاء في الامم المتحدة ، ومن الولايات المتحدة الامريكية ، وجمهورية المانيا الاتحادية .

٦٤٨ — ويحق لسويسرا ، بموجب اختصاصات اللجنة ان تشترك بصفة استشارية في اعمالها .

٦٤٩ — وتتألف ' اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ' من تلك الدول الاعضاء في الامم المتحدة الداخلة في النطاق الجغرافي للجنة كما هو محدد في اختصاصاتها ، بالاضافة الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية فييتنام ، وجمهورية كوريا ، وساموا الغربية ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية . كما ان بروناي وهونغ كونغ عضوان منتسبان في اللجنة .

٦٥٠ — ويحق لجمهورية المانيا الاتحادية وسويسرا الاشتراك بصفة استشارية في اعمال اللجنة ، وذلك بموجب قراري المجلس ٦١٧ (الدورة ٢٢) المتخذ في ٢٠ تموز (يوليه) ١٩٥٦ و ٨٦٠ (الدورة ٣٢) المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ .

٦٥١ — وفي رسالة مؤرخة في ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٥ ، انهى الوزير الوكيل المكلف بالشؤون الاقتصادية لوزارة خارجية حكومة اندونيسيا الى الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى ان الحكومة الاندونيسية قررت انهاء عضويتها من اللجنة (٤) .

---

(١) انظر كذلك الفرع الخامس من الفصل الثالث عشر أدناه .

(٢) انظر E/SR. 1359 .

(٣) انظر أسماء الاعضاء الذين اقر المجلس تعيينهم في : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة السابعة والثلاثون المستأنفة ، الملحق رقم ١ ألف ، ص ٣ ؛ والمرجع الاخير ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ١ ، ص ٣ ، والمرجع الاخير ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١ .

(٤) انظر E/4080 .

Digitized by UNOG Library

٦٥٢ — وتتألف ' اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ' من دول امريكا اللاتينية الاعضاء في الامم المتحدة ، ومن ترينيداد وتوباغو ، وجامايكا ، وفرنسا ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية . كما ان غيانا البريطانية وهوندوراس البريطانية (بليزة) عضوان منتسبان فيها .

٦٥٣ — ويحق لجمهورية المانيا الاتحادية وسويسرا الاشتراك بصفة استشارية في اعمال اللجنة ، وذلك بموجب قراري المجلس ٦٣٢ (الدورة ٢٢) و ٨٦١ (الدورة ٣٢) .

٦٥٤ — وتتألف ' اللجنة الاقتصادية لافريقيا ' من تلك الدول الاعضاء في الامم المتحدة الداخلة في النطاق الجغرافي للجنة . والاعضاء المنتسبون في اللجنة هم : الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الداخلة في النطاق الجغرافي للجنة ، واسبانيا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

٦٥٥ — ويحق لجمهورية المانيا الاتحادية وسويسرا الاشتراك بصفة استشارية في اعمال اللجنة ، وذلك بموجب قراري المجلس ٧٦٣ دال ، ثانيا (الدورة ٣٠) و ٩٢٥ (الدورة ٣٤) .

الفرع الثالث

الهيئات الاخرى المتصلة بالمجلس (١)

المبحث الاول

الصندوق الخاص

٦٥٦ — يتألف مجلس ادارة الصندوق الخاص ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٤٠ (الدورة ١٣) المعدل بقرارها ١٦٤٥ (الدورة ١٨) ، من ممثلي اربع وعشرين دولة ينتخبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة ثلاث سنوات من بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة او الاعضاء في الوكالات المتخصصة او في الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٦٥٧ — ونظرا الى ما اوصى المجلس به الجمعية العامة ، في قراره ١٠٢٠ (الدورة ٣٧) من انشاء لجنة حكومية دولية واحدة للقيام بالمهام التي كانت موكولة في السابق الى كل من مجلس ادارة الصندوق الخاص ولجنة المساعدة التقنية ، فقد قرر (٢) ، في دورته السابعة والثلاثين ، ارجاء انتخاب اعضاء مجلس ادارة الصندوق الخاص الى دورته الثامنة والثلاثين ، وتمديد مدة عضوية الاعضاء الثمانية الذين انتهت مدة عضويتهم الى تلك الدورة . ولما كانت الجمعية العامة

---

(١) يتضمن التذييل الثاني بيانا بالاعضاء وتواريخ الاجتماعات (ولم تترجم التذييلات كما اسلفنا) .

(٢) E/SR.1349 .

Digitized by UNOG Library

لم تتخذ اي قرار بشأن توصية المجلس ، فقد انتخب المجلس ، في دورته الثامنة والثلاثين (١) ، ثلث اعضاء ادارة الصندوق الخاص لمدة تمتد ابتداء من تاريخ الانتخاب الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، وثلثا آخر لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦.

المبحث الثاني

مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة

٦٥٨ — يتألف المجلس التنفيذي لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٠٣٨ (الدورة ١١) ، من ثلاثين دولة ينتخبها المجلس من الدول الاعضاء في الامم المتحدة او الاعضاء في الوكالات المتخصصة.

٦٥٩ — واعاد المجلس التنفيذي ، في جلسته ٣٢٠ المنعقدة في ٢ شباط (فبراير) ١٩٦٥، انتخاب السيدة زينا هرمان (اسرائيل) رئيسة له لمدة سنة تبدأ في ١ شباط (فبراير) ١٩٦٥ وتنتهي في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، وشكل للمدة ذاتها ستعشرية للبرنامج ، ولجنة عشرية للميزانية الادارية.

٦٦٠ — وانتخب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته الثامنة والثلاثين (١) ، ثلث اعضاء المجلس التنفيذي.

المبحث الثالث

لجنة الافيون المركزية الدائمة وهيئة الاشراف على المخدرات

٦٦١ — نصت اتفاقية الافيون الدولية المعقودة في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٢٥ ، والمعدلة بالبروتوكول المؤرخ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦ ، على ان تتألف لجنة الافيون المركزية الدائمة من ثمانية اعضاء يعينهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفتهم الشخصية لمدة خمس سنوات.

٦٦٢ — وقد اعادت اللجنة ، في ٢٤ أيار (مايو) ١٩٦٥ ، انتخاب السير هاري فرينفيلد رئيسا ، والبروفسور بول رويتر نائبا للرئيس ، على ان يشغلا منصبيهما حتى اول اجتماع لها عام ١٩٦٦.

---

(١) E/SR.1359.

Digitized by UNOG Library

٦٦٣ — وتتألف هيئة الاشراف على المخدرات ، التي انشئت بموجب اتفاقية ٣١ تموز (يوليه) ١٩٣١ لتحديد صنع المخدرات وتنظيم توزيعها ، من أربعة اعضاء ، منهم عضوان تعينهما منظمة الصحة العالمية ، وعضو واحد تعينه لجنة المخدرات ، وعضو واحد تعينه لجنة الافيون المركزية الدائمة .

٦٦٤ — وقد اعادت هيئة الاشراف على المخدرات ، في ٢٤ أيار (مايو) ١٩٦٥ ، انتخاب البروفسور جورج جوائيمو غلو رئيسا ، والسيد ا . س . كريشنامورثي نائبا للرئيس ، على ان يشغلا منصبيهما حتى اول اجتماع لها عام ١٩٦٦ .

الفرع الرابع

انشاء علاقات مع منظمة البلدان المصدرة للبترول

٦٦٥ — قرر المجلس ، في دورته التاسعة والثلاثين ، (١) ، (القرار ١٠٥٣ (الدورة ٣٩) انشاء علاقات مع منظمة البلدان المصدرة للبترول (اوبيك) . ولهذا الغرض ، التمس من الامين العام ان يتخذ التدابير المناسبة لتأمين التبادل المماثل للمعلومات والوثائق ، وتمثيل منظمة البلدان المصدرة للبترول في الاجتماعات التي تعقدها هيئات الامم المتحدة والتي تعالج فيها المسائل ذات المصلحة المشتركة ، وكذلك للمشاورة والتعاون التقني بين منظمة البلدان المصدرة للبترول والامم المتحدة في المسائل ذات المصلحة المشتركة .

الفرع الخامس

وثائق المجلس

٦٦٦ — لفتت اللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق ، في تقريرها الثالث(E/4068)(٢) ، الفقرة ٣) ، نظر المجلس الى مشكلة عامة هي مشكلة التوزيع المتأخر للوثائق التي ترى اللجنة انها اثرت على اعمال المجلس خلال السنوات الماضية . ولاحظت اللجنة ان مداولاتها ، في دورتها في حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، قد تعطلت كثيرا لعدم توفر الوثائق المختلفة الاساسية لاعمالها اطلاقا ، او لعدم توفرها الا في بعض اللغات الرسمية ، او لانها لم تتوفر الا في مرحلة متأخرة .

---

(١) E/SR.1365 .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٤ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

٦٦٧ — وكانت الحالة فيما يتعلق بالوثائق لا تزال غير مرضية في دورة المجلس التاسعة والثلاثين. وقبل ان يقر المجلس جدول اعماله ، انهى امين المجلس اليه الحالة التي وصل اليها اعداد التقارير المختلفة التي ستجرى مناقشتها ، وتقدم كذلك ، في بيانه (١) ، بعدد من الاقتراحات الرامية الى تجنب تكرار مثل هذه الحالة في المستقبل .

٦٦٨ — وادت المناقشة التي دارت في المجلس فيما بعد الى اتخاذ قرار (١٠٩ ٥٩) (الدورة ٣٩) يتكون من ثلاثة اجزاء اخذ فيه المجلس بعين الاعتبار الملاحظات والاقتراحات التي ابدتها اللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق ، والبيان الذي ادلى به الامين العام في جلسة المجلس العامة ١٣٧٣ ، وتقرير رئيس المجلس عن اجتماع مكتب المجلس مع لجنة التنسيق الادارية (E/4090) (٢) ، والبيان والاقتراحات التي قدمها امين المجلس (E/4090) ، واعتقاده منه بضرورة قيام جميع المعنيين باتخاذ التدابير المناسبة لاصلاح الحالة التي توهم فعالية اعمالها ، التمس من الامين العام بأن يقدم اليه ، في دورته الاربعين ، اقتراحات ترمي الى تخفيض حجم الوثائق التي تقتضي نظره فيها ، مع مراعاة ضرورة تقديم الوثائق الاساسية بطريقة موجزة مستوعبة . وقرر المجلس ، تخفيفا لاثر الحالة المتعلقة بالوثائق ، السعي الى تنظيم اعماله بما يحقق توازنا افضل في توزيع بنود جدول اعماله بين دورتيه الرئيسيتين واتاحة الوقت الكافي لاعداد التقارير الخاصة كي يفسح توزيعا افضل لاعباء الامانة العامة طوال السنة . والتمس كذلك من الامين العام : العمل على ان تكون المعلومات الواردة في الوثائق المقدمة الى المجلس حيثما ومتى امكن ، من نوع تستفيد منه الحكومات في تحديد طبيعة التدابير التي قد ترى اتخاذها مناسبا ؛ وان يعد للتقارير الطويلة والدراسات التقنية المفصلة موجزات ومقررات ملائمة ؛ وان يبذل كل الجهود لكي تكون الوثائق المقدمة الى المجلس متاحة للدول الاعضاء في الوقت المناسب بلغات المجلس الرسمية ، وذلك وفقا لاحكام النظام الداخلي القائم .

٦٦٩ — والتمس المجلس من الامين العام كذلك ان يقدم اليه في كل دورة ، لموافقته قائمة موجزة بالتقارير الاساسية التي تضعها الامانة العامة وتعرض على المجلس في دورته المقبلة ، مع بيان بالتواريخ المعتملة لصدور تلك التقارير ، وكذلك قائمة بتلك الوثائق التي لن توزع في الوقت الملائم .

٦٧٠ — والتمس المجلس من الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ان تقدم ، اذا لم تفعل ذلك ، ابتداء من الدورة الحادية والاربعين ، مع تقاريرها السنوية الى المجلس ، تقريرا تحليليا موجزا عن التطورات والنشاطات الاساسية والادارية المتعلقة بمنظماتها الخاصة ، اثناء الفترة المستعرضة ، والتي تبدو ذات اهمية خاصة للمجلس ، وان تضمن تلك التقارير ، عند الاقتضاء ، التوصيات المناسبة لما يمكن للمجلس اتخاذه من تدابير بغية تأمين سرعة تحقيق اهداف العقد الانمائي

---

(١) E/SR.1364 و E/L.1075.

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٤ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

وتعزيز نشاطات اسرة مؤسسات الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان .

٦٧١ — ودعيت الحكومات ، بدورها الى بذل جميع الجهود لالتزام المواعيد التي حددها المجلس او الامين العام لتقديم الردود على قوائم الاسئلة او التفسيرات او الملاحظات الاخرى ، واعرب المجلس عن الامل في ان تساعده الجمعية العامة على بلوغ الاهداف المحددة في قراره .

٦٧٢ — وقرر المجلس ان يستعرض ، في دورته الحادية والاربعين ، التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار . والتمس ، في الوقت ذاته ، من الامين العام ان يقوم ، بالتشاور مع اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية وبالاستعانة بما يبدو له مناسبا من مساعدة خارجية باتاحة المجال ، في وقت مبكر ، لدراسة مشاكل توفير الوثائق التي ينبغي ان يبحثها المجلس ، ولا سيما تعليل الترتيبات الآلية والتنايمية القائمة . وقد طلب الى الامين العام ان يقدم نتائج تلك الدراسة ، مع ملاحظاته وتوصياته الخاصة ، الى اللجنة الاستشارية ، وان يقدم تقريرا الى المجلس في اقرب وقت ممكن .

٦٧٣ — وجاء في بيان عن الآثار المالية للقرار (E/AC.24/L.275) ، ان الامين العام ينوي اجراء الدراسة المذكورة اعلاه بالرجوع اولا الى دائرة التنظيم الاداري التي تستعين بدورها ، في مسائل الترتيبات الالية ، الى الشركات المتخصصة في انتاج الات النسخ .

٦٧٤ — واخيرا التمس المجلس من الامين العام ان يستعرض التسهيلات القائمة لنشر وتوزيع تقاريره ودراساته عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وان يقدم اقتراحات ، عند اللزوم ، لتحسين تلك التسهيلات بغية جعل منشورات الامم المتحدة هذه اسرع توفرا للمعنيين ، ولا سيما الحكومات ، ووكالات التخطيط ، والهيئات الاختصاصية .

الفـــرع السادس

برنامج المؤتمرات والاجتماعات لعـــام ١٩٦٦

٦٧٥ — اعتمد المجلس مؤقتا ، في دورته التاسعة والثلاثين (١) ، بناء على توصية اللجنة المؤقتة لبرنامج المؤتمرات ، جدول المؤتمرات والاجتماعات لعام ١٩٦٦ (٢) ؛ على ان يخضع ذلك الجدول لاعادة النظر في الدورة التاسعة والثلاثين المستأنفة في ضوء اي قرار تتخذه الجمعية العامة بهذا الشأن وعندما تتوفر معلومات اضافية عن برنامج اجتماعات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء لعام ١٩٦٦ .

---

(١) E/SR. 1393.

(٢) للاطلاع على جدول المؤتمرات الذي اعتمده المجلس مؤقتا ، انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١ ، " القرارات الاخرى التي اتخذها المجلس ".

Digitized by UNOG Library

الفرع السابع

تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية

٦٧٦ — يتضمن هذا الفرع ، الذي اضيف الى التقرير بمقتضى قرار المجلس ٤٥٠ (الدورة ١٤) ، سجلا بالردود الواردة من الحكومات حول تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس في المسائل الاقتصادية والاجتماعية . وهو لا يتضمن اية معلومات عن موضوع الردود ، وانما يشير الى فروع التقرير المختلفة والى الوثائق الاخرى التي تقدم هذه المعلومات . كما انه لا يتضمن بيانا بالمعلومات الواردة من الحكومات ، عسب الاجراءات العادية ، لتستخدم في المنشورات الدورية التي يصدرها المكتب الاحصائي بالامم المتحدة .

٦٧٧ — وعملا بقرار المجلس المتخذ في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٥ (١) ، دعا الامين العام الحكومات الى تقديم آرائها عن اعادة النظر في دور ومهام المجلس وتقييمها . وقد عرضت على المجلس في دورته التاسعة والثلاثين (٢) ، الوثيقة E/4052 و Add.1-6، المتضمنة ردود ٢٢ حكومة كانت قد استجابت الى طلب الامين العام حتى ٢٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥ .

٦٧٨ — ورغبة في تيسير تقييم الاتجاهات الاقتصادية العالمية الراهنة والمنتظرة ، ارسلت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ قائمة الاسئلة السنوية المتعلقة بالاتجاهات والمشاكل والسياسات الاقتصادية الى حكومات جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة والدول غير الاعضاء التي تشارك في اعمال اللجان الاقتصادية ، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٢٠ باء (الدورة ٦) ، ولقرارات المجلس ٢٢١ باء (الدورة ٩) ، و ٢٦٠ (الدورة ١١) ، و ٣٧١ باء (الدورة ١٣) ، و ٦٥٤ جيم (الدورة ٢٤) . واستعين بالردود على قائمة الاسئلة في اعداد الجزء الثاني من " دراسة الاحوال الاقتصادية العالمية ، ١٩٦٤ " (E/4047/Rev.1) (٣) . ووردت الردود من خمسين بلدا .

٦٧٩ — وتنفيذا لقرار الجمعية العامة ١٧١١ (الدورة ١٦) ولقراري المجلس ٧٨٠ (الدورة ٣٠) و ١٢٢٣ (الدورة ٣٤) ، ارسلت الى حكومات جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة والدول غير الاعضاء التي تشارك في اعمال اللجان الاقتصادية الاقليمية قائمة الاسئلة السنوية عن التدفق الدولي لرؤوس الاموال الطويلة الاجل والتمويلات الرسمية . وقد استخدمت الردود الواردة على هذه القائمة الموضوعة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ، في اعداد

---

(١) E/SR.1363 .
(٢) انظر الفصل الثاني من هذا التقرير .
(٣) انظر الفرع الاول من الفصل الرابع من هذا التقرير .

Digitized by UNOG Library

التقرير المعنون ' التدفق الدولي لرؤوس الاموال المطويلة الاجل والتبرعات الرسمية ، ١٩٦١ — ١٩٦٤ ' (E/4079)والمقدم الى المجلس في دورته التاسعة والثلاثين (١) . وورد ت الردود من ثلاثة وخمسين بلدا .

٦٨٠ — وعملا بقرار المجلس ١٠٢٦ (الدورة ٣٧) بشأن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح ، وقرار الجمعية العامة ١٩٣١ (الدورة ١٨) بشأن تحويل الموارد المتوفرة نتيجة لنزع السلاح الى الحاجات السلمية ، وللقرارات السابقة للمجلس والجمعية العامة بشأن هاتين المسألتين ، ارسلت ، في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ ، الى حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة مذكرة شفوية تدعوها الى تقديم المعلومات المتصلة بالتقارير التي يعدها الامين العام بموجب القرارات السالفة. ونشرت الردود الواردة في تقرير للامين العام(E/ 4042) قدمه الى المجلس في دورته التاسعة والثلاثين (٢) . وقد وردت الردود من ثمانية وعشرين بلدا .

٦٨١ — وعملا بقرار الجمعية العامة ١٨٣٠ (الدورة ١٧) بشأن موضوع التضخم في البلدان المتنامية ، ارسلت قائمة اسئلة في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ الى حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة والى الدول غير الاعضاء بغية جمع المعلومات والاختبارات ولمعرفة الاراء بشأن الروابط المتعلقة بهذه المشكلة وطريقة حلها . ونشرت الردود في تقرير مرحلي (E/4053) قدم الى المجلس في دورته التاسعة والثلاثين ، وكذلك في اضافات لاحقة نشرت فيما بعد (٣) . وقد وردت الردود من ثمانية وعشرين بلدا .

٦٨٢ — ومنذ اتخاذ قرار المجلس ٢٢٦ دال (الدورة ٩) و ٢٧٨ باء ، ثانيا (الدورة ١٣) ، وقرار الجمعية العامة ٨٢٤ (الدورة ٨) ، يقوم الامين العام من حين الى آخر بتوجيه تعاميم ورسائل خاصة الى الحكومات ، يسألها فيها ان توافيه بنصوص الاتفاقيات الضريبية الدولية وبمعلومات عن مركزها الراهن . وقد انهي الى الامين العام ان حكومات الدول التالية قد عقدت ، منذ اول حزيران (يونيه) ١٩٦٤ ، اتفاقات ضريبية بالنيابة عن بلادها او عن اقاليم تتصل بالمسؤولية عن علاقاتها الدولية : تايلاند ، وجامايكا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، والسويد ، والفيليبين ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية . وقد نشرت نصوص هذه الاتفاقيات والمعلومات في سلسلة ' الاتفاقيات الضريبية الدولية ' .

---

(١) انظر الفرع الاول من الفصل التاسع من هذا التقرير .
(٢) انظر الفصل الثالث .
(٣) انظر الفرع الثاني من الفصل الرابع .

Digitized by UNOG Library

٦٨٣ — وتتضمن الوثيقة E/4066 وAdd.1 (١) المعلومات الواردة من الحكومات تنفيذ القرار المجلس ١٠٣٤ (الدورة ٣٧) والمتعلقة بمسألة الاجراءات التي ينبغي اتباعها لتعديل اتفاقية السير على الطرق وبروتوكول علامات واشارات الطرق .

٦٨٤ — وفي ميدان حقوق الانسان (٢) ، تضمنت " حولية حقوق الانسان لعام ١٩٦٢ "، المعدة بموجب قرارى المجلس ٣٠٣ ط‌ (الدورة ١١) و ٦٨٣ دال (الدورة ٢٦) ، معلومات تتعلق بالتداورات الدستورية والتشريعية والقضائية في ست وثمانين دولة . وقد ساهمت سبعون حكومة في مواد هذا الكتاب .

٦٨٥ — وحتى حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، قدمت سبع وستون حكومة تقارير دورية عن حقوق الانسان تتناول الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٢ ، وذلك تنفيذا لقرار المجلس ٦٢٤ (الدورة ٢٢) و٨٨٨ (الدورة ٣٤) . وجرى تعميم الموجزات التي اعدها الامين العام لهذه التقارير في الوثائق E/CN.4/860 وAdd. 1-10.

٦٨٦ — وتضمن التقرير السنوي الرابع عن حرية الاعلام (E/CN.4/818 وAdd.11-2) الذى قدمته الامين العام الى لجنة حقوق الانسان في دورتها الواحدة والعشرين ، عملا بقرار المجلس ٧١٨ (الدورة ٢٧) ، معلومات عن خمسة واربعين بلدا ؛ وقد قدمت ثلاث واربعون حكومة المعلومات لهذا التقرير .

٦٨٧ — وبلغ عدد الدول التي صدقت على الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين او انضمت اليها ، حتى حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، سبعا واربعين دولة .

٦٨٨ — وبلغ عدد الدول التي صدقت على الاتفاقية المتعلقة بمركز عديمي الجنسية او انضمت اليها ، حتى ذلك التاريخ ، ثماني عشرة دولة .

٦٨٩ — وفيما يتعلق بقرار المجلس ٧٢٨ دال (الدورة ٢٨)، بلغ عدد الدول التي صدقت ، حتى حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، على اتفاقية العمل الدولية (رقم ١١١) لعام ١٩٥٨ بشأن التمييز في العمل والمهنة احدى وخمسين دولة .

٦٩٠ — وفيما يتعلق بقرار المجلس ٨٢١ خامسا ، باء (الدورة ٣٢) ، بلغ عدد الدول التي صدقت ، حتى حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، على اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٦٠ لمكافحة التمييز في التعليم ، ثلاثين دولة .

٦٩١ — وبناء على التوصية الواردة في قرار المجلس ٨١٠ (الدورة ٣٤) ، قامت الجمعية

---

(١) انظر الفرع السادس من الفصل الرابع عشر من هذا التقرير .
(٢) انظر الفصل الثالث عشر من هذا التقرير .

Digitized by UNOG Library

العامة ، في قرارها ١٨٤١ (الدورة ١٧) ، بدعوة الدول التي لم تصبح بعد اطرافا في اتفاقية الرق لعام ١٩٢٦ واتفاقية عام ١٩٥٦ التكميلية ، الى ان تصبح اطرافا فيها ، كما حثت الجمعية جميع الدول الاطراف في الاتفاقيتين على التعاون التام في تنفيذ احكامهما . وحتى حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، بلغ عدد الدول الاطراف في اتفاقية عام ١٩٥٦ التكميلية احدى وستين دولة ، ان صدقت على الاتفاقية او انضمت اليها ، خلال السنة المستعرضة ، ست دول جديدة .

٦٩٢ — ووفقا لقرار المجلس ٦٦٠ (الدورة ٣٦) عن الرق عمم الامين العام قائمة اسئلة عن الرق ، وفحصها بالتشاور مع المقرر الخاص لمسألة الرق ، على الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، او الاعضاء في الوكالات المتخصصة ، والمنظمات غير الحكومية المعنية ذات المركز الاستشاري . وحتى ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٥ ، اجابت احدى وخمسون حكومة على تلك القائمة . وقد نشرت الردود الواردة في التقرير (E/4056) الذي قدمه المقرر الخاص الى المجلس في دورته التاسعة والثلاثين . ووزعت في المجلس ردود اخرى في اضافات للوثيقة E/ 4056 .

٦٩٣ — وفيما يتعلق بالقرار ٨٨٨ دال (الدورة ٣٤) الذي اقر فيه المجلس قرار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات باجراء دراسة عن التمييز ضد المولودين لغير زواج ، فقد قدمت ثلاث وسبعون حكومة ، حتى حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، معلومات لاستخدامها في تلك الدراسة .

٦٩٤ — وفيما يتعلق بالقرار ٩٥٨ جيم (الدورة ٣٦) ، الذي اقر فيه المجلس قرار اللجنة الفرعية القاضي باجراء دراسة المساواة في اقامة العدل ، فقد تقدمت ست وثلاثون حكومة ، حتى حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، بالمعلومات اللازمة لاستخدامها في الدراسة .

٦٩٥ — ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٧ (الدورة ١٧) بشأن تظاهرات التفرقة العنصرية والتعصب القومي والديني ، قدم الامين العام الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة تقريرا (A/ 5473 و Add.1-2 و A/5703 و 2 - 1 Add.) عن التدابير التي اتخذتها الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية المعنية تنفيذا للقرار .

٦٩٦ — ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٤٣ باء (الدورة ١٧) و ١٩٦٠ (الدورة ١٨) ، احال الامين العام الى الدول الاعضاء الوثيقة التفسيرية التي اعدها (A/5411) (١) عن تدابير تنفيذ مشروعي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ، ونص مواد مشروعي العهدين التي اقرتها اللجنة الثالثة في دورات الجمعية العامة المتتالية من الحادية عشرة حتى الثامنة عشرة ، مع محاضر المناقشات التي دارت في اللجنة الثالثة بشأن تدابير التنفيذ ، وذلك لابداء ملاحظاتها . وبلغ عدد الحكومات التي قدمت ملاحظاتها ، في حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، ست عشرة حكومة (A/5411 /Add.1-2 (١) و A/5702 و Add.1) .

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة عشرة ، المرفقات ، البند ٤٨ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

٦٩٧ — وقد التمست الجمعية العامة ، في قرارها ١٩٠٥ (الدورة ١٨) ، من الامين العام والوكالات المتخصصة تأمين تداول اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله تداولا فوريا واسع النطاق . كما دعت الجمعية حكومات الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية المعنية الى اعلام الامين العام عن التدابير التي تتخذها التزاما منها للاعلان . فقدم الامين العام تقريرا مرحليا (E/4023) الى المجلس في دورته التاسعة والثلاثين . وتتضمن الوثائق A/5693 و Add.1-4 و A/ 5698 / Add. 1/Corr.1 تقريرا عن التدابير التي اتخذتها الحكومات والوكالات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في هذا الشأن .

٦٩٨ — ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٦٥ (الدورة ١٨) بشأن التدابير الرامية الى اشراب الشباب مثل السلم والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب ، دعيت الدول الاعضاء الى موافاة الامين العام بآرائها عن الاعلان المقترح . وبلغ عدد البلدان التي تقدمت بآرائها ، حتى حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، تسعة عشر بلدا (A/5738 و Add. 1) .

٦٩٩ — وفيما يتعلق بقراري الجمعية العامة ٦٤٠ (الدورة ٧) و ٧٦٣ (الدورة ٨) ، وقرارات المجلس ٥٠٤ هاء (الدورة ١٦) و ٥٤٧ باء (الدورة ١٨) و ٦٥٢ باء (الدورة ٢٤) ، بلغ عدد الدول الموقعة على اتفاقية حقوق المرأة السياسية ، حتى اول حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، اثنتين واربعين دولة ، والمصدقة عليها او المنضمة اليها اربعا واربعين دولة . وقد انضمت الى الاتفاقية خلال السنة المستعرضة دولتان .

٧٠٠ — وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ١٠٤٠ (الدورة ١١) وقرار المجلس ٦٥٢ واو (الدورة ٢٤) ، بلغ عدد الدول الموقعة على اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة ، حتى اول حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، خمسا وعشرين دولة ، والمصدقة عليها او المنضمة اليها احدى وثلاثين دولة . وقد انضمت الى الاتفاقية خلال السنة المستعرضة دولتان .

٧٠١ — وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ١٧٦٢ ألف (الدورة ١٧) ، بلغ عدد الدول الموقعة على اتفاقية الرضا بالزواج والحد الادنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج ، حتى اول حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، تسع عشرة دولة ، والمصدقة عليها والمنضمة اليها اربع عشرة دولة . وقد صدقت على الاتفاقية او انضمت اليها ، خلال السنة المستعرضة ، احدى عشرة دولة . وقد بدأ نفاذها في ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ .

٧٠٢ — وقد ارسلت اربع حكومات ، الى الامين العام ، معلومات عن التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقية حقوق المرأة السياسية باعتبارها اطرافا فيها ، وذلك عملا بقرار المجلس ٥٠٤ هاء (الدورة ١٦) . وارسلت الى الامين العام ردود خمس وخمسين حكومة دولة عضو عملا بقرار المجلس ٦٦١ باء (الدورة ٣٦) المتعلق بتنفيذ المبادىء الواردة في تلك الاتفاقية من قبل دول اعضاء في الامم المتحدة ، سواء كانت اطرافا او لم تكن في الاتفاقية . وقد ادرجت الردود ، التي وردت بمقتضى

Digitized by UNOG Library

القرارين ، في الوثيقتين E/CN.6/360/Add.3-4 و E/CN.6/430 و Add.1 ، على التوالي ، وقدمت الى لجنة مركز المرأة في دورتها الثامنة عشرة .

٧٠٣ — ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٢١ (الدورة ١٨) ، قدمت ثلاثون حكومة ، واربع وكالات متخصصة ، وست عشرة منظمة غير حكومية ملاحظاتها واقتراحاتها بشأن المبادىء التي يمكن ادخالها في مشروع اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة . وادرجت هذه الملاحظات والاقتراحات في وثيقة (E/CN.6/426 و Add.1-2) قدمت الى لجنة مركز المرأة في دورتها الثامنة عشرة .

٧٠٤ — وعملا بقرار الجمعية العامة ١٧٧٧ (الدورة ١٧) ، وقرار المجلس ٩٦١ واو (الدورة ٣٦) ، وقرار لجنة مركز المرأة ١٠ (الدورة ١٧) ، قدمت خمس وثلاثون حكومة ، واربع وكالات متخصصة ، وتسع عشرة منظمة غير حكومية الى الامين العام ردودا على استفساراته عن وضع برنامج طويل الاجل من اجل تقدم المرأة . وقد ادرجت تلك الردود في وثيقة E/CN.6/435 و Add.1-5 قدمت الى لجنة مركز المرأة في دورتها الثامنة عشرة .

٧٠٥ — ويجرى الان اعداد تقارير تتضمن معلومات تتعلق بتنفيذ توصيات متعلقة بمراقبة المخدرات ستقدم الى الدورة العشرين للجنة المخدرات التي تنعقد في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ . وستدرج المعلومات في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرون .

٧٠٦ — ودعا المجلس الامين العام ، في القرار ١٠٣٨ (الدورة ٣٧) ، ان " يتابع ، على وجه الاستعجال ، مع الحكومات ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات غير الحكومية المشاورات التي طلبت الجمعية العامة اجراءها القرار ١٩٤٣ (الدورة ١٨) بشأن امكانية تنظيم حملة عالمية " لمكافحة الجوع والمرض والجهل والقيام بها ، و " الخطط التي يمكن اعتمادها لهذا الغرض " . وتتضمن الوثيقة E/4034 (١) معلومات عن ردود الحكومات على طلب الامين العام ابداء ملاحظاتها على قرار المجلس ١٠٣٨ (الدورة ٣٧) .

---

(١) انظر الفرع التاسع من الفصل الخامس عشر من هذا التقرير .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن عشر

برامج الاعمال والآثار المالية

— ٥ —

الفرع الاول

برامج الاعمال في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان

٧٠٧ — عملا بقرار الجمعية العامة ١٧١٧ (الدورة ١٧) بشأن السياسة التكاملية للبرامج والميزانية ، وبقرارات المجلس ١٣٦ (الدورة ٢٥) الجزء الثاني و ١٦٠ (الدورة ٣٦) و ١٠٤٦ (الدورة ٣٧) ، عرضت على المجلس ، في دورته التاسعة والثلاثين (١) ، مذكرة للامين العام عن برامج الاعمال وموارد الميزانية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان (E/4070 و Add.1) (٢) ، تبين المجالات الرئيسية لمسؤولية ونشاط مختلف وحدات الامانة العامة المعنية بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية ، وتبين ، في سلسلة من الجداول الموجزة عن السنوات ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٦ الموارد المخصصة لكل مجال رئيسي من مجالات العمل في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان ، وكذلك مصدر الاموال ، سواء كان هذا المصدر الميزانية العادية — بما في ذلك ميزانية برنامج الامم المتحدة العادي للمساعدة التقنية — ، او البرنامج الموسع للمساعدة التقنية ، او الصندوق الخاص . وعرض على المجلس كذلك ، عند بحثه برنامج الاعمال ، تقرير موجز (E/4033) (٣) قدم وفقا لقرار المجلس ١٨٤ اولا (الدورة ٣٦) عن نشاطات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ضمن اطار العقد الانمائي . وكان الامين العام ، عملا بقرار المجلس ١٠٤٦ (الدورة ٣٧) قد قدم الى المجلس في دورته الثامنة والثلاثين (٤) تقريرا مرحليا (E/4011) (٥) اعلمه فيه بالطريقة التي يزمع بها عرض برنامج الاعمال .

---

(١) E/SR.1396; E/AC.24/ SR.280,288 - 290 .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٣٥ من جدول الاعمال .

(٣) المرجع الاخير ، البند ٢ من جدول الاعمال .

(٤) E/SR.1356.

(٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات البند ٦ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

٧٠٨ — ولاحظت اللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق في تقريرها الثالث(E/4068) (١) بشأن مذكرة الامين العام (E/ 4070 Add.1)التي عرض عليها مشروع مؤقت بها ، انه يصح للمجلس عند دراسته هذه المذكرة ان يعير الاهتمام الحق لمسألة كفاية خدمات الامانة العامة ومساندتها بما في ذلك اليد العاملة والتنظيم اللازمين للقيام بالنشاطات المزمعة . ورأت اللجنة ان التبنيد على اساس الوحدات التنظيمية لا يبين بكفاية العلاقة الوظيفية بين بعض النشاطات التي تقدم بها الوحدات المختلفة . غير انه يحتمل ان يكون ذلك كل ما يمكن عمله في الوقت الحاضر لانه يتناسب مع الطرق المستخدمة في اعداد مشروع الميزانية . ويبدو بالاضافة الى ذلك ان النشاطات الدائمة والبنود المعينة لفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٦ لم تحدد بالقدر الكافي لاعطاء صورة دقيقة عن البرنامج .

٧٠٩ — وتضمن التقرير السادس للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الى الجمعية العامة في دورتها العشرين (A/6007) (٢) اشارة الى السياسة المنظمة لمشروع ميزانية عام ١٩٦٦ . وقد عرض على المجلس كذلك مقتطف عن هذا التقرير (E/4092) . وذكرت اللجنة الاستشارية ، في تصديرها لمشروع ميزانية عام ١٩٦٦ ، ان الامين العام قد اشار الى انه قد استرشد اساسا بنفس الاعتبارات التي طبقت على مشروع عام ١٩٦٥ وانه ، وان كان لا يزال كثير القلق بشأن المشاكل المالية التي تواجه المنظمة ، فلا يسعه الا ان يعرض على الدول الاعضاء الحد الادنى من الحاجات التي تعتبر ، في رأيه ، ضرورية لتلبية الطلبات المتزايدة التي تواجهها الامانة العامة ، ولذلك فقد توخى الامين العام تحقيق زيادة عامة في مستوى الموارد لعام ١٩٦٦ لتعزيز النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة لتأمين توسع رئيسي لمركز الانماء الصناعي .وفيما عدا ذلك ، فان الزيادة في الموارد معتدلة ، وتتناول اساسا الاعمال المتعلقة بمسائل السكان ، والمساكن ، والبناء ، والتخطيط ، وكذلك تخطيط وتمويل الانماء ؛ وهي مجالات ، دعت الهيئات الرئيسية ، بما في ذلك الجمعية العامة ، الامانة العامة بشدة الى تنمية نشاطاتها خارج حدود مواردها الحاضرة .

٧١٠ — وذكرت اللجنة الاستشارية ، في تقريرها السادس في معرض التعليق على بيان الامين العام ، انها موافقة على اقتراحه بوجوب منح اولوية عالية الى الاحتياجات من الموظفين للقيام بالاعمال الجديدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ورأت ان تقديم برنامج الاعمال في جزئين مترابطين يشكل تحسنا بالنسبة الى النظام القديم الذي كان يعرض البرنامج بموجبه دون اية اشارة الى الاثار المالية الا في حالة النشاطات الجديدة . واعربت عن الامل في ان يصبح الجزآن في المستقبل اوثق تكاملا ، لكي تظهر بوضوح مقدار ضخامة الموارد المتوفرة او المطلوبة لبعض ميادين العمل والبرامج والمشاريع ، وتسهيلا لوضع الاولويات على المجلس والجمعية العامة .

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٤ من جدول الاعمال .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العشرون ، الملحق رقم ٧ .

Digitized by UNOG Library

ورأت اللجنة ان من مزايا عرض البرامج في تصنيف وظيفي يظهر النفقات، تسهيل المقارنة مع برامج وميزانيات الوكالات المتخصصة .

٧١١ — وشن الامين العام الوكيل للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، في سياق عرض تقرير برنامج الاعمال وموارد الميزانية (E/4070 و Add.1) الى المجلس (١) ، انه اصبح الآن ممكنا ايجاد علاقة ما ، على بدائيتها ، بين البرامج والموارد المتوفرة ، وبيان بعض الاتجاهات التي يحتمل انها لم تكن بارزة الوضوح سابقا . وتظهر الجداول الواردة في مرفق مذكرة الامين العام (E/4070/Add.1) خاصة كيفية نمو موارد الميزانية العادية بالنسبة الى الموارد خارج الميزانية ، وتهيء اساسا لمقارنة نمو النفقات المخصصة للابحاث مع نمو النفقات المخصصة للتدابير العملية في الخارج . ويستطيع المجلس ، بفضل تلك المعلومات ، ان يدرس دون شك بطريقة اجدى من الماضي تنظيم العمل وسيره . وبالرغم من طابعها المؤقت ، فقد كانت مشجعة على مواصلة بذل الجهود لتحسين عرض موارد الميزانية والارقام المتعلقة بالبرنامج . وينبغي ان يتضمن برنامج الاعمال ، في المستقبل ، اشارة الى الموارد المتوفرة وبيانا بالمشاريع التي تمولها تلك الموارد ، مع وصف محدد موجز لكل مشروع وتصنيف يبين المشاريع التي يمكن الاضطلاع بها ضمن فترة مالية محددة والمشاريع التي يفضل تحديد مدة اطول لانجازها . وعلى ذلك الاساس يمكن للمجلس ان يدرس بمزيد من التفصيل المشكلة الشائكة للاولويات وان يقرر النشاطات التي ينبغي الاضطلاع بها فورا والمشاريع التي يمكن ان تسير ببطء نحو النضوج . ورأى الامين العام الوكيل انه ينبغي الا يكون برنامج الاعمال مجرد وثيقة اعلامية ؛ بل اداة عمل لمساعدة المجلس على المساهمة في تحسين اجراءات الميزانية ومساعدة الهيئات التي لها مسؤولية اكثر مباشرة في مسألة اجراءات الميزانية على ممارسة سلطة التقرير والمراقبة التي تتمتع بها لكي يكون مفعولها افضل . واشارت الى ان اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، قد رأت ذاتها ، في الملاحظات التي ابدتها ، ان العرض الموجز للبرنامج والميزانية هو من الاهمية بحيث يبرر تعديل شكل الميزانية (E/4092 ، النبذة ٧٨) . واضاف انه قد يكون من الفائدة التفكير باتباع اسلوب مستقل لشؤون الادارة والميزانية المتعلقة باعمال الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وانه ربما وجب تكييف قواعد الادارة والميزانية مع المسؤوليات الجديدة والشديدة التنوع التي تتحملها وحدات الامانة العامة العاملة في هذين الميدانين . ولو اعتمدت طريقة لعرض برنامج الاعمال تتسم بمزيد من الصفة الوظيفية ، لكان من الايسر وضعها على اساس سنتين ، على ان يكون وضع الاولويات واعادة النظر فيها بطريقة تسهل مناقشتها على اية هيئة ذات مسؤولية في الامر . واخيرا ، اشار الامين العام الوكيل ، بشأن المبادرة التي اتخذها المجلس في مسألة عرض ميزانيات وبرامج الوكالات المتخصصة ، الى اقتراح تقدمت له لجنة التنسيق الادارية بان يتلقى المجلس وثيقة تبين نفقات المنظمات المختلفة وتقوم بطريقة معينة تمكن الربط فورا بين تلك النفقات والاهداف الرئيسية المنشودة (٢)

---

(١) E/AC.24/SR.280 و E/AC.24/L.266 .

(٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٤ من جدول الاعمال ، الوثيقة E/4029 ، النبذة ٨٤ .

Digitized by UNOG Library

الامر الذى يوفر للمجلس مصدرا جديدا قيما للمعلومات يوسع الاساس الذى ترتكن عليه توصياتـــه ويعطيها نطاقا اوسع.

٧١٢ — وابدى المجلس ، في مناقشته ، ادراكه بان بعض التقدم قد احرز في وضع برنامـــج اعمال يستجيب لحاجات في المرحلة الجارية ، ولكنه رأى ان مذكرة الامين العام (E/4070 Add.1) تستوف بحث العلاقة العضوية بين النشاطات وآثارها المالية . وابدى الاسف لعدم توفر اية معلومات لم الى الان عن طبيعة ومدة وتحديد موعد كل مشروع وعن العلاقة بين المشاريع . واعرب عن الامل فـي ان يقدم الامين العام عام ١٩٦٦ تقريرا اوفى عن برنامج الاعمال وموارد الميزانية .

٧١٣ — وبناء على توصية لجنة التنسيق ، اتخذ المجلس قرارا (القرار ١٠٩٣ (الدورة ٣٩) لاحظ فيه التعليقات التي ابديت على برنامج الاعمال في التقرير الثالث للجنة الخاصة المعنية بالتنسيـق (E/4068) ، ورأى انه ينبغي الحصول على معلومات اوفى بشأن المشاريع المختلفة . واكد من جديد الاهمية التي يعلقها على امكانية تقديم برنامج اعمال لمدة سنتين قابل للتكييف دوريا مع الـــدورة السنوية للميزانية ، والتمس من الامين العام ان يعد برنامج اعمال يشمل مختلف وحدات ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، بما فيها امانات اللجان الاقتصادية الاقليمية ، وشعبة حقوق الانســان ، وشعبة المخدرات ، وان يقدم عن كل مشروع رئيسي وصفا كاملا لغرضه ونطاقة وتوقيته مع التأكيد الخـاص على الاعمال التي ستنفذ في عام ١٩٦٦ وعام ١٩٦٧ . والتمس من اللجنة الخاصة المعنية بالتنسيـق بعد تشكيلها الجديد بمقتضى احكام القرار ١٠٩٠ زاى (الدورة ٣٩) ، ان تجتمع في ايار (مايو) ١٩٦٦ لبحث برنامج الاعمال بالتفصيل ، في ضوء مشروع ميزانية عام ١٩٦٧ ، وان تقدم تقريرا اليـه في دورته الحادية والاربعين . واوصى بدعوة رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانيـــة الى حضور اجتماعات اللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق الجديدة وان يتاح تقرير اللجنة الخاصة للجنة الاستشارية حينما تستعرض مشروع ميزانية عام ١٩٦٧ . واخيرا ، التمس المجلس من اللجنة الاستشارية ان تواصل موافاة المجلس ، في دوراته الصيفية ، بملاحظاتها على النواحي الادارية والمالية للنشاطات المضطلع بها في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي وميدان حقوق الانسان .

الفرع الثاني

الاثـــار الماليـــة لقـرارات المجلس

٧١٤ — اجرى المجلس ، في بداية دورته التاسعة والثلاثين ، بحثا اوليا للآثار الماليـــــة لقراراته (١) . وعرض عليه بيان للامين العام (E/4082) يتعلق بمستوى مشروع ميزانية عام ١٩٦٦ ويحدد السياسة التي ستتبع في تقديم مشروع معدل عن ذلك العام . وتتضمن تلك الوثيقة الآثار الماليـــة لقرارات لجان المجلس التي اجتمعت خلال عام ١٩٦٥ وهي اثار اخذت بعين الاعتبار ، الى حد كبير في التقديرات الاولية لميزانية عام ١٩٦٦ . وقد عرض على المجلس ، بالاضافة الى ذلك ، تقرير اللجنة

---

(١) E/ SR. 1368.

Digitized by UNOG Library

الخاصة المعنية بالتنسيق (E/4068) (١) الذى تناول اعداد وثيقة موجزة عن برنامج وميزانية نشاطات الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي وميدان حقوق الانسان ونظرا لاهمية الموضوع وتشعبه راى انه يمكن في دورة المجلس التاسعة والثلاثين النظر في انشاء لجنة لدراسة تلك المسألة بعمق .

٧١٥ — وعرضت على المجلس كذلك مذكرة للامين العام (E/4070 وAdd.1) (٢) عرض فيها برنامج اعمال الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي وميدان حقوق الانسان وفقا للموحدات التنظيمية ، ولكن بما انه لم يحصل بعد على مرفق ذلك التقرير ، الذى يبين الموارد المخصصة لكل وحدة ، فقد قرر وقف مناقشته للاثار المالية الى حين ورود تلك الوثيقة . ولكن اشير قبل وقف المناقشة الاولية الى انه على المجلس اتخاذ قرارات بشأن الاولويات في ضوء معرفته بالموارد المتوفرة . وقيل انه ينبغي للمجلس ان لا يقصر بحثه في الآثار المالية على القرارات التي يتخذها المجلس وهيئاته الفرعية بل عليه ان يأخذ بعين الاعتبار جميع النفقات المرتبطة بالنشاطات المتعلقة ببرنامج الاعمال .

٧١٦ — وعاد المجلس ، في سياق الدورة ، الى النظر في ملاحظات اللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق ، والى عرض الامين العام لبرنامج الاعمال والموارد ، والى ملاحظات اللجنة الاستشارية المتعلقة باهمية العرض الموجز للبرنامج والميزانية . وانتهت المناقشة باتخاذ القرار ١٠٦٣ (الدورة ٣٦) الذى التمس فيه المجلس ، كما اشير في البندة ٧١٣ أعلاه ، من اللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق ، بعد اعادة تشكيلها ، ان تجتمع في ايار (مايو) ١٩٦٦ لتدرس بالتفصيل برنامج الاعمال في ضوء مشروع ميزانية عام ١٩٦٧ وان تقدم تقريرا بذلك الى المجلس في دورته الحادية والاربعين . واوصى المجلس بأن يحضر رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ذلك الاجتماع ، وان يتاح ، من ناحية اخرى ، تقرير اللجنة الخاصة الى اللجنة الاستشارية بمناسبة دراستها لمشروع ميزانية عام ١٩٦٧ . فيتاح بذلك للمجلس في دورته الحادية والاربعين تقرير كل من اللجنة الاستشارية واللجنة الخاصة .

٧١٧ — وقرب انتهاء الدورة ووفقا للمادة ٣٤ من نظامه الداخلي ، استعرض المجلس ، جدولان موجزا لمختلف البيانات المتعلقة بالاثار المالية التي عرضت اثناء الدورة ، وذلك قبل اتخاذ اى قرار ينطوى على نفقات اضافية . وقد ذكر ان المجلس قد بحث ، في دورات سابقة ، الاضافات الصافية للميزانية الجارية والتقديرات المقبلة ، بطريقة سطحية نوعا ما ، لعدم وجود اية معلومات مفصلة عن الموارد المتوفرة وعن توزيعها على النشاطات المختلفة . واعتبر البيان الموجز الوارد في مذكرة الامين العام (E/4070 وAdd.1) مفيدا في التوفيق بين البرنامج والميزانية . واعرب عن الامل بأن تساهم كل من اللجنة الجديدة للبرنامج — وهي اللجنة الخاصة المعنية بالتنسيق المعاد تشكيلها — ومشاركة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بصورة اوثق بالبرنامج الاقتصادى والاجتماعي من اجل تحقيق الهدف الذى حددته اللجنة الاستشارية ، ولا سيما ايجاد توازن معقول بين الحاجات

---

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٤ من جدول الاعمال .

(٢) المرجع الاخير ، البند ٣٥ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

المتزايد للدول الاعضاء وبين مقدرة تلك الدول على تزويد المنظمة بوسائل تنفيذ المهام القائمة التي تتسم بالاولوية الحالية والاضطلاع بنشاطات اضافية ذات طابع ملح في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

٧٧ — وابديت ملاحظات بشأن ضرورة تخفيض عدد الاجتماعات ، واشير الى ان بعض هيئات المجلس تعقد دوراتها مرة كل سنتين بدلا من كل سنة. وابدي الشعور بالحاجة الى موظفين دائمين اضافيين للقيام باعباء العملة الدراسية السنوية الجديدة المخصصة لتثقيف الرأي العام المدني والسياسي ، كما حث الاعضاء على وجوب تأخير تعيين المقرر الخاص بشأن اعداد دراسة عن التمييز المنصوص الى عام ١٩٦٧ ، حيث يمكن اجراؤها في ذلك الحين دون اعداد زيادة في عدد الموظفين الدائمين في شعبة حقوق الانسان .

٧٨ — وفيما يلي بيان بالاثار المالية للقرارات التي اتخذها المجلس في دورته التاسعة والثلاثين ، كما وردت في تقرير الامين العام (E/4122) (١) .

---

(١) المرجع الاخير، البند ٣٧ من جدول الاعمال .

Digitized by UNOG Library

قرار المجلس او الوثيقة الاخرى	الوثيقة المبينة للاثار المالية	البنـــــد	الصـــادر التي تغطـــى منهـــا النفقـات			
			الموارد المتوفرة لعام ١٩٦٥	مشروع الميزانية البدئي لعام ١٩٦٦	مشروع الميزانية المعدل لعام ١٩٦٦	مشروع الميزانية البدئي لعام ١٩٦٧
		اللجنة الاجتماعية العامة		(بدولارات الولايات المتحدة)		
١٠٧٤ واو (الدورة ٣٩)	E/AC.7/L.465	ارسال ممثل عن لجنة مركز المرأة لحضور اجتماعات الفريق العامل للسنة الدولية لحقوق الانسان	١ ٠٠٠			
١٠٦٢ (الدورة ٣٩)	E/4081	حلقة دراسية او تدريبية سنوية اضافية لتثقيف المرأة				
١٠٦٧ (الدورة ٣٩)	و E/4025 المرفق الثالث	المدني والسياسي يمول من بند الخدمات الاستشارية لحقوق الانسان (برنامج الامم المتحدة للمساعدة التقنية)		٤٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	
١٠٧٦ (الدورة ٣٩)	E/AC.7/L.470	مقرر خاص لاعداد دراسة عن التمييز العنصري في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية			اما ٢ ٥٠٠ ٢٥ ٠٠٠ (أ)	او ٢ ٥٠٠ (أ)
١٠٧٧ (الدورة ٣٩)	E/AC.7/L.472	مواصلة عمل المقرر الخاص عن الرق لتمكينه من تقديم تقرير نهائي الى المجلس في دورته الصيفية عام ١٩٦٦		٢ ٠٠٠		
١٠٧٤ زاى (الدورة ٣٩)	E/4024 المرفق الثاني ، ألف	زيادة عدد اعضاء اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات من اربعة عشر الى ثمانية عشر عضوا				٧ ٥٠٠
E/3970 ، ص ٣١، قرار اتخذ في الدورة السابعة والثلاثين	R/4087 والمرفق الاول	مؤتمر الامم المتحدة لتوحيد الاسماء الجغرافية				٤٣ ٠٠٠
١٠٧٠ (الدورة ٣٩)	E/AC.6/L.314 والتنقيح اللاحق على اساس المعلومات الواردة من اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى	مؤتمر الامم المتحدة الاقليمي الخامس لرسم الخرائط لآسيا والشرق الاقصى				٥٤ ٠٠٠ (ب)
١٠٨٢ باء (الدورة ٣٩)	E/AC.6/L.322 والتنقيح	المؤتمر الدولي لتعديل اتفاقية السير على الطرق وبروتوكول علامات واشارات الطرق اللذين اقرا وعرضا للتوقيع في جنيف في ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٩				٢١٣ ٨٠٠ (ج)
١٠٨٢ ألف (الدورة ٣٩)	E/AC.6/L.324	الاضطلاع ببرنامج دراسات عن انماء النقل في البلدان المتنامية واستعراض لمشاريع البحث المتعلقة بالنواحي التقنية لانماء النقل في البلدان المتنامية		٣٥ ٠٠٠		
١٠٧٩ (الدورة ٣٩)	E/AC.6/L.320	عقد اجتماع لفريق من الخبراء ذوي المؤهلات العالية في التخطيط الانمائي		١٤ ٠٠٠		

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

تابع الجدول السابق

قرار المجلس او الوثيقة الاخرى	الوثيقة المبينة للآثار المالية	البنـــد	المصادر التي تغطى منها النفقات			
			المواد المتوفرة لعام ١٩٦٥	مشروع الميزانية المبدئي لعام ١٩٦٦	مشروع الميزانية المعدل لعام ١٩٦٦	مشروع الميزانية المبدئي لعام ١٩٦٧
		لجنة التنسيق		(بدولارات الولايات المتحدة)		
١٠٩٠ هاء (الدورة ٣٩	E/AC.24/L.275	تقييم لعملية تزويد الوثائق لنظر المجلس، ومن بينها تحليل لكفاية الترتيبات الآلية والتنظيمية القائمة		لا شيء (د)		
١٠٨٣ (الدورة ٣٩)		العلم والتقنية		(هـ)		
قرار اتخذ في الجلسة ١٣٩٣	E/4045	جدول المؤتمرات : ستعقد لجنة الاحصاء دورتها الرابعة عشرة في جنيف في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦، علما انها لم تجتمع الا مرة واحدة ، في عام ١٩٦٥، منذ انعقاد دورتها الثانية عشرة في عام ١٩٦٢ وبما انها تجتمع مرة كل سنتين ، لذلك لم يرصد لها اية اعتمادات في تقديرات الميزانية لعام ١٩٦٦			٣٣٠٠٠	

ملاحظة : صيغت الحواشي التالية في شكل موجز، غير ان الوثائق المختلفة المتعلقة بالآثار المالية والواردة في الجدول السابق تتضمن معلومات كاملة عن كل بند .

(أ) لا يحدد القرار المتعلق بالدراسة الخاصة عن التمييز العنصري توقيت الدراسة ، وستناقش هذه المسألة في دورة اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات التي ستعقد في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ . واذا عين المقرر الخاص لعام ١٩٦٧، ستدرج النفقات البالغة ٢٥٠٠ دولار في التقديرات الاولية لذلك العام ؛ واذا تم التعيين لعام ١٩٦٦، فستغطى النفقات البالغة ٢٧٥٠٠ دولار من اعتمادات التقديرات المراجعة التي تتضمن مخصصات الموظف من الفئة الفنية وكاتب بالاضافة الى المقرر الخاص .

(ب) بعد نشر بيان الآثار المالية (E/AC.6/L.314)، رأت اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى التي ستتولى تأمين خدمات الاجتماعات في كانبيرا انه ينبغي على المكتب الاوروبي ان يدبر ثلاثة مترجمين شفويين وموظفين اثنين لخدمة المؤتمرات، مقابل نفقات اجمالية تبلغ ١٢٩٠٠ دولار للمرتبات واجور السفر ونفقات المعيشة . وهكذا فان مجموع نفقات المؤتمر ستبلغ ٥٤٠٠٠ دولار ، بالاضافة الى مبلغ ١٤٥٠٠ دولار تعتبر من الواردات ، وتمثل النفقات الاضافية التي ستدفعها الحكومة الاسترالية .

(ج) بعد نشر بيان الآثار المالية (E/AC.6/L.322) رأت اللجنة الاقتصادية لاوروبا التي ستتحمل اعباء المسائل الاساسية التي تهم هذا المؤتمر الدولي ان يقوم احد موظفيها بزيارة اديس ابابا وبانكوك وسانتياغو لمناقشة تعديل الاتفاقية في اجتماعات اقليمية مع ممثلي الحكومات . وستزداد اجور السفر المقدرة اصلا بـ ٨٠٠ ٣ دولار الى ما مجموعه ٨٠٠ ٢١٣ دولار .

(د) وستضطلع دائرة الامم المتحدة للتنظيم الاداري ، في الدرجة الاولى ، بهذا التقييم .

(هـ) ردا على سؤال وجه للجنة التنسيق ، ادلى الامين العام الوكيل للشئون الاقتصادية والاجتماعية ببيان (E/AC.24/L.262) اعلن فيه (١) انه لدى اعتماد المخصصات لتأمين حاجات العلم والتقنية يسترشد الامين العام بالاولوية العالية التي تولى لهذا البند في المناقشات التي تدور في المجلس ؛ (٢) وان اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء لم تقترح ان يقوم موظفوها او مستشاروها بعمل مزدوج لاستعراض التقدم الذي تختص به اية وكالة متخصصة والذي لديها الاستعداد على تنفيذه .

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول
على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم ٠
استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى :

الامم المتحدة ، قسم البيع بنيويورك أو جنيف ٠

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

طبع في الامم المتحدة الثمن : ١٥٠ سنتا امريكيا ٦٨ — ١٩٧٧٥
(او مايعادلها من النقود الاخرى) كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٩

Litho in U.N. Price: $U.S. 1.50 (or equivalent in other currencies) 68-19775-December1969-711

Report of the ECONOMIC and Social Council, 16 Aug.1964-31 July 1965
General Assembly, Official Records, Twentieth Session, Supplement No. 3(A/6003)

Digitized by UNOG Library